الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إسهام الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي

– قطاع الصناعات الغذائية الزراعية –

من إعداد الباحثة:

- لعوج سمية

تحت إشراف:

– أد. علي بلحاج ياسين

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الرتبة	الصفة
أد. عبد الناصر بوثلجة	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أد. ياسين علي بلحاج	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
د. إكرام بن عزة	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة – أ–	مشرفة مساعدة
د. شهيناز بدراوي	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة – أ–	ممتحنا
أد. أمال خديم	المدرسة العليا لإدارة الأعمال –تلمسان	أستاذة التعليم العالي	ممتحنا
د. زهية حايد	المدرسة العليا لإدارة الأعمال –تلمسان	أستاذة محاضرة – أ–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025–2026م

إهداء

أهدي هذا العمل وفاءا وإخلاصا...

إلى من خصهما المولى عز وجل بالإحسان، إلى الوالدين الغاليين أطال الله في عمريهما

إلى إخوتي الأعزاء، سندي وعضدي في هذه الحياة وجميع أفراد العائلة كبيرا وصغيرا

إلى أساتذتي الكرام وكل من علمني حرفا في هذه الحياة

وإلى كل الأحباب والأصدقاء بلا استثناء

شكر وتقدير

الحمد لله أبلغ الحمد وأزكاه وأطيبه وأنماه على جزيل نعمائه وحسن توفيقه وكريم عونه وأشكره شكر المعترف بمنه وآلاءه إذ يسر لي كل صعب وعسير لإتمام هذا العمل، وأصلي وأسلم على صفوة أنبيائه وعلى آله وصحبه وأوليائه وبعد :

يدعوني واجب العرفان بالجميل أن أتقدم بجزيل شكري وبالغ تقديري للأستاذ المشرف على هذه الأطروحة الأستاذ **علي بلحاج ياسين** الذي كان لنصائحه وإرشاداته دورا رئيسيا في إغناء وصقل هذا العمل المتواضع، كما أتوجه بوافر امتناني للأستاذة **بن عزة إكرام** لما أبدته من توجيهات سديدة وأراء علمية رصينة، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأجلاء، أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة

كما لا يفوتني أن أتوجه بشكري وامتناني إلى كل من ساندني أو أسدى لي معروفا أو شجعني بكلمة طيبة أو دعوة خالصة من قريب أو بعيد

وختاما نسأل الله العلي القدير أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن يجعله علما ينتفع به.

قائمة المحتويات

مقدمة عامة 01

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

تمهيد : 12

I – التوجه نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر : 13

1.I– الموارد الطبيعية والاقتصاد الريعي : 13

1.1.I– مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية : 13

2.1.I– خصائص الاقتصاد الريعي : 16

3.1.I– مصادر الاقتصاد الريعي : 17

4.1.I– آثار الاقتصاد الريعي : 18

2.I– تشخيص الاقتصاد الجزائري : 20

1.2.I– ريعية الاقتصاد الجزائري : 20

2.2.I– بوادر المرض الهولندي في الجزائر : 25

3.I– سياسات تنويع الاقتصاد الجزائري : 27

1.3.I– ماهية التنويع الاقتصادي : 27

1.1.3.I– مفهوم التنويع الاقتصادي : 27

2.1.3.I– مبررات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي : 30

3.1.3.I– مؤشرات التنويع الاقتصادي : 32

2.3.I– دور الحكومة الجزائرية في تنويع الاقتصاد الوطني : 36

3.3.I– المؤسسات الجزائرية والتنويع الاقتصادي: 37

II– أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 40

1.II- مفاهيم أساسية حول الأداء :..... 41
1.1.II- ماهية الأداء :..... 41
1.1.1.II- تعريف الأداء :..... 41
2.1.1.II- نظريات الأداء :..... 46
3.1.1.II- أنواع الأداء :..... 49
4.1.1.II- أبعاد الأداء ومتطلبات نجاحه :..... 51
2.1.II- العوامل المؤثرة في الأداء :..... 54
3.1.II- مؤشرات قياس الأداء وتقييمه : 56
1.3.1.II- مؤشرات قياس الأداء :..... 56
2.3.1.II- تقييم الأداء : 60
4.1.II- تحسين الأداء :..... 63
1.4.1.II- مفهوم تحسين الأداء :..... 64
2.4.1.II- دوافع تحسين الأداء : 65
2.II- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 66
1.2.II- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :..... 66
1.1.2.II- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :..... 66
2.1.2.II- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 69
3.1.2.II- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :..... 71
2.2.II- تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 72
3.II- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :..... 74
1.3.II- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :..... 74

II.1.3.1- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 75
II.1.3.2- تطور أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : 77
II.1.3.3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل :..... 80
II.2.3- تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : 81
II.2.3.1- من ناحية القيمة المضافة : 81
II.2.3.2- من ناحية الإيرادات العامة : 83
II.2.3.3- من ناحية الصادرات : 85
II.3.3- المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : 87
III- الذكاء الاقتصادي : 89
III.1- التأصيل النظري للذكاء الاقتصادي :..... 89
III.1.1- ماهية الذكاء الاقتصادي : 89
III.1.1.1- مراحل تطور مصطلح الذكاء الاقتصادي : 90
III.1.1.2- تعريف الذكاء الاقتصادي :..... 94
III.1.1.3- أهمية وأهداف الذكاء الاقتصادي : 98
III.1.2- عناصر وسيرورة الذكاء الاقتصادي :..... 101
III.1.2.1- عناصر الذكاء الاقتصادي : 101
III.1.2.2- سيرورة الذكاء الاقتصادي :..... 104
III.1.3- وظائف ومتطلبات الذكاء الاقتصادي :..... 107
III.1.3.1- وظائف الذكاء الاقتصادي :..... 107
III.1.3.2- متطلبات تنفيذ الذكاء الاقتصادي : 110
III.1.4- دعائم الذكاء الاقتصادي : 112

III.1.4.1- نظم المعلومات : 112
III.2.4.1- إدارة المعرفة : 114
III.3.4.1- البحث والتطوير : 115
III.2- الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 116
III.1.2- إسهامات الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 116
III.2.2- العوامل المؤثرة على فعالية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 118
III.3- الذكاء الاقتصادي برؤية جزائرية : 119
III.1.3- اهتمام الجزائر بالذكاء الاقتصادي : 119
III.1.1.3- الجهود المبذولة في مجال الذكاء الاقتصادي في الجزائر : 119
III.2.1.3- واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر : 121
III.2.3- عوائق إقامة نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر : 123
III.3.3- المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجال تطبيق الذكاء الاقتصادي : ... 124
خاتمة : 127

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد : 130
I. الدراسات السابقة : 131
I.1- الدراسات باللغة العربية: 131
I.1.1- الدراسات التي تربط الذكاء الاقتصادي بالتنويع الاقتصادي : 131
I.2.1- الدراسات التي تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنويع الاقتصادي : 134
I.3.1- الدراسات التي تربط الذكاء الاقتصادي بالأداء : 142
I.2- الدراسات باللغة الأجنبية : 147

I.1.2- الدراسات التي تربط الذكاء الاقتصادي بالتنويع الاقتصادي : 147
I.2.2- الدراسات التي تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنويع الاقتصادي : 150
I.3.2- الدراسات التي تربط الذكاء الاقتصادي بالأداء : 158
I. 3 - قراءة تحليلية للدراسات السابقة : 165
I. 3. 1 - مناقشة عامة للدراسات السابقة : 165
I. 3. 2- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة : 167
I. 3. 3 - استخلاص المحددات : 168
II- التعريف بميدان الدراسة : 169
II. 1- مفهوم الصناعات الغذائية الزراعية : 170
II. 1. 1- تعريف الصناعات الغذائية الزراعية : 170
II. 1. 2- التطور التاريخي للصناعات الغذائية الزراعية : 174
II. 1. 3- أهمية وأهداف الصناعات الغذائية الزراعية : 175
II. 1. 4- علاقة الصناعات الغذائية الزراعية بغيرها من القطاعات : 177
II. 2- مراحل تطور الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر : 178
II. 3- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية : 180
III- النموذج العام وفرضيات الدراسة : 186
خاتمة : 190

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تمهيد : 191
I. الإطار العام للدراسة : 192
I.1- متغيرات الدراسة : 192

2.I- منهجية الدراسة الميدانية 193
1.2.I- أدوات جمع البيانات : 193
2.2.I- مجتمع وعينة الدراسة 194
3.2.I- تصميم الأداة وصدقها الظاهري 195
4.2.I- توزيع أداة الدراسة 197
3.I- اختبار صلاحية عينة الدراسة 200
1.3.I- أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة : 200
2.3.I- اختبار التوزيع الطبيعي 202
3.3.I- ثبات واتساق أداة الدراسة 203
4.3.I- الاتساق الداخلي والصدق البنائي : 205
1.4.3.I- الاتساق الداخلي : 205
2.4.3.I- الصدق البنائي : 207
II. عرض ومناقشة النتائج : 208
1.II- عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة 208
2.II- التحليل الوصفي لعبارات محاور أداة الدراسة : 213
III. اختبار الفرضيات 225
1.III- شروط الانحدار الخطي : 226
2.III- اختبار الفرضيات : 243
1.2.III- اختبار الفرضية الأولى : 243
2.2.III- اختبار الفرضية الثانية : 249
3.2.III- اختبار الفرضية الثالثة : 257

4.2.III- التصور الاستشرافي : 274
3.III- تفسير ومناقشة النتائج : 277
خاتمة : 281
خاتمة عامة 283
قائمة المراجع 288
الملاحق 315
الملخص 331

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1–1	مساهمة قطاع المحروقات في الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2017-2022 (مليار دج)	21
2–1	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2017-2022 (%)	22
3–1	التطور سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2017-2022	25
4–1	توزيع القوى العاملة في قطاع المحروقات (%)	26
5–1	مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	35
6–1	مقارنة بين الكفاءة والفعالية	44
7–1	مصفوفة العلاقة بين الكفاءة والفعالية	45
8–1	المفاهيم النظرية للأداء	47
9–1	تعريف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	68
10–1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	76
11–1	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال الفترة (2017 – 2022)	77
12–1	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017 – 2022) (مليار دج)	82
13–1	نسب المساهمة في الإيرادات العامة خلال الفترة (2017 – 2022) (مليار دج)	84
14–1	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات نسبة إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2017 – 2022) (مليون دولار)	86
15–1	ملخص التطورات التاريخية لمصطلح الذكاء الاقتصادي	93
16–1	العوامل المؤثرة على فعالية تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	118
17–1	الأنشطة العلمية المتعلقة بالذكاء الاقتصادي في الجزائر	120
1–2	فروع الصناعات الغذائية في الجزائر	172
2–2	تطور أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر خلال	180

	الفترة 2017 – 2022	
3–2	الإنتاج الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2017 – 2022 (مليون دج)	181
4–2	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الضرائب خلال الفترة 2017 – 2022 (مليون دج)	182
5–2	تطور الواردات الجزائرية من المنتجات الغذائية خلال الفترة 2017 – 2022 (مليون دولار)	184
6–2	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2017 – 2022 (مليون دولار)	185
1–3	تعداد استبيانات الدراسة	198
2–3	مقياس ليكرت ذو الخمس درجات	201
3–3	المتوسطات الحسابية المرجحة	202
4–3	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	202
5–3	معامل الثبات	204
6–3	الاتساق الداخلي لعبارات محور الذكاء الاقتصادي	206
7–3	الاتساق الداخلي لعبارات محور الأداء	207
8–3	الصدق البنائي لمحوري الدراسة	207
9–3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	208
10–3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	209
11–3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	210
12–3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	211
13–3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	212
14–3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير حجم المؤسسة	213
15–3	القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو بعد توليد المعرفة	214
16–3	القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو بعد الكشف عن الفرص والتهديدات	216
17–3	القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة	218

18–3	القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو محور الذكاء الاقتصادي	219
19–3	القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو بعد الإنتاجية	220
20–3	القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو بعد المردودية	222
21–3	القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو بعد القدرة التنافسية	223
22–3	القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو محور الأداء	225
23–3	اختبار مسافة Mahalanobis للقيم المتطرفة	227
24–3	مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة	228
25–3	معاملات تضخم التباين والتباين المسموح	230
26–3	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الأول	233
27–3	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثاني	234
28–3	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثالث	236
29–3	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الرابع	237
30–3	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الخامس	238
31–3	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج السادس	239
32–3	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج السابع	240
33–3	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثامن	241
34–3	نتائج تحليل اختبار Kruskal – Wallis لاختبار الفروق في متوسطات مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي تبعا للمستوى التعليمي	243
35–3	نتائج تحليل اختبار Kruskal – Wallis لاختبار الفروق في متوسطات مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي تبعا للخبرة المهنية	244
36–3	نتائج تحليل اختبار Mann Whitney لفئات الخبرة المهنية	245
37–3	نتائج تحليل اختبار Kruskal – Wallis لاختبار الفروق في متوسطات مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي تبعا للوظيفة	246
38–3	نتائج تحليل اختبار Mann Whitney لمتغير الوظيفة	247
39–3	نتائج تحليل اختبار Kruskal – Wallis لاختبار الفروق في متوسطات مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي تبعا لحجم المؤسسة	248

40-3	نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط	249
41-3	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات محل الدراسة	250
42-3	نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط	251
43-3	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير الذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات محل الدراسة	252
44-3	نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط	253
45-3	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير الذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات محل الدراسة	254
46-3	نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط	255
47-3	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة	256
48-3	نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد	258
49-3	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات محل الدراسة	259
50-3	نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد	260
51-3	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات محل الدراسة	261
52-3	المتغيرات المستقلة الداخلة في حساب معادلة الانحدار الخطي	262
53-3	نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد التدرجي	263
54-3	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة وبعد الكشف عن الفرص والتهديدات معا على إنتاجية المؤسسات محل الدراسة	264
55-3	نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد	265
56-3	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات محل الدراسة	266
57-3	المتغيرات المستقلة الداخلة في حساب معادلة الانحدار الخطي	267
58-3	نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد التدرجي	268

3-59	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة وبعد الكشف عن الفرص والتهديدات معا على مردودية المؤسسات محل الدراسة	269
3-60	نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد	270
3-61	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة	271
3-62	اختبار صحة الفرضيات الإحصائية	273

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1–1	ثلاثية الأداء	43
2–1	محاور بطاقة الأداء المتوازن	60
3–1	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال النشاط خلال الفترة (2017- 2022)	78
4–1	تطور تعداد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في الجزائر خلال الفترة (2017 – 2022)	79
5–1	تطور أعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017 – 2022	80
6–1	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017 – 2022)	82
7–1	المساهمة في الإيرادات العامة خلال الفترة 2017-2022	85
8–1	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات نسبة إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2017 – 2022) (مليون دولار)	86
9–1	مكونات الذكاء الاقتصادي	103
10–1	مراحل الذكاء الاقتصادي	106
11–1	الذكاء الاقتصادي تحت وصاية المديرية العامة	111
12–1	الذكاء الاقتصادي تابع للوحدات العملياتية	111
1–2	تطور أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2017 – 2022	181
2–2	الإنتاج الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2017 - 2022	182
3–2	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الضرائب خلال الفترة 2017 – 2022	183
4–2	تطور الواردات الجزائرية من المنتجات الغذائية خلال الفترة 2017 – 2022	184
5–2	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2017 – 2022	185

6–2	النموذج المقترح للدراسة الحالية	187
1–3	النموذج المقترح للدراسة الميدانية	192
2–3	التمثيل البياني لنسب الاستبيانات المسترجعة	200
3–3	التوزيع الطبيعي للذكاء الاقتصادي	203
4–3	:التوزيع الطبيعي للأداء	203
5–3	معامل ألفاكرونباخ	205
6–3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	208
7–3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	209
8–3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	210
9–3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	211
10–3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	212
11–3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير حجم المؤسسة	213
12–3	شكل العلاقة بين متغيري توليد المعرفة والإنتاجية	229
13–3	شكل العلاقة بين متغيري توليد المعرفة والمردودية	229
14–3	شكل الانتشار بالنسبة للنموذج الذكاء الاقتصادي – الأداء	231
15–3	شكل الانتشار بالنسبة للنموذج الذكاء الاقتصادي – الإنتاجية	231
16–3	شكل الانتشار بالنسبة للنموذج الذكاء الاقتصادي – المردودية	231
17–3	شكل الانتشار بالنسبة للنموذج الذكاء الاقتصادي – القدرة التنافسية	231
18–3	شكل الانتشار بالنسبة للنموذج أبعاد الذكاء الاقتصادي – الإنتاجية	231
19–3	شكل الانتشار لنموذج أبعاد الذكاء الاقتصادي – المردودية	231
20–3	شكل الانتشار لنموذج أبعاد الذكاء الاقتصادي – القدرة التنافسية	232
21–3	شكل الانتشار لنموذج أبعاد الذكاء الاقتصادي – الأداء	232
22–3	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الأول	234
23–3	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثاني	235

3–24	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثالث	236
3–25	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الرابع	237
3–26	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الخامس	238
3–27	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج السادس	239
3–28	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج السابع	241
3–29	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثامن	242
3–30	التصور الاستشرافي لانعكاس الأداء على التنويع الاقتصادي	277

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة الأساتذة المحكمين	315
02	الاستبيان في شكله النهائي	316
03	جدول كاي تربيع	321
04	مخرجات برنامج SPSS	322

مقدمة عامة

تمهيد :

تواجه مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية جملة من المشاكل والتحديات الاقتصادية والتي تزداد وطأتها خاصة بالنسبة للدول الغنية بالثروات الطبيعية نظرا لكون هذه الأخيرة تشكل المورد أو القطاع الرئيسي من الناحية الإنتاجية أو التصديرية أو التشغيلية، مما يفرز ضعفا في الأداء الاقتصادي واختلالات هيكلية نتاج التركيبة الريعية لهذه الدول، ومن ثم إعاقة فرص النمو الحقيقي لديها، وكل ذلك يجعل حالتها مزرية مقارنة بالدول التي لا تتمتع بذلك القدر من الثروات والموارد.

ولمعالجة أسباب الاختلال والتقليل إلى أقصى درجة من الآثار السلبية والأزمات الاقتصادية الناجمة أساسا عن الانهيار أو التقهقر المستمر في الأسعار العالمية للمورد الريعي – والذي عادة ما يكون موردا ناضبا وقابلا للزوال (مثل النفط)– برزت فلسفة التنويع الاقتصادي كجملة من السياسات الضرورية الهادفة إلى توفير الظروف الملائمة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتحفيز الانطلاقة التنموية وهذا من خلال بناء قطاعات تستند في وجودها على قوى إنتاجية صلبة قادرة على تنويع أشكال الدخل والناتج المحلي وتكون مصدرا لتحصيل النقد الأجنبي.

ضمن هذا السياق شكل القطاع الفلاحي في البداية خيارا تنويعيا فعالا، غير أن التحولات التي أحدثتها الثورة الصناعية في أوروبا غيرت موازين القوى وجعلت من الصناعة أهم قطاع إنتاجي يمكن التعويل عليه في بناء اقتصاد عصري ومتطور ومن ثم فقد سميت الدول التي تبنت هذا النهج بالدول الصناعية المتقدمة[1].

وتزداد فرص التنويع أكثر عبر القطاع الصناعي لاسيما عند توجيه هذا الأخير نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يعتبر هذا النوع من المؤسسات اللبنة الأساسية للحياة الاقتصادية المعاصرة وذلك لتمتعها بعدة مزايا وخصائص (كسهولة إنشائها ومرونتها) تجعلها أحد التيارات الرئيسية لبناء اقتصاد متكامل ومتماسك. من جهة أخرى فإن تنويع الاقتصاد يستدعي تبني إستراتيجية قائمة على انتقاء مدروس لبعض الشعب والفروع الصناعية ذات

[1]– خلف الله بن يوسف، زبير عياش، " **واقع تنمية الصناعة الغذائية في الجزائر وآفاق تطويرها في مطلع 2025 دراسة قياسية حالة الجزائر** "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص 166.

القيمة المضافة والتي تسهم في تقليل حجم الواردات وتوسيع نطاق الصادرات، وكذا تعزيز ديناميكية باقي قطاعات الاقتصاد (من خلال علاقاته التشابكية معها)[1]، ويعد فرع الصناعات الغذائية الزراعية من أجدر الفروع لتحقيق هذه الأهداف.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مهما كان مجالها) كغيرها من المؤسسات تمارس نشاطها في محيط معقد سمته عدم الثبات واللايقين، فانفتاح الأسواق، التكنولوجيا التي تتطور بوتيرة عالية وأذواق المستهلكين التي لم تعد مستقرة وغيرها من التحولات، جعلت هذه المؤسسات على المحك في مواجهة المنافسة المتزايدة[2]، هذا ما دفع المهتمين بهذا المجال إلى البحث عن آليات وأساليب فعالة تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجابهة التحولات البيئية وتأدية الدور المنوط بها على أكمل وجه. ضمن هذا النسق تمخضت الكثير من الأبحاث أن أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتأثر سلبا بنقص المعارف والمعلومات البيئية، الأمر الذي يحد من قدرتها على المنافسة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي[3]، لذلك أصبح هذا النوع من المؤسسات بحاجة إلى تحسين أدائها للبقاء وذلك من خلال السبق المعلوماتي، ويعمق هذا المسعى مكانة المعلومة الإستراتيجية بوصفها أداة محورية لاستشراف المستقبل[4] من أجل تحديد الفرص قبل المنافسين واتخاذ الإجراءات المناسبة للتأثير في محيطها مع الحرص في ذات الوقت على حماية نفسها من التهديدات الخارجية، وتعد هذه النشاطات المتعلقة باقتناص وتثمين المعلومة جوهر فكرة ما يصطلح عليه بالذكاء الاقتصادي[5].

---

[1]– علي لحول، محمد عبد الغني كرار، نسرين بن ديمة، " **التنويع الاقتصادي في الجزائر, دراسة تحليلية خلال الفترة 2000–2020** "، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، 2021، ص 150

[2]– عز الدين هروم، عبد الفتاح بوخمخم، " **تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية** "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 01، ص 195

[3]– حنان جودي، " **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي – دراسة حالة** "، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص أ

[4]– صونية بتغة، " **الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الإستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية – دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص أ

[5]– عز الدين هروم، عبد الفتاح بوخمخم، مرجع سابق، ص 195

إشكالية الدراسة :

كون الجزائر من أكثر الدول اعتمادا على الموارد الريعية (نفط وغاز) فإن ذلك يجعلها منكشفة اقتصاديا نتيجة اتخاذها من هذه الموارد مصدرا رئيسيا لتمويل موازنتها العامة، ومن ثم صارت الجزائر تعيش وسط ترقب مستمر لما ستؤول إليه مستجدات العرض والطلب في الأسواق العالمية، الأمر الذي حث صناع القرار على تبني خيار التنويع الاقتصادي بحثا عن مصادر بديلة لتمويل الميزانية والحصول على النقد الأجنبي. ويعزو الكثير من المحللين والخبراء المهتمين بالشأن الجزائري معضلة قصور وغياب الفعالية في الاقتصاد إلى ضعف حيوية وديناميكية النشاط الإنتاجي بعيدا عن قطاع المحروقات[1] وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عدم امتلاكها لقاعدة صناعية صلبة، إذ يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع المفصلي والأكبر ضمن النسيج الصناعي في الاقتصاد الوطني[2] تتركز نسبة كبيرة منها في فرع الصناعات الغذائية الزراعية، غير أن غالبيتها الساحقة لا ترق إلى مستوى الأداء المطلوب ومن ثم فإنه يمكن اقتراح نظام الذكاء الاقتصادي كأسلوب تراهن عليه الدولة من أجل تحسين أداء مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وبالتحديد تلك القائمة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية وهذا لبلوغ هدف التنويع الاقتصادي وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية :

" ما مدى مساهمة الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية كخطوة إستراتيجية نحو دعم عملية تنويع الاقتصاد الجزائري ؟"

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية بشكل أكثر دقة يتعين طرح مجموعة من التساؤلات التالية :

[1]– مطيع العرجوم، " **ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات – آفاق وتحديات – مقاربة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010–2019** "، مجلة أبحاث، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 210

[2]– عطاء الله بن طيرش، عابد شريط، " **إستراتيجية ترقية الميزة التنافسية للصادرات الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** "، مجلة المعيار، المجلد 07، العدد 02، 2016، ص 175

1- ما هو فحوى الذكاء الاقتصادي، وما هي أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني؟

2- إلى أي مدى يمكن للذكاء الاقتصادي أن يؤثر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية؟

3- هل يساهم تعزيز أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية في رفع قدرتها على تنويع الاقتصاد؟

فرضيات الدراسة :

على ضوء التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية الأولى : الذكاء الاقتصادي نهج تسييري حديث بينت الدولة إرادتها في تبنيه كنظام من شأنه إنعاش مؤسساتها ذات الطابع الحيوي – ومنها الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية – بهدف دعم عملية التنويع الاقتصادي.

الفرضية الرئيسية الثانية : للذكاء الاقتصادي تأثير على مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية.

الفرضية الرئيسية الثالثة : تحسن مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية يزيد من مساهمتها في تعزيز مؤشرات التنويع الاقتصادي.

أهداف الدراسة :

إن غاية الجزائر هي إيجاد ميكانيزمات تقلل اعتمادها على المورد النفطي وتلاءم تحقيق التنويع لاقتصادها، ومن ثم فإن الغرض الرئيسي لهذه الدراسة هو التأكد من نجاعة نظام الذكاء الاقتصادي وإظهار الدور المنتظر منه في تنشيط وتطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية حتى تتناسب مع متطلبات تحقيق التنويع الاقتصادي كما أنها تهدف إلى :

* من الناحية العلمية :

– الإحاطة بمختلف المفاهيم والجوانب النظرية للدراسة.

– تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول الريعية ومنها الجزائر.

– تشخيص كل ما يمكن أن يلاءم النهوض بواقع الاقتصاد الجزائري وتنويعه كتشخيص واقع أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية.

– تحديد انعكاسات الأداء الجيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية على جهود التنويع الاقتصادي.

– إبراز أهم ممارسات الذكاء الاقتصادي التي تساهم في تحقيق الأداء المنشود ومن ثم الأهداف الإنتاجية، المالية والتسويقية

* من الناحية العملية :

– محاولة معرفة مدى الاهتمام بالذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر.

– استيعاب طبيعة العلاقة التي تربط بين الذكاء الاقتصادي وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية.

– تقديم توصيات عملية لتعزيز استخدام الذكاء الاقتصادي كأداة لدعم وتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية سعيا إلى تنويع الاقتصاد.

أهمية الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة مساهمة جديدة تضاف إلى قائمة الدراسات الرامية من جهة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى إلى الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، ومن ثم فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من اعتبارات عدة لعل من أبرزها :

* الأهمية التي يكتسيها موضوع التنويع الاقتصادي خاصة في المرحلة الراهنة وما تمر به الجزائر من إصلاحات عميقة تسعى بمقتضاها إلى إيجاد بدائل فعالة لتقليل تبعية اقتصادها للنفط من خلال البحث عن أدوات وأساليب تساهم في بناء قطاعات إنتاجية قوية ومتينة.

* الأثر المتوقع لدور الذكاء الاقتصادي في تقوية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين أدائه.

* الأهمية القصوى التي يكتسيها مجتمع الدراسة أي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الصناعات الغذائية الزراعية لما لها من دور مهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

وخلاصة القول هي أن أهمية دراسة أثر الذكاء الاقتصادي على تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية تأتي من أهمية التنويع الاقتصادي كهدف جوهري للحكومة، حيث يعتبر الأداء الحسن أهم مصادر النمو الاقتصادي.

دوافع اختيار الموضوع :

تتعلق المبررات الأساسية لاختيار هذا الموضوع بما ذكرنا له سابقا من أهمية إضافة إلى أن :

– محاولة تدارك بعض النقاط والجوانب التي تم إغفالها أو لم تولها الدراسات السابقة أهمية.

– الدراسة تندرج في إطار المواضيع الجديرة بالبحث خاصة في ظل تفاقم ظاهرة الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو ناضب.

– ضرورة توعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خاصة تلك الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية لانتهاج ممارسات إدارية حديثة لتتمكن من إحداث التميز والتفوق وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

حدود الدراسة :

تم إجراء هذه الدراسة ضمن الحدود التالية :

- الجانب المكاني : خصت الدراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الصناعات الغذائية الزراعية على مستوى كامل التراب الوطني الجزائري.
- الجانب الزمني : من الناحية النظرية تم اختيار فترة الدراسة بين (2017 / 2022) عند القيام بتحليل وتقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما وتلك القائمة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية على وجه التحديد، وذلك بعد انقضاء نصف المدة المحددة تقريبا في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016 – 2030.

كما امتدت الدراسة الميدانية من بداية شهر نوفمبر 2024 إلى غاية أواخر شهر أوت 2025 وهي الفترة الزمنية التي تمت فيها عملية بناء وتعديل أداة القياس (الاستبيان) وتوزيعها ثم استرجاعها وتحليلها وأخيرا استخلاص النتائج.

- الجانب البشري : استهدفت هذه الدراسة المستويات العليا (الإطارات) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الصناعات الغذائية الزراعية قيد الدراسة من مدراء ورؤساء أقسام ومصالح وذلك كون العمال البسطاء لا يملكون الدراية الكافية بموضوع الذكاء الاقتصادي – نظرا لحداثته – للإجابة على أسئلة الاستبيان.

- الجانب الموضوعي : تم دراسة موضوع الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة وهذا من خلال التركيز على الأثر المحتمل لتبني مدراء ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية لممارسات هذا النظام على أداء مؤسساتهم.

من حيث الموضوع أيضا تناولت الدراسة مسألة التنويع الاقتصادي كنتيجة وهدف نهائي لمساهمة الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية.

منهج وأدوات الدراسة :

نظرا لشمولية الموضوع لمحاور متعددة، وتماشيا ومتطلبات الفرضيات المطروحة تم الاعتماد على مناهج متنوعة، حيث تم من خلال هذه الدراسة اللجوء إلى المسح المكتبي بغرض جمع المادة العلمية بالاعتماد على مجموعة من المصادر المتمثلة في :

– الكتب ، المقالات، الأبحاث السابقة، الرسائل الجامعية ... بمختلف اللغات العربية والأجنبية

– الإحصائيات، التقارير، المراسيم التنفيذية، المنشورات والدوريات الصادرة عن الهيئات الدولية (البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ...) والوطنية (الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، مديرية الجمارك ...) المتعلقة بالدراسة

– المواقع على شبكة الإنترنيت

والتي تكون ذات صلة بموضوع الدراسة، وهذا من أجل بناء النطاق الفكري والنظري لمتغيراتها في إطار المنهج الوصفي التحليلي، مدعوما بدراسة ميدانية أجريت على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الصناعات الغذائية الزراعية، بالاستناد على استمارة الاستبيان (في شكليها الورقي والرقمي) التي تعد أداة جوهرية للحصول على

المعلومات والبيانات من خلال توجيه جملة من الأسئلة إلى الأفراد المعنيين بالدراسة، من أجل إيجاد العلاقة بين المتغيرات واختبار الفرضيات وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS إصدار 30.

كما تم توظيف مقاربة استشرافية ذات طابع نظري تهدف إلى تحليل الإمكانات المستقبلية لدور الأداء الحسن في دعم التنويع الاقتصادي من خلال بناء سيناريوهات محتملة.

صعوبات الدراسة :

ككل بحث علمي واجهت هذه الدراسة بعض العراقيل والصعوبات والتي نذكرها فيما يلي :

- تشعب موضوع الدراسة وارتباطه بعدة محاور (الذكاء الاقتصادي، الأداء، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنويع الاقتصادي، الصناعات الغذائية الزراعية) الأمر الذي تطلب وقتا للحصول، معالجة وتمحيص عدد كبير من المعلومات.

- صعوبة الربط بين البعد الجزئي الذي يعالج مساهمة الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات موضوع الدراسة، والبعد الكلي الذي يعالج انعكاس هذا الأداء على مسار التنويع الاقتصادي.

- تعلق موضوع الدراسة بقطاع كامل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية مما تطلب جعل العينة كبيرة ومترامية الأطراف عبر القطر الوطني، وهذا ما شكل صعوبة في التنقل بين المؤسسات المعنية من أجل توزيع واسترجاع الاستبيانات.

- عدم استجابة بعض مسيري المؤسسات المستهدفة لملئ الاستبيان، إما بسبب تحفظهم عن تقديم معلومات تخص مؤسساتهم، أو لعدم اقتناعهم بجدوى مثل هذه الدراسات الأكاديمية.

- تضارب المعطيات الإحصائية من مصدر إلى آخر وغياب التحيين.

هيكل الدراسة :

من أجل الإلمام بأدق تفاصيل الدراسة وتحقيقا للهدف الذي تسعى إليه تم تقسيم البحث وفق الشكل الموالي :

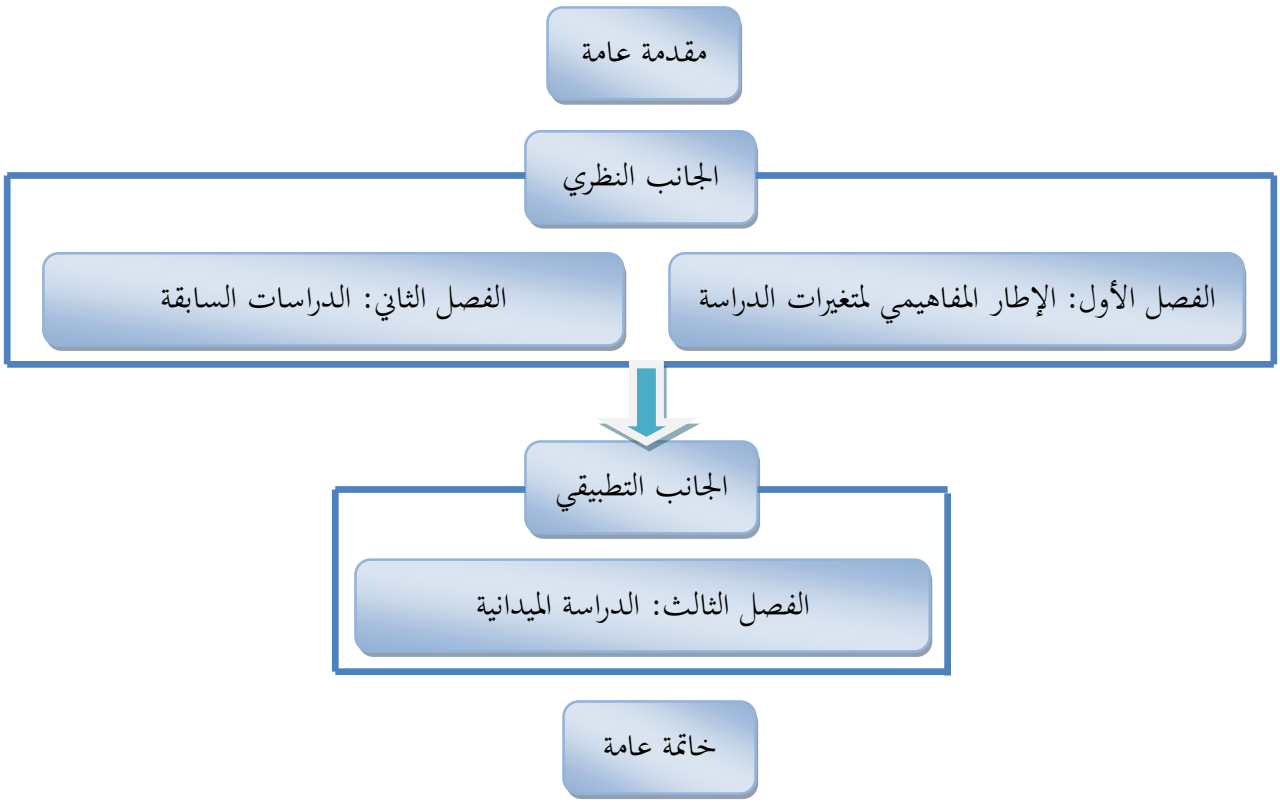

المصدر : من إعداد الباحثة

مقدمة عامة : وهي تمثل الإطار العام للدراسة والذي يتم بناؤه وفق أسس المنهج العلمي المتضمن تحديد إشكالية الموضوع وأهميته وكذا الأهداف التي تسعى إليها الدراسة فضلا عن الصعوبات التي واجهت الدراسة والأسلوب المتبع فيها.

الفصل الأول : فهو يتناول العرض النظري لجميع الجوانب التي التمس متغيرات الدراسة مفهوما وواقعا وهذا من خلال ثلاثة مباحث، حيث تحدث الأول عن حتمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر تفاديا للتبعية الريعية وما قد ينجر عنها مما يصطلح عليه بالمرض الهولندي. في حين أن المبحث الثاني يتطرق إلى موضوع الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وحاجته للتحسين نظرا لما بينته الدراسة التحليلية لمختلف جوانب أداء هذا

القطاع الهام اقتصاديا. وفي الأخير جاء المبحث الثالث للإشارة إلى الدور المقترح للذكاء الاقتصادي كنظام فاعل في تحسين أداء المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

الفصل الثاني : يضم هذا الفصل مبحثا للدراسات السابقة التي تعنى بشرح طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة، وتم في هذا السياق تحديد فرع الصناعات الغذائية الزراعية كمجتمع للدراسة ومن ثم جاء المبحث الثاني للتعريف بهذا الفرع وتقييم أدائه الاقتصادي، فيما تعلق المبحث الثالث باقتراح نموذج للدراسة الحالية وصياغة الفروض المناسبة له.

الفصل الثالث : وهو الذي خصص لإجراء الدراسة الميدانية واختبار النموذج المقترح الذي يقودنا للكشف عن مدى قدرة الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية بهدف الوصول إلى اقتصاد متنوع بحيث سيتم التطرق في المبحث الأول لتحديد الإطار العام المتعلق بالدراسة، في حين اهتم المبحث الثاني بالتحليل الوصفي والإحصائي، أما المبحث الثالث فخصص لاختبار الفرضيات ومناقشة النتائج المتوصل إليها وهذا اعتمادا على معطيات الاستبيان.

خاتمة عامة : تضمنت الإجابة على أهم التساؤلات والاستفسارات المطروحة من خلال النتائج المتوصل إليها سواء من الجانب النظري أو التطبيقي، كما تضمنت بعض التوصيات والمقترحات والآفاق المستقبلية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

تمهيد :

برز التنويع الاقتصادي كهدف إستراتيجي فرض نفسه في العقود الأخيرة في معظم الدول ذات الاقتصادات الأحادية والتي من أبرزها الاقتصادات الريعية (على غرار الجزائر) وهذا نتيجة إدراكها أن استنادها على مصدر واحد للدخل يجعلها عرضة للصدمات الخارجية، وهو الأمر الذي دفعها للبحث عن حلول لرفع مساهمة القطاعات الأخرى ولعل أهم ما يدعم هذه الفكرة هو تبني نظام للذكاء الاقتصادي من قبل المؤسسات – خاصة الصغيرة والمتوسطة منها – كونه يعتبر نهجا وأسلوبا يضمن للمؤسسة توفير المعلومات والتحكم فيها لاتخاذ أهم القرارات التي تحسن من أساليب العمل وتحقق الأداء المطلوب.

وعليه خصص هذا الفصل لتقديم الأدبيات والأسس النظرية حول مفاهيم التنويع الاقتصادي، أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذكاء الاقتصادي، مع تحديد العلاقة التسلسلية التي تجمع بين هذه المفاهيم الثلاث. وفي هذا السياق ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول : التوجه نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني : أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث : الذكاء الاقتصادي.

I – التوجه نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر :

يقوم جوهر نظرية التنويع الاقتصادي على أساس مبدأ عدم وضع البيض كله في سلة واحدة، وهذا وفق ما جاءت به نظرية المحفظة المالية لماركوفيز (1952) مع اختلاف طفيف يتمثل في توزيع الاستثمارات على القطاعات الإنتاجية بدلا من توزيع الاستثمارات المالية[1].

I.1– الموارد الطبيعية والاقتصاد الريعي :

I.1.1– مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية :

يعتبر مصطلح " الريع " من المفاهيم المرتبطة بعلم الاقتصاد السياسي، إلا أنه اكتسى صبغة اقتصادية محضة نظرا لشغله حيزا كبيرا من أبحاث ودراسات ثلة من المفكرين والاقتصاديين أمثال آدم سميث و دافيد ريكاردو وغيرهم.

ارتبط مفهوم الريع في الدول الأوربية بفكرة الريع الزراعي[2] أين كان يعني لهم الدخل الذي يحصل عليه مالك الأرض أو الأجر الناتج عن استغلال هاته الأرض من قبل غير مالكها فهو بذلك إيراد دون ما سعي أو عمل، وهذا ما أكده كل من العلامة ابن خلدون في مقدمته والذي اعتبر أن الريع هو نوع من أنواع الكسب يتميز ويختلف عن الرزق الذي يستدعي بدل جهد ومشقة[3]، فيما وصفه مؤسس علم الاقتصاد آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم " بأنه الدخل الذي يحصل عليه الشخص جنيا دون أن يزرع.

من جهة أخرى اعتمد دافيد ريكاردو في تفسيره لظاهرة الريع على مبدأ الندرة وفكرة التفاوت بين الأراضي الزراعية من حيث الخصوبة والجودة، فمع زيادة الطلب على المنتجات الزراعية يزداد البحث عن الأراضي الزراعية مختلفا

---

[1] – سمية بو صالح، " **إشكالية التنويع الاقتصادي في الدول الريعية دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة (1995–2015)** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2018، ص 05.

[2] – صباح جريبات، " **مفهوم الريع** "، الموسوعة السياسية، نشر في 2019/05/18، تم الاضطلاع عليه في 2023/12/11، متاح على الرابط : https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9#google_vignette

[3] – فطيمة سايح، لطيفة كلاخي، " **حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية** "، المجلد 01، العدد 02، 2018، ص 74.

بذلك ندرة في هذه الأخيرة، كما أشار إلى الريع التفاضلي الذي يتأتى نتيجة تفضيل الأفراد للأراضي الزراعية الأعلى جودة مما يسبب حالة من التنافس الشديد على هذا النوع من الأراضي[1]، وبذلك يصبح الريع بالنسبة لريكاردو جزءا مما ينتج عن الأرض المستغلة، يتم دفعه لمالكها مقابل الانتفاع بتربتها الأصلية ما دامت سالمة ومحتفظة بخصائصها (جودتها) وأن الريع لا يخلق القيمة بل أن القيمة هي التي تؤدي إلى نشوء الريع[2].

ويعتبر كارل ماركس أول من استعمل الريع كنمط اقتصادي في كتابه " رأس المال " حيث اعتبر أن الريع هو الجزء الفائض من قيمة السلعة[3].

وعموما يمكن القول أن الريع هو المردود الناتج عن ملكية الموارد الطبيعية وكافة الموارد الأخرى (كعائدات الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية) التي لا يكون للإنسان يد في صنعها. وبشكل أدق فهو يمثل الفارق بين السعر الذي يمكن أن يباع به المورد والتكاليف المرتبطة باستخراجه واستغلاله[4].

أما فيما يتعلق بالاقتصاد الريعي فقد تمكن حازم الببلاوي من حصر مفهومه بكل وضوح ودقة، حيث اعتبر أنه الاقتصاد الذي تتكون النسبة الأكبر من مداخيله اعتمادا على ريوع خارجية[5]، فهو بهذا المنطق الاقتصاد الذي يرتكز أداؤه على استغلال القطاع الريعي[6]. وبمعنى أصح، يصنف الاقتصاد على أنه ريعي بمجرد امتلاكه لقطاع يدر إيرادات وعوائد معتبرة بعيدا عن ممارسة أي نشاطات إنتاجية[7].

---

[1]– صباح جريبات، " **مفهوم الريع** "، مرجع سابق.

[2]– مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون، " **الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد (تجربة دولية)** "، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 19.

[3]– صباح جريبات، " **مفهوم الريع** "، مرجع سابق.

[4]– سمية بوصالح، مرجع سابق، ص 20.

[5]– مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون، مرجع سابق، ص 37.

[6]– سمية بوصالح، مرجع سابق، ص 20.

[7]– عدنان حسين يونس، توفيق عباس عبدعون، شيماء رشيد، " **الاختلالات الهيكلية في الدول الريعية** "، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 52.

وفي هذا الإطار يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية (الريعية) نسبة 40% من الإيرادات العامة[1] أو/ و 30% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما فعندئذ ينظر للاقتصاد على أنه اقتصاد ريعي[2].

من خلال التعاريف يتبين أن هذا النوع من الاقتصادات غالبا ما يكون واهنا، إذ يبرز الاقتصاد الريعي كاقتصاد ساكن غير منتج باستثناء حالات جد محدودة، كونه يقوم فقط على الريع المجني من استخراج أو بيع وتصدير المورد الريعي، وهذا ما يجعل من هذه الاقتصادات تعتمد بشكل كلي على حاجة أطراف خارجية لذلك المورد ومتى ما تم الاستغناء عنه تقهقرت وضعية تلك الاقتصادات[3].

في الاقتصادات النفطية مثلا، لا يشكل النفط مصدرا للتصدير وضخ النقد الأجنبي فقط، بل أكثر من ذلك، فهو يشكل أيضا المصدر الأساسي لإيرادات الموازنة العامة، فضلا عن كونه يتحكم في حركية وحيوية قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج المحروقات، إذ يتحدد أداؤها بناءا على سلوك وقوة أداء القطاع النفطي.

أما الدولة الريعية حسب تعريف حسين مهدوي فهي صفة تطلق على الدولة ذات الاقتصاد الريعي والتي تستمد جزء كبير من دخلها من ريوع خارجية سواء كان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو غير ذلك، ومن ثم تكون مسؤولة عن التصرف فيه وتوزيعه[4].

وتتميز الدول الريعية بقلة إن لم نقل غياب العوائد المجمعة داخليا، ذلك أن الريع لا يقود إلى تحصيل الضرائب من الأفراد، كما أن الذهنية الريعية كما سماها الببلاوي تميت الدافع وإلزامية العمل، إذ أن الريوع المحققة دون بذل أي

[1]- سامية معتوق، غنية بن حركو، محمد حراث، " **معضلة الريع في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد** "، المجلد 15، العدد 01، 2020، ص 180

[2]- سمية بوصالح، مرجع سابق، ص 20.

[3]- مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون، مرجع سابق، ص 37.

[4]- سمية بوصالح، مرجع سابق، ص ص 20 – 21.

جهد يذكر (لا تنتج عن العمل بل هي نتاج الحظ أو ظروف ما) تعد كافية لسد احتياجات الدولة ومن ثم لا يكون هناك أي قيمة للعمل باعتباره مصدرا للدخل وتكوين الثروة[1].

I.2.1– خصائص الاقتصاد الريعي :

يمكن إجمال أبرز الخصائص التي تشترك فيها الاقتصادات الريعية فيما يلي :

– يلازم اقتصادات الدول الريعية سمتا الاعتماد على مصدر وحيد في توليد الدخل ونسبة مساهمته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي مما يجعل هذه الدول منكشفة إقتصاديا[2].

– يخضع المورد الريعي إلى مبدأ أساسي مفاده أن استخراجه اليوم يحول دون استخراجه مستقبلا، فالنفط مثلا يعتبر مصدرا من مصادر الطاقة غير المتجددة، ذلك أنه لا يوجد وقت لتكوين احتياطات نفطية جديدة تعوض ما تم استهلاكه، فحسب تقديرات الخبراء فإن النفط الذي في باطن الأرض تكون على مدى 90 مليون سنة وقد تم خلال القرن ونصف الماضية استهلاك ما يقارب نصف هذه الاحتياطات، وهذا ما يؤكد أننا نتعامل مع مورد ناضب وآيل للزوال[3].

– تتسم البلدان الريعية بارتفاع مستوى الاستيراد فيها[4] والاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات المحلية من السلع الاستهلاكية وهذا على حساب المنتوج المحلي[5].

– تعد المادة الريعية الممول الأسد لخزينة الدول الريعية والتي تقوم بتوجيه هذه العائدات نحو التوسع في الإنفاق العام[6] وهذا دون الحاجة لفرض ضرائب أو جباية[7].

---

[1]– الحاج بن شاعة، " **تنويع الاقتصادات الريعية – حالة الجزائر –** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2022، ص 93.

[2]– مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون، مرجع سابق، ص 39.

[3]– نفس المرجع، ص ص 46 – 47.

[4]– نفس المرجع، ص 49.

[5]– فطيمة سايح، لطيفة كلاخي، مرجع سابق ص 76.

[6]– مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون، مرجع سابق، ص 49.

[7]– فطيمة سايح، لطيفة كلاخي، مرجع سابق، ص 76.

– يعتمد الاقتصاد الريعي على تدفق موارد مالية خارجية لا صلة لها بالعملية الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى ظهور سلوكات غير مشجعة على الإنتاج الوطني[1].

– ينتج عن الذهنية الريعية مجتمع استهلاكي بامتياز تغيب فيه معاني الإنتاج وقيمه[2].

– ارتفاع نسبة الصادرات الريعية (كارتفاع صادرات المحروقات مثلا) من إجمالي الصادرات بحيث تصل أحيانا إلى أكثر من 80%[3].

I.1.3– مصادر الاقتصاد الريعي :

على الرغم من أن مؤشر سوق النفط الخام والغاز الطبيعي هما الأبرز والأقوى في مسألة الريع إلا أن الأمر لم يحسم عند هذا الحد[4]، إذ أن هناك مداخيل ريعية خارجية أخرى، وعليه يمكن حصر أهم مصادر الريع فيما يلي:

– الريع الطبيعي : وهو ذلك الريع الناتج عن المصادر الطبيعية المتوفرة لدى الدولة كالنفط والغاز، الألماس والمرجان، الذهب والفضة وغيرها من الثروات المعدنية الأخرى[5].

– الريع الإستراتيجي : وهو الريع الذي تحصل عليه الدولة بحكم موقعها الجغرافي المهم والإستراتيجي من خلال رسوم المرور عبر قنوات الملاحة والممرات المائية ورسوم أنابيب النفط المارة في أراضي الدولة أو من خلال امتلاكها لمواقع سياحية دينية أو تاريخية....[6].

– الريع التحويلي : ويشمل هذا الريع كل ما تحصل عليه الدولة من مساعدات ، معونات ومختلف أشكال الدعم (مثل تحويلات المهاجرين)[7].

---

[1]– فطيمة سايح، لطيفة كلاخي، مرجع سابق، ص 76.

[2]– مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون، مرجع سابق، ص 55.

[3]– فطيمة سايح، لطيفة كلاخي، مرجع سابق، ص 76.

[4]– مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون، مرجع سابق ص 39.

[5]– نفس المرجع، ص 26.

[6]– نفس المرجع، ص 31.

[7]– فطيمة سايح، لطيفة كلاخي، مرجع سابق، ص 77.

I.4.1– آثار الاقتصاد الريعي :

إن وفرة الموارد الطبيعية تعد نعمة بالنسبة للاقتصادات التي تملكها، إلا أن الاقتصاديين باتوا يشككون في أن هذه الوفرة تؤدي إلى نتائج اقتصادية إيجابية، إذ اعتبر الكثيرون منهم – بحكم التجارب الواقعية – أن هذه الموارد يمكن أن تتحول من نعمة إلى ما يصطلح عليه بلعنة الموارد[1].

فاعتماد البلدان الريعية على عائدات الموارد الطبيعية بشكل كامل أو شبه كامل من دون بناء اقتصاد ذو بنية متينة ومتنوعة وقائم على مختلف القطاعات يجعلها خاضعة لعدم استقرارية أسعار هذه الموارد، مما يؤثر على سعر الصرف لهذه البلدان وهذا ما ينعكس سلبا على كافة القطاعات الأخرى[2]، وفي هذا الإطار أجرى عالما الاقتصاد A.M.Warner و J.D.Sachs (1995) دراسة بعنوان " وفرة المواد الطبيعية والنمو الاقتصادي " أين توصلا إلى نتيجة مفادها أن البلدان التي تحوز وفرة في الموارد الطبيعية غير قادرة على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، بل وفي بعض الأحيان تحقق نمو أقل من تلك البلدان التي تفتقر إلى الموارد، وفي ظل هذه الأعراض يكون الاقتصاد قد أصيب بلعنة الموارد[3].

وتجدر الإشارة إلى أن لعنة الموارد لا تعني بالضرورة أن وفرة الموارد تنعكس دائما سلبا على النمو الاقتصادي، إذ أن هناك تجارب ناجحة في التنمية والتي كان مصدرها الموارد، والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت اقتصادا رائدا في المعادن وتحولت إلى اقتصاد رائد في التصنيع هي خير مثال، كما أن لعنة الموارد لا تعني مجرد امتلاك البلد

[1]– الحاج بن شاعة، مرجع سابق، ص 92.

[2]– نفس المرجع، ص 95.

[3]– براهيم بلقلة، محمد صلاح، أحمد ضيف، " **تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط وآليات مواجهتها** "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 03، 2021، ص 938.

لاحتياطات كبيرة من الموارد وإنما هي إشارة لاعتماد البلدان بشكل مفرط على إيرادات هذه الموارد، حيث يتم قياس هذا الاعتماد في الغالب بمدى هيمنة صادرات المورد على باقي الصادرات[1].

وعليه فإن الريع والذي يعد نعمة قد يصبح نقمة إذا ما لم يستعمل بالشكل الصحيح نظرا لما قد تخلقه وفرة الإيرادات الريعية من صعوبات واختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي مما يشكل أرضية خصبة لتفشي ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد[2].

ويعتبر المرض الهولندي مفهوما يشرح " العلاقة القائمة بين اكتشاف الموارد الطبيعية وانخفاض مستويات الإنتاج في القطاع الصناعي "[3]. وقد أخذت هذه الظاهرة تسميتها من هولندا التي شهدت خلال الفترة الممتدة من 1959 إلى 1975 تعاظم ثروتها بعد اكتشاف واستغلال حقل من الغاز الطبيعي في منطقة بحر الشمال، ونتيجة لتلك الثروة استسلم الشعب الهولندي للتكاسل وترك العمل والإنتاج مستلطفا الإنفاق الاستهلاكي دون أن يولي أهمية لحقيقة أن الغاز مورد ناضب وأنه سوف يدفع ضريبة استهلاكه غير المنتج[4].

وتتلخص هذه الظاهرة في أن التدفق الواسع للنقد الأجنبي في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية يساهم في رفع سعر الصرف للعملة المحلية قياسا بالعملات الأجنبية ومن ثم تصبح السلع المستوردة أرخص من تلك المحلية مما يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات من الصادرات الأخرى (بسبب ارتفاع سعرها)[5] فتكون المحصلة النهائية زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وتردي النشاط الإنتاجي خاصة قطاع الصناعة، كما تزداد معدلات البطالة[6]، فالقطاع

---

[1]– هادي صادق، " **لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية : قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج– دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج** "، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 01، 2019، ص 12.

[2]– نفس المرجع، ص 17.

[3]– نفس المرجع، ص 18.

[4]– ميلود بورحلة، " **الصناعة النفطية وأسواق النفط : قنوات التأثير والآفاق المستقبلية.دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973 – 2015** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017، ص 16.

[5]– هادي صادق، " **لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية : قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج– دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج** "، مرجع سابق، ص .15

[6]– ميلود بورحلة، مرجع سابق، ص 17.

الريعي يتسم بانخفاض العمالة ومن جهة أخرى تصبح دوافع العمل في القطاعات غير الريعية غير محفزة كونها ضعيفة الإنتاجية ومتدنية الأجر[1].

وفي العقود الأخيرة برزت ملامح الاقتصاد الريعي بشكل لافة في أغلب الاقتصادات العربية لاسيما في الدول النفطية[2] على غرار الجزائر وهذا ما يدفعنا للتوجه نحو البحث عن ظاهرة المرض الهولندي والتحري عما إذا كانت بوادر هذا المرض بادية في الاقتصاد الجزائري.

I.2- تشخيص الاقتصاد الجزائري :

يقتضي تشخيص بنية الاقتصاد الجزائري الوقوف على جانبين مهمين أولهما يتعلق بالطبيعة الريعية التي تعاني منها غالبية الدول النفطية، وثانيهما يخص بوادر المرض الهولندي التي تعد انعكاسا مباشرا للاقتصاد الريعي.

I.2.1- ريعية الاقتصاد الجزائري :

يعد الاقتصاد الجزائري دون أدنى شك أحد أهم الاقتصادات العربية والإفريقية بحكم الموقع الجغرافي الإستراتيجي للجزائر وتوفرها على بنا تحتية هامة (كالموانئ والمطارات...)، توفرها على مساحات زراعية شاسعة وطاقات إنسانية وكفاءات بشرية لا يستهان بها دون أن ننسى طبيعة الموارد والثروات التي يحوزها البلد (النفط والغاز الطبيعي خاصة). إلا أن حيازة الجزائر لموارد طبيعية وفيرة جعل اقتصادها رهين مجموعة من الخصائص السلبية التي أضعفت قدرته على الاندماج الكفء في الاقتصاد العالمي[3]، بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد ريعي بامتياز، إذ أنها تعتبر أول منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا والعاشرة عالميا وفق ما ورد في تصنيف لمجلة الإحصائيات "بريتش بتروليوم"، كما

[1]- مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون، مرجع سابق، ص 57.

[2]- عدنان حسين يونس، توفيق عباس عبدعون، شيماء رشيد، مرجع سابق، ص 51.

[3]- كريمة جحنين، " **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018)** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 15.

أضافت أن الجزائر جاءت في المرتبة الثانية إفريقيا (بعد نيجيريا) والثامنة عالميا من حيث تصدير الغاز الطبيعي المكثف[1].

أما فيما يتعلق بالنفط فقد حلت الجزائر كثالث دولة من حيث احتياطه على المستوى الإفريقي والسادسة عشر عالميا[2]، لتصبح في المرتبة الخامسة عشر كأقوى مصدري النفط في العالم وهذا خلال سنة 2022[3]، إذ يعتبر النفط الجزائري المسمى " Sahara Blend " مثاليا نتيجة انخفاض محتواه من الكبريت، وهو الأمر الذي يجعله سهل التكرير[4].

ويتجلى بوضوح الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري من خلال الجدول (1-1)

الجدول (1-1) : مساهمة قطاع المحروقات في الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2017-2022

(مليار دج)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الإيرادات	6047.9	6826.9	6601.6	5640.9	6597.5	9467.3
إيرادات المحروقات	2177.0	2887.1	2668.5	1921.6	2609.2	5357.7
النسبة (%)	36	42.3	40.4	34.1	39.5	59.8

المصدر : بنك الجزائر، " **التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2020** "، الجداول الإحصائية، الجزائر، 2021، ص 154.

بنك الجزائر، " **التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022** "، الجداول الإحصائية، الجزائر، 2023، ص 117.

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9

[1]- عزيز لطرش، " **الجزائر ضمن مراتب متقدمة عالميا في إنتاج وتصدير الغاز، جريدة الجزائر الجديدة** "، نشر في 2023/09/09، تم الاضطلاع عليه في 2024/01/22، متاح على الرابط : https://www.eldjazaireldjadida.dz

[2]- حفيظ صواليلي، " **احتياطي النفط .. هذه هي مرتبة الجزائر عالميا** "، جريدة الخبر، نشر في 2023/01/03، تم الاضطلاع عليه في 2024/01/22، متاح على الرابط : https://www.elkhabar.com/

[3]- عبد الناصر حنو، " **الجزائر ضمن أقوى 20 مصدر للنفط الخام في العالم خلال عام 2023** "، تادامسا نيوز، نشر في 2023/01/29، تم الاضطلاع عليه في 2024/01/22، متاح على الرابط : https://tadamsanews.dz

[4] - Francesco CAVATORTA, belgacem TAHCHI, « **politique économique et résilience autoritaire en Algérie : Les difficultés de la diversification économique** «, Institut québécois des hautes études internationales, Vol 50, N° 01, 2019, P 13.

من خلال الجدول يتبين لنا سيطرة قطاع المحروقات على الإيرادات العامة للجزائر حيث سجل نسب مساهمة معتبرة تراوحت بين حوالي 40% و 60% طيلة فترة الدراسة باستثناء سنة 2020 التي مر فيها العالم بوضعية وبائية صعبة (كوفيد 19) نتج عنها انخفاض سعر النفط الخام إلى أدنى مستوياته أين بلغ 17 دولار للبرميل في أفريل 2020 وهذا ما يفسر انخفاض مساهمة قطاع المحروقات إلى 34.1% من إجمالي الإيرادات.

كما يعزز الجدول (1-2) الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري والذي يتم من خلاله توضيح نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

الجدول (1-2) : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2017-2022

(%)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المحروقات	19.6	22.3	19.5	13.9	22.2	31.1
الفلاحة	11.8	11.9	12.3	13.8	12.2	11.6
الصناعات خارج المحروقات	5.5	5.4	5.7	6.2	5.6	4.9
البناء والأشغال العمومية	11.7	11.5	12.2	12.8	11.7	10.5
الخدمات	16.3	14.7	15.5	17.3	15.4	13.3

المصدر : بنك الجزائر، " **التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2020** "، الجداول الإحصائية، الجزائر، 2021، ص 147.

بنك الجزائر، " **التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022** "، الجداول الإحصائية، الجزائر، 2023، ص 110.

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9

يلاحظ من خلال الجدول :

* النمو المهم لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إذ سجل سنة 2022 أقصى نسبة مساهمة قدرت بـ 31.1% بعدما كانت في 2020 تقدر بـ 13.8% ، كما تجدر الإشارة إلى أن مساهمة القطاع النفطي هي الأعلى مقارنة بباقي القطاعات.

* يشكل قطاع السلع غير القابلة للتبادل (ممثلا بقطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية) نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة الدراسة لاسيما قطاع الخدمات والذي يمثل ثاني أكبر مساهمة بعد قطاع المحروقات.

* يمكن ملاحظة أن مساهمة القطاع التبادلي (القطاعين الفلاحي والصناعي مجتمعين) في الناتج ضئيلة حيث لم تتعد مساهمته طيلة فترة الدراسة 19% وهذا بالرغم من تسجيل بعض التحسنات.

لا تكمن مشكلة الاقتصاد الجزائري في طبيعته الريعية في حد ذاتها وإنما في التمادي في الاعتماد على قطاع المحروقات بشكل يجعله يحصل على عائدات مالية معتبرة تؤدي به إلى تجاهل ترقية وتطوير باقي القطاعات الرئيسية المنتجة[1] مخلفا بذلك تشوها قطاعيا يتسق مع ما تنص عليه نظرية المرض الهولندي من أعراض والمتمثلة في :

- نمو وازدهار قطاع المحروقات.
- توسع القطاع غير التبادلي (الخدمات، البناء والأشغال العمومية).
- تراجع القطاع التبادلي (الصناعة والزراعة)[2].

[1]- سامية معتوق، غنية بن حركو، محمد حراث، مرجع سابق، ص 185.

[2]- هادي صادق،" **لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية : قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج– دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج** "، مرجع سابق ، ص 22.

I.2.2- بوادر المرض الهولندي في الجزائر :

تعد معضلة المرض الهولندي أحد أهم المسائل التي تلوح في أفق الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل ارتباطه شبه الكلي بقطاع المحروقات وتقهقر القطاعات التبادلية مما يوحي بأن الاقتصاد الجزائري يعاني بشكل أو بآخر من بوادر المرض الهولندي[1].

ووفقا للنموذج الأساس (1982) الذي جاء به Corden وNeary فإن حدوث أي طفرة في زيادة الإيرادات الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية سيؤدي إلى تراجع وتيرة التصنيع نتيجة أثرين اثنين ينبآن بظهور عوارض المرض الهولندي[2] وهما أثر الإنفاق وأثر انتقال الموارد.

وبالتالي سيتم الاستناد عليهما لتقصي وجود أو غياب هذه العلة في الجزائر.

- أثر الإنفاق :

يؤدي ارتفاع عوائد الاقتصاد الناتج عن ازدهار قطاع ما (تدفق الصرف الأجنبي نتيجة تعاظم الصادرات النفطية مثلا) إلى الزيادة في مستويات الإنفاق الحكومي و/أو الاستهلاك الفردي نتيجة الزيادة الحقيقية في الأجور وتحسنها، فيترتب عن ذلك الزيادة في سعر الصرف الحقيقي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة نظرا لانخفاض أثمانها مقارنة بمثيلتها المحلية وهذا ما يخلف انخفضا في إنتاج وصادرات القطاع الصناعي[3].

وبالنظر إلى حالة الجزائر، فقد أكدت عديد الدراسات أن سعر الصرف الحقيقي لا يتحدد وفق ما تفترضه نظرية المرض الهولندي كونه يخضع لمتطلبات السياسة الجبائية والنقدية التي تحددها الحكومة بشكل يتماشى ومقتضيات

---

[1]- يحي مخالدي، " **الجزائر بين اقتصاد الريع والرغبة في التنويع، مجلة المالية والأسواق** "، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص 236.

[2]- Hélène COTTENET, « **Ressources exogène et croissance industrielle** : **le cas de l'Egypte** », Revue Tiers Monde, Vol 41, N° 163, 2000, P 525.

[3]- فاطمة الزهراء بوش، سميرة خندق، " **حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية** "، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة ميلة، المجلد 01، العدد 04، 2017، ص 286.

الاقتصاد ككل وهذا ما يجعل تفسير تطور سعر الصرف الحقيقي كما تنص عليه نظرية المرض الهولندي أمرا غير واضح ولا مؤكد حتى وإن شهد ارتفاعا مستمرا[1] كما يتضح من خلال الجدول (1-3) :

الجدول (1-3) : التطور سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2017-2022

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
سعر الصرف	110.97	116.59	119.35	126.78	135.06	142

المصدر : Perspective Monde

https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=2&codeStat=PA.NUS.FCRF&codePays=DZA&codeTheme2=2&codeStat2=x&langue=fr

- أثر انتقال الموارد :

إن تحسن الإنتاجية الحدية للعنصر القابل للانتقال (وليكن العمل) نتيجة انتعاش قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل في هذا القطاع متسببا في انتقال اليد العاملة من القطاع التبادلي إلى القطاع المزدهر كمرحلة مبدئية ثم إلى القطاع غير التبادلي كمرحلة لاحقة[2].

ويشغل قطاع المحروقات في الجزائر أقل من 0.5% من القوى العاملة النشطة كما هو مبين في الجدول رقم (1-4)، مما يعكس الخاصية الانعزالية للقطاع المزدهر في الجزائر حيث يتميز بكونه قطاع كثيف رأس المال قليل المساهمة في التوظيف لذا فإن احتمال انتقال العمالة من القطاع التبادلي إلى قطاع المحروقات (القطاع المزدهر) هو أمر غير وارد.[3]

[1]- هادي صادق، " **لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية : قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج- دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج** "، مرجع سابق، ص 23.

[2]- يحي مخالدي، مرجع سابق، ص 238.

[3]- محمد عامر، علي هواري، سميحة خنوس، " **تشخيص أعراض المرض الهولندي : حالة الجزائر 2000 – 2020** "، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2023، ص 242.

الجدول (1–4) : توزيع القوى العاملة في قطاع المحروقات (%)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قطاع المحروقات	0.42	0.40	0.44	0.46	0.42	0.46

المصدر : محمد عامر، علي هواري، سميحة خنوس، مرجع سابق، ص 243.

أما فيما يتعلق بانتقال عنصر العمل من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي، فالجدير بالذكر هو أن انتقال عنصر العمل وفقا لنظرية المرض الهولندي يفترض أن يبلغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكلي وهو ما لا يتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بوجود نسب بطالة كبيرة وبالتالي فإن التزايد في مناصب العمل داخل القطاع غير التبادلي سيعود إلى تشغيل البطالين وليس إلى انتقال الموارد[1].

من ناحية أخرى، نجد أن نظرية المرض الهولندي تقوم على أساس أن الاقتصاد يتضمن قطاع تبادلي متقدم[2]، وهذا ما لا نلمسه في حالة الجزائر التي ومنذ الاستقلال لم تتمكن من تحقيق قطاع تبادلي رائد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي[3].

وإن لم تطل بوادر المرض الهولندي الاقتصاد الجزائري فعليا بسبب غياب كل من أثر الإنفاق وأثر انتقال الموارد، فهذا لا يمنع من الإشارة إلى وجود عوارض جد خطيرة تشوب القطاعات الإنتاجية خاصة القطاع الصناعي مما يستدعي من الحكومة ضرورة توجيه الاقتصاد الوطني نحو مسار آخر واستغلال الريع بشكل أفضل من خلال وضع سياسات وبرامج إصلاحية وأيضا دعم قطاعات أخرى بعيدا عن المحروقات، وهذا ما يؤدي إلى نفس النقاش ونفس الخيار الاستراتيجي الرامي إلى تنويع الاقتصاد[4].

---

[1]– هادي صادق،" **لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية : قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج– دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج** "، مرجع سابق، ص 25.

[2]– محمد هاني، عبد القادر شلالي، " **أثر حركة الموارد للمرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2017** "، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 01، 2021، ص 40.

[3]– محمد عامر، علي هواري، سميحة خنوس، مرجع سابق، ص 239.

[4]- Francesco CAVATORTA, belgacem TAHCHI, Op cit, P 15.

I.3– سياسات تنويع الاقتصاد الجزائري :

عندما يصبح الاقتصاد مرتكزا على قطاع وحيد في تمويل نشاطاته يصبح من الضروري التوجه وعلى جناح السرعة إلى تبني سياسة لتنويع الاقتصاد المعلن عنها كهدف إستراتيجي.

I.3.1– ماهية التنويع الاقتصادي :

إن أهمية وحساسية موضوع التنويع الاقتصادي دفع بالعديد من الباحثين والاقتصاديين للخوض في هذا الموضوع وفيما يلي أهم ما تم التوصل إليه من مفاهيم وأنماط وكذا مبررات الأخذ به.

I.3.1.1– مفهوم التنويع الاقتصادي :

تعود أولى الاهتمامات بإشكالية التنويع الاقتصادي إلى سنوات الثلاثينات حيث يعتبر Mc Laughlin من بين أوائل الاقتصاديين الذين التفتوا إلى هذا الموضوع من خلال دراسته التي حاول بموجبها تفسير الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية وفقا لدرجة تركز النشاطات الاقتصادية فيها، حيث بينت هذه الدراسة أن المدن التي تتصف بدرجة عالية من التركز كانت الأكثر تضررا وتأثرا بالأزمة الاقتصادية بين الحربين العالميتين، ودعم هذه الفكرة انهيار أسعار المواد الأولية على غرار البن في دول أمريكا اللاتينية خلال نفس الفترة، وكان ذلك الدافع والمحفز للتفكير والسعي إلى التنويع والدفع إلى عدم التخصص في إنتاج المواد الأولية[1]. ومن هنا عرفت الأمم المتحدة التنويع الاقتصادي على أنه " العملية التي يمكن من خلالها تحويل الاقتصاد من استعمال مصدر واحد إلى استعمال مصادر متعددة مدرة للدخل ومتأتية من مختلف القطاعات "[2]. وبمعنى آخر هو العملية التي تسعى إلى إثراء الهيكل الإنتاجي

[1]– عبد النعيم دفرور، إلياس شاهد، محمد الخطيب نمر، " **الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط** "، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 07، العدد 02، 2018، ص 357.

[2]– United Nations Climate Change, « **Economic Diversification** », https://unfccc.int/topics/resilience/resources/economic-diversification

وخلق قطاعات جديدة قادرة على توليد الدخل بحيث يقل الاعتماد المفرط على الإيرادات المتأتية من القطاع الرئيسي في الاقتصاد[1].

ويرى المعهد العربي للتخطيط أن التنويع الاقتصادي " هو الرغبة في توليد أكبر قدر لمصادر الدخل مما يعزز القدرات التنافسية العالمية للدولة وهذا عبر محاولة تعزيز القدرات الإنتاجية لشتى القطاعات "[2].

في حين اعتبر صندوق النقد الدولي أن التنويع الاقتصادي " هو تتعدد أصناف الهيكل الإنتاجي لتقديم منتجات جديدة أو توسيع حيز المنتجات الموجودة قبلا، بما فيها المنتجات عالية الجودة (التي لها قدرة على المنافسة عالميا)[3].

يوحي التعريفان السابقان بأن التنويع الاقتصادي هو في رأي العديد من المفكرين " تنويع الصادرات والسياسة الرامية لتقليل الاعتماد على تصدير سلعة واحدة أو عدد جد محدود من السلع التي قد تكون أسعارها وكمياتها محل تقلبات مفاجئة أو هبوط شديد "[4].

وأشارت العديد من الدراسات إلى أن جوهر التنويع الاقتصادي يصب في الحد من التعويل على قاعدة اقتصادية هشة كما هو ملاحظ في البلدان التي ترتكز على استغلال الموارد الطبيعية[5]. لذا فإنه ينظر للتنويع الاقتصادي في البلدان النفطية على أنه التراجع التدريجي لحصة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي مقابل تنامي حصص القطاعات غير النفطية فيه، شريطة ألا يعود هذا التراجع إلى تقليل كميات النفط المستخرجة أو المصدرة وإنما إلى زيادة مخرجات القطاعات الإنتاجية غير النفطية[6].

---

[1]- رفيقة صباغ، " **التنويع الاقتصادي : إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول** "، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 69.

[2]- عبد النعيم دفرور، إلياس شاهد، محمد الخطيب نمر، مرجع سابق، ص 357.

[3]- سمية بوصالح، مرجع سابق، ص 05.

[4]- الحاج بن شاعة، مرجع سابق، ص 43.

[5]- سمية بوصالح، مرجع سابق، ص 06.

[6]- نصر حميداتو، " **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية : دراسة قياسية للفترة (2000 – 2016) لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019، ص 143.

وعموما يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو " إستراتيجية ترمي إلى استغلال جل موارد وطاقات الإنتاج المولدة لموارد متجددة نتيجة لتفعيل نشاط كافة القطاعات المساهمة في تكوين الناتج وتنويع مصادر الدخل مما يسمح ببناء اقتصاد قوي وسليم يرتكز على مجموعة واسعة من الموارد الاقتصادية الكفيلة بتلبية احتياجات السوق المحلية المتعددة وفي مرحلة لاحقة تنويع أسواق الصادرات ".

ومن هنا يمكن التمييز بين نمطين من التنويع الاقتصادي وهما :

- تنويع القاعدة الإنتاجية :

ويعتبر هذا النوع أهم المفاتيح لتحقيق التنويع وهو بدوره يشمل :

* تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الاقتصادية (المؤسسة الاقتصادية) : وهذا من خلال إنتاج المؤسسة لسلعة جديدة دون التوقف عن إنتاج منتجاتها الأصلية (السابقة) ويكون الهدف من هذه السياسة :

– توزيع المخاطر أو امتصاص الصدمات الناتجة عن التغيرات الموسمية في مستوى الطلب على بعض المنتجات.

– العمل على رفع معدل النمو أو تعظيم الأرباح في سوق يتناقص فيه الطلب على منتجها الحالي أو تتوقع تناقصه.

* تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي : ويتحقق هذا النوع عندما تتشابك القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهنا يظهر لنا جليا أن تنويع الإنتاج يقوم على الميل إلى رفع الوزن النسبي للصناعة إجمالا في النشاط الاقتصادي وهذا نظرا لدوره القيادي الذي يكفل تكامل كافة الأنشطة الاقتصادية، ومن أبرز الإستراتيجيات التي تدعم مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد نجد :

– إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات : وهي إستراتيجية تعتمدها الدولة بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية للأسواق الدولية وذلك بإقامة بعض الصناعات التحويلية تستجيب لاحتياجات السوق المحلية وتعويض السلع الأجنبية التي يتم منع استيرادها أو تخفيض حجمها.

– إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات : تقوم على الصناعات التي تملك فرصا تصديرية لجزء أو كل إنتاجها.

وأيا كانت الإستراتيجية المنتهجة من طرف الدولة، فلابد قبل البدء في عملية التصنيع من الانتقاء الدقيق للصناعات التي تعطى الأولوية بحيث تكون لها القدرة على تلبية متطلبات السوق المحلية وتمكن من ولوج الأسواق الدولية دون الحاجة إلى حماية أو دعم[1].

- تنويع الأسواق :

من البديهي أن الاعتماد على عدد كبير من وجهات التصدير هو أحسن بكثير من التركز على عدد قليل منها إذ أنه يمكن جني وفرات خارجية عبر التوسع نحو أسواق جديدة بمنتجات مستجدة والتي تقود البلد إلى تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، وتجدر الإشارة إلى أن تنويع الأسواق والقدرة على التصدير نحو عدة بلدان مؤشر جيد على إمكانية المنافسة دوليا[2].

I.1.3.2– مبررات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي :

إن أهمية التنويع الاقتصادي لا تقتصر على الدول النامية والريعية فحسب، إذ يتم دراسة وتحليل مسألة التنويع الاقتصادي حتى في دول الاتحاد الأوربي وأمريكا وهذا باعتباره وسيلة للقضاء على مسألة هشاشة الاقتصاد[3] من خلال :

– تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي، فعندما يعتمد أداء اقتصاد ما على مورد بعينه سواء كان موردا استخراجيا كالنفط والغاز، أو زراعيا كالبن والأرز .... فإن أي تراجع يحصل في أسعاره سوف يؤدي إلى حدوث مخاطر عديدة في الهيكل الإنتاجي.

– تنويع مصادر الدخل ومن ثم التخلص من ظاهرة المرض الهولندي خاصة فيما يتعلق بالبلدان النفطية.

---

[1]– هادي صادق، " **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية – دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000 – 2012)** "، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2014، ص ص 6 – 9.

[2]– موسى باهي، كمال روابنية، " **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان العربية المصدرة للنفط** "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 05، 2016، ص 136.

[3]– الحاج بن شاعة، مرجع سابق، ص 68.

– تقليل خطر انخفاض الطلب في السوق العالمية على المورد الرئيسي للبلد حيث أن انخفاض الطلب يعني انخفاض إيرادات الصادرات من النقد الأجنبي مما يحد من قدرة الدولة على تمويل الواردات وعملية التنمية الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك فإن التنويع القطاعي في الاقتصاد يساهم في الحد من خطر الانكشاف الاقتصادي الناتج عن الاعتماد على سلعة واحدة للتصدير بدلا من قاعدة تصديرية واسعة تسمح بتحقيق عوائد أكبر واستقرار اقتصادي أفضل[1].

– توفير فرص العمل والحد من البطالة حيث يساهم التنويع الاقتصادي في استيعاب القطاعات المختلفة للعمالة وزيادة إنتاجيتها على عكس القطاع الاستخراجي الذي يعتمد على عدد محدود من العمالة (الماهرة) والتي غالبا ما يتم جلبها من خارج البلاد.

– تسريع عملية النمو الاقتصادي نظرا لزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة[2].

– يسهم التنويع الاقتصادي في تحقيق الاكتفاء الذاتي والذي يؤدي إلى ما يعرف بالأمن الغذائي[3].

استنادا لما سبق يمكن القول أنه يوجد العديد من الأسباب التي تستدعي انتهاج سياسة التنويع لما لها من آثار إيجابية على الهيكل الإنتاجي والنمو والاستقرار الاقتصاديين. إلا أن عملية التنويع الاقتصادي تتطلب مجموعة من المرتكزات والعوامل من أجل إنجاحها والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

– اختيار الوقت المناسب لمباشرة عملية التنويع.

– حسن استغلال الميزة النسبية للموارد المحلية، إذ أن عملية التنويع ترتكز على كفاءة استخدام الموجودات من الموارد.

– توجيه الفائض من العائدات المحققة في فترات الرخاء للاستثمار في المجالات المنتجة.

[1]– كريمة جحنين، مرجع سابق، ص ص 116 – 117.

[2]– مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون، مرجع سابق، ص 75.

[3]– نفس المرجع، ص77.

– تشجيع الاستثمار المحلي وخاصة الأجنبي كونه يسهم بشكل كبير في نقل التكنولوجيا الحديثة[1].

– تفعيل دور القطاع الخاص وتطوير بيئة أعماله.

– تطوير رأس المال البشري وايلاءه الأهمية القصوى من خلال تطوير التعليم والتدريب ورفع المهارات بما يتناسب مع متطلبات الشغل[2].

– تعزيز البحث والتطوير وتوفير بنية تحتية ملائمة وفعالة لمزاولة الأعمال.

– وجود إطار مؤسساتي قوي، قائم على حوكمة الهيئات أو الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة وضبطها وفق معايير الشفافية.

– ارتكاز الحكومات على إدارة ثابتة ومتينة تتحلى بالمصداقية[3].

I.3.1.3– مؤشرات التنويع الاقتصادي :

تعتبر مؤشرات التنويع أدوات فنية معتمدة لقياس درجة تنوع اقتصاد أي دولة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- درجة التغير الهيكلي : ويكون في

* الناتج المحلي الإجمالي : فالتنوع يكون من خلال ملاحظة التوازن النسبي في تكوين القطاعات الاقتصادية للقيمة المضافة للناتج وتفادي استحواذ مورد وحيد على نسبة كبيرة من المساهمة فيه[4]، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن

[1]– مريم زغاشو، محمد دهان، " **دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي – اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا –** "، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 48، 2017، ص ص 78 – 79.

[2]– بشير هادي عودة الطائي، " **دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق (الشروط وآليات القياس) : دراسة كمية للسنوات 2003 – 2019** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص ص 53 – 54.

[3]– المعهد العربي للتخطيط، " **أهم الاستنتاجات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي** "، متاح على الرابط :
https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/221_P14017-6.pdf

[4]– بشير هادي عودة الطائي، مرجع سابق، ص 55.

تنويع الاقتصاد يستدعي تقليص درجة ارتباط حصيلة الناتج المحلي بأسعار المورد الرئيسي، بحيث يكون انخفاض حصيلة الناتج جراء انخفاض أسعار النفط مثلا علامة واضحة على أحادية الاقتصاد[1].

* الإيرادات العامة : إذ أن تنوع مصادر الدخل لميزانية الدولة يقلل درجة اختلال الهيكل الذي يعيق نمو وتطور الاقتصاد وهو دليل على التنوع والعكس صحيح[2].

* الصادرات : فعدم الاعتماد على صادرات من سلعة بعينها أو قطاع إنتاجي واحد من جهة، وتعدد أصناف السلع الموجهة للتصدير وتزايد حجمها بنسب متقاربة من جهة أخرى دليل على تنوع الاقتصاد وعدم أحاديته والعكس[3]، رغم أن العكس ليس دائما صحيحا في هذه الحالة، فقد يكون الاقتصاد متنوعا ليضمن سد الاحتياجات المحلية من السلع فقط دون التصدير أو أنه غير قادر على المنافسة.

* الواردات : على عكس الصادرات فإن قلة عدد وحجم السلع المستوردة علامة جيدة على تنويع الاقتصاد[4].

- توزع القوى العاملة :

ويقصد به نسب توزيع القوى العاملة بين القطاعات، حيث أن تقارب نسب مساهمة مختلف القطاعات في التشغيل وبنسب متزايدة يدل على درجة حسنة من التنويع[5]. وكذلك الأمر فيما يخص توزيع العمال بين القطاعين العام والخاص[6].

---

[1]- محمد دعمي، " **واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000 – 2020** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 29، 2022، ص 19.

[2]- بشير هادي عودة الطائي، مرجع سابق، ص 55.

[3]- محمد دعمي، مرجع سابق، ص 21.

[4]- سارة عبدلي، حياة هميسي، " **المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي** "، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي تقييم لواقع التنويع الاقتصادي في ظل السياسات الاقتصادية الكلية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 14 نوفمبر 2021، ص 11.

[5]- محمد دعمي، مرجع سابق، ص 19.

[6]- بشير هادي عودة الطائي، مرجع سابق، ص 55.

- نسب مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي :

ويعكس تزايد مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي زيادة درجة التنويع[1]، أو بمعنى آخر كلما كانت مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج أكبر منها في القطاع العام دل ذلك على التنوع في الاقتصاد[2].

وبهدف معرفة درجة التنويع الاقتصادي بدقة وجدت عدة مؤشرات إحصائية كمعدل الاختلاف الذي يقيس ظاهرة التشتت، ومعامل جيني الذي يكون هدفه قياس خاصية التركز، ويعد مؤشر هرفندال هيرشمان (H.H) من أبرز المؤشرات التي تعنى بقياس درجة التنوع لأي اقتصاد[3].

وفي الجدول الموالي تلخيص لبعض مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي :

[1]- نصر حميداتو، مرجع سابق، ص 151.

[2]- محمد دعمي، مرجع سابق، ص 19.

[3]- محمد كريم قروف، " **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر : دراسة تحليلية للفترة (1980 – 2014)** "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، 2016، ص 640.

الجدول (1–5) : مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

المؤشر	معادلة الحساب	طريقة الحكم
مؤشر هرفندال هيرشمان	$H=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2}-\sqrt{1/n}}{1-\sqrt{1/n}}$ (n): عدد النشاطات (x_i): ناتج النشاط i (x): الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات	يستخدم لقياس درجة التنويع في ظاهرة ما وتتراوح قيمته بين 0 الذي يترجم بالتنويع الاقتصادي و 1 الذي يترجم بالتركيز الاقتصادي.
مؤشر جيني	$G=1-\sum_{k=1}^{n}(x_k-x_{k-1})(y_k-y_{k-1})$ (x_k): الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي (y_k):التكرار التجمعي النسبي التصاعدي لعدد القطاعات (n): عدد القطاعات	يقيس درجة التركيز والتنويع الاقتصادي وتتراوح قيمته بين 0 الذي يعكس التنويع الاقتصادي و 1 الذي يعكس التركيز.
مؤشر التنويع	$Sj=\frac{\sum_i^n \lvert hij-hi\rvert}{2}$ (h_{ij}): حصة المنتوج i في إجمالي الصادرات أو الواردات البلد أو مجموعة من البلدان j (h_i): حصة المنتوج i في إجمالي الصادرات أو الواردات العالمية	يستخدم لقياس مقدار الانحراف المطلق في هيكل صادرات بلد ما عن هيكل الصادرات العالمية وتتراوح قيمته بين 0 و 1 بحيث يعبر اقتراب المؤشر من 1 على أن هيكل الصادرات الوطنية يختلف عن هيكل الصادرات العالمية.
مؤشر فلاديمير كوسوف	$\text{Cos}=\frac{\sum_{i=1}^{n}\alpha i\times\beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\alpha i^2}\times\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\beta i^2}}$ (αi): الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس (βi): الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة	كلما اقتربت قيمة cos من 0 يعني ذلك حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد والعكس في حال الابتعاد عن 0 فهو يدل على ضعف تلك التغيرات.

المصدر : سمية بوصالح، مرجع سابق، ص 216.

كريمة جحنين، مرجع سابق، ص 127.

I.2.3– دور الحكومة الجزائرية في تنويع الاقتصاد الوطني :

يعد الحكم الراشد أمرا بالغ الأهمية في سبيل بناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي وهذا يستدعي وضع مخططات وسياسات من شأنها تتبع سير القطاعات الاقتصادية غير الموردية وضمان تطورها ضمن بيئة تمكنها من المساهمة بشكل فعال في الاقتصاد الوطني[1].

ومن المعلوم أن الجزائر ترتكز على مداخيل النفط الذي ظلت مستويات أسعاره المحدد الرئيسي لوضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر مما جعل الحكومات المتعاقبة تشيد بضرورة تنويع الاقتصاد، وهذا ما نلمسه من خلال الاطلاع على مخططات وبرامج الحكومة وفيما يلي جزء منها :

- مخطط عمل الحكومة (2014): عرض أمام البرلمان في 01 جوان 2014 وكان أول ما تم التطرق إليه من خلال هذا البرنامج هو بناء اقتصاد تنافسي يمتاز بالتنوع ليكون كفيلا بضمان ديمومة التنمية الوطنية وسيادة العدالة الاجتماعية.
- مخطط عمل الحكومة (2017) : صادقت عليه الحكومة في 2016 وفيه تم التطرق إلى ما يطلق عليه " نموذج النمو الجديد " والذي يتضمن رؤية لتنويع الاقتصاد بآفاق 2030 وفي هذا الصدد حددت أهداف كمية للتنويع والمتمثلة فيما يلي :

– 6.5% نسبة نمو سنويا بعيدا عن قطاع المحروقات وهذا خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2030.

– رفع دخل الفرد بما مقداره 2.3 مرة.

– مضاعفة القيم المضافة للصناعات التحويلية (من 5.3% سنة 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي مع حلول 2030)، خاصة الصناعات التي تملك فيها الجزائر مزايا ومن أهمها الصناعات الغذائية.

– تطوير القطاع الفلاحي بغرض تعزيز الأمن الغذائي وكذا تعزيز تنويع صادراته.

[1]– سيدي محمد شكوري، " **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي : دراسة حالة الاقتصاد الجزائري** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص 64.

– انتقال طاقوي يساهم في خفض معدل النمو السنوي للاستهلاك المحلي للطاقة إلى النصف (من 6% في 2015 إلى 3% في آفاق 2030).

– تنويع قاعدة الصادرات لضمان دعم تمويل النمو المتسارع[1].

- مخطط عمل الحكومة (16 فيفري 2020) : تمت الإشارة من خلاله إلى أن الجهود المبذولة فيما يخص المجالات الاقتصادية وترقية الاستثمار وغيرها سواء من قبل الدولة أو المؤسسات لم تحقق النتائج المنشودة في تعزيز وتطوير الاقتصاد.

كما أشار إلى أن ضعف الأداء المسجل خصوصا في القطاع الصناعي يقود إلى اقتراح إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال تبني الحكومة لسياسات اقتصادية جديدة تتمحور حول تشجيع الصادرات انطلاقا من توفير بيئة أعمال جيدة[2].

فتوفير بيئة أعمال مناسبة يجعل من التنويع الاقتصادي أمرا قابلا للتحقق، إذ وفي هذا الإطار أشار البنك الدولي في تقريره للعام 2009 إلى أن إنشاء مؤسسات جيدة وقوية يعد أمرا حاسما لتنويع الصادرات[3].

I.3.3– المؤسسات الجزائرية والتنويع الاقتصادي:

ترتبط نوعية المؤسسات بشكل كبير مع التنويع الاقتصادي حيث أن الاقتصادات الريعية مع مؤسسات قوية لها مجموعة خيارات من فرص التنويع مقارنة بتلك التي تتميز بضعف مؤسساتها، وقد أثبتت تجارب التنويع الاقتصادي ذلك فقد حققت قدرا أعلى من النجاح في البلدان التي استطاعت الارتقاء بنوعية وجودة مؤسساتها[4].

[1]– الحاج بن شاعة، مرجع سابق، ص ص 169 – 172.

[2]– مخطط عمل الحكومة، 16 فيفري 2020، ص 23، متاح على الرابط :
https://ctrf.mf.gov.dz/pdf/presse_ar/plan-d-action-du-gouvernement-2020-ar.pdf

[3]– سيدي محمد شكوري، مرجع سابق ص 63.

[4]– سمية بوصالح، مرجع سابق، ص ص 72- 74.

ومن هذا المنطلق فإن تنويع الاقتصاد الجزائري مرهون بنوعية المؤسسات الجزائرية، وبالتمعن في البيئة المؤسساتية العامة للجزائر نجد :

– الهيكل التنظيمي للمؤسسات : وهنا نسجل عدم كفاءة الهيكل التنظيمي، ويتجلى ذلك في بعض السلوكات السلبية مثل عدم وضوح نطاق الإشراف وعدم احترام السلم الهرمي.

– القوى العاملة : تعاني المؤسسات الجزائرية من سوء توزيع الطاقات العاملة بين مختلف المصالح إلى جانب عدم وعيهم بالمهام والمسؤوليات الموكلة إليهم[1].

وفي هذا الصدد كشف أيضا المدير العام لشركة "سوسياد" للخبرة والاستشارة أن عمال المؤسسات الجزائرية يعانون من تدني المستوى التعليمي، ضعف المهارات والخبرات الأساسية، غياب ثقافة تقديس العمل وانعدام الولاء المؤسساتي، تدني الأجور وقلة الحوافز، نقص التكوين والتدريب .....[2].

– الأمن الصناعي : ويشكل غيابه في المؤسسات الجزائرية سببا في انخفاض الإنتاجية نتيجة لعديد الحوادث التي تقع في العمل وما يسفر عنها من غياب للعمال.

– الإدارة المسيرة : وهي غير كفأه وهذا نظرا للطرق التي يتم بناءا عليها تعيين مسيري المؤسسات والتي غالبا ما تنعدم فيها النزاهة والالتزام مما يترتب عنه عدم الاستغلال الكفء للموارد والقدرات[3].

– وسائل الإنتاج : تعاني غالبية المؤسسات الجزائرية من قدم التجهيزات علاوة على الاهتلاك المعنوي لكثير من وسائل ومعدات الإنتاج بفعل تقادم التكنولوجيا[4].

---

[1]– طارق هزرشي، " **عوامل ضعف إنتاجية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة تحليلية –** "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية – ، المجلد 02، العدد 03، 2008، ص 173.

[2]– كريمة جحنين، مرجع سابق ص 27.

[3]– طارق هزرشي، مرجع سابق، ص ص 173 – 174.

[4]– كمال بايزيد، " **التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 273.

– الطرق والأساليب حديثة : حيث يلاحظ في المؤسسات الجزائرية عدم مواكبة التطورات والطرق الجديدة والتكنولوجيا وتعزيز العمل الجماعي ولغة الحوار بين العاملين من خلال إتباع أساليب الإدارة الحديثة مثلا[1].

– الخيارات التكنولوجية : إن مشكلة الجزائر لا تكمن في الموارد المالية لاقتناء التكنولوجيا المتطورة بالدرجة الأولى وإنما في القدرة على استيعابها وتكييفها مع بيئتها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وفقا لما تهدف إليه التنمية الوطنية.

– تحديد مستوى الأسعار : فتحديد الأسعار ليس من اختصاص المؤسسات ومن ثم فإن عدم تحديد المؤسسة للسعر المناسب لها والذي يحفزها على زيادة الإنتاج سيؤدي بالضرورة إلى جمود النوعية والجودة وعدم تطورهما.

– التمويل : حيث أن هذا العنصر يؤثر على الكفاءة الإنتاجية وذلك لما تتعرض له المؤسسة من عوائق في مجال نشاطها بسبب عدم توفر السيولة الكافية[2].

كما تتميز المؤسسات الجزائرية بارتفاع تكاليف الإنتاج ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل تبعية المؤسسات للخارج من حيث المواد الأولية إضافة إلى الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة[3].

كما وانحصر عمل المؤسسات الجزائرية إلى حد كبير في تلبية الطلب المحلي وظلت على هذا الحال لفترة طويلة نسبيا مما جعلها تتكيف مع السوق الداخلية فيما يتعلق بأذواق المستهلكين وكذا نوعية الإنتاج إلى درجة أنها لم تعد تولي اهتماما لتطوير المنتج وتحسينه مما أفقدها القدرة على المنافسة والتعامل مع الأسواق الخارجية[4].

مما سبق يمكن ملاحظة غياب التوازن بين الجهود الاستثمارية المعتبرة المبذولة من طرف الحكومة من جهة، و بيئة المؤسسات وأدائها من جهة أخرى، الأمر الذي جعل الأزمة الجزائرية أزمة ذات بعد مؤسساتي بالدرجة الأولى،

---

[1]– روان نعيمي، " **مفهوم الإدارة الحديثة** "، نشر في 2023/08/14، تم الاضطلاع عليه في 2024/02/24، متاح على الرابط : https://mawdoo3.com

[2]– طارق هزرشي، مرجع سابق، ص ص 174 – 175.

[3]– كمال بايزيد، مرجع سابق، ص 266 (بتصرف).

[4]– الطيب عيدي، أم الخير العقون، " **دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية** "، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد01، 2021، ص 294.

وعليه يجب معالجة جوانب القصور المحيطة بالمؤسسات والعمل بجد لزيادة فعالية هذه الأخيرة حتى يتم تحقيق تنويع جيد للاقتصاد الوطني[1].

ولكن أي نوع من هذه المؤسسات هو الأكثر تأثيرا في تعزيز عملية التنويع الاقتصادي ؟

يمكن إرجاع إخفاق بلدان كثيرة في تنويع اقتصاداتها إلى أن عقودا من التخطيط المركزي ساهمت في وضع وصياغة سياسات اقتصادية أفرزت مؤسسات يمكن وصفها بالفاشلة، فمن ناحية، الفروع الإنتاجية التي تم الاعتماد عليها للتنويع الاقتصادي شملت فروعا لم يكن البلد مؤهلا للمنافسة فيها ومن ناحية أخرى بدأت هذه البلدان مرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بإنشاء مؤسسات ضخمة في حين كانت تفتقر وبشكل كبير للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ويختلف هذا التوجه قطعا عن البنية الاقتصادية السائدة في غالبية البلدان المتقدمة ذات الاقتصادات المتنوعة، وبالتالي فسياسة التنويع الاقتصادي انطلقت بخطأ هيكلي جسيم مرتبط بحجم المؤسسات[2].

وكخلاصة لما ورد أعلاه فإنه يمكن القول أن إقامة اقتصاد قوي مرتكز على قاعدة إنتاجية متنوعة في الجزائر لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بالأداء الجيد.

II- أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أدى احتدام المنافسة بين مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاهتمام المتزايد بتقييم تنفيذ الخطط والإستراتيجيات الموضوعة بهدف التأقلم مع المحيط وتغيراته ليبقى مستوى أدائها هو الفيصل في تحديد مدى ثباتها أو انحرافها عن المطلوب، هذا ما يلزمها أن تكون على أهبة الاستعداد من أجل التحسين الدائم والمستمر لهذا الأداء وهو الأمر الذي يحقق لها الاستمرارية والبقاء.

---

[1]- ناجي بن حسين، " **التنمية المستدامة في الجزائر : حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد** "، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 05، العدد 05، 2008، ص 34 (بتصرف).

[2]- سيدي محمد شكوري، مرجع سابق، ص ص 64 – 65 (بتصرف).

II.1– مفاهيم أساسية حول الأداء :

إن الأداء مفهوم واسع ومتشعب لذا فقد حاز النصيب الوافر من اهتمام الباحثين في مجال الإدارة الحديثة، وذلك سعيا منهم لتحديد إطار مرجعي له وتغطية كافة جوانبه.

II.1.1– ماهية الأداء :

يعتبر الأداء مفهوما جوهريا في كل المؤسسات كونه يحدد وجهة ومسار نشاط المؤسسة من حيث الاقتراب أو البعد عن بلوغ المساعي والأهداف وتجسيد مخططات المؤسسة وهذا في إطار مواردها المتاحة[1].

II.1.1.1– تعريف الأداء :

بالرغم من أن موضوع الأداء قد شغل اهتمام الكثير من الباحثين على الصعيدين الكلي والجزئي على حد السواء إلا أنه لا يزال محل جدل وعدم اتفاق على تعريف دقيق وموحد له وهذا نابع من اختلاف الرؤية أو الزاوية التي ينظر إليه منها.

فمن الناحية اللغوية كلمة أداء (To perform) تعني تأدية، انجاز وإتمام شيء ما (سواء كان عمل ، نشاط أو مهمة)[2]. أما من الناحية الاصطلاحية فقد انحصر مفهوم الأداء في كثير من الدراسات في دور المورد البشري فقط في تحقيق أهداف المؤسسة أين تم تعريفه بـ " مدى انجاز الفرد للأنشطة والمهام المختلفة التي يتضمنها

[1]– عبد الرحمن العايب، " **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** "، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص 142.

[2]– عادل بوعافية، " **هيكل الصناعة وأثر على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية : حالة مؤسسة موبيليس للهاتف النقال خلال 2001 – 2009** "، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص 62.

عمله[1]". فالأداء من هذا المنطلق يرتبط مباشرة بعنصر العمل بحيث يقدم كل عامل الأداء الذي يتلاءم وقدراته حسب طبيعة عمله[2].

إلا أن المورد البشري وحده لا يعد معيارا كافيا للحكم على نشاط المؤسسة ككل ومن هنا اتسعت نظرة الباحثين لمفهوم الأداء[3] حيث أصبح يعني حسب Miller et Bromily " انعكاس لكيفية توظيف المؤسسة لشتى مواردها واستغلالها بالطريقة التي تكفل لها تحقيق أهدافها[4] ".

ويعتبره J.P Angelier بأنه " قدرة المؤسسة على تطبيق إستراتيجيتها ودرجة تمكنها من مجابهة القوى التنافسية[5]".

ويرى Dess et Robinson أن الأداء هو " قدرة المؤسسة على الابتعاد قدر الإمكان عن الفشل والاقتراب من النجاح[6] ".

وهو أيضا " العملية التي تتضمن إتباع أساليب واستعمال وسائل من أجل القيام بنشاطات تؤدي إلى تحقيق الأهداف بالاستعانة بموارد وإمكانيات معينة[7] ".

---

[1]- زينة بن وسعد، " **إدارة المعرفة وأهميتها في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري** "، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2018، ص 46.

[2]- فطيمة زغزع، " **أهمية الموارد البشرية في تحسين أداء المؤسسات الإنتاجية في الجزائر لاندماجها في اقتصاد المعرفة** "، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2017، ص 229.

[3]- زينة بن وسعد، مرجع سابق ص 46.

[4]- فلاح حسن عداي الحسيني، " **الإدارة الإستراتيجية** "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 231.

[5]- العلجة سترة، " **دور مراقبة التسيير في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بعين لكبيرة** "، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2018، ص 129.

[6]- Amine BEN HADJ HASSINE, « **The contribution of economic intelligence to the firm performance** », Quantitative economic and management studies, Vol 02, N° 04, 2021, P 233.

[7]- سميرة فرحات، " **مساهمة الذكاء التنافسي في تحسين الأداء الصناعي : دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الصناعة الغذائية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 177.

كما يمكن أن ينظر للأداء على أنه :

* النجاح الذي تحققه المؤسسة نتيجة لتجسيد أهدافها وغاياتها.

* نتيجة عمل ما، أي أنه تقدير للنتائج المتحصل عليها.

* العمل في حد ذاته بمعنى أنه عملية وليس نتيجة تظهر في لحظة ما[1].

وفي تعريف آخر هو " السعي نحو تعظيم العلاقة بين النتائج والموارد من أجل تحقيق ما تم تسطيره من أهداف[2] ".

وهذا وفق ما يبينه الشكل (1-1)

الشكل (1-1) : ثلاثية الأداء

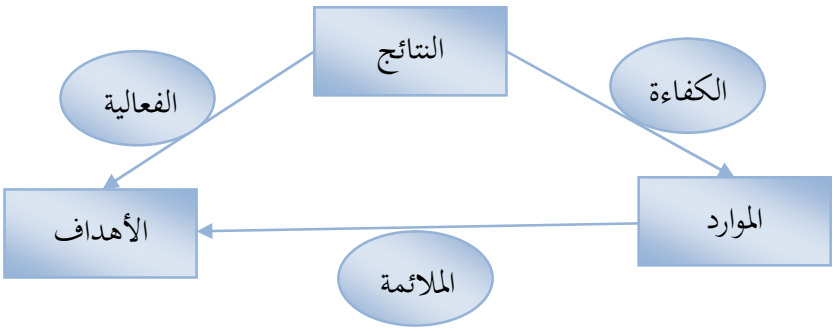

Source : Anni BORTOLI, « **Le management dans l'organisation publique** », 3eme édition, Dunod, Paris, 2009, P 79.

فالأداء من هذا المنظور هو " الاستخدام الكفء للموارد المتاحة والأكثر ملائمة لتحقيق الأهداف المسطرة بفعالية."

انطلاقا من هذا التعريف يمكن ملاحظة أن الأداء يقترن بمفهومي الكفاءة والفعالية حيث أن :

1- الكفاءة : هي مصطلح يستخدم عند الإشارة إلى الاستغلال العقلاني لموارد المؤسسة وتعني انجاز الأعمال بالشكل الصحيح، بما معناه تحقيق أكبر قدر من المخرجات (النتائج) باستخدام أقل ما يمكن من الموارد والوسائل

[1]- الزوهير رجراج، " **دور الإبداع في تحسين الأداء الصناعي للمؤسسة** "، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 19، العدد 01، 2015، ص 90.

[2]- عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص 143.

(تدنية التكاليف)، وعليه فإنه كلما كانت المخرجات تفوق المدخلات تم الحكم على المؤسسة بأنها تتمتع بالكفاءة، وتقاس بالعلاقة (قيمة المخرجات / قيمة المدخلات)[1].

2- الفعالية : وتعني فعل ما هو صائب وصحيح[2]، وهي تشير إلى قدرة المؤسسة على تحقيق ما تم تسطيره من أهداف ويقاس ذلك بنسبة النتائج المحققة فعليا إلى ما كانت تصبو إلى تحقيقه وفقا للعلاقة (الانجاز المحقق / الانجاز المخطط)، فهي على هذا الأساس ترتبط بحجم المخرجات النهائية بغض النظر عما استنزفته من موارد[3]، فكلما اقتربت المخرجات المحققة من تلك المقدرة كانت المؤسسة أكثر فعالية[4].

وبالتمعن في هذين المفهومين يتبين وجود ارتباط وثيق بينهما، إذ أنه من غير المنطقي أن نتخيل مؤسسة تحقق أهدافها المتوسطة والطويلة المدى وتضمن استمراريتها وبقائها (فعالة) إذا كانت تقوم بهدر مواردها (غياب الكفاءة).

كما تبين أن الفعالية مفهوم شاسع قد يشمل الكفاءة نفسها، فقد يكون من بين الأهداف التي سطرتها المؤسسة وتسعى إلى تحقيقها بفعالية مثلا ترشيد مقدار الموارد المستعملة[5].

والجدول الموالي يوضح أبرز الفوارق بين الكفاءة والفعالية :

الجدول (1-6) : مقارنة بين الكفاءة والفعالية

العناصر	تهتم	تعالج	تحلل	معايير القياس
الكفاءة	بالوسيلة	الموارد	كيفية الوصول	المدخلات مثل العمل، المعلومات، المواد، المعدات.....
الفعالية	بالهدف	النتائج	نقطة الوصول	المخرجات مثل الأرباح، العائد، رقم الأعمال.....

المصدر : عادل بوعافية، مرجع سابق، ص 73.

[1]- عادل بوعافية، مرجع سابق، ص 67.

[2]- سميرة فرحات، مرجع سابق، ص 178.

[3]- عبد الحليم مزغيش، " **تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة** "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012، ص 21.

[4]- سميرة فرحات، مرجع سابق، ص 178.

[5]- عادل بوعافية، مرجع سابق، ص 72.

يبين الجدول أن الكفاءة لا توازي الفعالية وإنما هي أحد عناصرها إذ لا يمكن تحقيق الأهداف دون الاهتمام بالوسائل، كما أن الكفاءة لا تعد ضمانا كافيا للفعالية غير أنها عنصر جوهر لها[1].

أما من حيث طبيعة العلاقة بينهما فيمكن توضيحها من خلال المصفوفة التالية :

الجدول (1-7) : مصفوفة العلاقة بين الكفاءة والفعالية

الكفاءة / الفعالية	كفاءة منخفضة ← كفاءة مرتفعة	
فعالية منخفضة ↓ **فعالية مرتفعة**	وضع سيء (سالب): – سوء استخدام الموارد. – عدم تحقيق الأهداف بالمستوى المرغوب. وضع الفشل: – هدر وتبذير الموارد. – تحقيق الأهداف.	وضع الفشل: – الاستغلال الأنسب للموارد. – عدم تحقيق الأهداف. الوضع المثالي (النموذجي): – الاستخدام الأمثل للموارد. – تحقيق الأهداف الموضوعة.

المصدر : عادل بوعافية، مرجع سابق، ص 73.

توضح المصفوفة أن الأداء قد يكون كفئا دون أن يكون فعالا، وذلك عندما تستخدم الموارد بشكل مثالي ولكن بمنحى لا يخدم أهداف المؤسسة والعكس، أي يمكن تحقيق نتائج جيدة مع هدر للموارد المكلفة (أداء فعال إلا أنه غير كفء) وكلتا الحالتين تعتبران فشلا بالنسبة للمؤسسة[2].

فالأداء الجيد بهذا المفهوم ناتج عن الجمع بين عاملي الكفاءة والفعالية، فهما مفهومان متلازمان لا يصح استخدام أحدهما بمعزل عن الآخر إذا أرادت المؤسسة تحسين إنتاجيتها وبلوغ أهدافها.

[1]– عادل بوعافية، مرجع سابق، ص 73.

[2]– محمد العابد، علي مكيد، " **دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المؤسسي** "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07،العدد 01، 2016، ص 186.

ومن المفاهيم المقترنة بالأداء نجد أيضا :

3- الإنتاجية : وهي تعكس حالة التوازن الممكن تحقيقه من عوامل الإنتاج المتاحة بحيث يقدم أكبر محصلة بأقل قدر ممكن من الجهود والتكاليف[1].

وتعتبر الإنتاجية مؤشرا من مؤشرات الأداء كونها تشمل الفعالية والكفاءة وتربط بينهما وبالتالي فهي أبلغ تعبيرا عن الأداء من الكفاءة والفعالية[2].

II.1.1.2- نظريات الأداء :

إن الإشكال الذي يواجه الباحثين هو تعدد نظريات الأداء واختلاف مستويات التحليل فبالرغم من كون الأداء مفهوما أساسيا في مختلف فروع الإدارة إلا أنه لا يوجد إجماع واضح حول كيفية تصور مفهوم الأداء إذ توجد تيارات بحثية تتناول الأداء على مستوى الفرد وأخرى على مستوى المؤسسة، وفي هذا السياق جاءت دراسة J. Marshall وآخرون (2024) المعنونة بـ « Theories of performance : A review and integration » لتقديم تحليل نقدي وتكميلي لمجمل ما كتب حول الأداء، حيث شمل التحليل 15535 مقالة علمية منشورة في 44 مجلة محكمة خلال الفترة الممتدة من 1946 إلى 2022 أين تم حصر 239 نظرية تناولت الأداء من زوايا مختلفة. وقد تم دمج هذه النظريات ضمن إطار مكون من 06 فئات كبرى مقسمة على مستويين (المؤسسي والفردي) تمثل الأسس النظرية لفهم الأداء كما هو مبين من خلال الجدول :

[1]- محمد الهادي ضيف الله، هشام لبزة، لعبيدي مهاوات، " **دور الإنتاجية في تنمية تنافسية المؤسسات الاقتصادية** "، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2017، ص 99.

[2]- عادل بوعافية، مرجع سابق، ص 78.

الجدول (1–8) : المفاهيم النظرية للأداء

	C	O	RE
على مستوى المؤسسة	القدرات – نظرية سلوك المؤسسة – نظرية المستويات العليا – نظرية الاحتمال أو نظرية التوقع – نظرية الموارد – نظرية القدرات الديناميكية	الهياكل – نظرية المؤسسات – نظرية التنظيم – نظرية المنظمة – نظرية الموقف أو الطوارئ – نظرية الشبكات	المعاملات – نظرية الوكالة – نظرية أصحاب المصلحة – النظرية الاقتصادية – نظرية التبعية للموارد – نظرية ريادة الأعمال
على مستوى الفرد	المعارف والمهارات والخصائص الأخرى – نظرية حفظ الموارد – نظرية التحديد الذاتي – نظرية الهوية الاجتماعية – نظرية الأحداث الوجدانية – نظرية التركيز التنظيمي أو التنظيم الذاتي	الأدوار – نظرية تفعيل السمة – نظرية توافق الأدوار – نظرية الدور – نظرية الارتباط الوظيفي أو التضمين الوظيفي – نظرية التوافق بين الفرد والمنظمة	العلاقات – نظرية التبادل الاجتماعي – نظرية القيادة – نظرية الإشارة – النظرية الاجتماعية المعرفية – نظرية تبادل القائد / العضو

Source : Jason D. MARSHALL, Herman AGUINIS, Jose R.BELTRAN, « **Theories of performance** : **A review and integration** », Academy of management annals, Vol 18, N° 02, 2024, P 606.

وبعد تحليل هذه النظريات خلص الباحثون إلى أن هذه الأخيرة متشابهة في جوهرها أي أن الأداء يبنى على نفس الأسس مهما كان المستوى ومن هنا تم توليد نموذج موحد سمي بـ CORE Model[1] الذي لخص نظريات الأداء كما يلي :

[1] – Jason D. MARSHALL, Herman AGUINIS, Jose R.BELTRAN, « **Theories of performance** : **A review and integration** », Academy of management annals, Vol 18, N° 02, 2024, P P 600– 625.

* القدرة (Capacity) :

تشير قدرات المؤسسة إلى كل ما تملكه من مؤهلات ناتجة عن التعلم وخبرة ومهارات الأفراد[1] والتي تمنحها القدرة على تحقيق الحد الأدنى من الأداء المتوقع في ظل توافر الظروف المثالية[2].

* الفرصة (Opportunity) :

تعمل الهياكل التنظيمية على تمكين المؤسسات من تحقيق أهدافها من خلال المساعدة على تنفيذ الخطط واتخاذ القرارات وتحديد أدوار الأفراد بما يضمن تحقيق الانسجام بين مختلف الوحدات والأنشطة وتفادي التداخل والازدواجية، كما أن للهياكل التنظيمية تأثير كبير على سلوكات الأفراد والجماعات في المؤسسات فتقسيم العمل والتخصص يتضمن إسناد مهام وأدوار محددة للفرد والالتزامات المترتبة عليه[3]، ومن ثم يمكن القول أن توفر الهياكل التنظيمية على مستوى المؤسسة وتحديد الأدوار الفردية يشكل فرصة لحدوث الأداء الجيد.

* التبادلات ذات الصلة (Relevant Exchange) :

تصف المعاملات على مستوى المؤسسة والعلاقات على المستوى الفردي التفاعلات الضرورية التي تتم بين الفاعلين المعنيين من أفراد ومؤسسات لتحقيق الأغراض المرتبطة بالأداء[4].

[1]- عمر زريق، " **أثر القدرات الإستراتيجية على أداء المؤسسات الاقتصادية** "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 18، 2017، ص 310.

[2]- Jason D. MARSHALL, Herman AGUINIS, Jose R.BELTRAN, Op cit, P 608.

[3]- مصطفى صغيرو، الجيلالي بلواضح، " تطوير الهياكل التنظيمية وأثرها على فاعلية المؤسسة العمومية الاقتصادية : دراسة تطبيقية على مؤسسة التأمين العمومية SAA "، المجلد 09، العدد 01، 2023، ص 335.

[4]- Jason D. MARSHALL, Herman AGUINIS, Jose R.BELTRAN, Op cit, P 609.

II.1.1.3- أنواع الأداء :

إن تعدد وجهات النظر المتعلقة بالأداء تجعل منه مفهوما متعدد الأنواع ويتوقف تحديد هذه الأنواع على المعيار الذي ينظر من خلاله إلى الأداء حيث نجد :

1- الأداء الكلي : ويتضمن الإنجازات التي تشاركت كل الوظائف والفروع في تحقيقها، ومن خلاله يمكننا الحكم على مدى قوة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار.

2- الأداء الجزئي : انطلاقا من هذا النوع يمكن للمؤسسة معالجة الاختلالات الجزئية قبل أن تتفاقم وتتحول إلى أزمة يصعب تجاوزها، ذلك كونه يمثل الأداء الذي تحققه كل وظيفة على حدا[1] ومن ثم فإن الأداء الجزئي ينقسم بدوره إلى عدة أنواع حسب الوظيفة :

1.2- أداء الوظيفة المالية : ويتجلى في قدرة المؤسسة على إدارة مصادرها ومواردها المالية بطريقة مثلى[2] سعيا لتحقيق الاستقرار المالي وإرساء هيكل تمويلي فعال يحقق أعلى العوائد من الاستثمارات وأقصى مستويات المردودية الممكنة[3].

2.2- أداء الوظيفة الإنتاجية : ويتمثل في مدى كفاءة وفعالية وظيفة الإنتاج فيما يخص زيادة الإنتاج وجودته وتخفيض مدته وتكاليفه.

3.2- أداء وظيفة الموارد البشرية : وهو يعني النتائج التي يحققها العامل في مؤسسته أي مدى تنفيذه للأعمال والمسؤوليات التي أوكلت له هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن النظر إليه على أنه مستوى إنجاز العامل لأهداف وحدة العمل والمؤسسة نتاج توظيفه لمهاراته وإمكانياته ومعارفه.

[1]- عبد الحليم مزغيش، مرجع سابق، ص .25

[2]- محمد العابد، علي مكيد، مرجع سابق، ص 187.

[3]- عبد الحليم مزغيش، مرجع سابق، ص 26.

4.2- أداء وظيفة التسويق : ويتم السعي من خلاله إلى زيادة الحصة السوقية، إرضاء الزبائن، سمعة المؤسسة....

5.2- أداء وظيفة التموين : ويتجسد من خلال عدة اعتبارات على رأسها ضمان الحصول على المواد بجودة مرتفعة وأيضا تحقيق الاستخدام الأمثل لمرافق التخزين .....[1]

وتحقق الأداءات الجزئية مجتمعة الأداء الكلي للمؤسسة.

ووفقا لتباين طبيعة الأهداف فإنه يمكن تصنيف الأداء إلى :

1- الأداء الاقتصادي : فتحديد المؤسسة لأهداف اقتصادية كتعظيم المخرجات وتدنية المدخلات يفسر وجود هذا النوع من الأداء.

2- الأداء الاجتماعي : ويشير إلى درجة تحقيق الرضا عند العاملين ووفاء المؤسسة بالتزاماتها تجاه الزبائن.

3- الأداء التنظيمي : هو الأساليب والإجراءات التي تتبعها المؤسسة في الجانب التنظيمي وذلك بهدف تحقيق غاياتها[2].

كما يمكن أن يأخذ الأداء أشكالا أخرى منها :

1- الأداء الإستراتيجي : ويتطلب إتباع المؤسسة لمبدأ الإدارة الإستراتيجية من خلال ترجمة الخطط الإستراتيجية إلى نتائج.

2- الأداء الإداري : ويرتبط في الأغلب بأداء مسير المؤسسة أو مديرها من خلال تبني نموذج إداري عالي الجودة يتسم بمهارة التنفيذ والتسيير وكفاءة الاتصال والتفاعل مع العاملين[3].

---

[1]- عادل بوعافية، مرجع سابق، ص ص 88 – 89.

[2]- محمد العابد، علي مكيد، مرجع سابق، ص 187.

[3]- أحمد نسيب، " **دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الأداء الشامل : دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2022، ص ص 07 – 08.

3- الأداء التكنولوجي : ويتم من خلاله الاستخدام الفعال للموارد التكنولوجية للمؤسسة والابتكار، فهو فن استغلال العلوم التقنية في تصميم المنتجات أو عمليات التصنيع وفي أساليب الإدارة ونظم المعلومات[1].

4- الأداء الصناعي : وهو الأداء الناتج عن المؤسسات الصناعية الهادفة إلى تقديم منتجات ذات جودة رفيعة[2].

II.1.1.4- أبعاد الأداء ومتطلبات نجاحه :

- **أبعاد الأداء :**

تسعى كل المؤسسات إلى تحقيق الديمومة والاستمرار ولعل أفضل سبيل لذلك هو التفوق في أدائها. ولأن الأداء المتميز قائم على عدة عوامل فقد حاول J. Barraux تحديدها، فخلص إلى أن عوامل نجاح الأداء الكلي هي : الإنتاجية، المردودية والتنافسية، كما اعتبر أن كل عامل مرتبط ببعد معين يعكسه ويترجمه فنجد :

* البعد الإنتاجي : ويكمن دور الأداء وفق هذا البعد في تلبية احتياجات ومتطلبات الأفراد بالجودة المرغوبة وفي حدود ما هو متاح من إمكانيات، ويرتبط هذا البعد بمتغير الإنتاجية[3] والتي يرى Solomon Fabricant أنها مؤشر عن " مدى كفاءة تحويل عناصر الإنتاج إلى سلع وخدمات ".كما أشار Paul Mali في تعريفه للإنتاجية إلى أنها " عنصر الربط بين الفعالية في بلوغ الأهداف والكفاءة في حسن استغلال الموارد "[4].

---

[1]- أحمد نسيب، مرجع سابق، ص 05.

[2]- فراس مجمود الدعجة، " **أثر التطوير التنظيمي في تحسين الأداء المؤسسي : دراسة ميدانية لدى الجهات المشاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016، ص 166.

[3]- محمد جواد بلقايد، " **دور المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال في الرفع من أداء الموارد البشرية : دراسة تطبيقية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2019، ص 119.

[4]- عادل بوعافية، مرجع سابق، ص 75.

وبصفة عامة تعني الإنتاجية " تحقيق أقصى مستوى ممكن من المخرجات باستخدام نفس القدر من الموارد إن لم يكن أقل "[1].

* البعد المالي : ويمثل الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ثم فهو انعكاس لمردوديتها المالية[2]. ويقصد بالمردودية ذلك " العائد الناتج عن توظيف واستثمار الأموال "، وهي تقاس بمدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح انطلاقا من ممارستها لنشاطها استنادا على مواردها المالية[3].

* البعد التسويقي : ويقصد به القدرة على المواجهة المنافسة لاقتحام السوق وجذب المستهلكين وكسب ولاءهم، وعليه يمكن اعتبار البعد التسويقي ترجمة للقدرة التنافسية[4]. وحسب أستاذ القانون Philip Selznick (1957) فإن القدرة التنافسية " تشير إلى شيء ما تقوم به المؤسسة بشكل جيد وبطريقة مختلفة عن منافسيها ". كما يعتبرها منتدى الإدارة الأوربي " فرصة المؤسسة الحالية والمستقبلية ومقدرتها على تصميم، إنتاج وتسويق السلع والتي تكون خصائصها السعرية أو غير السعرية أشد تميزا من منافسيها في الأسواق المحلية والخارجية "[5].

هذه الأبعاد الثلاث تتجه نحو تحقيق الأداء الكلي للمؤسسة دون أن ننسى دور العنصر البشري الذي يعد أساس التميز والنجاح[6].

---

[1]- نعيمة بارك، " **تنمية الموارد البشرية وأهميتها في تحسين الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 07، 2009، ص 279.

[2]- محمد جواد بلقايد، مرجع سابق، ص 119.

[3]- سليم مجلخ، وليد بشيشي، " **تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة تطبيقية على مؤسسة الحصى – الجزائر– للفترة 2010–2016** "، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 08، العدد 01، 2019، ص 17.

[4]- محمد جواد بلقايد، مرجع سابق، ص 119.

[5]- منيرة دريدي، سلمى حروش، " **دور البحث والتطوير في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات** "، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 135.

[6]- محمد جواد بلقايد، مرجع سابق، ص 120.

- **متطلبات الأداء :**

إذ نجد من شروط الأداء الناجح حسب Hackman et Lawler (والتي يكون أساسها العامل البشري) :

* الاستقلالية : بحيث أن رفع استقلالية العمل يزيد من شعور الفرد بالمسؤولية.

* وضوح المهمة : فذلك يمكن العامل من إدراك نطاق نشاطه ويسهل عليه العمل.

* التنوع في العمل : أي جعل العمل يتطلب عدة مهارات وقدرات مختلفة مما يكسب العامل روح التحدي والإنجاز ومن ثم نمو وتطور خبراته.

* التغذية العكسية : بمعنى رد فعل المسؤولين على أداء العمال وإلا فإنه لا يمكن معرفة ما يجب تقويمه في أداءهم.

كما يعتبر آخرون أن الأداء الناجح يتطلب أيضا :

* علاقة العامل مع زملاءه ورؤساءه : فالتعاون بين العمال يؤدي إلى ارتفاع كفاءتهم عن طريق تناقل الخبرات والمعلومات فيما بينهم مما يتيح الوصول إلى مستوى أداء جيد.

* الانضباط : وهو درجة من الالتزام الوظيفي ويتم من خلاله التزام العامل بالتعامل الإيجابي مع المتعاملين من داخل وخارج المؤسسة وبذل كل جهوده لإنجاز الأعمال الموكلة إليه، التزامه بأنظمة وقوانين المؤسسة وحرصه على تطبيق المبادئ المهنية إلى جانب إعلائه لمتطلبات عمله وتقديمها على أهدافه الشخصية.

* الرضا الوظيفي : أي ارتياح العامل في عمله[1].

[1]- زينة بن وسعد، مرجع سابق، ص ص 58 – 59.

II.2.1- العوامل المؤثرة في الأداء :

إن الطبيعة المتقلبة وغير المستقرة لمحيط المؤسسة يجعل أداءها خاضع للعديد من العوامل المؤثرة فيه، ومما تم الإجماع عليه نسبيا هو وجود شكلين من العوامل هي موضحة كما يلي :

أولا : عوامل خاضعة لسيطرة المؤسسة (داخلية) :

وهي المتغيرات والعوامل التي تخص البيئة الداخلية للمؤسسة والتي يمكن لها إلى حد ما التحكم فيها وتتعلق بـ :

- المورد البشري : بالرغم من التطور التكنولوجي الذي يكاد يلغي دوره، يعتبر الإنسان أهم موارد المؤسسة كونه العنصر المؤثر في جل عمليات الإنتاج، فهو من يحدد الأهداف وهو من يعمل على تجسيدها من خلال عملية اتخاذ القرار والقيام بالنشاطات والتفكير والإبداع، وعلى هذا الأساس فإن نمو المؤسسة وقدرتها التنافسية متوقف على مدى نجاحها في استقطاب كفاءات بشرية متميزة وعلى مدى حرص الإدارة على تطوير مهارات الأفراد وتحفيزهم وتنمية دوافعهم للعمل وترسيخ ولائهم للمؤسسة.
- الإدارة : فهي المسؤول الأكبر عن الاستخدام الفعال لموجودات وموارد المؤسسة، حيث أن أكثر من 75% من الزيادات مسجلة في أداء المؤسسة متعلقة بأساليب الإدارة لذلك فإن أي ضعف أو تقصير من جانبها سيكون سببا في قصور أداء المؤسسة ككل.
- التنظيم : ويتضمن توزيع وتحديد المهام والمسؤوليات وإجراء التغييرات بما يتناسب مع التطورات في أساليب العمل والتوظيف والتدريب.....لذا وجبت المرونة في أي تنظيم مما يجعله قابلا للتكيف في الظروف الطارئة[1].

[1]- عادل بوعافية، مرجع سابق، ص 92.

- ظروف العمل : وهي كل العناصر المحيطة بالعامل في عمله والتي تنعكس على سلوكه وأدائه، وهي تتميز بطبيعة مادية (كالحرارة، الإضاءة، التهوية والرطوبة)، وطبيعة بسيكولوجية ذاتية (كعلاقات العامل مع باقي العمال ومسيري المؤسسة)[1].
- طبيعة العمل : تعكس مدى أهمية الوظيفة التي يتولاها الفرد ومحتواها وفرص النمو والترقية فيها، فكلما زادت درجة انسجام الفرد ووظيفته أدى ذلك إلى زيادة رضاه عن عمله ومن ثم زيادة دافعيته للبذل والعطاء[2].
- العوامل التقنية : وهي مختلف العوامل ذات الصلة بالجانب التقني في المؤسسة كقدرة هذه الأخيرة على التحكم في آلاتها ومعرفة طرق التشغيل والصيانة.....[3].

ثانيا : عوامل غير خاضعة لسيطرة المؤسسة (خارجية) :

وتعني جميع التغيرات والمواقف التي هي بعيدة عن رقابة وسيطرة المؤسسة كونها تقع خارج محيطها والتي من شأنها التأثير على قرارات وأنشطة المؤسسة[4] وتشمل :

- العوامل السياسية : وتتجلى في خصائص النظام السياسي وتوجهات السياسة الخارجية ومستوى الاستقرار السياسي[5].

---

[1]- منية غريب، " **ظروف العمل في المؤسسة الجزائرية : مفهومها، عناصرها، أنواعها، آثارها ونتائجها. دراسة ميدانية بمؤسسة النجارة الكبرى للشرق بولاية الطارف** "، الملتقى الدولي الثاني حول ظاهرة المعاناة في العمل بين التناول السيكولوجي والسوسيولوجي، جامعة الطارف، 15 – 16 جانفي، ص ص 707 – 708.

[2]- سعيد بن دنيدينة، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء المستدام بمنظمات الأعمال (دراسة ميدانية) "**، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، ص74.

[3]- نوال شنافي، " **دور تسيير المهارات في تحسين الأداء البشري بالمؤسسة الصناعية : دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل بسكرة** "، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 97.

[4]- سعيد بن دنيدينة، مرجع سابق، ص 74.

[5]- عادل بوعافية، مرجع سابق، ص 91.

- العوامل الاقتصادية : وهي الأشد انعكاسا وتأثيرا على الأداء بحكم طبيعة نشاط المؤسسة الاقتصادي والذي يخضع لتقلبات الأسعار، التضخم، المنافسة....هذا من جهة، ومحيطها الاقتصادي الذي يمثل مصدرا لمواردها المتنوعة (مواد أولية، طاقة...) من جهة أخرى.
- العوامل الاجتماعية والثقافية : وتتضمن التربية ومستوى الذكاء ومواقف ورغبات وقناعات وعادات الأفراد...، والتي على المؤسسة التعايش معها والعمل وفقا لها[1].
- العوامل التكنولوجية : وتشمل الاختراعات والعمليات والنظم المجددة للسلع، ودرجة تعقيد التكنولوجيا المستخدمة[2].

II.1.3- مؤشرات قياس الأداء وتقييمه :

يرى Lauras أن التقييم عملية واسعة باعتباره ينتقل من الأهداف مرورا بمرحلة التنفيذ إلى النتائج، في حين أن القياس يتعلق بالنتائج فقط، وعليه يمكن النظر إلى عملية قياس الأداء على أنه مكونة رئيسية من مكونات تقييم الأداء[3].

II.1.3.1- مؤشرات قياس الأداء :

تعتبر مؤشرات الأداء مقاييس تبنى على معايير كمية أو كيفية تكشف وتبين الجانب التنفيذي لإستراتيجيات المؤسسة وهنا يمكن التمييز بين مؤشرات مالية وأخرى غير مالية :

[1]- نوال شنافي، مرجع سابق، ص 98.

[2]- عادل بوعافية، مرجع سابق، ص 92.

[3]- أحمد الصغير ريغة، " **تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن : دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PMO** "، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص 21.

1- المؤشرات المالية :

وتعتمد في حسابها على المعطيات المالية والمحاسبية ذات الطابع الكمي الخاصة بالمؤسسة[1] والتي يتم على أساسها رسم مسارات الأداء داخلها، كما تسمح بمقارنة مؤشراتها المالية مع المؤشرات المالية للمؤسسات المنافسة، وفي هذا الصدد يمكن استعمال سواء المؤشرات التقليدية معبرا عنها بالنسب المالية (كنسب الربحية، نسب السيولة....) أو المؤشرات الحديثة التي تعتمد مقاربة القيمة المضافة[2] والتي تعد " مؤشرا لتقدير الربح الحقيقي المتعلق بتعظيم ثروة المساهمين "[3]، وبمعنى آخر فإن القيمة المضافة الموجبة دليل على أن نشاط المؤسسة قام بتحقيق قيمة تخدم مصالح الأطراف المرتبطة بالمؤسسة[4].

إلا أن ما يعاب على هذه المؤشرات هو أنها تمنح معلومات تاريخية ومتقادمة مما يجعلها بطيئة في مواجهة المنافسة[5].

2- المؤشرات غير المالية :

وجاءت هذه المؤشرات كاستجابة ملحة من أجل التكيف مع الظروف التي لم تتمكن المؤشرات المالية بمفردها من تفسيرها وتقييمها، ويمكن النظر للمؤشر غير المالي من منظورين :

- المنظور الداخلي : مستمد من العمليات الأساسية كإرضاء الزبائن والجودة والإنتاج السليم وتكلفته.
- المنظور الخارجي : متعلق بالمحيط الخارجي كالمنافسة والحصة السوقية وخدمات ما بعد البيع[6].

وعليه يمكن تمثيل المقاييس غير المالية بأبعاد بطاقة الأداء المتوازن:

---

[1]- سعد بن دنيدينة، مرجع سابق، ص 77.

[2]- العلجة سترة، مرجع سابق، ص 133.

[3]- رشيد بوزربة، سمير يحياوي، " **القيمة الاقتصادية المضافة كنموذج فعال لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية : دراسة حالة مؤسسة ALGAL PLUS بالمسيلة** "، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص212.

[4]- عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص 148.

[5]- سعيد بن دنيدينة، مرجع سابق، ص 77.

[6]- العلجة سترة، مرجع سابق، ص 136.

فاستنادا إلى مبدأ " ما يمكن قياسه يمكن إدارته "، اقترح الباحثان Kaplan et Norton سنة 1992 نموذجا لقياس الأداء يتعدى النظرة التقليدية التي ترتكز على المؤشرات المالية فقط ليضم جوانب أخرى ذات صلة بالعملاء، العمليات التشغيلية والحاجة للنمو والتعلم وذلك لتحقيق توجه أكثر توازنا وأكثر تفسيرا لأداء المؤسسة وإبراز مستواه الفعلي[1] حيث تم دمج الصنفين (المؤشرات المالية وغير المالية) ضمن وثيقة واحدة أطلق عليها مسمى **– بطاقة الأداء المتوازن –** والتي تعرف على أنها " مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية مهمتها تقديم رؤية واضحة وشاملة لمسؤولي الإدارات العليا عن أداء مؤسساتهم[2] ".

وهي أيضا " آلية إدارية تحول الرؤية الإستراتيجية للمؤسسة إلى مؤشرات للأداء والتي توفر إطارا متكاملا لتجسيد إستراتيجيتها (خطط وأنشطة تنفيذية) فبالإضافة إلى سعيها نحو تحقيق الأهداف المالية، هي تركز أيضا على الأهداف غير المالية[3] "، وفق الأبعاد التالية :

1- البعد المالي : فبالرغم من كون قياس الأداء المتوازن يندرج ضمن الأوجه غير المالية إلا أنه يقوم بدمج هذا البعد[4] وذلك لأنه يجيب على تساؤلات المساهمين فيما يخص كيفية تنظيم الأعمال وإبراز الأهداف المالية المرغوبة من جانبهم لتعظيم ثروتهم[5].

2- بعد العملاء : يوضح مقاييس الأداء المتعلقة بقياس مخرجات الإستراتيجية المتبناة والتي من بينها رضا العملاء، كيفية استقطاب عملاء جدد والاحتفاظ بالقدامى وتحديد الحصة السوقية....، حيث يعتبر مقياس الرضا

[1]- السعيد بن دنيدينة، مرجع سابق، ص 103.

[2]- وسيلة بن سعد، محمد بن سعيد، " **القدرة التنافسية كآلية إستراتيجية لتحسين أداء المنظمات** "، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، المجلد 13، العدد 15، 2017، ص 259.

[3]- Charles T. HORNGREN, Alnoor BHIMANI et Autres, « **Contrôle de gestion et gestion budgétaire** », 4eme édition, Peason Education, France, 2010, P 92.

[4]- عادل بوعافية، مرجع سابق، ص 113.

[5]- عبد الحليم مزغيش، مرجع سابق، ص 38.

من أهم المقاييس التي تعتمدها المؤسسة كونه يعبر عن نتائج الأعمال التي تقوم بها[1] قصد تلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم المعروفة (كسرعة الحصول على الخدمة والنظر في شكاويهم) وغير المعروفة أيضا[2]، فهو بذلك بعد يركز على الأساليب الكفيلة بخلق القيمة للعميل[3].

3- بعد العمليات الداخلية : وينطلق هذا البعد بشكل رئيسي من بعد العملاء من خلال تحديد المؤسسة للعمليات الداخلية الحاسمة التي تحقق لها التفوق والتميز في إيصال القيمة للعملاء[4] وتقوية العلاقة معهم وإرضائهم ومن ثم دعم البعد المالي وزيادة ثروة المساهمين[5].

4- بعد النمو والتعلم : ويعد أساس تنشئة وتعزيز الأبعاد السابقة حيث يعكس البنيات التحتية (التكنولوجيا المستخدمة، كفاءات النظم والأعمال....) التي يتوجب على المؤسسة حيازتها لتحقيق نمو وتطور طويل الأجل[6].

ويمكن تمثيل بطاقة الأداء المتوازن من خلال الشكل التالي :

[1]- عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص 194.

[2]- عادل بوعافية، مرجع سابق، ص 113.

[3]- أحمد نسيب، مرجع سابق، ص 21.

[4]- السعيد بن دنيدينة، مرجع سابق، ص 105.

[5]- أحمد نسيب، مرجع سابق، ص 21.

[6]- السعيد بن دنيدينة، مرجع سابق، ص 105.

الشكل (1-2) : محاور بطاقة الأداء المتوازن

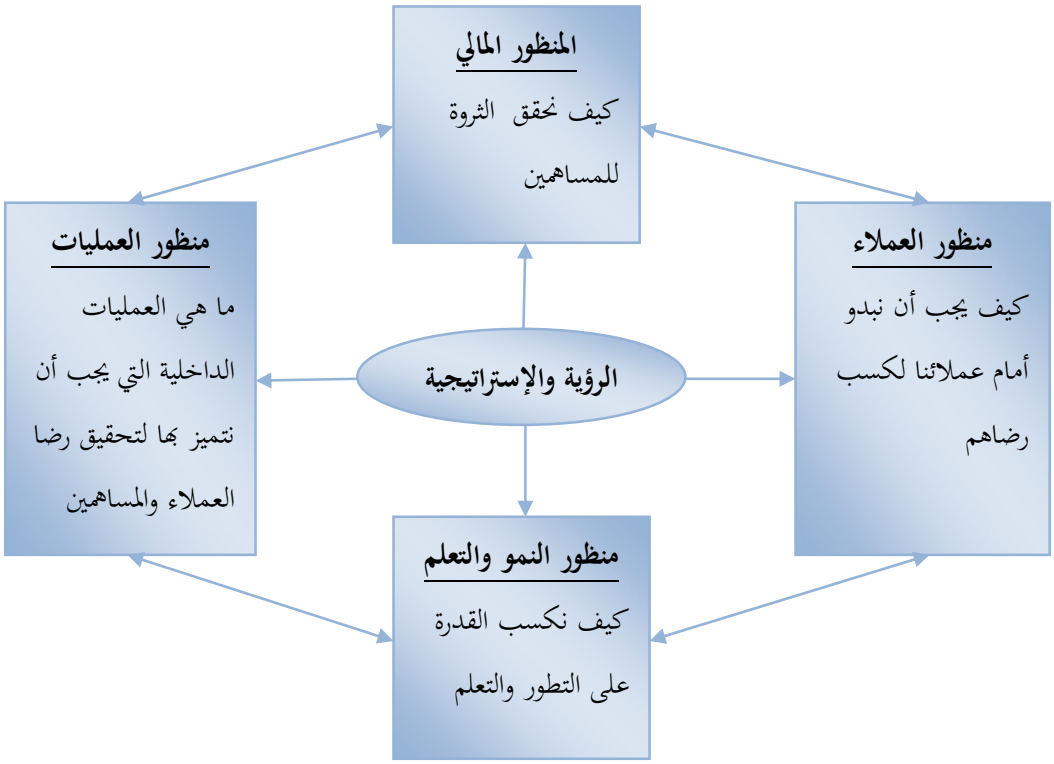

Source : Robert S. KAPLAN, David P. NORTON, « **Le tableau de bord prospectif**, **pilotage stratégique** : **les 4 axes du succès** », les éditions D'organisation, Paris, 1998, P 21.

يظهر الشكل أن هذه البطاقة تسهم في إرساء التوازن بين الأهداف المالية وغير المالية وكذلك بين الغايات الآنية والطويلة الأجل[1].

II.1.3.2- تقييم الأداء :

من البديهي أن تقوم المؤسسة بتقييم مستوى إنجازاتها، وذلك كون أن التقييم يعتبر وسيلة يمكن من خلالها الحكم لصالح أداء المؤسسة أو عليه.

ينظر لعملية تقييم الأداء كعنصر ومكون أساسي ضمن آلية المراقبة الدائمة للمهام وبرامج العمل في المؤسسة، فإذا كانت الرقابة هي العملية التي تعنى بتوجيه الأنشطة داخل المؤسسة بغرض الوصول إلى غاية محددة، فإن تقييم

[1]- أحمد نسيب، مرجع سابق، ص 22.

الأداء هو استقراء وتحليل لدلالات المعلومات التي تبوأتها العملية الرقابية وذلك بهدف اتخاذ قرارات تصحيحية لمسار الأنشطة التي طالها الانحراف[1].

وبعبارة أخرى تقييم الأداء هو " عملية قياس الأداء الفعلي خلال فترة معينة ومقارنة النتائج المتوصل إليها بالنتائج المستهدف تحقيقها، ومن ثم تحديد مدى نجاح المؤسسة في تنفيذ خططها وتجسيد أهدافها وكذا تحديد الانحرافات ودراسة أسبابها بما يكفل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء[2].

- أهمية تقييم الأداء :

إن المؤسسة التي لا تعرف موقعها من حيث واقع عملياتها لا يمكنها معرفة مستقبلها ومن ثم لا يمكنها الوصول إلى ما تريد، وعليه فإن أهمية تقييم الأداء تتجلى في :

- التأكد من مدى قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها (تقييم الفعالية).
- تسليط الضوء على مدى نجاحها في استغلال الموارد المتاحة للمؤسسة (تقييم الكفاءة).
- التوجه نحو حل المشاكل قبل فوات الأوان.
- معرفة مدى مساهمة العاملين في تحقيق أهداف مؤسستهم[3].
- تحديد مسؤولية كل وحدة أو قسم في المؤسسة.
- تظهر مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي.
- يضع في حوزة المؤسسة قاعدة معلومات يمكن استعمالها لأغراض الرقابة والتخطيط[4].

[1]- أحمد الصغير ريغة، مرجع سابق، ص 22.
[2]- سميرة فرحات، مرجع سابق، ص 185 (بتصرف).
[3]- أحمد الصغير ريغة، مرجع سابق، ص ص 23 – 24.
[4]- سميرة فرحات، مرجع سابق، ص 186.

- مستويات تقييم الأداء :

يمكن ذكر المستويات التالية :

1- تقييم الأداء الجزئي : حيث يتم على هذا المستوى تقييم أداء الأقسام والوحدات، فيقوم المسؤول عن القسم بتقييم أداء قسمه من خلال متابعة تنفيذ الأهداف المخططة واتخاذ القرارات لتصحيح الاختلالات وهذا في إطار صلاحياته[1].

2- تقييم الأداء الكلي للمؤسسة : ويتلخص من خلال التقييم الشامل لنتائج أعمال المؤسسة بكافة وحداتها، وهذا من خلال دراسة وتحليل التقارير الدورية الصادرة عن إدارات الأقسام[2].

3- تقييم أداء الاقتصاد الوطني : يتطلب إعداد المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلد إجراء تقييم شامل، فبمجرد الانتهاء من تقييم أداء المؤسسات تتشكل حوصلة عن مستوى أداء القطاعات مما يتيح الوصول إلى تقييم عام يغطي الاقتصاد ككل وتحديد القيم المضافة وما تحقق من أرباح أو خسائر وغير ذلك وهو ما يمكن من اتخاذ القرارات الكفيلة بتحسين الأداء ومن ثم تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية[3].

- مراحل تقييم الأداء :

يمكن حصر مراحل عملية تقييم الأداء في :

1- تحديد ما يجب تقييمه : إذ على الإدارة تحديد العمليات والنتائج المحققة فعليا المطلوب تقييمها.

2- وضع معايير الأداء : وهي المعايير التي تستعمل للتقييم والتي يتم مقارنة الأداء الفعلي بها، فهي بمعنى أخر تمثل الأهداف المخططة مسبقا والمطلوب تحقيقها.

[1]- فطيمة زعزع، مرجع سابق، ص 246.

[2]- أحمد الصغير ريغة، مرجع سابق، ص 30.

[3]- فطيمة زعزع، مرجع سابق، ص 247.

3- قياس الأداء : وأساس هذه المرحلة هو جمع المعلومات عن الأداء الفعلي كما ونوعا[1].

4- مقارنة الأداء الفعلي بمستوى الأداء المرغوب : انطلاقا من المعلومات المجمعة يتم تحديد درجة التقدم أو التأخر في إنجاز الأهداف من خلال مقارنة ما تم تحقيقه فعليا بما هو مخطط له أو بمقارنة النتائج الحالية بالنتائج المحققة خلال فترة سابقة[2] ، وبناءا على هذه المقارنة يمكن تحديد ما إذا وجد تطابق أو أن هناك فجوة، وفي حال وجودها هل يجب تصحيحها أم أنه يمكن قبولها[3].

5- تحديد الانحرافات : وهنا يتم تشخيص وتوضيح مسببات التباين والاختلاف بين ما تم تحقيقه فعلا من نتائج وما هو متوقع (إن وجد انحراف) ثم يتم تحديد العوامل المسببة لهذه الاختلالات بهدف تعديلها[4].

6- اتخاذ الإجراءات التصحيحية : ويتم من خلال هذه المرحلة إعادة توجيه الأمور إلى مجراها الصحيح، فعقب تحديد دوافع وأسباب الانحراف يتم تبني الأساليب الأنسب لمعالجتها مع التأكد من نجاح تطبيق الإجراءات العلاجية[5].

II.4.1- تحسين الأداء :

يمكن اعتبار عملية تقييم الأداء هدفا مبدئيا لبلوغ هدف نهائي يتمثل في تحسين الأداء[6] وذلك مرده أن المؤسسات ذات الأداء الجيد هي التي بإمكانها البقاء على المدى البعيد.

[1]- عادل بوعافية، مرجع سابق، ص ص 100 – 102.
[2]- أحمد الصغير ريغة، مرجع سابق، ص 34.
[3]- عادل بوعافية، مرجع سابق، ص 102.
[4]- أحمد الصغير ريغة، مرجع سابق، ص 34.
[5]- عادل بوعافية، مرجع سابق، ص 102.
[6]- أحمد الصغير ريغة، مرجع سابق، ص 25.

II.1.4.1– مفهوم تحسين الأداء :

تعكس فلسفة تحسين الأداء توجها عاما تتبعه المؤسسات الحديثة من أجل التغيير للأفضل[1] وهذا عبر تسخير كافة الموارد المتوفرة في المؤسسة من أجل تحسين مخرجات العمليات وتحقيق التكامل مع التكنولوجيا المناسبة التي تتيح توظف رأس المال بالكيفية الأنسب[2]، مما ينتج عنه تقديم خدمة أو منتج ذو جودة وتميز. وتتضمن عملية تحسين الأداء أيضا الإدارة الفعالة للوقت من أجل إنجاز أكبر قدر من الأعمال والمهمات بدقة عالية ومهارة لا متناهية[3].

يتم السعي من خلال عملية تحسين الأداء إلى تحقيق هدف استغلال موارد المؤسسة (البشرية، المالية والفنية) بأمثل الطرق الممكنة، كما يعد تحسين الأداء عملية متواصلة لارتباطه بعملية التغيير لغرض زيادة قدرة المؤسسة على مواكبة التغيرات السريعة الناجمة عن الظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة[4].

ولنجاح عملية تحسين الأداء لابد من وجود نوع من الاستعداد التنظيمي لها والذي يتطلب :

– الاستعداد الثقافي والذي يشير إلى مدى جاهزية المؤسسة وعمالها لتبادل المعلومات ونشرها كفرصة للتعلم والاستفادة.

– توفر الموارد المالية والبشرية اللازمة لإجراء عملية التحسين وعلاج كل أوجه القصور.

– اقتناع كل من الرؤساء والمرؤوسين بأهمية وفوائد تحسين الأداء، مع توفر مناخ تسوده الثقة والرغبة في التطور.

– امتلاك المؤسسة لمهارات التفكير الإستراتيجي وإمكانية توفير المعلومات الضرورية والمناسبة لاتخاذ القرارات الصائبة في الوقت الصحيح[5].

---

[1]– مسعودة شريفي، سعاد دولي، " **تحسين الأداء من خلال مدخل التعلم التنظيمي** "، الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 10 – 11 نوفمبر 2009، ص 06.

[2]– مسعودة شريفي، سعاد دولي، نفس المرجع، ص05.

[3]– محمد معمري، " **المداخل الحديثة لتحسين الأداء في المنظمة (نموذج كايزن نموذجا)** "، مجلة دفاتر المخبر، المجلد 17، العدد 01، 2022، ص 36.

[4]– نفس المرجع، ص 38.

[5]– نفس المرجع، ص 39.

II.2.4.1– دوافع تحسين الأداء :

يوجد عدة عوامل تدفع بالمؤسسات إلى تحسين أدائها نذكر منها :

1– دوافع التحسين المستمر وتشمل :

- التغير السريع : ويمثل جملة القوى الخارجية والتي يكون لها تأثير كبير على نشاطات وقرارات المؤسسة ومن ثم على مستوى أداءها، فكون البيئة الخارجية للمؤسسة تتميز بعدم الاستقرار وكثرة التغيرات فإنه يدفعها لتحسين أداءها بشكل مستمر لمواجهة غموض وضبابية البيئة.
- ترسيخ المكانة : وتعني حفاظ المؤسسة على موقعها التنافسي بين باقي المؤسسات العاملة في ذات النشاط وهذا ما يتطلب منها تحقيق ميزة تنافسية من خلال تحسين أداء المهارات البشرية والأصول المادية.
- زيادة الجودة : فالمتغيرات السريعة المحيطة بنشاط المؤسسة تدفعها للتركيز على الجودة ويكون ذلك من خلال تحقيق مستوى عالي من الأداء وهو الأمر الذي يستوجب التحسين الدائم والمستمر.
- المنافسة : وهي تمثل حالة الصراع بين المؤسسات بهدف تحقيق الصدارة في السوق، وهذا من خلال اعتماد عدة إستراتيجيات تمكنها من تحسين مستويات أداءها وبلوغ درجة مرتفعة منه.

2– دافع المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة : إذ تتبنى المؤسسات ممارسات مسؤولة اجتماعيا وهذا من أجل الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية من جهة، والمساهمة في الرفاه الاجتماعي والتنمية المستدامة من جهة أخرى. وعليه فإن تحسين الأداء من شأنه أن :

– يحسن صورة المؤسسة وسمعتها.

– تقديم منتجات بتكنولوجيا صديقة للبيئة.

– التحكم في المخاطر وكذا التكاليف البيئية والاجتماعية[1].

[1]– وسيلة بن وسعد، محمد بن سعيد، مرجع سابق، ص ص 260 – 261.

II.2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدارتها وقدرتها على حل المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصادات المختلفة إذ يمكن اعتبارها حجر الأساس لعملية الإنعاش الاقتصادي خاصة بالنسبة للاقتصادات الريعية على غرار الاقتصاد الجزائري، وبناءا على ذلك اتجهت الجزائر إلى تركيز الجهود والاهتمام عليها بهدف تحقيق الدور المنوط بها ضمن المحيط الاقتصادي.

II.2.1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا هاما للتطور والنماء الاقتصادي، هذا ما جعل منها موضوعا بالغ الأهمية بالنسبة للكثير من الهيئات، الحكومات والباحثين الذين سعوا إلى تحديد مختلف الجوانب المتعلقة بها من تعاريف وخصائص وتحديات.

II.2.1.1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

من المعلوم أن تعريف أي ظاهرة يتوقف على الظروف البيئية التي تنشأ وتتطور فيها، لذا فإن تحديد تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أمر عائد لعوامل البيئة التي تنشأ فيها (خاصة البيئة الاقتصادية)[1] وهنا تم إيجاد عدة نواحي ومعايير يمكن أن تعرف من خلالها هذه المؤسسات :

- فمن ناحية التنظيم والإشراف وحسب ما جاءت به الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي " المؤسسات التي تتسم بهيكل تنظيمي بسيط بحيث يتولى المالك شخصيا اتخاذ القرارات ويكون مسؤولا وبصفة مباشرة عن كافة المهام والوظائف في مؤسسته ".

- أما من ناحية الاستقلالية فهي " المؤسسات التي تكون مملوكة بنسبة 50% من رأس مالها كأدنى تقدير " وقد تختلف هذه النسبة من بلد إلى آخر.

[1]- سمية بلعيد، " **واقع تطبيق الإدارة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برنامج التأهيل** "، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2018، ص 85.

– ومن الناحية التكنولوجية هي " المؤسسات التي تعتمد على أساليب إنتاج بسيطة إذا ما قورنت بالمؤسسات الكبرى ".

– ومن ناحية نطاق السوق فهي " المؤسسات ذات الحصة السوقية المحدودة والتي تتركز أعمالها في الأسواق المحلية الضيقة التي لا تحظى باهتمام كبير من قبل المؤسسات الكبيرة "[1].

كما تعددت المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين نوعية (الاستقلالية، حصة السوق...) وكمية (عدد العمال ، رقم الأعمال...) إلا أن معظم البلدان تقبل أن عدد العمال هو المقياس الشائع للتعريف حيث تميز لجنة الأمم المتحدة بين هذا النوع من المؤسسات كما يلي :

* في الدول النامية : من 15 إلى 19 عامل ⟵ مؤسسة صغيرة.

من 20 إلى 99 عامل ⟵ مؤسسة متوسطة.

أكثر من 100 عامل ⟵ مؤسسة كبيرة.

* في الدول الصناعية : من 05 إلى 99 عامل ⟵ مؤسسة صغيرة.

من 100 إلى 499 عامل ⟵ مؤسسة متوسطة.

أكثر من 500 عامل ⟵ مؤسسة كبيرة[2].

وتعرفها جمعية دول جنوب شرق آسيا وفق التصنيف التالي :

من 01 إلى 09 عمال ⟵ مؤسسة عائلية وحرفية.

من 10 إلى 49 عامل ⟵ مؤسسة صغيرة.

من 50 إلى 99 عامل ⟵ مؤسسة متوسطة.

أكثر من 100 عامل ⟵ مؤسسة كبيرة.

[1]– سمية بلعيد، مرجع سابق، ص ص 87 – 88.

[2]– جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الإستراتيجية والتنمية** "، المجلد 04، العدد 06، 2014، ص 174.

إلا أن هذا المعيار يظل غير كاف ولا يعكس بالضرورة الحجم الفعلي للمؤسسة[1] فمثلا لا يمكن اعتبار ورشة خياطة تشغل 10 عمال مؤسسة صغيرة وفي المقابل لا يمكن القول أن مؤسسة في بلد صناعي تشغل 100عامل هي مؤسسة كبيرة[2]، لذلك تم اللجوء إلى معايير كمية أخرى كرقم الأعمال ورأس المال المستثمر كما يلاحظ في تعريف الإتحاد الأوربي الموضح في الجدول الموالي :

الجدول (1–9) : تعريف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حجم المؤسسة	عدد العاملين	رقم الأعمال السنوي	الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	لا يتجاوز02 مليون أورو	لا تتجاوز02 مليون أورو
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز10 مليون أورو	لا تتجاوز10 مليون أورو
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249	لا يتجاوز50 مليون أورو	لا تتجاوز43 مليون أورو

المصدر : عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، " **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : الواقع والتحديات** "، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص 217.

واعتمد الإتحاد الأوربي أيضا على معيار نوعي ممثلا في معيار الاستقلالية والذي يشترط ألا تتجاوز مساهمة أي مؤسسة أخرى في رأس مال المؤسسة المعنية نسبة 25% كأقصى حد[3].

وكما هو باد بوضوح فإنه من الصعب تعميم الحدود الفاصلة بين المؤسسات، فما قد يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة الحجم في بلد متقدم قد يصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام، ويمكن إرجاع ذلك إلى اختلاف الدول ومقوماتها من درجة نمو اقتصادي وتطور تكنولوجي...[4].

[1]– وليد لوشان، لطفي شعباني، عبد الحميد حسياني، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2013 – 2017)** "، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 22، العدد 01، 2019، ص 55.

[2]– عيسى أيت عيسى، " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : آفاق وقيود** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 05، العدد 06، 2009، ص 273 (بتصرف).

[3]– عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، " **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : الواقع والتحديات** "، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص 217.

[4]– وليد لوشان، لطفي شعباني، عبد الحميد حسياني، مرجع سابق، ص 54.

II.2.1.2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم روافد العملية التنموية لما لها من خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

1- سهولة التأسيس والإنشاء : إذ يمكن لأي شخص حتى في حال عدم امتلاكه لمؤهلات علمية أن ينشئ مشروعه الخاص، كما تعد أسهل تأسيسا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة كونها لا تتطلب إلا رؤوس أموال صغيرة، إجراءات إدارية يسيرة ومصاريف تشغيلية منخفضة، وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنجرة عنها[1].

2- الجمع بين الملكية والإدارة : تتميز هذه المؤسسات بسيادة نمط الملكية الفردية أو العائلية مما ينجم عنه ارتباط وثيق بين الإدارة والملكية وهذا ما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة إذ غالبا ما يكون مالك المؤسسة هو المدير فيتولى بنفسه – أو بمساعدة بعض الأفراد – الإشراف على العمليات المالية، الإدارية والفنية للمشروع[2]. ومن الخصائص الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون علاقات شخصية متينة تجمع بين الرئيس والمرؤوسين وذلك عائد لقلة عددهم والمتابعة المباشرة لصاحب العمل على نشاط مؤسسته[3].

3- المرونة وسرعة الاستجابة : وتتجلى في قدرتها على التكيف مع عديد التغيرات سواء كانت داخلية أو خارجية وذلك بفضل تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدد محدود من العمال مما يمنحها هيكلا تنظيميا بسيطا يساعدها على الاستجابة السريعة لمتغيرات السوق والمنافسة وبالتالي تسريع عملية اتخاذ القرارات[4].

---

[1]- عبد الرحمن ياسر، عماد الدين براشن، مرجع سابق، ص 219.

[2]- كلثوم بن أحمد، سفيان بن عبد العزيز، " **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات** "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 339.

[3]- زينة بن وسعد، مرجع سابق، ص 94.

[4]- عبد الرحمن ياسر، عماد الدين براشن، مرجع سابق، ص 219.

4- تكنولوجيا بسيطة : حيث أنها تعتمد على تكنولوجيا تناسب بيئتها وظروفها المحلية فهي عادة لا تحتاج إلى تقنيات إنتاج معقدة ولا مستوردة[1].

5- روح المبادرة والابتكار : وهذا يمنحها القدرة على إنشاء وحدات صناعية عديدة تتولى إنتاج مجموعة واسعة من السلع لاسيما الاستهلاكية[2].

6- الملكية المحلية : غالبا ما يمتلكها أفراد يقيمون ضمن المجتمع المحلي وهو الأمر الذي يساهم في استقرار العمالة وتوفير فرص عمل إضافية لساكنة تلك المنطقة[3].

7- الاعتماد على المواد الأولية المحلية : إذ ترتكز على استغلال المواد الخام المتوفرة في بيئتها المحلية وذلك نظرا لعدم مقدرتها على الاستيراد[4].

8- محدودية السوق : تنشط هذه المؤسسات ضمن أسواق ذات نطاق محدود نسبيا الأمر الذي يجعل من السهل التعرف على شخصيات واحتياجات الزبائن وبالتالي سرعة الاستجابة لطلباتهم والتأقلم السريع مع أي تغير في أذواقهم[5].

9- قصر فترة الاسترداد : وهذا نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر.

وإن كانت هذه الخصائص تبدو إيجابية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذه الأخيرة لا تخلوا من بعض الخصائص السلبية والتي لا يمكن إنكارها مثل :

---

[1]- عبد القادر شتيح، " **دور الذكاء الاقتصادي في التسيير الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 82.

[2]- جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، مرجع سابق، ص 176.

[3]- عبد القادر شتيح، مرجع سابق، ص 82.

[4]- صباح براجي، عمران الزين، " **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الريعي حالة الجزائر 2000 – 2014** "، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص 76.

[5]- زينة بن وسعد، مرجع سابق، ص 96.

– أفادت الدراسات التي أجرتها بعض الدول المتقدمة أن 50% من أصل 1000 مؤسسة صغيرة تقام لا تستمر لأكثر من سنة ونصف، مما يشير إلى أنها أكثر عرضة للموت أو التصفية من المؤسسات الكبيرة. ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف الخبرة اللازمة للإدارة[1].

– تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في توفير مدخلات الإنتاج مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، إذ يرى المودون أن التعامل مع المؤسسات الكبرى أسهل وأكثر أمنا من التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– صعوبة الحصول على التمويل بسبب ارتفاع درجة المخاطرة فيها (بسبب عدم امتلاك ضمانات)[2].

– ضعف القدرة على التوسع والتطور، ويعزى ذلك إلى انخفاض طاقتها الإنتاجية وزيادة احتياجاتها المالية والفنية بشكل متواصل دون أن ننسى تسارع وتيرة التطور التكنولوجي[3].

II.1.2.3– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لا تقل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية عن المؤسسات الكبيرة حيث أنها تمثل السياسة الأكثر فعالية ومردودية لتنمية الدول وذلك كونها تساهم في :

- دعم التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبيرة حيث تقوم بدور الموزع والمورد لها، وكذا إمدادها بالعمالة الماهرة التي اكتسبت خبرتها ضمن هذه المشروعات الصغيرة.
- استقرار السكان والتقليل من الهجرة الريفية مما يسهم في إرساء توازن جهوي[4].
- تعزيز تنمية اقتصادية واجتماعية ومن ثم إعادة توزيع الدخل الوطني بما يخدم ذوي الدخول المحدودة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستويات معيشتهم.

---

[1]– عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، مرجع سابق، ص 220.

[2]– نزيهة دلال براهيمي، " **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حالة الجزائر 2000 – 2020** "، أطروحة دكتوراه، جامعة زيات عاشور الجلفة، 2023، ص 08.

[3]– عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، مرجع سابق، ص 221.

[4]– عبد القادر شتيح، مرجع سابق، ص 89.

- إشباع الاحتياجات المحلية من خلال تقديم تشكيلة متنوعة من السلع (استهلاكية أو نصف مصنعة) والخدمات[1].
- إطلاق أنشطة اقتصادية جديدة (لم تكن موجودة من قبل) وكذا إعادة إنعاش أنشطة اقتصادية تم إهمالها كالصناعات التقليدية[2].
- تعزيز المنافسة حيث أن الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق وتقارب قدراتها وإمكانياتها لا يسمح لها باحتكار السوق وهو ما يضمن استمرار المنافسة من أجل تحقيق مستويات أفضل.
- رفع مؤشرات الاقتصاد الكلي إذ تعد مصدرا مهما لتوليد الناتج الوطني والثروة ولها دور في تعديل الميزان التجاري[3] وذلك من خلال إنتاج السلع محليا بدل استيرادها مع إمكانية تصدير الفائض منها[4]، إضافة إلى كونها المصدر الرئيسي لأكثر من 65% من القيمة المضافة والتشغيل في الدول المتقدمة، فهي بهذا المنظور تعتبر واحدة من أنجع السبل لتحقيق التنويع الاقتصادي[5].

II.2.2– تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي ونذكر منها:

[1]– عطاء الله بن طيرش، " **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017، ص 143.

[2]– رامي حريد، رابح خوني، " **الصناعات الصغيرة والمتوسطة المدخل لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر – الواقع والآفاق –** "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 03، 2022، ص 127.

[3]– زينة بن وسعد، مرجع سابق، ص ص 103 – 104.

[4]– سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 99.

[5]– زينة بن وسعد، مرجع سابق، ص ص 103 – 104.

1- تحدي ثورة المعلوماتية : تؤكد الدراسات أن المعلوماتية هي السمة الأبرز للقرن الواحد والعشرين، مما يشكل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحة لاعتماد تكنولوجيا المعلومات وأدواتها قصد توسيع وتطوير مخرجاتها بما يتلاءم ومتطلبات عملائها المستقبلية.

2- تحدي التنافسية العالمية : أدى كل من الانفتاح على العالم الخارجي وإلغاء الحواجز أمام حركة التجارة الدولية إلى اشتداد المنافسة في مختلف القطاعات مما يلزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنمية روح الإبداع، التجديد وتحقيق الجودة إذا ما أرادت اختراق الأسواق العالمية أو على الأقل تحصين نفسها من ضغوط المنافسة التي تفرضها المؤسسات الأجنبية عليها.

3- تحدي حوافز الاستثمار : إن الاستفادة من امتيازات كالإعفاءات الجمركية ومجانية أو رمزية أسعار عقارات المشاريع والقروض المنخفضة التكلفة وكذا الدعم المالي والفني....، تخضع لشروط قد تفتقر إليها غالبية هذه المؤسسات[1].

4- تحدي العمالة المؤهلة : من الأجدر اختيار فريق عمل جيد، والاهتمام بتدريبهم وتوجيههم وأيضا تنمية كفاءاتهم وتعيينهم في الوظائف المناسبة لهم[2].

5- تحدي الإدارة المالية : إذ يشكل عدم توفر رأس المال الكافي لبداية المشروع تحديا جوهريا يهدد استمراريته[3].

وما يزيد هذه التحديات حدة هو وجود العديد من النقائص نذكر منها :

- ندرة الشراكات التي تجمع بين هذه المؤسسات ومؤسسات أخرى لاسيما الأجنبية، مما يحد من فرص نقل المعارف وتوطين التكنولوجيا.
- عدم توفر المواد الخام بصفة دائمة وعدم استقرار أسعارها.

---

[1]- سمية بلعيد، مرجع سابق، ص ص 101-102.

[2]- عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق، ص 146.

[3]- لمياء حليمي، " **دور اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2009، ص 97.

- سهولة فقدان الأيدي العاملة وذلك بمجرد ظهور فرص عمل أفضل سواء ضمن نفس المستوى من المؤسسات أو في المؤسسات الأكبر حجما والتي تقدم حوافز مادية أعلى[1].
- انتشار المنافسة غير العادلة بين العديد من المنتجين وأيضا التجار المستوردين للسلع المشابهة.
- ضعف الإقبال على الاندماج بسبب قلة المعرفة والإلمام بآلياته وإجراءاته ومزاياه إلى جانب محدودية الدراسات والأبحاث المتعلقة به.
- صعوبة الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية.
- عدم وجود أو قلة المناطق الصناعية المجهزة بالمقومات الأساسية الضرورية لتحفيز الاستثمار[2].
- سوء دراسات الجدوى الاقتصادية والافتقار للاستشارات الكافية والدقيقة سواء لتأسيس المشروع أو تسييره أو الترويج لمنتجاته[3].

II.3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

II.3.1- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

في السياق الجزائري حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد وهذا إدراكا من الدولة بأهميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي هذا الإطار سيتم الوقوف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنظور الجزائري، ومن ثم تتبع مسار تطور أعدادها كما سيتم التطرق إلى مدى مساهمتها في امتصاص البطالة وتعزيز التشغيل.

[1]- عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق، ص ص 144-145.
[2]- سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 102.
[3]- نفس المرجع، ص ص 104-105.

II.1.1.3– تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

اعتمدت الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الميثاق البولوني حول هذه المؤسسات والذي وقعته في جوان 2000، حيث يكرس هذا الميثاق التعريف الذي قدمه الإتحاد الأوروبي[1] ليصبح القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 أول تجسيد تشريعي يعرف ويصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2] في نص المادة الرابعة بأنها مهما كانت طبيعتها القانونية هي كل مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي:

* تشغل من 01 إلى 250 شخص.

* لا يتعدى رقم أعمالها السنوي ملياري دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 500 مليون دج.

* تستوفي معيار الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

ومع إقرار الحكومة الجزائرية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) الذي نادى بضرورة الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات وكذا استحداث مناصب العمل ومواصلة جهود محاربة البطالة[4]، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – نظرا لدورها الرائد في بناء اقتصاد قوي يرتكز في المقام الأول على قاعدة إنتاجية متنوعة واتساع فرص التشغيل (داخليا) ، وعلى تركيبة صادرات متباينة (خارجيا) وهذا

---

[1]– محمد الصالح زويتة، " **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص 16.

[2]– كلثوم بن أحمد، سفيان بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 337.

[3]– الجريدة الرسمية، " **القانون رقم 01–18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، المادة 04، العدد 77، الصادر في 15 ديسمبر 2001، ص 5، https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/2001/A2001077.pdf

[4]– هدى بن محمد، " **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019** "، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 05، 2020، ص 51.

بإجماع ثلة من الباحثين والاقتصاديين[1] – أصبحت محط اهتمام الدولة الجزائرية ومنه تم تعديل القانون 18/01 ليصبح التعريف الوارد في نص المادة الخامسة (والمفصل في نص المواد 08، 09 و10) من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17/02 الصادر في 2017/01/11 هو التعريف المعتمد في الجزائر والذي يمكن تلخيصه في الجدول الموالي :

الجدول (1–10): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (د.ج)	الحصيلة السنوية (د.ج)	الاستقلالية
المؤسسة المصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون	أقل من 20مليون	يجب أن تستوفي معيار الاستقلالية
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون	
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 ملايير	من 200 إلى 01 مليار	

المصدر : الجريدة الرسمية، " **القانون رقم 02–17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، المواد 08–09–10، العدد 02، الصادر في 11 يناير 2017، ص 6.
https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2017/A2017002.pdf

كما أشار المشرع إلى أن تجاوز الحصيلة السنوية للحدود السابقة لا يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلا إذا استمرت هذه الحالة على مدى سنتين ماليتين متتابعتين[2].

[1]– سمية لعوج، ياسين علي بلحاج، " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي في الجزائر** "، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 09، العدد 01، 2024، ص 31.

[2]– الجريدة الرسمية، " **القانون رقم 02–17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، المادة 12، العدد 02، الصادر في 11 يناير 2017، ص 6، https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2017/A2017002.pdf

II.1.3.2- تطور أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

يتمحور الاختلاف بين تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 2001 والتعريف الصادر في 2017 في رفع الحصيلة السنوية لرقم الأعمال (مع الحفاظ على نفس عدد العمال). وكان الغرض من احلال القانون 17/02 محل القانون 18/01 هو تشجيع وتحفيز إنشاء هذه النوع من المؤسسات[1]. وقد نتج عن ذلك تطور ملحوظ في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو باد من خلال الجدول :

الجدول (1-11): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال الفترة (2017 – 2022)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤسسات الصغيرة جدا	1042121	1107607	1157539	1194171	1248123	1320441
المؤسسات الصغيرة	28288	29688	31027	31979	33167	34149
المؤسسات المتوسطة	4094	4567	4773	4923	5075	5213
المجموع	1074503	1141863	1193339	1231073	1286365	1359803

Source : Ministère de l'industrie et des Mines, « **Bulletin d'information statistique de la PME** », N° 32, 34, 36, 38, 40,42.

يتبين من الجدول هيمنة أعداد المؤسسات متناهية الصغر والتي احتلت المرتبة الأولى طيلة فترة الدراسة، متبوعة بالمؤسسات الصغيرة الحجم في المرتبة الثانية ومن ثم المؤسسات المتوسطة في آخر الترتيب، وتفسير ذلك هو أنه كلما

[1]- نزيهة دلال براهيمي، مرجع سابق، ص 06.

كان حجم المؤسسة أصغر كلما كان إنشاؤها سهلا كونها لا تتطلب رأس مال كبير ولا عمالة ماهرة ومتخصصة، ناهيك عن مرونتها وقدرتها على التكيف السريع مع ظروف العمل[1].

كما عرفت هذه المؤسسات في مجملها منحا متصاعدا وتطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى حيث كان إجمالي عددها 1074503 مؤسسة سنة 2017 ليصير 1359803 مؤسسة في سنة 2022.

هذه المؤسسات باختلاف أصنافها تتوزع على عدة قطاعات، حيث يظهر الشكل أدناه تطور وتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف مجالات نشاطها.

الشكل (1-3) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال النشاط خلال الفترة (2017- 2022)

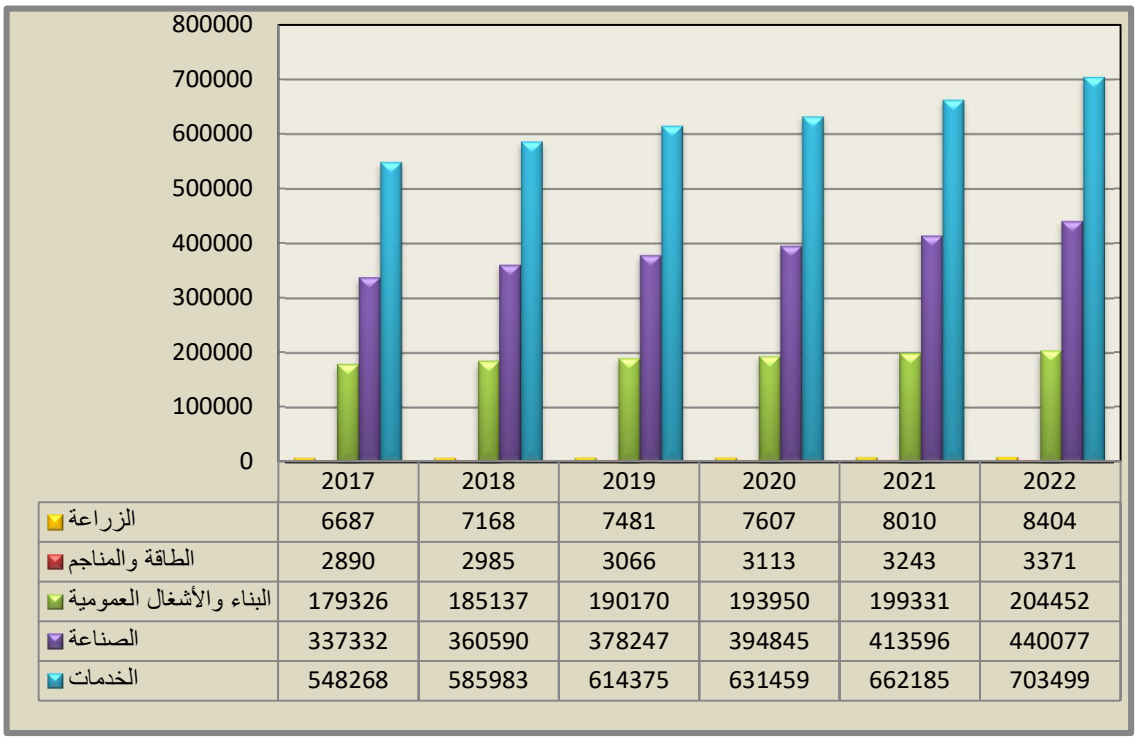

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعة	6687	7168	7481	7607	8010	8404
الطاقة والمناجم	2890	2985	3066	3113	3243	3371
البناء والأشغال العمومية	179326	185137	190170	193950	199331	204452
الصناعة	337332	360590	378247	394845	413596	440077
الخدمات	548268	585983	614375	631459	662185	703499

Source : Ministère de l'industrie et des Mines, « **Bulletin d'information statistique de la PME** », N° 32, 34, 36, 38, 40,42.

[1]- سمية لعوج، ياسين علي بلحاج، " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي في الجزائر** "، مرجع سابق، ص 33.

يتضح من الشكل التنامي المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جل القطاعات، كما يبدو بوضوح تمركز هذه المؤسسات بنسبة كبيرة في قطاع الخدمات بما يقدر بـ 51.39% ، متبوعا بالقطاع الصناعي بنسبة 31.88% ، في حين تظل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليلة العدد فيما يتعلق بالقطاع الزراعي بنسبة لا تتعدى 1%.[1]

وتكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف مجالاتها الإنتاجية إما عامة أو خاصة والشكل والموالي يبين تطورها :

الشكل (1-4): تطور تعداد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في الجزائر خلال الفترة (2017 – 2022)

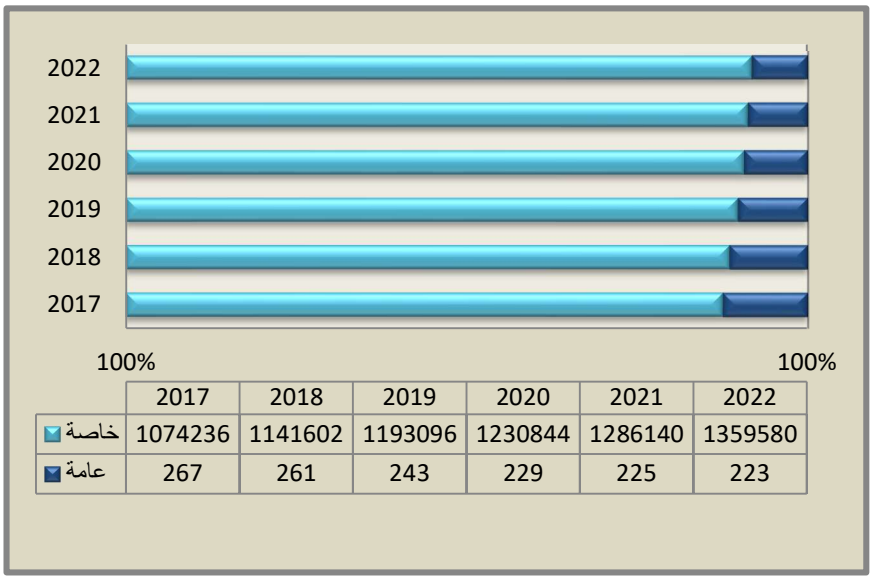

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
خاصة	1074236	1141602	1193096	1230844	1286140	1359580
عامة	267	261	243	229	225	223

Source : Ministère de l'industrie et des Mines, « **Bulletin d'information statistique de la PME** », N° 32, 34, 36, 38, 40,42.

يظهر من خلال الشكل أن ما يفوق 99% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص وهي في تزايد دائم من سنة إلى أخرى، عكس المؤسسات العامة التي شهدت تراجعا في أعدادها خلال فترة

[1]- سمية لعوج، ياسين علي بلحاج، " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي في الجزائر** "، مرجع سابق، ص 34.

الدراسة، ويعود ذلك لدور الدولة في دعم القطاع الخاص عبر تشجيع المستثمرين الخواص من جهة، وخصخصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ودمج أو تصفية المفلسة منها من جهة أخرى[1].

II.3.1.3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الآليات الخالقة لمناصب الشغل كونها تميل إلى إتباع فن إنتاجي كثيف العمل وهذا رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها[2].

ومع تطور وتزايد أعداد هذه المؤسسات المنشأة في الجزائر، فإنه من المرجح أن تتحسن الوضعية التشغيلية وهذا ما سنحاول التأكد منه من خلال الشكل أدناه :

الشكل (1-5): تطور أعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017 – 2022)

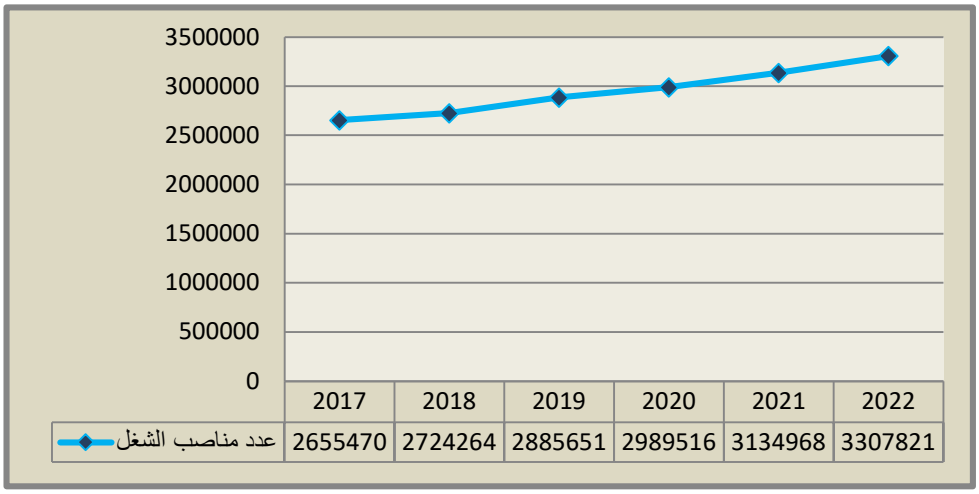

Source : Ministère de l'industrie et des Mines, « **Bulletin d'information statistique de la PME** », N° 32, 34, 36, 38, 40,42.

بناءا على الشكل يمكن ملاحظة المساهمة الجليلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في خلق مناصب الشغل حيث أن هذه الأخيرة شهدت تزايدا مستمرا، إذ بلغ عدد المناصب المستحدثة 3307821 منصبا في سنة 2022 بعدما كان 2655470 منصبا في 2017 بمعدل نمو يقدر بـ 21% وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة

[1]- سمية لعوج، ياسين علي بلحاج، " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي في الجزائر** "، مرجع سابق، ص 34.

[2]- سمية بلعيد ، مرجع سابق، ص 95 (بتصرف).

والمتوسطة قد امتصت جزء لا يستهان به من الطاقة العمالية العاطلة لاسيما مع وجود كم هائل من طالبي العمل في الجزائر[1].

II.3.2- تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

نظرا لقدرتها على الرفع من المستوى الاقتصادي، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة متقدمة في سلم أوليات الحكومة الجزائرية[2] وهذا ما يتضح من خلال سعيها الجاد لتيسير وتشجيع الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات، مما نتج عنه التزايد العددي المعتبر لهذه الأخيرة. إلا أنه لا معنى لتزايد أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا لم تكن تتمتع بأداء جيد يساهم في تحقيق أهدافها، ومن ثم ترقية وبناء اقتصاد وطني قوي لا يرضخ لهيمنة قطاع المحروقات، وفي هذا الإطار سنحاول تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

II.3.2.1- من ناحية القيمة المضافة :

تمثل القيمة المضافة الفارق بين قيمة الإنتاج في كل مرحلة وقيمة المدخلات الوسيطة المستخدمة في تصنيع السلع النهائية[3]، وعليه فإن زيادة القيمة المضافة المحققة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم وبشكل فعال في زيادة الدخل الوطني وخلق الثروة[4].

سنتطرق انطلاقا من الجدول أدناه إلى عرض وتحليل منحى تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وهذا بالمقارنة مع القيمة المضافة الإجمالية :

---

[1]- سمية لعوج، ياسين علي بلحاج، " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي في الجزائر** "، مرجع سابق، ص 37.

[2]- محمد الصالح زويتة، مرجع سابق، ص 127.

[3]- صليحة يعقوبن، " **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في دعم الاقتصاد الوطني** "، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، 2020، ص 113.

[4]- أنيسة شليغم، فاتح صيد، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2019** "، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2022، ص 368.

الجدول (1–12): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017 – 2022)

(مليار دج)

/	2017		2018		2019		2020		2021	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10106 8.	53.53	10886 62.	53.23	11450 60.	55.85	10626 46.	57.8	11760 74.	53.41
القيمة المضافة الإجمالية	18876.2		20452.3		20501.1		18383.8		22021.5	

Source : Ministère de l'industrie et des Mines, « **Bulletin d'information statistique de la PME** », N° 42.

بنك الجزائر، " **التقرير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2021** "، الجداول الإحصائية، الجزائر، 2022، ص 102.

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9

يتبين من خلال الجدول أنه وبالرغم من المساهمة المعتبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة الإجمالية والتي تجاوزت 50% طيلة فترة الدراسة إلا أنها لم تعرف إلا تطورا طفيفا يكاد يكون معدوما بالنظر إلى الأعداد المتزايدة لهذه المؤسسات خلال نفس الفترة حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2020 مقدرة بـ 57.8% من إجمالي القيمة المضافة ويمكن تفسير ذلك بتراجع مساهمة قطاع المحروقات جراء انهيار أسعار النفط نتيجة للوضعية الوبائية (كوفيد 19) التي شهدها العالم.

الشكل (1–6) : تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017 – 2022)

(مليار دج)

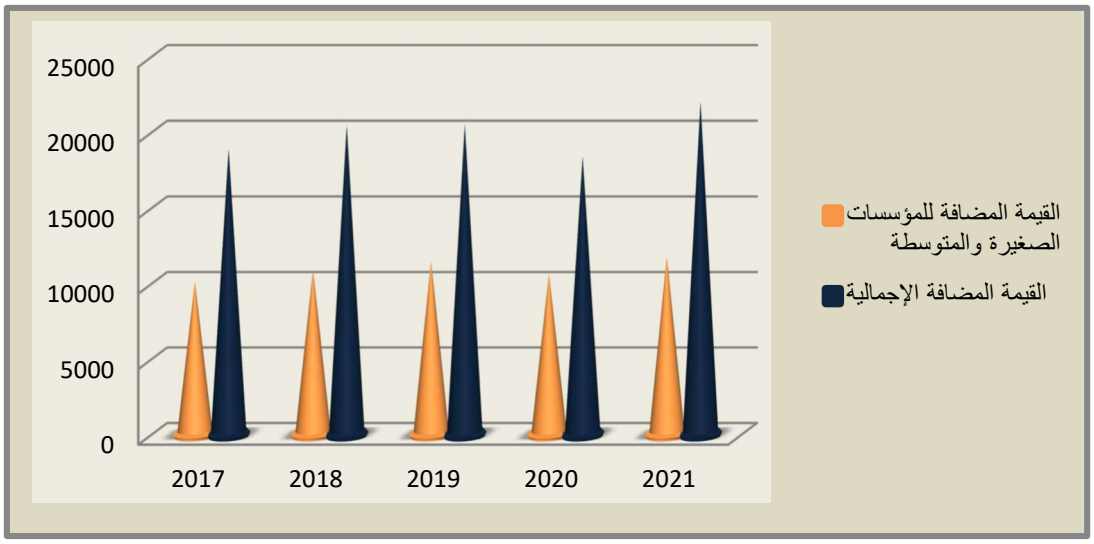

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1–11).

كما يتبين من خلال الشكل أن الثبات النسبي للقيمة المضافة لهذه المؤسسات قابله تزايد مستمر للقيمة المضافة الإجمالية مما يعني أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تساهم بشكل فعلي في الزيادة المسجلة في القيمة المضافة الإجمالية[1].

II.2.2.3– من ناحية الإيرادات العامة :

تشير الإيرادات العامة إلى مجموع التدفقات النقدية التي تجمعها الدولة بغرض توظيفها في تمويل نفقاتها العامة وهذا من أجل تحقيق التوازنين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء. ومن أهم مصادر الإيرادات العامة تلك الموارد المالية الناتجة عن أملاك الدولة (كالعقارات والمنشآت الثقافية)، الرسوم (مثل التراخيص والرسوم القضائية) والضرائب والتي من أبرزها ضرائب الدخل والأرباح[2]. وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات ومن خلال سعيها لتعظيم أرباحها وعوائدها المالية فإنها تساهم وبشكل فعال في تعزيز الإيرادات العامة من خلال تحصيل الضرائب على الدخل وأرباح الشركات.

ونظرا لعدم امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمحاسبة منتظمة وتزايد الإعفاءات والتهرب الضريبي وكذا ضعف الجهاز الإداري المعني بتقدير وتحصيل الضرائب في الجزائر فإنه يصعب تقدير أرباحها الصافية الخاضعة للضريبة[3] ومن ثم يصعب تحديد مدى مساهمتها الفعلية في الإيرادات العامة.

---

[1]– سمية لعوج، ياسين علي بلحاج، " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي في الجزائر** "، مرجع سابق، ص 36.

[2]– فريق عمل دفترة، " **ما هي الإيرادات والإيرادات العامة وأنواعها** "، المجلة الإلكترونية دفترة، تم النشر في 24 يونيو 2024 وتم الاضطلاع عليه في 03 أوت 2024، متاح على الرابط :
https://www.daftra.com/hub/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%AA

[3]– عبد الهادي مختار، " **دراسة لدور الضريبة على أرباح الشركات في تمويل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1993 – 2015** "، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، 2017، ص 196.

إلا أنه وبالاطلاع على نسب مساهمة إجمالي الضريبة على المداخيل والأرباح خارج قطاع المحروقات (التي تمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا معتبرا منها) في الإيرادات العامة يمكن ملاحظة أنها ضعيفة إذا ما قورنت بنسب مساهمة قطاع المحروقات وهذا ما يتجلى بوضوح من خلال الجدول أدناه :

الجدول (1–13): نسب المساهمة في الإيرادات العامة خلال الفترة (2017 – 2022)

(مليار دج)

	2017		2018		2019		2020		2021		2022	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الضريبة على المداخيل والأرباح خارج المحروقات	1207.6	19.97	1203.8	17.63	1264.7	19.16	1183.4	20.98	1193.2	18.08	1217.6	12.86
إيرادات المحروقات	2177.0	36.00	2887.1	42.30	2668.5	40.42	1921.6	34.06	2609.2	39.55	5657.7	59.76
الإيرادات العامة	6047.9		6826.9		6601.6		5640.9		6597.5		9467.3	

المصدر : بنك الجزائر، " **التقرير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2021** "، الجداول الإحصائية، الجزائر، 2022، ص 108.

بنك الجزائر، " **التقرير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2022** "، الجداول الإحصائية، الجزائر، 2023، ص 116.

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9

كما يلاحظ من الجدول فإن نسب مساهمة الضريبة على الأرباح (متضمن الضريبة على أرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) عرفت منحى متذبذب بين زيادة ونقصان، إذ انخفضت من 19.97% سنة 2017 إلى 17.63% سنة 2018 ثم عاودت الارتفاع لتبلغ أعلى نسبة لها سنة 2020 بـ 20.98% واتجهت بعدها للانخفاض أين تم تسجيل نسبة 12.86% كأدنى نسبة وهذا سنة 2022.

ومن خلال الشكل الموالي يتبين بوضوح أن الضريبة على المداخيل والأرباح خارج المحروقات اتسمت بالاستقرار النسبي طوال فترة الدراسة في حين سجلت الإيرادات العامة زيادة معتبرة خلال سنة 2022 وهي الزيادة التي تتماشى مع زيادة إيرادات المحروقات مما يعكس ضعف مساهمة الضرائب خارج المحروقات في دعم الخزينة العمومية.

الشكل (1-7) : المساهمة في الإيرادات العامة خلال الفترة 2017-2022

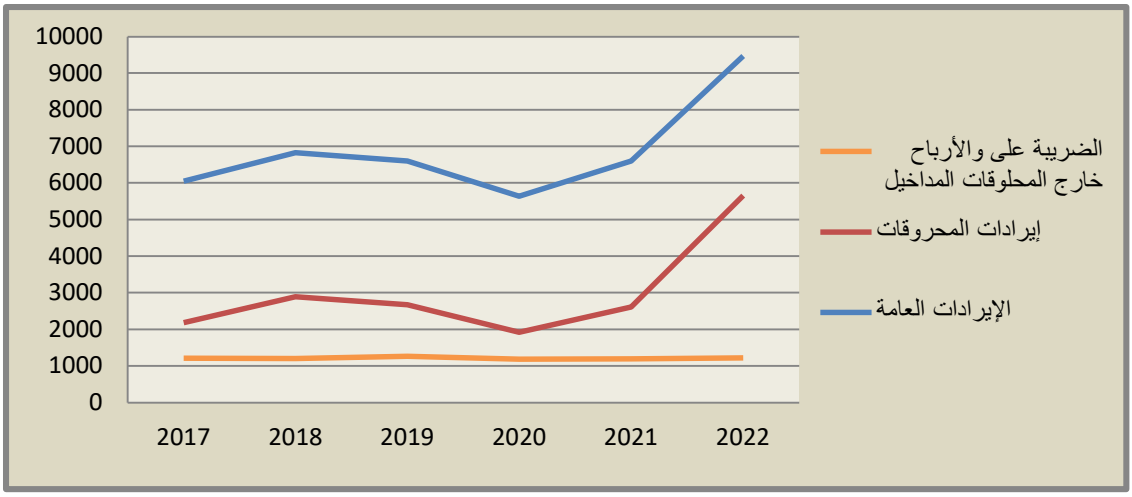

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-12).

ومن ثم يمكن ملاحظة أن الضريبة على أرباح الشركات لم تكن عند مستوى تطلعات الحكومة الجزائرية الرامية إلى تنويع الاقتصاد، حيث أن مساهمة قطاع المحروقات في الإيرادات العامة تتعدى مساهمة الضريبة على أرباح ومداخيل المؤسسات خارج قطاع المحروقات فيها وهذا طيلة فترة الدراسة ولعل ذلك راجع للتهرب الضريبي من خلال تقديم تصريحات غير صحيحة عن الأرباح من ناحية، وضعف الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءته في المؤسسات الجزائرية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى[1].

II.3.2.3- من ناحية الصادرات :

تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانيات واسعة لاختراق الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات ومنه تعزيز احتياطي النقد الأجنبي وتقليص العجز في الميزان التجاري[2]، وقد تم التطرق من خلال الجدول والشكل المواليين إلى متابعة تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات وهذا بالمقارنة مع إجمالي الصادرات :

[1]- عبد الهادي مختار، مرجع سابق، ص 194.

[2]- عبد الحميد حمشة، رابح خوني، " **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019** "، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 03، 2022، ص 92.

الجدول (1–14): تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات نسبة إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2017 – 2022) (مليون دولار)

2022		2021		2020		2019		2018		2017		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
8.63	5213	11.46	4500	8.02	1909	5.77	2068	5.31	2218	3.93	1367	صادرات PME خارج المحروقات
60384.02		39280.83		23796.6		35823.54		41797.32		34763		إجمالي الصادرات

Source : Ministère de l'industrie et des Mines, « **Bulletin d'information statistique de la PME** », N° 32, 34, 36, 38, 40,42.

الشكل (1–8): تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات نسبة إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2017 – 2022) (مليون دولار)

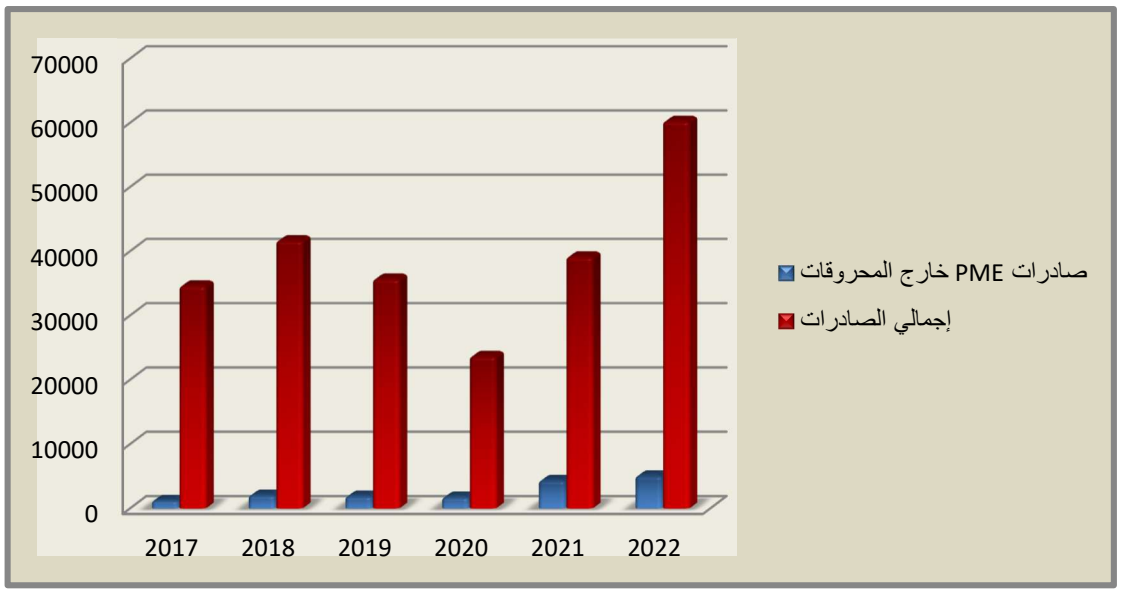

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1–13).

يتجلى من خلال الجدول والشكل السابقين التزايد المتواضع لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أن مساهمتها في الصادرات الإجمالية لم تتعدى في أحسن معدلاتها 12% وهذا سنة 2021، مما يعكس غياب جهاز

إنتاجي فعال أو الافتقار للخبرة فيما يتعلق بالطرق والإجراءات التصديرية أو عدم توافق بعض منتجاتها النهائية مع المعايير العالمية[1].

انطلاقا من تقييم الأداء الاقتصادي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يمكن استخلاص أن هذه الأخيرة لا يزال يسودها الضعف وانعدام الكفاءة والفعالية مما حال دون تفعيل دورها لتكون أداة تساهم في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي بنجاعة وهذا نتيجة لعدة عوامل ومعوقات.

II.3.3- المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

على الرغم من الدعم والجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها إلا أنها لا تزال تشكل قطاعا ضعيفا يكابد جملة من المعوقات، فبالإضافة إلى مشكل اشتداد المنافسة فيما بين هذه المؤسسات ومع المؤسسات الكبيرة، وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية والأجنبية، وأيضا صعوبة الحصول على العقار الصناعي نجد :

- المعوقات الفنية والإدارية :

فالإدارة الجزائرية تشكل سببا رئيسيا لأغلب المشاكل التي تقف في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

- الاعتماد على قدرات وخبرات أصحابها في العمل والتي قد تكون محدودة في بعض الأحيان وبعيدة عن الأساليب الإدارية الحديثة.

- لا تمتلك أساليب إنتاجية وأساليب صيانة متطورة التي تساعد على تحسين جودة المنتجات.

- البيروقراطية في منح الاستثمارات (كالتراخيص مثلا).

- نقص المعلومات المتعلقة بالقوانين واللوائح المتعلقة بالعمل والتأمينات الاجتماعية وغيرها من المعلومات اللازمة لتسيير أعمالها بالشكل الصحيح.

[1]- سمية لعوج، ياسين على بلحاج، " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي في الجزائر** "، مرجع سابق، ص 38.

- المعوقات التسويقية :

ويعود ضعف الكفاءة التسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أساسا إلى :

– محدودية السوق المحلي.

– عدم اعتماد أساليب التسويق الحديثة وإهمال إجراء الدراسات والبحوث التسويقية.

– لجوء بعض المؤسسات الأجنبية إلى سياسة الإغراق مما يضعف الموقف التنافسي للمؤسسات المحلية الناشطة في نفس المجال وهذا في ظل نقص الحماية الحكومية.

– عدم تعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات.

– غياب المعلومات المتعلقة بالسوق المحلي والخارجي وتفضيلات العملاء والفرص الممكن استغلالها.

- المعوقات التمويلية :

إذ تعاني هذه المؤسسات من صعوبة الحصول على القروض المصرفية نتيجة لـ :

– ارتفاع تكلفة القرض ومشكلة الضمانات.

– عدم الوضوح وضعف الشفافية في منح القروض.

– افتقار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لصيغ تمويلية منسقة ومنظمة وفقا لاحتياجاته.

– ندرة المعلومات المالية لاسيما فيما يتعلق بالمزايا التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات[1].

[1]– هواري منصوري، سامية بدوي، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية الكاملة للريع البترولي** "، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2017، ص ص 155 - 156.

ما يمكن ملاحظته هو أن جل هذه المعوقات يشكل نقص المعلومات سببا هاما فيها، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى عدم إدراك مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للقيمة الإستراتيجية للمعلومة[1]، فهم يميلون غالبا إلى التركيز على التدفقات المادية عوض التركيز على تدفق المعلومات[2].

وأمام هذه الوضعية يؤكد الخبراء على أن غياب جهاز معلوماتي فعال في مثل هذه المؤسسات هو أحد أكبر العقبات التي يواجهها المسيرون خاصة أولائك الراغبين في اقتحام الأسواق العالمية، وعليه فإنه من الضروري إقامة نظام فعال لجمع وتحليل ونشر المعلومات[3].

III- الذكاء الاقتصادي :

يعد الذكاء الاقتصادي من المفاهيم الحديثة والذي برز كأداة استباقية تمكن المؤسسة من فهم البيئة المحيطة بها، وفي إطار هذا الجزء سنحاول الإلمام بأبرز المقاربات والأسس التي عالجت هذا المفهوم بما يتيح فهما أعمق لدوره في المؤسسة.

III.1- التأصيل النظري للذكاء الاقتصادي :

III.1.1- ماهية الذكاء الاقتصادي :

إن إدراك جوهر الذكاء الاقتصادي يستوجب أساسا تتبع مساره التاريخي وما عرفه من اجتهادات سعت إلى بلورة تعريفات دقيقة له ومن ثم إبراز أهميته والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها.

---

[1]- سعاد قوفي، " **التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة لبعض تجارب البلدان النامية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص 22.

[2]- أبو بكر بوسالم، ريمة بصري، يزيد تقرارت، " **التوجه نحو الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات** "، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2018، ص 112.

[3]- Karim SI LEKHAL, Youcef KORICHI, Ali GABOUSSA, « **Les PME en Algerie : Etat des lieux – contraintes et perspectives** », مجلة أداء المؤسسات الجزائرية , Vol 02, N° 02, 2013, P 43.

III.1.1.1– مراحل تطور مصطلح الذكاء الاقتصادي :

ويمكن تلخيص أهم محطات تطور الذكاء الاقتصادي كما يلي :

1– يعد مفهوم الذكاء الاقتصادي من المفاهيم الحديثة نسبيا حيث نبعت أولى بوادر الذكاء الاقتصادي في بريطانيا نهاية القرن التاسع عشر[1] انطلاقا من منظور استخباراتي، ففي هذا الإطار أشار Sun Tzu في مؤلفه " فن الحرب" إلى أن الاستخبارات هي الجزئية الأكثر أهمية في الحرب[2].

2– ومع ظهور اقتصاد السوق تطور هذا المفهوم وانتقل من المجال العسكري إلى الاقتصادي[3]، حيث أدركت اليابان أهمية المعلومات في عملية التغيير فتميزت باعتمادها المطلق على تبادل المعلومات كأساس لتنشيط وضعيتها الاقتصادية التي أنهكتها الحرب، ومنذ 1950 قامت اليابان بتطوير نظام للذكاء الاقتصادي بدعم من وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) التي تأسست بمبادرة من كبار القادة العسكريين وهذا بمساعدة من منظمة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO)[4].

3– H.P.Luhn (1958) عمل كضابط في الجيش الألماني قبل أن ينتقل إلى شركة IBM ليشغل منصب مهندس فيها، وهو يعد من الرواد المؤسسين للعلوم المعلوماتية من خلال جمعه بين أسلوب الاستخبارات العسكرية[5] وأسلوب الوصل بين الأحداث لإكسابها معنى، ومن ثم توجيه الفعل الناتج نحو الهدف المسطر، مشكلا بذلك ما أسماه بـ "ذكاء الأعمال" والذي يعتبر قاعدة الذكاء الاقتصادي[6].

---

[1] – عز الدين القنيعي، " **الذكاء الاقتصادي في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: الواقع، المعوقات وسبل التفعيل – دراسة ميدانية –** "، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 08، العدد 01، 2019، ص 134.

[2] – صونية بتغة، مرجع سابق، ص 92.

[3]– وصال عبد الله حسين، بيداء ستار لفتة، " **عناصر الذكاء الاقتصادي للمنظمة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي – بحث تطبيقي –** "، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 14، العدد 47، 2019، ص 04.

[4]– نجاة بوزادة، زهير طافر، " **التأصيل التاريخي لمفهوم الذكاء الاقتصادي**"، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص ص 190-191.

[5]– صونية بغتة، مرجع سابق، ص 92.

[6]– نجاة بوزادة، زهير طافر، مرجع سابق، ص 191.

4- حسب عالم الاجتماع الأمريكي H.Wilensky (1967) فإن الذكاء التنظيمي يعنى بجمع المعلومات، تحليلها، ترجمتها ونشرها بما يتناسب مع مختلف مراحل عملية صنع القرار في المؤسسة[1]، وهو يعتبر بذلك أول من وضع تعريفا واضحا للذكاء الاقتصادي[2].

تعاقبت بعد ذلك الدراسات والأبحاث حول الذكاء ضمن حقل الإدارة الإستراتيجية وبذلك ظهرت مساهمات أخرى كمثلا مفهوم " المسح البيئي " الذي اهتم به F.J.Aguilar (1967) في كتابه « Scanning the business environment » حيث يمثل هذا المفهوم نهجا يستهدف تقييم وتحليل بيئة المؤسسة، واستخدم أيضا مصطلح " الرادار " للتعبير عن التشخيص ورصد المعلومات المتعلقة بالأحداث والتوجهات المستقبلية قصد اكتشاف الفرص والتهديدات الإستراتيجية[3].

ويعد مقال Ansoff والذي جاء تحت عنوان « Managing Strategic Surprise by Reponse to Weak Signals » (1975) محطة بارزة في تطوير فكرة " الحراسة "، حيث أكد من خلاله على أهمية رصد الإشارات الضعيفة والتي تنذر بوجود مفاجآت في بيئة سمتها عدم الاستقرار[4].

5- تزامنا مع عولمة الأسواق وتطور تكنولوجيا المعلومات أصبح تحليل التنافس أمرا مهما، مما جعله محط اهتمام كبير من قبل أستاذ إستراتيجية المؤسسة والاقتصاد الصناعي بجامعة Harvard، الأمريكي M.Porter (1980) والذي أكد على ضرورة وجود نظام مهيكل ورسمي يسهل عملية تحليل البيئة التنافسية للمؤسسة (المنافسين الحاليين والمحتملين)، ومن هنا برز مصطلح " الذكاء التنافسي " الذي يعني حسب M.Porter " إعطاء المعلومة المجمعة

---

[1]- صونية بغتة، مرجع سابق، ص 93.

[2]- سناء رحماني، حدة بلبول، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية** "، ملتقى دولي حول : التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 12-13 نوفمبر 2017، ص 6.

[3]- Chedia DHAOUI, « **Les critères de réussite d'un système d'intelligence économique pour un meilleure pilotage stretégique** », Thèse de doctorat en science de l'information, Université de Nancy 2, France, 2008, P 61.

[4]- سامية أنجشايري، " **الذكاء التسويقي ومساهمته في تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للتسويق المستدام : دراسة حالة مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2017، ص 10.

معنا من خلال تجاوز مرحلة جمع المعلومات إلى مرحلة المعالجة وإيصالها لمستعمليها بغرض صياغة الإستراتيجيات التي تمكن من تحقيق ميزة تنافسية "[1]، وبهذا يعتبر M.Porter أول من دعا إلى ضرورة إدماج هذا المفهوم في المؤسسة.

6- مع مطلع العام 1990 بدأ مفهوم الذكاء الاقتصادي يفرض نفسه في فرنسا كنتيجة للكتابات العديدة التي قدمها كل من Ribault et Martinet[2] والذي كان يعني لهم في ذلك الحين " مراقبة المحيط وإدارة المعلومات"[3]، وقد تم تقديم نظام الذكاء الاقتصادي بشكل رسمي في فرنسا عام 1992 من خلال تأسيس الفرع الفرنسي لـ SCIP (مجتمع الذكاء التنافسي المهني)، بينما تعود الانطلاقة الفعلية لنظام الذكاء الاقتصادي في عام 1994 أين تم إعطاء أول تعريف عملي لهذا المفهوم في فرنسا ويعود الفضل في ذلك إلى H.Marter من خلال تقريره (الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية المؤسسة)[4] والذي أضحى مرجعا أساسيا معتمدا لشرح واستيعاب ممارسات الذكاء الاقتصادي على الصعيدين الكلي والجزئي مما جعل فرنسا تتدارك تأخرها في هذا المجال[5].

[1]- نجاة بوزادة، زهير طافر، مرجع سابق، ص 192.

[2]- أبو بكر خوالد، " **نحو إقامة نظام وطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر : تحليل الواقع، الجهود والمعيقات** "، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 26، العدد 09، 2018، ص 375.

[3]- محمد نعمة محمد الزبيدي، " **الذكاء الاقتصادي مشروع عراقي مقترح وإمكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي** "، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، 2017، ص 27.

[4]- نجاة بوزادة، زهير طافر، مرجع سابق، ص 192.

[5]- صونية بتغة، مرجع سابق، ص 96.

الجدول (1-15) : ملخص التطورات التاريخية لمصطلح الذكاء الاقتصادي

الباحث	السنة	المصطلح	مضمون المصطلح
S.Tzu	1870	الاستخبارات العسكرية	جهاز يعنى بجمع المعلومات وتحليلها نظرا لكون المعلومات تشكل مصدرا لاكتشاف نقاط قوة وضعف العدو ومن ثم تصميم مخططات عسكرية ناجحة[1].
MITI Et JETRO	1950	تبادل المعلومات (الاستخبارات الاقتصادية)	اتخاذ المعلومة كمورد جماعي يستدعي التبادل والتقاسم[2].
H.P.Luhn	1958	ذكاء الأعمال	هو نظام اتصال يخدم إدارة الأعمال من خلال القدرة على فهم الأحداث والعلاقات بينها وهذا من أجل إتباع المنحى الصحيح الذي يقود نحو تحقيق الأهداف[3].
H.Wilensky	1967	الذكاء التنظيمي	هو نشاط يخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمؤسسة من خلال خلق المعرفة استنادا لما تم جمعه وتخزينه من مصادر متاحة ومعروفة أي بطرق قانونية[4].
F.J.Aguilar	1967	المسح البيئي	الحصول على المعلومات والمعارف المتعلقة بالبيئة الخارجية للمؤسسة واستغلالها لدعم الإدارة في عملية وضع الخطط المستقبلية للمؤسسة[5].
H.I.Ansoff	1975	الحراسة	البحث والرصد الدائم للإشارات الضعيفة بهدف الكشف المبكر عن التهديدات والفرص التي يمكن أن

[1]- نجاة بوزادة، زهير طافر، مرجع سابق، ص 190.

[2]- نجاة بوزادة، زهير طافر، نفس المرجع، ص 190 (بتصرف).

[3]- Sophie LARIVET, « **les réalités de l'intelligence économique en PME** », Thèse de doctorat en science de gestion, université de Toulon, 2002, P 18.

[4]- عز الدين هروم، عبد الفتاح بوخمخم، مرجع سابق، ص 197.

[5]- G.V. Satya SEKHAR, « **Business pohicy and strategic management** », IK International Publishing House, India, 2009, P 95.

			تظهر في بيئة المؤسسة[1].
M.Porter	1980	الذكاء التنافسي	هو النظام الذي يعمل على تقديم معلومة قيمة للشخص المناسب في أحسن وقت من أجل اتخاذ أمثل القرارات والقيام بالتصرف الأنسب والذي يخدم توجه المؤسسة[2].
H.Marter	1994	الذكاء الاقتصادي	هو مجموعة من الأعمال المنسقة والتي تعنى بالبحث، المعالجة ونشر المعلومات الدقيقة والمفيدة لطالبيها من متخذي القرار مع ضرورة أن تتم هذه الأعمال بشكل قانوني وأن يتم توفير كامل الضمانات الضرورية لحماية الإرث اللامادي للمؤسسة في ظل أحسن الظروف[3].

المصدر : من إعداد الباحثة.

III.1.1.2- تعريف الذكاء الاقتصادي :

بعد بروز مصطلحات عديدة تصب أغلبها في سياق التقصي عن البيئة الخارجية تبلور المفهوم الذي يعرف اليوم بالذكاء الاقتصادي، حيث شكل تعريفه موضوعا لأبحاث نظرية وأخرى ميدانية كثيفة بهدف التمعن في جوهره ومن ثم فقد تعددت وتباينت هته التعاريف[4]، ومن جملتها نجد :

تعريف Ph.Baumard (1991) الذي أشار من خلاله إلى أن الذكاء الاقتصادي لا يقتصر على الملاحظة والمراقبة فقط وإنما هو أيضا العمل على التنسيق بين العديد من الأنشطة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية والتكتيكية مرتكزا في ذلك على مقاربة (هجومية – دفاعية) بـ و عن المعلومات[5].

---

[1] - Amal KHELIFI, Mustapha CHELABI, Mustapha BOUROUBI, « **La surveillance de l'environnement de l'entreprise : Choix stratégique ou nécessité de gestion ?** », Revue d'économie et de statistique appliquée, Vol 11, N° 01, 2014, P 323.

[2]- عز الدين القينعي، مرجع سابق، ص 135.

[3]- أبو بكر خوالد، خير الدين بوزرب، " **الذكاء الاقتصادي ودوره في تعزيز تنافسية الاقتصاديات والدول : قراءة في التجربة اليابانية** "، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 03، 2017، ص 37.

[4]- صونية بتغة، مرجع سابق، ص 99.

[5]- عز الدين هروم، عبد الفتاح بوخمخم، مرجع سابق، ص 197.

وجاء في تعريف J.L.Levet (2002) أنه نشاط منظم يتيح للمؤسسة معرفة ما ينبغي معرفته عن بيئتها وبالأخص منافسيها دون أن تغفل ضرورة ضمان الحماية اللازمة لرصيدها المعرفي من خلال كبح منافسيها من معرفة ما يمنع معرفته عنها[1].

نلاحظ أن هذان التعريفان يتشابهان إلى حد ما حيث أن في فحواهما إشارة إلى أن الذكاء الاقتصادي يلعب دورا دفاعيا لحماية الإرث المعلوماتي، وهجوميا من خلال اكتشاف التهديدات واقتناص الفرص واستغلالها ضد المنافسين.

ترى C.Revel (1998) أنه نظام يتيح إمكانية التحكم بالمعلومات التي تجعل من الممكن تحديد الفرص ومحددات النجاح وكذا توقع التهديدات ومن ثم اتخاذ القرارات التي تسمح بالتأثير على المحيط الخارجي وخفض نسب عدم التأكد بهدف القدرة على المنافسة الدولية[2].

وهو في رأي معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني الفرنسي IHEDN (2000) ذلك المنهج المنسق المصمم لجعل المؤسسة تحسن التحكم في المعلومات عن بيئتها ومن ثم دعم الإدارة الإستراتيجية قصد تعزيز قدرتها التنافسية.

أما Pesqueux et Ferrary (2006) فاعتباراه ذلك النشاط الذي يتيح استغلال الفرص وتفادي التهديدات من خلال تلبية احتياجات الفاعلين الاقتصاديين من المعلومات والمعارف الفريدة، الأمر الذي يمكن المؤسسة على اتخاذ القرارات السديدة والارتقاء بمستوى تنافسيتها[3].

وهنا يعتبر الباحثون أن الذكاء الاقتصادي منهج يربط التحكم في المعلومة التي تتيح رصد الفرص والتهديدات بتحسين القدرة التنافسية.

[1]- أبو بكر خوالد، خير الدين بوزرب، مرجع سابق، ص 37.
[2]- محمد نعمة محمد الزبيدي، مرجع سابق، ص 23.
[3]- أبو بكر خوالد، مرجع سابق، ص 376.

وقد عرف J.Dupre (2002) الذكاء الاقتصادي بأنه جهد جماعي يسعى إلى جمع وتبادل المعلومات في إطار المؤسسة وهو يمثل جزءا من التصور المعاصر للحرب الاقتصادية[1].

وحسب P.Fayard (2003) فإن الذكاء الاقتصادي يغطي أي إستراتيجية لمعالجة واستخدام المعلومات في خدمة استمرارية المؤسسة وتطورها فهو يقوم بتطبيق أساليب وأنظمة الاتصال الجماعي لإثراء معارف المؤسسة ومن ثم تحويلها إلى قدرات[2].

يركز هذان التعريفان للذكاء الاقتصادي على بعد تبادل الأفكار وفق مقاربة العمل الجماعي وهو ما اعتبرته اليابان فيما سبق عاملا رئيسيا للتنافسية والتنمية.

وفي تعريف C.Revilli هو عملية تجميع، تحليل ونشر المعلومات التي تهدف إلى تقليل مقدار عدم اليقين عند اتخاذ قرارات إستراتيجية[3].

وهو في رأي P.Allain et N.Duhard (1996) أداة لدعم القرار من خلال اعتماده على المعلومات الصحيحة والمفيدة وهذا يعني أن المعلومات تشكل موردا إستراتيجيا للمؤسسة ويكمن الغرض من الذكاء الاقتصادي في تقليص حالات عدم اليقين من أجل جعل القرار أقل عشوائية[4].

اتفق الباحثون على أن الذكاء الاقتصادي يشكل عملية تفضي إلى إنتاج معلومات مناسبة وصالحة تساعد على استباق التغيرات البيئية وفك غموض المستقبل من أجل اتخاذ قرارات إستراتيجية سليمة.

---

[1]– أمينة تيطراوي، عائشة بن عثمان، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية** "، ملتقى دولي حول التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 12-13 نوفمبر 2017، ص 4 .

[2]–Bernard CARAYON, « **le rapport de CARAYON** », Paris, 02/01/2003, P 113.

[3]– محمد قادري، " **إدارة المعرفة والذكاء الاقتصادي** "، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2018، ص 51.

[4]- Bernard CARAYON, Op cit, P 113.

واعتبره H.Lesca (1995) نشاطا يتعدى مراحل جمع، معالجة، توزيع ونشر المعلومات إلى مرحلة تحويل هذه الأخيرة (أي المعلومات) إلى فعل يحقق قيمة مضافة[1].

يوضح هذا التعريف أن الذكاء الاقتصادي يمثل مجموعة من الأنشطة المتعلقة بتسيير المعلومة والتي يكون المغزى منها تثمين هذه المعلومات بغرض تحويلها إلى فعل ذو قيمة عالية بالنسبة للمؤسسة.

من جهتها تعرفه الجمعية الفرنسية لتطوير الذكاء الاقتصادي AFDIE (2001) على أنه مجموعة الإجراءات والأدوات ضمن نظام لإدارة المعرفة وتوليد المعلومات القيمة التي تدعم عملية اتخاذ القرار وفق مقاربة الأداء المتميز وتحقيق المنفعة لجميع أصحاب المصلحة[2].

يركز هذا التعريف على أن الذكاء الاقتصادي يسعى إلى اتخاذ القرارات المناسبة التي يكون هدفها تحقيق الأداء الناجع الذي يضمن البقاء للمؤسسة.

كما عرفه Ph.Clerc (1995) بأنه يشكل قاعدة معلوماتية للتحديد والتفسير الدائم لواقع الأسواق، التقنيات ووجهات تفكير المنافسين والشركاء وثقافتهم ونواياهم وقدرتهم على تنفيذها[3].

يشرح هذا التعريف أن الذكاء الاقتصادي نظام متعلق بإدارة المعلومات الناتجة عن الرصد الدائم لبيئة المؤسسة.

وفي تعريف R.Guillaumot هو اتحاد عدد معين من التقنيات القديمة والجديدة التي تجعل من الممكن الحصول على معلومات ذات صلة بموضوع معين بمجرد طلبها وبمعنى آخر فإن الذكاء الاقتصادي هو المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب.

---

[1]- ياسين عبد الله، محمد بودالي، " **تفعيل الذكاء الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق ميزة تنافسية لمؤسسة اتصالات الجزائر (دراسة ميدانية)** "، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، 2019، ص 578.

[2]- سعيد بن دنيدينة، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحسين جودة الخدمات المصرفية : دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية** "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 134.

[3]- محمد خذر، " **تطور مفهوم الدفاع الاقتصادي إلى قانون للذكاء الاقتصادي وذكاء قانوني** "، مجلة صوت القانون، المجلد 03، العدد 05، 2016، ص 220.

ويعرف M.Botbol الذكاء الاقتصادي بأنه استخدام الوسائل القانونية في إجراء البحث عن المعلومات.

يأخذ التعريف الأول بعين الاعتبار عامل الوقت المناسب في الحصول على المعلومة المطلوبة، وكذا مشروعيتها بالنسبة للتعريف الثاني[1].

من خلال التعاريف التي تطرقنا لها آنفا يمكن القول أن الذكاء الاقتصادي يمثل :

" مقاربة جماعية ذات بعد هجومي ودفاعي من خلال التحري عن المعلومات ذات القيمة المضافة العالية في الوقت المطلوب مما يتيح إمكانية رصد التهديدات والفرص واستشراف المستقبل ومن ثم اتخاذ القرارات المثلى التي من شأنها تقليص حالات عدم التأكد ورفع مستوى الأداء بما يضمن استمرارية المؤسسة مع الإشارة إلى أن كل هذا يتم في إطار رسمي ومشروع بعيدا عن القرصنة والتجسس."

III.1.1.3- أهمية وأهداف الذكاء الاقتصادي :

- **أهمية الذكاء الاقتصادي :**

من خلال التطورات التي شهدها الذكاء الاقتصادي والتعاريف التي أسندت له يمكن القول أن الذكاء الاقتصادي مفهوم ذو أهمية كبيرة تتجلى من خلال التحكم الأمثل في المعلومات[2] إذ أن :

* توفير معلومات دقيقة لتعريف المتغيرات الحالية والتنبؤ بالمستقبلية والتي تكون ناتجة عن المراقبة اللحظية والدائمة للأسواق يساهم في تكيف المؤسسة واستيعابها للوضع السائد في بيئة عملها ومن ثم محاولة توقع الاتجاه الذي يمكن أن يأخذه مجال العمل في المستقبل[3].

---

[1]- Bernard CARAYON, Op cit, P 109.

[2]- عبد العزيز رماضنية، " **دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات دعم الاقتصاد الجزائري** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 141.

[3]- لطيفة قرين، محمد عبار، هدى شهيد، " **الذكاء الاقتصادي بين المفاهيم الأساسية وآلية التطبيق** "، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص 139 (بتصرف).

* المعلومات الناتجة عن البحوث والدراسات الاستشرافية والاستباقية تسمح بتحديد مختلف المخاطر والتهديدات والاستعداد لمواجهتها أو تجنبها فضلا عن الإدراك الاستباقي للفرص وآليات الوصول إليها واستثمارها هذا من جهة[1]، وتشخيص نقاط قوة وضعف المنافسين مما يعزز القدرات التنافسية للمؤسسة من جهة أخرى[2].

* تحسين نوعية المعلومات وتوقيتها يمكن أن يقدم فكرة على ما هي أفضل المسارات لاتخاذ القرارات وبالتالي تحسين نوعية القرارات الإستراتيجية وجودتها[3].

كما ويهتم الذكاء الاقتصادي بتوحيد المجهودات وتعبئة الموارد والطاقات لمجابهة مقتضيات البيئة[4]، ومن ثم فهو ينمي قدرة المؤسسة على التعلم والعمل الجماعي بشكل يرفع كفاءة الأداء[5].

وعليه فإن أهمية الذكاء الاقتصادي تتبلور في دفع المؤسسة للمساهمة في التغيير بدلا من اكتفائها برد الفعل[6] أي بعبارة أخرى التحول من مجرد مؤسسة تابعة إلى مؤسسة رائدة وموجهة في السوق[7].

- **أهداف الذكاء الاقتصادي :**

إن اللجوء إلى الذكاء الاقتصادي يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف المرجوة، حيث يرى F.Jakobiak أنه يمكن اختصار هذه الأهداف في أربع نقاط :

[1]– محمد شويح، إدريس تواتي، " **شروط ومتطلبات تحقيق الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية** "، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 14، العدد 01، 2019، ص ص 59-60.

[2]– الشاذلي عيسى حمد عبد الله، فضيلة بوطورة، " **نظام الذكاء الاقتصادي وأثره في تحقيق تنافسية منظمات الأعمال واستدامتها** "، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد 18، 2021، ص 48.

[3]– لطيفة قرين، محمد عبار، مرجع سابق، ص 138.

[4]– محمد شويح، إدريس تواتي، مرجع سابق، ص 60.

[5]– الشاذلي عيسى حمد عبد الله، فضيلة بوطورة، مرجع سابق، ص 48.

[6]– أحمد بن يوسف، فاطمة بالقواسمي، " **ثنائية الذكاء الاقتصادي – خلق القيمة المشتركة في ظل جائحة كورونا : شركة Nestlé نموذجا** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، 2022، ص 561.

[7]– الشاذلي عيسى حمد عبد الله، فضيلة بوطورة، مرجع سابق، ص 48.

- توقع الأسواق المستقبلية.

- استيعاب إستراتيجيات المنافسين.

- النشر السليم للمعلومات داخل المؤسسة.

- حماية الفرص التنافسية[1].

في حين عبر Oliver Guitton عن أهداف الذكاء الاقتصادي بـ :

أهداف طويلة الأجل : حيث يقوم الذكاء الاقتصادي باستشراف الإشارات البيئية الضعيفة وبناء تصورات مستقبلية محتملة.

أهداف متوسطة الأجل : فهو يمنح المؤسسة القدرة على التأقلم مع بيئتها.

أهداف قصيرة الأجل : يعمل الذكاء الاقتصادي على التفاعل والاستجابة للإشارات القوية[2].

وحسب Besson et Possin فإن الذكاء الاقتصادي يرمي إلى توليد المعلومات الإستراتيجية والتكتيكية التي تحقق قيمة مضافة مرتفعة، أو بمعنى آخر فإن الهدف منه هو توفير أفضل المعلومات لمتخذي القرار لتمكينهم من اتخاذ القرارات المثلى. أما من وجهة نظر Porter فإن الهدف منه هو التوصل إلى القرار الرشيد والمناسب[3].

وعموما يمكن القول أن الذكاء الاقتصادي ممارسة تهدف إلى تحصيل المعلومات الثمينة وتسخيرها لمساعدة صناع القرار على تحقيق الفعالية الاقتصادية التي تؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي للمؤسسة وتحقيق الريادة في السوق.

---

[1]- François JAKOBIAK, « **L'intelligence économique en pratique** : **Comment bâtir son propre système d'intelligence économique** », 2eme édition, Edition d'organisation, France, 2001, P 65.

[2]- أحمد بوريش، " **الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري يساهم في دعم الإدارة الإستراتيجية في مواجهة التهديدات واستغلال الفرص (دراسة حالة مؤسسة موبيليس لولاية تلمسان)** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2019، ص 112.

[3]- أمينة تيطراوي، عائشة بن عثمان، مرجع سابق، ص ص 10-11.

III.2.1– عناصر وسيرورة الذكاء الاقتصادي :

III.1.2.1– عناصر الذكاء الاقتصادي :

ينتج الذكاء الاقتصادي عن تكامل ثلاث عناصر تتمثل في :

1– اليقظة الإستراتيجية : المقصود بها حشد الوسائل والأدوات ذات الصلة بمراقبة واكتشاف الإشارات[1] مهما كانت درجة قوتها أو ضعفها والتي تحتوي على معلومات ذات مدلول إستراتيجي معين بالنسبة للمؤسسة[2] وهذا من أجل خلق فرص أعمال والتخفيض من مخاطر عدم اليقين[3]. ويمكن تلخيص دورها في :

– الاكتشاف : أي رصد المنافسين الجدد أو المحتملين، المؤسسات القابلة للاستحواذ عليها أو إقامة شراكة معها وهذا من أجل تعزيز تطورها وأيضا اكتشاف الفرص.

– التوقع : أي التنبؤ بالتغيرات البيئية وكذا تطورات نشاط المنافسين.

– المراقبة : يتم مراقبة طرق الإنتاج والتطورات التكنولوجية والطرق التسويقية .....

– التعلم : وهذا من خلال الاستفادة من أخطاء أو نجاح المنافسين وهو الأمر الذي يسهل وضع الخطط الصحيحة[4].

وتعتمد اليقظة الإستراتيجية للقيام بدورها على أكمل وجه على طرق وأساليب عدة على غرار طريقة القياس المقارن، طريقة التحليل الإستراتيجي، العصف الذهني .....

واليقظة الإستراتيجية أنواع تتمثل في :

* اليقظة التجارية : وهي تعنى بالبحث عن المعلومات المتعلقة بسوق المؤسسة من خلال التركيز على درجة رضا الزبائن، تحليل أذواقهم ورغباتهم، تتبع تطور عروض وخدمات الموردين .....

---

[1]– عز الدين القنيعي، مرجع سابق، ص 136.

[2]– نصر الدين بن نذير، محمد غردي، " **من اليقظة إلى الذكاء الاقتصادي وسائل للإبداع في منظمات الأعمال** "، مجلة الإبداع، المجلد 04، العدد 04، 2014، ص 07.

[3]– وصال عبد الله حسين، بيداء ستار لفتة، مرجع سابق، ص 6.

[4]– أبو بكر خوالد، خير الدين بوزرب، مرجع سابق، ص 40.

* اليقظة التنافسية : تتعلق برصد ومتابعة المعلومات المرتبطة بالمنافسين المباشرين وغير المباشرين سواء الحاليين أو المحتملين ومراقبة أنشطتهم والتنبؤ بها، مما يعطي رؤية واضحة للمؤسسة عن منافسيها (مثل إستراتيجيات المنافسين، سياساتهم التسعيرية، منتجاتهم وخدماتهم الجديدة .....)[1]

* اليقظة التكنولوجية : تكشف عن كل التطورات والمستجدات الحاصلة في الميدان العلمي، التقني والتكنولوجي من ابتكارات، إبداعات، معلومات ومعارف علمية وأبحاث والتي تهم المؤسسة في الحاضر والمستقبل كونها قادرة على إحداث آثار إيجابية على أداء المؤسسة[2].

* اليقظة البيئية : وتهتم بمراقبة المعلومات المرتبطة بنشاط المؤسسة والتي تخص عناصر بيئة المؤسسة المتبقية (الاجتماعية، القانونية، الجبائية، السياسية، الثقافية .....)[3].

2- الحماية والأمن المعلوماتي : ويقصد بها تسيير المخاطر المرتبطة بالمعلومات[4] فبالرغم من كون المبادرة تعد من الأسس الجوهرية للأعمال ذات الصلة بنظام الذكاء الاقتصادي للحصول واستغلال المعلومات النافعة للمؤسسة إلا أنه لا يمكن إغفال الجانب الدفاعي لهذا النظام[5]، حيث يتم رصد ومراقبة اليقظة المعتمدة من قبل المؤسسات المنافسة بغرض الحد من انعكاساتها السلبية (أي التحسب ضد يقظة المنافسين) وذلك بخلق ديناميكية لـ :

- تجنب ردود الفعل غير المرغوبة من مخاطر وتهديدات خارجية[6].

[1]- عز الدين هروم، عبد الفتاح بوخمخم، مرجع سابق، ص 199.

[2]- نصر الدين بن نذير، محمد غردي، مرجع سابق، ص 08.

[3]- عز الدين هروم، عبد الفتاح بوخمخم، مرجع سابق، ص 199.

[4]- عزيزة بن سمينة، منجية بورحلة، " **الذكاء الاقتصادي كآلية لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في المؤسسة الاقتصادية** "، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 04، العدد 05، 2016، ص 28.

[5]- عز الدين هروم، عبد الفتاح بوخمخم، مرجع سابق، ص 199.

[6]- أمينة تيطراوي، عائشة بن عثمان، مرجع سابق، ص 07.

– حماية التراث المعلوماتي وموجودات المؤسسة من الإهمال وانعدام الكفاءة كحذف البيانات، تلفها، ضياعها أو اعتراض واختراق قواعد تلك البيانات[1].

وهذا ما يمنح المؤسسة القدرة على وضع سياسات خاصة تكفل لها صون أمنها واستقرارها[2].

3– التأثير : هو استخدام المعلومات بطريقة تمكن المؤسسة من اتخاذ أنجع القرارات للعمل على بيئتها وجعلها أكثر ملائمة لتحقيق غاياتها ومواجهة التحديات[3]، حيث تسعى هذه الوظيفة إلى إحداث تغييرات في محيط المؤسسة عبر انتهاج سياسات الضغط اعتمادا على المعلومات كسياسة الإحباط مثلا (تعني التشويش على النظام الاستعلامي للمؤسسة المنافسة كي تقع في الخطأ وتخفق في التوقع)[4]

الشكل (1–9) : مكونات الذكاء الاقتصادي

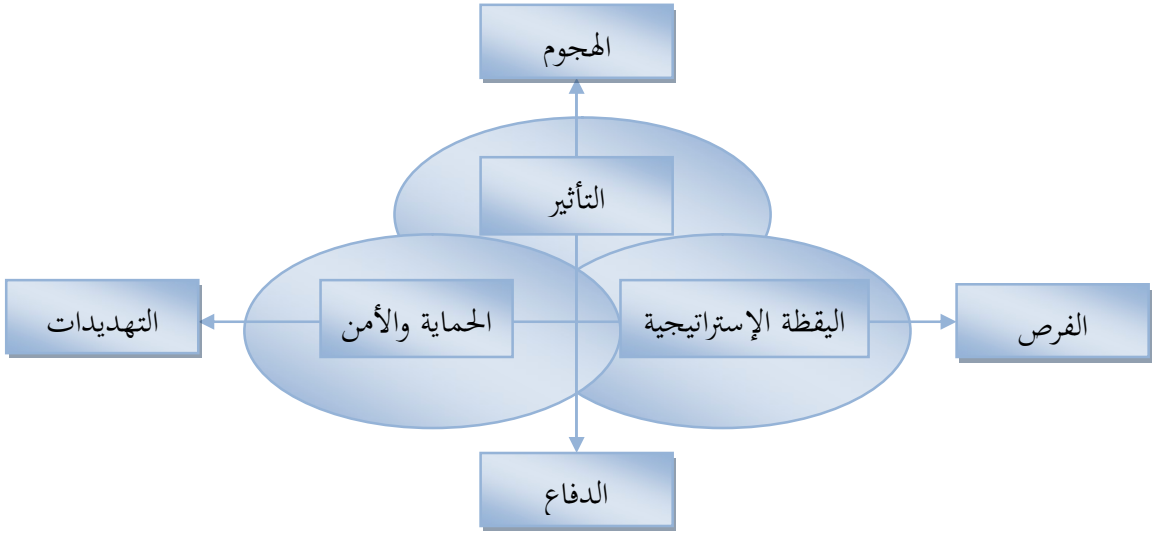

المصدر : وسام داي، " **تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر – واقع وآفاق** "، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 35، 2014، ص 06.

[1]– أمينة بلحاج، " **واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة** "، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص 35.

[2]– أمينة تيطراوي، عائشة بن عثمان، مرجع سابق، ص 07.

[3]– عز الدين قنيعي، مرجع سابق، ص 136.

[4]– عزيزة بن سمينة، منجية بورحلة، مرجع سابق، ص 28.

III.1.2.2- سيرورة الذكاء الاقتصادي :

يمر الذكاء الاقتصادي بسلسلة من العمليات المنسقة التي تسمح بتحويل المعلومات المجمعة إلى معارف قابلة للاستخدام ومفيدة لعملية اتخاذ القرار وتنفيذه[1] ويتم ذلك من خلال :

1- تحديد احتياجات المؤسسة من المعلومات : وتتطلب هذه المرحلة مهارات ودراية جيدة بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة واحتياجاتها لتحديد المعلومات التي يجب الحصول عليها[2] وذلك لحصر مجال البحث من أجل تركيز الاهتمام وتجنب تشتت الفكر فالهدف ليس الوصول إلى عدد كبير من المعلومات بل الوصول إلى المعلومات الضرورية حيث أن كثرة المعلومات تقتل المعلومات وتفقدها جوهرها حسب رأي Larivet [3].

2- جمع المعلومات : بعد تحديد المعلومات المطلوبة يتم البحث عنها وترصدها من مختلف الوسائل الرسمية (وهي دقيقة وموثوقة كالصحف، وسائل الإعلام والاتصال، بنوك المعلومات والمعطيات .....) وغير الرسمية (ويقتضي الحصول عليها جهدا شخصيا من الفرد الذي يسعى إلى جمع المعلومات وتكون أقل دقة وتشمل منافسي المؤسسة أنفسهم، الأسفار، المعارض .....)[4].

وضمن هذه المرحلة يمكن الحديث عن عدة أصناف للمعلومات فنجد :

- البيضاء : هي المعلومات السهل والمسموح الحصول عليها فالمعلومات هنا متاحة لكل من يرغب في الحصول عليها، وجمعها لا يترتب عنه أي مساءلات قانونية وتعرف أيضا بالمعلومات المفتوحة والتي تمثل حوالي 70% من التدفقات المعلوماتية.

---

[1]- Sorin BRICIU, Marinela VRINCIANU, Florin MIHAI, « **Towards a new approach of the economic intelligence process** : **Basic concepts**, **Analysis methods and Informational tools** », Theoretical and applied economics, Vol 4, N° 04, 2009, P 25.

[2]- سمية أحمد ميلي، " **واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** "، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 44.

[3]- سعيد بن دنيدينة، محمد كسنة، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء التسويقي بمنظمات الأعمال** "، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص 538.

[4]- سمية أحمد ميلي، مرجع سابق، ص 44.

– الرمادية : أو المعلومات المغلقة وهي المعلومات المتاحة والقابلة للتحصيل، غير أن تحديد ومعرفة أماكنها وطرق الوصول إليها يعد أمرا صعبا.

– السوداء : هي المعلومات السرية والممنوعة النشر حيث يؤدي الوصول إليها واستعمالها إلى تبعات عدلية كونها محمية بموجب القانون أو بعقد، وهي متاحة حصرا للأشخاص المخول لهم الاطلاع عليها[1].

3– معالجة المعلومات : وتعني تجميع كل المعطيات والبيانات التي تم الحصول عليها في المرحلة السابقة والعمل على ترجمتها، حيث تعد عملية ترجمة المعلومة خطوة ضرورية لإجراء المعالجة فهي تعطي صورة تحليلية لكافة المعلومات المخفية بين سطور الوثائق وهذا بغرض استخلاص المفيد وانتقاء الأنسب منها، إذ أن نقص المعلومات لا يمثل المشكل الأكبر بالنسبة للمؤسسة وإنما المشكل يكمن في كثرتها. وتستكمل سيرورة عملية المعالجة عبر تقييم وتحليل المعلومات المختارة ومن ثم تحويلها إلى شكل مناسب وقابل للاستخدام[2].

4– تطوير طرق فهم المعلومة : يؤدي سوء فهم المعلومة إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة تنجر عنها نتائج غير صحيحة هي الأخرى، لذا من الضروري اعتماد طرق حديثة تضمن الفهم والاستيعاب الجيد للمعلومات[3].

5– بث المعلومة المفيدة : حيث يتم تثمين المعلومة من خلال نشرها داخل المؤسسة فمن غير المفيد معالجة المعلومة إذا لم يتم بثها وإيصالها للشخص الذي يستخدمها في المؤسسة (أو تخزينها وحفظها ضمن قواعد البيانات ليتم استعمالها عند الحاجة إليها) مع مراعاة أن يتم ذلك في الوقت المناسب وبالشكل المرغوب وإلا فلن تكون للمعلومة أية قيمة[4].

---

[1]– عبد العزيز رماضنية، زايد مراد، " **أهمية اعتماد الذكاء الاقتصادي في تسيير المؤسسة وأثره على ميزتها التنافسية** "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية– دراسات اقتصادية–، المجلد 25، العدد 02، 2011، ص 107.

[2]– عبد القادر دوار، أمينة قهواجي، " **دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة لمنظمات الأعمال** "، Journal of economic growth and entrepreneurship ، المجلد 04، العدد 06، 2021، ص 93.

[3]– سهام بوفلفل، " **الذكاء الاقتصادي كمدخل إستراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018، ص 48.

[4]– سمية أحمد ميلي، مرجع سابق، ص 45.

6- استخدام المعلومة : يعتبر بث المعلومة خطوة مهمة بالنسبة لنظام الذكاء الاقتصادي ولكنه غير كاف إذ يتعين تحويل المعلومة إلى إجراءات عملية ملموسة تحقق قيمة مضافة للمؤسسة[1].

7- التغذية العكسية : وهي مرحلة أساسية للتأكد من مدى إشباع المعلومة لاحتياجات طالبها[2].

ولأن المعلومات تفقد قيمتها بمجرد توزيعها واستخدامها فإن ذلك يستلزم البحث عن أخرى لمعالجة قرارات ومشاكل جديدة بحيث يتم الرجوع إلى الخطوة الأولى وما يليها بصفة متعاقبة لتبقى حلقة الذكاء الاقتصادي مستمرة مع ضرورة توفير الحماية للمعلومات الإستراتيجية[3] كما هو موضح في الشكل (1-10) :

الشكل (1-10) : مراحل الذكاء الاقتصادي

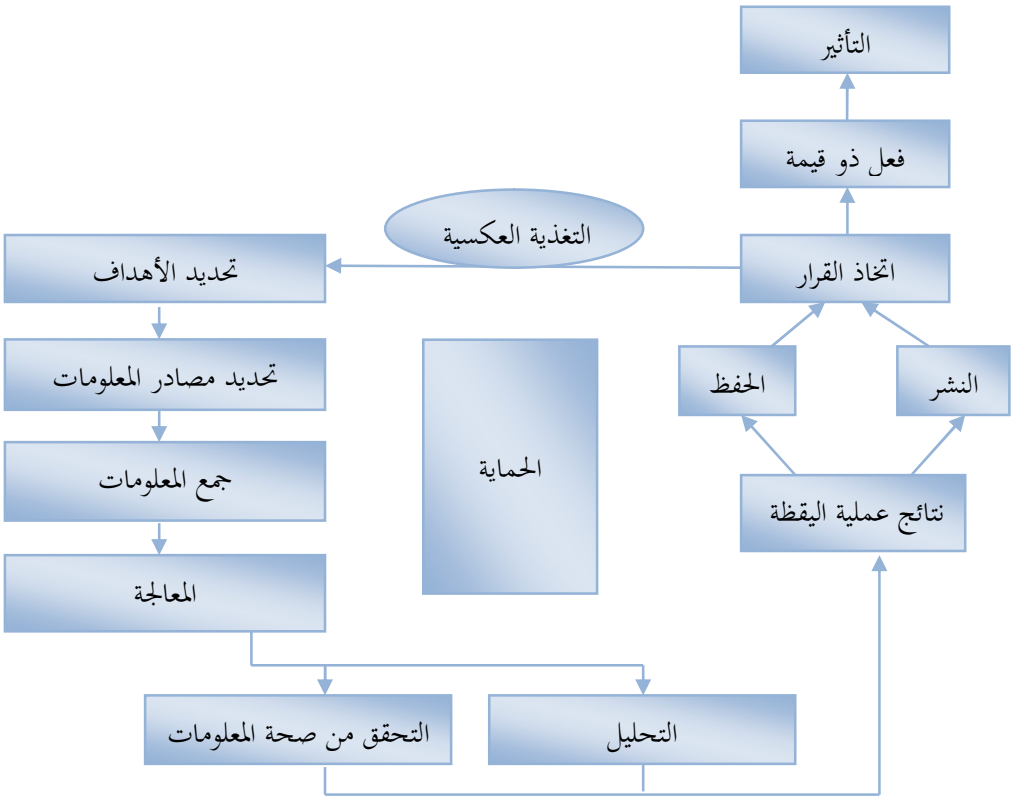

Source : Hassen BEKADDOUR, Mohamed AHMED BELBACHIR, « **L'intelligence économique**, **un outil de performance des organisations** », Economic development review, Vol 04, N° 07, 2019, P 158.

[1]- سامية أنجشايري، مرجع سابق، ص 26.

[2]- سامية أنجشايري، نفس المرجع، ص 28.

[3]- أحمد بن يوسف، فاطمة بلقواسمي، مرجع سابق، ص 559.

III.1.3– وظائف ومتطلبات الذكاء الاقتصادي :

III.1.3.1– وظائف الذكاء الاقتصادي :

جاء في مؤلف " تدقيق الذكاء الاقتصادي " للباحثين B. Besson et J. Claud أن الذكاء الاقتصادي عملية تعنى بالتحكم والاستعمال الأمثل للمعلومة وهذا من أجل إنتاج معارف جديدة، الكشف عن المخاطر وتجميع الفرص، إضافة إلى تقاسم المعلومات الضرورية والإستراتيجية مع الأطراف الذين هم بحاجتها[1]، وعليه يمكن تحديد وظائف الذكاء الاقتصادي كما يلي :

1– وظيفة توليد المعرفة والخبرة : تمثل المعرفة والخبرة عنصران مهمان لقدرة المؤسسة على إنجاز أي عمل بكل جدارة واستحقاق إذ تشير الخبرة إلى اتساع نطاق المعرفة بشيء معين، والتي تم اكتسابها والحصول عليها من مصادر مختلفة كالتدريب والممارسة ،[2]دون أن ننسى دور القياس المقارن (Benchmarking) والذي يعد أسلوب منظم يعول عليه في الذكاء الاقتصادي لإحداث تغيير إيجابي في المؤسسة من خلال التعلم وجلب المعرفة والخبرات من المؤسسات المتميزة والرائدة في نفس المجال، والجدير بالذكر هنا هو أن القياس المقارن لا يعني تقليد أداء الآخرين وإنما هو تشخيص لأفضل التجارب والتعلم منها ومن ثم توليد المعرفة[3].

2– وظيفة الكشف عن الفرص، المخاطر والتهديدات : وتشير الفرص إلى مجموعة الأوضاع التي يمكن للمؤسسة أن تستفيد منها في إعداد وتنفيذ إستراتيجيات موجهة نحو تحقيق رسالتها والوصول إلى غاياتها. ويتم الحصول على هذه الفرص من أسواق المنافسة، السياسات الحكومية، التطورات التكنولوجية .....، أما التهديدات فتعني العوامل التي تؤثر بشكل سلبي على المؤسسة والتي قد تنجم عن متغيرات غير مواتية لهذه المؤسسة دون غيرها من المؤسسات

---

[1]– أمينة بلحاج، مرجع سابق، ص 30.

[2]– نسرين مغمولي، " **دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية : دراسة حالة مؤسسة فرتال Fertial –عنابة–** "، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 121.

[3]– محمد بن عمر، أحمد ضيف، " **دور المقارنة المرجعية في تقييم القدرة التنافسية لمؤسسات التكوين الخاصة باستخدام القوى التنافسية الخمس لبورتر كأداة للتحليل** "، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص ص 156-157.

المنافسة كدخول منافسين جدد ينتجون بتكلفة أقل، تقديم سلع منافسة بجودة أعلى من جودة المؤسسة، سياسات حكومية جديدة لا تصب في صالح المؤسسة .....[1].

يعتبر الذكاء الاقتصادي عمل توقعي غايته رصد الإشارات الضعيفة والتحولات الحاصلة في عوامل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة[2] من خلال الاعتماد على التحليل الإستراتيجي SWOT كونه أسلوب يهدف إلى الحصول على نظرة شاملة عن المؤسسة والبيئة المحيطة بها مستعينا في ذلك بالمعلومات التي تعتبر بالنسبة له مادته الأولية (بما يوفره رادار اليقظة) ومنتجه النهائي[3]، حيث تكتسب المؤسسة بما تحصلت عليه في النهاية من معلومات إستباقية قدرة على اكتشاف مواطن ضعفها وما يحيط بها من مخاطر وتهديدات ممكنة كما أنها ترصد مكامن القوة ومصادر الفرص المتاحة وهذا في ظل حالات عدم اليقين[4].

3- وظيفة التنسيق بين الأعوان والأنشطة : تعتبر هذه الوظيفة جوهر الذكاء الاقتصادي كونها تسمح بالتنسيق بين مختلف الممارسات التي أجرتها الجهات الفاعلة وفق نهج جماعي ومتضافر (مقاربة قائمة على التفكير الجماعي)[5] فالذكاء الجماعي هو نتاج التفاعل والتبادل بين مختلف الفاعلين في المؤسسة[6]، ويقصد بهم الأعوان الضرورية لضمان فعالية وظائف جهاز الذكاء الاقتصادي من أداء وظائفه ويتمثلون أساسا[7] في :

---

[1]- شعبان بعيطيش، منيرة بوساق، " **استخدام نموذج SWOT كأداة لتحديد البدائل الإستراتيجية –دراسة على عينة من إطارات جامعة محمد بوضياف بالمسيلة–** "، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص ص 442-443.

[2]- أحمد بوريش، مرجع سابق، ص 242.

[3]- نفس المرجع، ص 236.

[4]- نفس المرجع، ص 242.

[5]- نسرين مغمولي، مرجع سابق، ص 124.

[6]- سمية لعوج، ياسين علي بلحاج ، " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء مؤسسات الصناعات الغذائية – دراسة ميدانية على عينة من ولاية تلمسان–** "، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 19، العدد 02، 2023، ص 329.

[7]- أحمد بوريش، مرجع سابق، ص 143.

* **المقرر** : وهو الشخص الذي يتدخل في المراحل الأولية والنهائية لعملية الذكاء الاقتصادي[1] حيث أنه يتمتع بالقدرة على تحديد المشكلة وتشخيصها ومن ثم صياغتها في شكل خطر أو تهديد يجب التعامل معه، وهذا في إطار معرفته لاحتياجات مؤسسته وما قد يثقل كاهلها، كما أنه صاحب الصلاحية والمخول لاتخاذ القرارات الإستراتيجية داخل المؤسسة.

* **اليقظ** : وهو الشخص المسؤول عن جمع المعطيات والمعلومات وتحليلها، بهدف استخلاص مؤشرات ذات قيمة مضافة يعتمد عليها في عملية صنع القرار، فبعد أن يحدد المقرر أبعاد المشكل يتولى اليقظ تحويله إلى معلومات يتعين عليه جمعها، كما يجب على اليقظ أيضا أن يميز بين مصادر المعلومات موظفا خبرته للوصول إليها بحيث تكون المعلومات المحصلة منها صالحة، دقيقة وفي الوقت المناسب[2].

* **الزبون (المستخدم)** : وهو المستعمل الأخير لأفضل القرارات المتخذة وأمثلها[3].

في حين يعتبر آخرون أن أعوان الذكاء الاقتصادي هم : الملاحظون، الخبراء والمقررون :

فمهما كان حجم المؤسسة يتم ضبط مهام كل عون حيث يقوم الملاحظون بمراقبة المحيط من أجل البحث وجمع المعلومات ثم نشرها للخبراء المحللين الذين يتولون معالجتها والموافقة عليها ومن ثم تركيبها في شكل ذي دلالات (نصوص، منحنيات، مدرجات .....)، ترسل إلى المقررين لتكون مرجعا وأساسا يتخذون من خلاله أمثل القرارات وأنسب التوجيهات بما يضمن للمؤسسة الخروج بأجود المنتجات مما يحسن وضعها التنافسي ويزيد عوائدها[4].

---

[1]- خديجة العربي، عزيز دحماني، " **واقع ممارسة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية : دراسة حالة قطاع الصناعة الإلكترونية الكهرومنزلية لولاية برج بوعريريج** "، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص 393.

[2]- Babajide AFOLABI, Odile THIERY, « **Système d'intelligence économique et paramètres sur l'utilisateur** : **application à un entrepot de publication** », Journée sur Système d'information élaborés, Ile Rousse, 2005, P 04.

[3]- سمية لعوج، ياسين علي بلحاج، " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء مؤسسات الصناعات الغذائية – دراسة ميدانية على عينة من ولاية تلمسان** "، مرجع سابق، ص 329.

[4]- أحمد بوريش، مرجع سابق، ص 145.

III.1.3.2- متطلبات تنفيذ الذكاء الاقتصادي :

أن تبني المؤسسة لنظام الذكاء الاقتصادي يفرض جملة من العوامل التي تضمن نجاعته والتي يمكن حصرها في :

1- توفير وسائل وميزانية خاصة بالذكاء الاقتصادي.

2- ضرورة دعم الإدارة فمن البديهي أن أي نظام يشرع في تطبيقه داخل المؤسسة يؤول إلى الفشل ما لم يحظ بدعم الإدارة.

3- نشر الوعي بين العمال بأهمية الذكاء الاقتصادي ودوره في تطوير العمل، وتشجيعهم على تقاسم المعلومات وتعزيز التواصل بينهم لإزالة العوائق.

4- تنمية روح الفريق والجماعة فنظام الذكاء الاقتصادي الذي يتشارك في إقامته عدد كبير من العمال من جميع أقسام المؤسسة يكفل تلبية احتياجات المؤسسة ككل ويجعل العمال أكثر استعدادا للتكيف مع هذا النظام الجديد أي عدم مقاومة التغيير.

5- ضمان طرق اتصال كفء كونه يعد مفتاح نجاح أي نشاط معلوماتي وأيضا تهيئة بنية تحتية للمعلومات من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومة.

6- يشترط في من يعينون لشغل هذه المهمة أن يكونوا محاورين وفاعلين وذوي خبرة واختصاص في مجال المعلوماتية لأنهم سيكونون مسؤولين عن التعامل مع كم هائل من المعلومات وتنسيق تدفقها إضافة إلى البث الجيد لها.

7- يجب تحديد موقع الذكاء الاقتصادي ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة[1] وفي هذا الإطار اقترح Kahaner نمطين يمكن اعتمادهما عند ممارسة الذكاء الاقتصادي وهما :

النمط الأول : يتمثل في إخضاع مصلحة الذكاء الاقتصادي للوصاية المباشرة للمديرية العامة.

[1]- كريمة علي الجوهر، خديجة جمعة مطر، " **العلاقة الإستراتيجية بين نظم المعلومات المحاسبية والذكاء الاقتصادي : أنموذج مقترح في الشركة العامة للزيوت النباتية** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس نحو تنمية اقتصادية وإدارية ومعلوماتية متوازنة، 2015، ص ص 314-316.

الشكل (1-11) : الذكاء الاقتصادي تحت وصاية المديرية العامة

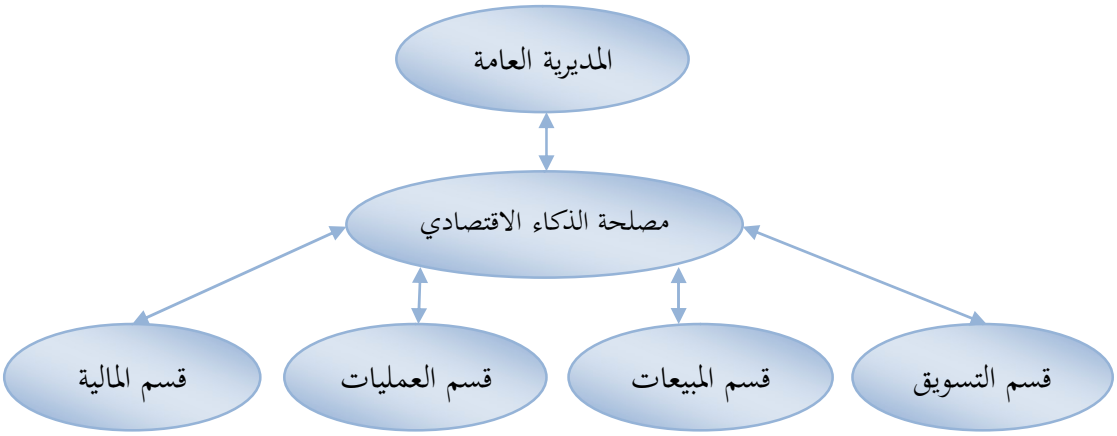

المصدر : عبد العزيز رماضنية، مرجع سابق، ص 164.

النمط الثاني : يتمثل في وضع مصلحة الذكاء الاقتصادي تحت وصاية الوحدة العملياتية ذات الصلة[1].

الشكل (1-12) : الذكاء الاقتصادي تابع للوحدات العملياتية

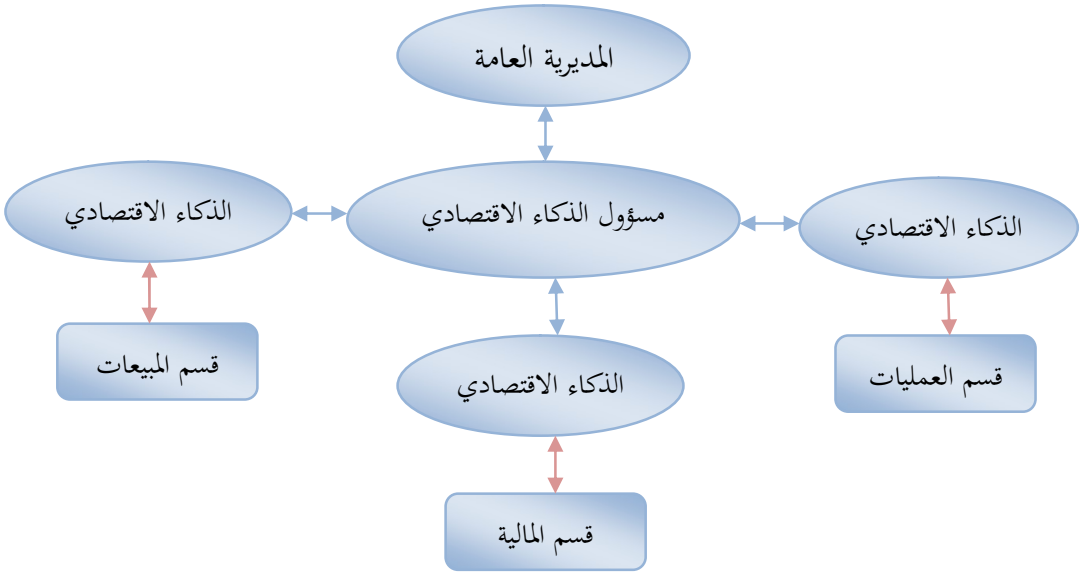

المصدر : عبد العزيز رماضنية، مرجع سابق، ص 164.

ويتم اعتماد النمط المناسب تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة وحجمها ومواردها المالية وكذا الأهداف المرسومة[2].

[1]- عبد العزيز رماضنية، مرجع سابق، ص 164.

[2]- عبد العزيز رماضنية، نفس المرجع، ص 165.

III.4.1– دعائم الذكاء الاقتصادي :

III.1.4.1– نظم المعلومات :

تعد نظم المعلومات أحد الأدوات الإستراتيجية ومن أهم المصادر الأساسية لتزويد المؤسسة – اعتمادا على تركيبة منسقة تجمع بين العنصر البشري، الوسائل المادية، البرمجيات، شبكات وأنظمة الاتصالات ومصادر البيانات[1] – بتدفقات هائلة من المعلومات إذ يتم تتبع كافة المستجدات والتغيرات التي تطرأ على البيانات والمعلومات المخزنة مع تحديثها ليتم توزيعها داخل المؤسسة في الوقت المناسب وهذا لأغراض عدة نلخصها في :

– مساعدة المدراء في مهامهم فيما يتعلق بالتخطيط، التنسيق والرقابة.

– تقديم معلومات وتقارير بتكلفة أقل مع ضمان الحفاظ على دقة المعلومات.

– تجنب إشغال المديرين بعملية استخلاص المعلومات انطلاقا من الكم الكبير من البيانات والمصادر[2].

كما تسعى نظم المعلومات في أي مؤسسة إلى تحقيق غاية عامة تتمثل في دعم عملية اتخاذ العديد من القرارات وهذا انطلاقا من مساهمتها في تزويد جهاز اليقظة بالمعلومات الفريدة[3] حيث يستهدف هذا الجهاز نوعين من المعلومات :

❖ المعلومات من نوع الإشارات القوية : وهي معلومات تتمتع بالوضوح والدقة بما يكفي لتمكين المؤسسة من فهم دلالاتها وإعداد إستجابات نوعية[4] وتشمل :

---

[1]– حنان يحي الشريف، " **نظم المعلومات ودورها في تفعيل اليقظة الإستراتيجية : دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية – ، المجلد 32، العدد 01، 2016، ص 379.

[2]– شافية جاب الله، " **أهمية وفعالية نظام المعلومات في المؤسسة الاقتصادية** "، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2012، ص 118.

[3]– كريمة علي الجوهر، خديجة جمعة مطر، " **دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز الذكاء الاقتصادي (دراسة تحليلية)** "، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 39، العدد 107، 2016، ص 238 (بتصرف).

[4]– حنان يحي الشريف، مرجع سابق، ص 383.

* معلومات التحكم : وتتضمن المعلومات التي تفرزها المؤسسة وتسخرها لاستعمالاتها الداخلية وتمثل الإحاطة بهذا النوع من المعلومات أمرا بالغ الأهمية كونها تتيح للمؤسسة فرصة مقارنة أداءها بأداء أكفء المؤسسات ويتم تسيير وإدارة معلومات التحكم من خلال نظم المعلومات كنظم معلومات الموارد البشرية.

* معلومات التأثير : هي المعلومات التي أنتجت داخل المؤسسة لغرض التأثير على جهات من خارج المؤسسة (كالموردين والعملاء) وتعتبر نظم المعلومات التسويقية من الأنظمة المسؤولة عن تسييرها[1].

❖ المعلومات من الإشارات الضعيفة (إشارات الإنذار المبكرة) : أدخل I.Ansoff مفهوم الإشارات الضعيفة إلى حقل الإدارة الإستراتيجية للتعبير عن المعلومات غير المؤكدة[2] وتمثل المعلومات الأكثر أهمية بالنسبة للمؤسسة كونها تمثل المعلومات الإستراتيجية التي حصلت من خارج المؤسسة ليتم استعمالها داخليا وهي تعبر عن التغيرات التي لم تتحقق فعليا وإنما تنذر بوقوع أحداث يمكن أن يكون لها انعكاسات كبيرة على المؤسسة إذا ما تحققت[3].

وعليه فإن نظم المعلومات تعد عنصرا حيويا في نظام اليقظة الإستراتيجية في المؤسسة بوصفها (نظم المعلومات) مصدرا لإنتاج المعلومات ذات الإشارات القوية ومن ثم فإن مكونات نظم المعلومات تشكل البنية التحتية التي يقوم عليها نظام الذكاء الاقتصادي حيث ينظر إليه باعتباره امتدادا لنظم المعلومات لما يتضمنه من عمليات أشمل وأوسع[4].

[1]- أحمد بوريش، مرجع سابق، ص 51.

[2]- حنان يحي الشريف، مرجع سابق، ص 383.

[3]- أحمد بوريش، مرجع سابق، ص 51.

[4]- كريمة علي الجوهر، خديجة جمعة مطر،" **دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز الذكاء الاقتصادي (دراسة تحليلية)** "، مرجع سابق، ص 246 (بتصرف).

III.1.4.2- إدارة المعرفة :

تمثل المعرفة محصلة استخدام خليط من القدرات، المعلومات والتجارب المتراكمة سواء كانت محفوظة في الوثائق أو مخزنة في قواعد البيانات أو حتى الموجودة في أذهان العاملين[1]، والتي يتم اكتسابها من خلال التعلم والممارسة وهي بذلك تشكل أداة قوية – بيد من يملكها – للتكيف مع المستجدات وإيجاد حلول أنجع للمشكلات التي تنشأ في نطاق هذه المعرفة[2]. وفي هذا الإطار تعمل إدارة المعرفة على توفير المعارف وإتاحتها لجميع العاملين وتوظيفها في عمليات وأنشطة المؤسسة[3]، حيث تعتبر إدارة المعرفة بأنها مجموع عمليات التقاط وتوليد وتصنيف وتنظيم وخزن كامل أشكال المعرفة المتعلقة بأنشطة المؤسسة وجعلها قابلة للتداول والمشاركة بين أفرادها ووحداتها بشكل يتم معه إحراز أكبر قدر ممكن من الأثر الإيجابي في نتائج وأداء المؤسسة[4].

وبالنسبة لـ MC.Knight فإن إدارة المعرفة تصنف كجزء من الذكاء الاقتصادي حيث يرى بأنها الوجه الداخلي للذكاء الاقتصادي[5] ويتضح ذلك من خلال :

– أن إدارة المعرفة تتيح إمكانية الاستفادة من جميع المعارف المحتمل أن تكون مفيدة للمؤسسة وهذا وفق شكلين :

الدفع (Push) : وهنا تبحث إدارة المعرفة سبل تعزيز المعرفة الداخلية المرتبطة بالجوانب الوظيفية للمؤسسة بشكل دوري.

---

[1]– قادري محمد، مرجع سابق، ص 48.

[2]– جميلة بوذن، " **مساهمة إدارة المعرفة في تفعيل الذكاء الاقتصادي بالمؤسسة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال** "، المجلد 09، العدد 01، 2020، ص 130.

[3]– أحمد بوريش، مرجع سابق، ص 24.

[4]–محمد عواد الزيادات، " **اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة** "، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 55.

[5]– سهام بوفلفل، مرجع سابق، ص 36.

السحب (Pull) : في هذه الحالة يتم الحصول على المعرفة وفقا لاحتياجات وطلبات المتعاملين المهتمين بها[1]. وفي هذه المرحلة تعتبر إدارة المعرفة أداة مساعدة وداعمة للذكاء الاقتصادي كونه نظام يحتاج إلى معلومات نهائية وفق طلبات محددة ووقت محدد.

– تكمن مهمة إدارة المعرفة في تيسير عملية خلق المعرفة وتبادلها وبالتالي إثراء نظام الذكاء الاقتصادي بمصادر معرفية وخبرات جديدة تساهم في استيعاب بيئة الأعمال المتسمة بالديناميكية والتغير المستمر[2]، وبمعنى آخر فإن لإدارة المعرفة دور كبير في توليد المعرفة التي تعتبر من وظائف الذكاء الاقتصادي.

– تعد إدارة المعرفة بمثابة ذاكرة ضخمة داخل المؤسسة فهي تعتبر خزانا للمعارف وعليه فإن إدارة المعرفة تسير المعرفة السابقة والحالية للمؤسسة ويستعملها الذكاء الاقتصادي لكشف المعلومات الإستراتيجية الحيوية لمستقبل المؤسسة[3].

III.1.4.3– البحث والتطوير :

يعد البحث العلمي عملية فكرية تتيح للباحث فرصة اكتساب معلومات ومعارف جديدة من خلال التقصي الشامل والدقيق فيما يتعلق بمسألة أو مشكلة معينة وهذا باستخدام أساليب منهجية وموضوعية تمثل حزمة من الطرائق والخطوات المنظمة والمتكاملة، ومن هنا يمكن القول أن للبحث العلمي وظائف عديدة منها التعليم والتدريب وتوليد مخزون من المعرفة والمعلومات[4].

أما عن التطوير فهو نتاج لعملية تحويل المعارف المثبتة من خلال عملية البحث إلى حلول فنية[5].

---

[1]– أحمد بوريش، مرجع سابق، ص 32.

[2]– جميلة بوذن، مرجع سابق، ص 141.

[3]– نفس المرجع، ص 141.

[4]– رائد خضير عبيس كاظم العبادي، " **دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي : تجارب دولية مختارة مع الإشارة إلى العراق** "، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء العراق، 2018، ص 31.

[5]– علي مكيد، سمية ولد شرشالي، " **دور البحث والتطوير في تفعيل القدرة الإبداعية (دراسة ميدانية في مؤسسة صيدال فرع أنتيبيوتيكال المدية)** "، مجلد الأبحاث الاقتصادية، المجلد 10، العدد 13، 2015، ص 282.

وتعتبر وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة عمل إبداعي مبني على أسس وضوابط علمية[1]، وهو يهدف إلى زيادة رصيد المعرفة وتعزيزه وتوليد الأفكار والمفاهيم واستخدامها لإيجاد تطبيقات عملية جديدة تساهم في مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية والدولية وبالتالي دعم الإجراءات الهجومية والدفاعية ضد المنافسين الحاليين والمحتملين[2] وهذا ما يؤكد لنا أهمية وظيفة البحث والتطوير في خدمة الذكاء الاقتصادي ووظائفه.

III.2– الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

III.2.1– إسهامات الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

في ظل ما يشهده العالم حاليا من تحولات اقتصادية وتكنولوجية، تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى رفع كفاءة قراراتها وضمان اتخاذها في التوقيت الملائم بغية الارتقاء بأدائها المالي والاقتصادي واكتساب ميزة تنافسية تعزز مكانتها[3]، مما يؤكد على أن دور الذكاء الاقتصادي ليس فقط مراقبة التغيير و الإخطار به وإنما المطلوب هو الوصول إلى مستوى أداء جيد[4] وهذا من خلال التحكم في الثروة وخلق القيمة بواسطة المعلومات، كشف المخاطر واقتناص الفرص، تنسيق الأنشطة المختلفة والتأثير في المحيط[5].

– التحكم في الثروة وخلق القيمة بواسطة المعلومات : فالذكاء الاقتصادي أداة تكفل التنبؤ واستشراف المستجدات مما يعزز نشاط الإبداع والاختراع لطرح منتجات تخضع للمتطلبات الجديدة بشكل يضمن زيادة الإنتاج ويحسن نوعيته وجودته[6]. كما أن توليد المعارف الناتجة عن تحويل المعلومات من شأنه خفض التكاليف الكلية عبر

[1]– منيرة دريدي، سلمى حروش، مرجع سابق، ص 142.

[2]– رائد خضير عبيس كاظم العبادي، مرجع سابق، ص 34.

[3]– أمينة بلحاج، مرجع سابق، ص 83.

[4]– سعيد بن دنيدينة، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء المستدام بمنظمات الأعمال (دراسة ميدانية)** "، مرجع سابق، ص 175

[5]– محمد نعمة محمد الزبيدي، مرجع سابق، ص 86.

[6]– سمية لعوج، ياسين علي بلحاج، " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي في الجزائر** "، مرجع سابق، ص 42.

تقليل تكاليف التبذير والإنتاج المعيب المترتبة عن ضعف وسوء استعمال المعارف المتعلقة بتقنيات ووسائل العمل، ومن ثم تحقيق أفضل نسب للإنتاجية وكذا عائدات المبيعات والأرباح[1].

– كشف المخاطر واقتناص الفرص : يسمح الذكاء الاقتصادي بالكشف عن تهديدات المنافسين ومن ثم المبادرة باتخاذ الإجراءات اللازمة في أسرع وقت، وفي المقابل فهو يمكن من التعرف على الفرص المحفزة للابتكار والداعمة لتوسيع حصص السوق[2].

– تنسيق الأنشطة المختلفة : إذ يمكن الذكاء الاقتصادي من تحقيق التوازن والانسجام بين مختلف الأنشطة في المؤسسة ويعزز مناخ التفاهم والتعاون بين مختلف المستويات الإدارية ومن ثم تفادي التكرار والازدواجية، فضلا عن تجنب الصراعات وهو ما ينعكس إيجابا على الأداء وتحقيق الأهداف بأقل جهد، وقت وتكلفة[3].

– التأثير في المحيط : وهذا من خلال استخدام القوى الضاغطة عن طريق حملات الاتصال والترويج أو الضغط على قادة الرأي وغيرها من أجل فرض وجودها التنافسي في السوق[4].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المساهمات الثلاث الأولى يمكن تحقيقها والاستفادة منها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين أن نسبة نجاحها في تطبيق سياسة التأثير تكون جد ضئيلة وهي تقتصر في الغالب على المؤسسات سريعة النمو والمبتكرة[5] وكثيرا ما تمارس هذه السياسة ضد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة التأسيس[6] وهو الأمر الذي يتطلب من الدولة متابعة هذه المؤسسات وحمايتها بهدف تعزيز تنافسيتها[7].

---

[1]– سعيد بن دنيدينة، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء المستدام بمنظمات الأعمال (دراسة ميدانية)** "، مرجع سابق، ص 176.

[2]– عبد القادر شتيح، مرجع سابق، ص 101.

[3]– ويكيبيديا، " **تنسيق إداري** "، تم الاضطلاع في 2024/10/12، متاح على الرابط :
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82_%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A

[4]– أمينة تيطراوي، عائشة بن عثمان، مرجع سابق، ص 07.

[5]– محمد نعمة محمد الزبيدي، مرجع سابق، ص 86.

[6]– عزيزة بن سمينة، منجية بورحلة، مرجع سابق، ص 28.

[7]– عبد القادر شتيح، مرجع سابق، ص 129.

III.2.2– العوامل المؤثرة على فعالية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

حسب Callot فإنه لا يكون للذكاء الاقتصادي أي فعالية ولا يمكن لوظائفه أن تنجح في بلوغ الأهداف المرجوة إلا بتوفر ثلاث شروط أساسية :

– وجود توجه إستراتيجي داخل المؤسسة، أي تصور مستدام للمؤسسة.

– وجود تنظيم قائم على الذكاء في قراءة وتحليل المعلومات والذي يسمح بتصفية المعلومات غير المفيدة التي لا تخدم الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

– أن تتسم المؤسسة بالطابع الاستباقي والمبادر بدلا من أن تكون مجرد مؤسسة تكيفية.

فيما اتجه Lebrument إلى تحديد العوامل المؤثرة على فعالية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول :

الجدول (1–16) : العوامل المؤثرة على فعالية تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	العوامل المؤثرة	
شكلها	**الداخلية**	**الخارجية**
إيجابية	– الخبرة التسييرية. – رأس المال الاجتماعي. – ثقافة جمع المعلومات ونشرها. – المعارف التي يمتلكها العاملون.	– انخراط المسيرين في المنظمات المهنية. – الاستعانة بكفاءات خارجية في ميدان الذكاء الاقتصادي. – المساندة التي يقدمها بعض العملاء والموردين.
سلبية	– عدم رسملة الممارسات. – ضعف الموارد المالية المخصصة لهذا المجال.	– ضعف دعم السلطات العمومية أو ضآلة قيمة هذا الدعم. – التواجد الإقليمي أو المحلي للمؤسسة إذ يجب أن يكون هذا التواجد أوسع يتيح ممارسة التأثير.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على عزالدين هروم، عبد الفتاح بوخمخم، مرجع سابق، ص 202–204.

وبالنظر إلى طبيعة وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أنها قد تشكل عوامل تساعد على تطبيق ممارسات الذكاء الاقتصادي، هذه العوامل لخصها Ghilhon في النقاط التالية :

* يساعد تمركز القرارات بالقرب من المسير في تيسير العملية الاستعلامية إذ أن ذلك يساهم في تركيز وتوجيه نطاق البحث عن المعلومات.

* إن تداخل المهام والأنشطة الناتج عن عدم تخصص المستخدمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يزيد من مرونتها، مما يرفع من سرعة التكيف مع التحولات الاقتصادية التي يمليها المحيط.

* تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على صياغة رؤية جديدة وحشد الجهود لتجسيدها، أي بمعنى آخر سهولة استحداث الأفكار المبتكرة وإيصالها للآخرين[1].

III.3- الذكاء الاقتصادي برؤية جزائرية :

تزايد الاهتمام بالذكاء الاقتصادي في الجزائر على غرار كل دول العالم ومن ثم فقد بذلت جهودا جادة لتجسيد على الميدان العملي خاصة فيما يتعلق بمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة الحجم.

III.3.1- اهتمام الجزائر بالذكاء الاقتصادي :

III.3.1.1- الجهود المبذولة في مجال الذكاء الاقتصادي في الجزائر :

نظرا لأهمية الذكاء الاقتصادي عالميا سعت الجزائر من خلال العديد من المحافل وبمشاركة ثلة من الخبراء الجزائريين والأجانب لمناقشة وإبراز هذه الأهمية بالنسبة لمؤسساتها الاقتصادية[2] حيث تم عقد عدة ملتقيات وندوات يمكن تلخيص أبرزها في الجدول الموالي :

[1] – عزالدين هروم، عبد الفتاح بوخمخم، مرجع سابق، ص 202-204.

[2] – أمينة بلحاج، مرجع سابق، ص 88.

الجدول (1–17) : الأنشطة العلمية المتعلقة بالذكاء الاقتصادي في الجزائر

السنة	الحدث
2002	تنظيم مؤتمر حول الذكاء الاقتصادي من طرف " المركز المحلي للتجارة العالمية " والذي حضره مئات الأشخاص من ضمنهم عدد من مسيري المؤسسات الجزائرية الكبيرة.
2004	تنظيم ملتقى من طرف " مركز البحث عن المعلومة العلمية والتقنية بالجزائر " والذي دار موضوعه حول اليقظة الإستراتيجية في المؤسسة الجزائرية.
2005	انعقاد أول ملتقى دولي بالجزائر العاصمة حول الذكاء الاقتصادي واليقظة تحت رعاية غرفة التجارة والصناعة بالجزائر، وزارة الصناعة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني وكبريات المؤسسات الجزائرية (سوناطراك، نفطال، سونلغاز).
2006	دعوة مجلس الحكومة المؤسسات بتبني الذكاء الاقتصادي وهذا في إطار التطوير الصناعي.
2007	تأسيس أول مدرسة جزائرية للذكاء الاقتصادي بالشراكة مع المدرسة الأوربية للذكاء الاقتصادي.
2008	انعقاد ملتقى دولي حول " الحكامة في المؤسسات والذكاء الاقتصادي " والذي حاولت الدولة الجزائرية من خلاله توعية المؤسسات الجزائرية. طرح فكرة إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي.
2009	ملتقى حول الذكاء الاقتصادي من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات بمقر " ألجكس " بالمحمدية بالجزائر العاصمة.
2010	تنظيم الملتقى الدولي الرابع حول " الذكاء الاقتصادي وتسيير الخبرات " من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات ومكاتب الاستشارة الوطنية والأجنبية.
2011	تنظيم المؤتمر الخامس حول " الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية " والذي خص التحويل من أجل مؤسسات المعلومة.
2012	تنظيم ملتقى دولي حول " الذكاء الاقتصادي ومتطلبات التنمية " من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة باجي مختار (عنابة). تنظيم الملتقى الدولي السادس حول " الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة " من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف).
2014	انعقاد ملتقى وطني رابع حول " نظام المعلومات، اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي بين حتمية التفاعل أو الزوال " بجامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي). تنظيم المؤتمر العلمي الأول حول " الأنظمة الرقمية والذكاء الاقتصادي " بجامعة خميس مليانة. تنظيم جامعة باجي مختار (عنابة) للمؤتمر الدولي الثاني حول " اليقظة الإستراتيجية ونظم

	المعلومات في المؤسسة الاقتصادية ". انعقاد ملتقى دولي بالمدرسة العليا للتجارة حول " الذكاء الاقتصادي رهان أساسي للتنافسية ".
2017	إقامة الملتقى الدولي الثاني حول " الذكاء الاقتصادي وأخلاقيات الأعمال كأساس لحوكمة العلاقات بين المنظمات " بجامعة الجيلالي اليابس (سيدي بلعباس).
2021	تنظيم الملتقى الوطني حول " الأدوات الإستراتيجية للذكاء الاقتصادي ودورها في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " من قبل جامعة باجي مختار (عنابة). تنظيم سلسلة ندوات حول " اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي " من طرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
2023	انعقاد الندوة الدولية الثانية حول " التحديات العالمية الجديدة والسيادة الاقتصادية : الذكاء الاقتصادي كرافعة للإنعاش الصناعي ". انعقاد ملتقى دولي حول " الذكاء الاقتصادي في ضوء الذكاء الاصطناعي .. رهانات للتنافسية " بالمدرسة الوطنية العليا للاقتصاد بوهران.

المصدر : نسرين مغمولي، مرجع سابق، ص ص 178-182.

الرابط : https://www.univ-sba.dz/fsecg ، تم الاضطلاع عليه في 2024/09/29.

الرابط :https://www.univ-annaba.dz/events ، تم الاضطلاع عليه في 2024/09/29.

وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط https://www.aps.dz/ar/economie/139618-2023-02-18-10-16-04 ، تم الاضطلاع عليه في2024/09/30.

III.3.1.2- واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر :

باعتبار الجزائر من دول العالم الثالث نجد أن مؤسساتها تواجه عدة مشاكل على رأسها تأخر التكنولوجيا المعتمدة وضعف أنظمة المعلومات حيث بينت بعض الدراسات الوطنية أن :

- 20% فقط من إجمالي المؤسسات الجزائرية تمتلك أجهزة إعلام آلي فعالة
- لا تتجاوز نسبة المؤسسات الجزائرية التي تمتلك مواقع إلكترونية خاصة بها 15%.
- تعاني 50% من هذه المؤسسات من غياب نظام محاسبي فعال.

وهذا ما يشير إلى أن المؤسسات الجزائرية تفتقر لتبني نظم وإستراتيجيات محددة تضمن حصولها على المعلومات اللازمة لتعزيز مكانتها، مما يعكس التأخر الكبير للمؤسسات الجزائرية في تطبيق مفهوم الذكاء الاقتصادي، ومن هذا

المنطلق تم التفكير في إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي، فيما بادرت الحكومة استنادا إلى المرسوم رقم 101-08 الصادر بتاريخ 25 مارس2008، لاستحداث مديرية عامة للذكاء الاقتصادي والدراسات الاقتصادية على مستوى وزارة الصناعة، كما وقد أعلن المدير العام للذكاء الاقتصادي بوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات عن رصد اعتمادات مالية ضمن قانون المالية لسنة 2010 بغرض تطبيق مفهوم الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية[1].

والجدير بالذكر أن تحقيق النجاح في تسيير شؤون المؤسسة يستدعي أساسا التحكم في المعلومة الإستراتيجية والحفاظ عليها، ومن هذا المنطق انتهجت الجزائر منذ الاستقلال مسارا تدريجيا لبناء نظام الوطني للمعلومات الاقتصادية قصد الاستجابة لمتطلبات الفاعلين الاقتصاديين واحتياجاتهم من المعلومات ذات النوعية الجيدة وفي الآجال المناسبة[2]. وعموما يكون استعمال المعلومات على مستوى المؤسسات الجزائرية كالتالي :

1- في مرحلة جمع المعلومات : وجود صعوبات في الوصول إلى مصادر المعلومات مما يترتب عنه نقص في تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية المؤكدة، فجمع المعلومات يتم على مستوى كل المؤسسات إلا أنه يفتقر إلى رؤية شمولية للذكاء الاقتصادي مما يعني فقدان جزء مهم من دلالات هذه المعلومات.

2- في مرحلة معالجة وتحليل المعلومات : تتعامل المؤسسة الجزائرية مع المعلومات بطريقة عشوائية نتيجة لقصور الوسائل والأنظمة المعتمدة في معالجتها.

3- في مرحلة استغلال المعلومات : بالنسبة للمؤسسة الجزائرية يؤدي غياب التنسيق والتنظيم في استخدام المعلومة إلى إضعاف وضعيتها الإستراتيجية[3].

[1]- أبو بكر خوالد، مرجع سابق، ص 379.
[2]- أحمد بوريش، مرجع سابق، ص 274.
[3]- أحمد بوريش، مرجع سابق، ص ص 288-289.

III.2.3– عوائق إقامة نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر :

إن إقامة نظام للذكاء الاقتصادي في الجزائر يصطدم بعدة عوائق تحد من فعاليته على المستويين الكلي والجزئي، ولعل من أبرزها :

1- العوائق السياسية :

لا يزال دور الدولة محدودا في مجال المعلومات، حيث يلاحظ غياب سياسة واضحة ومتكاملة في هذا المجال، ويعزى ذلك أساسا إلى عدم إدراجها ضمن أولويات السياسات الوطنية.

2- العوائق الاقتصادية :

تسجل صعوبات كبيرة في عملية جمع المعلومات ومن ثم نشرها وإيصالها إلى مستخدميها وذلك نتيجة نقص الموارد المالية والمادية، ومن جهة أخرى لا يزال المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون يبدون تحفظا حول تبادل المعلومات خوفا من انكشاف مزايا مؤسساتهم التنافسية[1].

هذا بالإضافة إلى عدم وجود هيئات متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها، فنظرا لقلة خبرة أصحاب المؤسسات الجزائرية (خاصة الصغيرة والمتوسطة) فإنهم غالبا ما يجدون صعوبة في فهم واستغلال البيانات والمعطيات الخام بشكل سليم لذا يصبح من الضروري تبسيطها وتوضيح مدلولها وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بوجود هيئات متخصصة تتكفل بتحليل هذه البيانات ونشرها[2]. وما يزيد الأمور صعوبة هو قلة التجمعات التكنولوجية، إذ يمكن إحصاء قطب واحد على مستوى الجزائر في الحظيرة الافتراضية بسيدي عبد الله والذي فتح أبوابه سنة 2009[3].

---

[1]- أبو بكر خوالد، " **نحو إقامة نظام وطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر : تحليل الواقع، الجهود والمعوقات، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية** "، المجلد 26، العدد 09، 2018 ، ص ص 184-185.

[2]- نسرين مغمولي، مرجع سابق، ص ص 202-204.

[3]- مصطفى بودرامة، " **واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر** "، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 01، 2018، ص 435.

3- العوائق القانونية :

تفتقر الجزائر إلى إطار قانوني فعال يلزم المؤسسات بنشر وتداول المعلومات للمساهمة في تزويد النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية بما يحتاجه، وحتى في حال وجود بعض التشريعات والنصوص القانونية فإن ضعف التطبيق الصارم وغياب آليات الرقابة يفرغ هذه القوانين من محتواها، هذا إلى جانب غياب تشريع قانوني يضمن حماية الإرث المعلوماتي من التجسس الاقتصادي والاستغلال غير المشروع للمعلومات.

4- العوائق الثقافية والتنظيمية :

تتمثل في ضعف الوعي بأهمية المعلومات كمورد استراتيجي، وأيضا عدم تبني نموذج عام لتطبيق الذكاء الاقتصادي[1].

III.3.3- المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجال تطبيق الذكاء الاقتصادي :

لقي تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الكبيرة اهتماما كبيرا ودعما واسعا من قبل الدولة الجزائرية لإرساء مفهومه وأهدافه ، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تحض بالنصيب الوافر من ذلك الاهتمام مقارنة مع المؤسسات الكبيرة مما أسفر عن عدة صعوبات أدت إلى ضعف ممارسة آليات الذكاء الاقتصادي فيها، نذكر منها:

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قصور أنظمة الاتصال.

- يواجه المسيرون نقصا في الموارد المالية اللازمة للاستثمار في هذا المجال والذي يحتاج اقتطاع جزء معتبر من العائدات المالية سنويا وهذا من أجل استقطاب الكفاءات البناءة، تكوين المستخدمين والاستعانة بالخدمات الخارجية.

- نقص الكفاءة التسييرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم فهم المسيرين لانعكاسات الذكاء الاقتصادي على نشاطاتهم نظرا لغياب التكوين المناسب[2].

---

[1]- أبو بكر خوالد، مرجع سابق، ص ص 185-186.

[2]- صندرة لعور، ياسين العايب، " **الذكاء الاقتصادي كآلية لدعم ثقافة المقاولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، ملتقى وطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18-19 أفريل 2012، ص 11، متاح على الرابط : http://hdl.handle.net/123456789/2645

– اهتمام الكثير من هذه المؤسسات بالربح السريع مع إهمال التكوين والتأهيل[1]، وكذا ضعف التنسيق بين المؤسسة والمحيط العلمي، إذ يمثل ضعف التكامل بين قطاعي البحث العلمي والصناعة عائقا كبيرا يحول دون تطور ميدان الذكاء الاقتصادي وتقدمه ويتجلى هذا من خلال :

* أسفرت بعض الملتقيات واللقاءات التي نظمت عن عدة توصيات إلا أنها لم تحظ بالمتابعة.

* ضعف الروابط بين المؤسسات الجزائرية والجامعة.

* قصور مراكز البحث على نقل نتائج أبحاثها بفعالية[2].

دون أن ننسى محدودية برامج التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي، وهذا نظرا لعدم وجود مختصين ولا برامج متخصصة في هذا المجال[3].

– العديد من هذه المؤسسات تنشط ضمن نطاق محدود وتفتقر إلى نظام معلومات فعال[4]، وذلك نظرا لنقص سيولة المعلومات خاصة وأن مشروع تأسيس المجلس الأعلى للذكاء الاقتصادي لم يدخل حيز التنفيذ إلى حد الساعة[5]، حيث نجد :

* نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي : حيث يعاني صاحب المؤسسة من محدودية توافر المعلومات ضرورية على غرار تذبذب الأسعار ومستويات القدرة الشرائية، الحوافز القانونية، المنافسين الحاليين والمحتملين..... مما يؤثر على نوعية القرارات المتخذة.

* نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي : فنقص المعلومات عن المنافسين الأجانب مثلا هو بمثابة خوض معركة ضد طرف مجهول.

---

[1]– أمينة بلحاج، مرجع سابق، ص 89.

[2]– نسرين مغمولي، مرجع سابق، ص ص 202-204.

[3]– مصطفى بودرامة، مرجع سابق، ص 435.

[4]– أمينة بلحاج، مرجع سابق، ص 89.

[5]– أبو بكر خوالد، مرجع سابق، ص 383.

* نقص المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية : إذ يجد أصحاب المؤسسات صعوبة في تحديد أماكن المعارض ومواعيد إقامتها ومتطلبات الجودة في الأسواق المحلية وكذا الدولية، كما يزداد الأمر صعوبة نتيجة غياب هيئات متخصصة تعنى بدراسة السوق وتحليل سلوك المستهلك[1].

– لا تزال ثقافة اليقظة الإستراتيجية غائبة في كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مما يضعف اعتمادها كوظيفة أساسية لصنع القرارات وتعزيز التنافسية[2].

[1]– نسرين مغمولي، مرجع سابق، ص ص 202-204.

[2]– أمينة بلحاج، مرجع سابق، ص 89.

خاتمة :

في ختام هذا الفصل تمكنا من تكوين فكرة واضحة المعالم حول المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة من تنويع اقتصادي، أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذكاء الاقتصادي. وقد تم استخلاص وجود حاجة ملحة لمؤسسات صغيرة ومتوسطة تتمتع بأداء جيد من أجل اقتصاد متنوع.

في هذا السياق برزت مشكلة نقص المعلومات كواحدة من أكبر العقبات التي تضعف أداء هذه المؤسسات في الجزائر، فكان الذكاء الاقتصادي أحسن خيار لتحسين الأداء كونه نظام منسق يعنى بجمع واستيعاب المعلومات الدقيقة والتحكم فيها من أجل إنتاج المعرفة المفيدة.

الفصل الثاني :

الدراسات السابقة

تمهيد :

نالت مواضيع التنويع الاقتصادي، تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الذكاء الاقتصادي اهتماما واسعا ضمن مجالات بحثية عديدة تختلف وتتنوع حسب المحددات والعوامل المرتكز عليها وأيضا طرق وكيفيات تحليلها ودراستها.

ومن أجل تحديد ملامح الدراسة الحالية سيتم من خلال هذا الفصل اقتراح مجموعة من الدراسات السابقة، تضم أطروحات ومقالات علمية وملتقيات بالغتين العربية والأجنبية، والتي تكون ذات صلة بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوع دراستنا، حيث يتم إبراز أهم أهدافها ومناهجها بالإضافة إلى الأدوات والوسائل الإحصائية المستعملة مع التركيز على النتائج المتوصل إليها، ومن ثم استخلاص النقاط الأساسية التي تميز الدراسة الحالية عن سابقاتها وكذا الشكل العام لنموذج الدراسة الناتج عن تقاطع هذه الدراسات المقترحة.

وعليه تم تقسيم محتوى الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول : الدراسات السابقة.

المبحث الثاني : التعريف بميدان الدراسة.

المبحث الثالث : النموذج العام وفرضيات الدراسة.

I. الدراسات السابقة :

يشكل عرض الدراسات السابقة نقطة مفصلية لأي بحث علمي كونه يسهم بشكل لافت في إبراز وتوضيح أهم الجوانب والنتائج التي توصل إليها الباحثون في سياق موضوع معين، كما تعتبر نقطة انطلاقة لبحوث أخرى.

I.1- الدراسات باللغة العربية:

I.1.1- الدراسات التي تربط الذكاء الاقتصادي بالتنويع الاقتصادي :

فيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تجمع بين متغيري الذكاء الاقتصادي والتنويع الاقتصادي سواء كانت هذه الدراسات تعنى بالمتغير ككل أو تعالجه بشكل جزئي.

1- دراسة (عبد العزيز رماضنية، 2018)[1] تحت عنوان

" دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات دعم الاقتصاد الجزائري "

تهدف هذه الدراسة إلى بحث كيفية تعزيز ميكانيزمات الذكاء الاقتصادي في سبيل دعم الاقتصاد الجزائري، حيث تم دراسة مدى إمكانية تجسيد أنظمة ذكاء اقتصادي في الجزائر وذلك من خلال تحديد المقومات المتاحة، نقاط الضعف والقوة، وكذا كشف الفرص المتاحة والتهديدات، ومن ثم استخلاص العبر والدروس اللازمة من أجل بناء نظام ذكاء اقتصادي شامل ومتكامل يسهم في تحريك وتحفيز الاقتصاد الجزائري. ولهذا الغرض استعمل الباحث الأسلوب الوصفي من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والاطلاع على بحوث ودراسات سابقة لتجميع المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما لجأ الباحث إلى أسلوب التحليل من خلال المزج بين الاستنباط والاستقراء في كثير من جوانب دراسته.

أظهرت النتائج أنه بالرغم من غياب نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في الجزائر بمفهومه العملي الملموس، إلا أن هذا لا يمنع من إقامة نظام للذكاء الاقتصادي خاصة مع وجود بعض الأنظمة المتفرقة والتي يمكن أن تشكل أساسا

[1]- عبد العزيز رماضنية، " **دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات دعم الاقتصاد الجزائري** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.

أوليا لتصميم نظام للذكاء الاقتصادي حيث تبين أن هذا الأخير ممارس في الاقتصاد الجزائري من خلال بعض تقنياته سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات ولكن بطرق ومبادرات فردية غير منظمة ولا مهيكلة، ومن ثم توصل البحث إلى أن الوعي بتبني نظام للذكاء الاقتصادي يؤدي بصفة عامة إلى رفع مستوى تنافسية المؤسسة العمومية والخاصة وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

2- دراسة (وصال عبد الله حسين، بيداء ستار لفتة، 2019)[1] تحت عنوان

" عناصر الذكاء الاقتصادي للمنظمة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي

بحث تطبيقي "

جاءت هذه الدراسة بغرض تحديد العلاقة بين مكونات الذكاء الاقتصادي والنمو الاقتصادي من خلال بيان مدى تأثير هذه المكونات في تعزيز النمو الاقتصادي. وهنا تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات باستخدام الإستبانة التي وزعت على مجموعة من إطارات الشركة العامة للصناعات الجلدية ومن ثم دراستها وتحليلها بواسطة برنامج SPSS للوصول إلى نتائج تجيب على التساؤلات المطروحة.

ولقد بينت نتائج الاختبار بالنسبة للاقتصاد العراقي وجود علاقة إيجابية بين عناصر الذكاء الاقتصادي (المتمثلة في اليقظة الإستراتيجية، أمن المعلومات، التأثير) والنمو الاقتصادي (ممثلا بالإبداع، التنافسية وتحسين الجودة) حيث بلغت نسبة تأثير تلك العناصر في النمو الاقتصادي 33%. وفي هذا الصدد توصي الدراسة بضرورة نشر وتعميم ثقافة الذكاء الاقتصادي لدى المستويات الإدارية للمؤسسات وأيضا تعزيز وتقوية الروابط مع الجامعات لضمان تدفق المعلومات للمؤسسة من أجل دعم الإبداع وتحسين جودة الإنتاج.

[1]- وصال عبد الله حسين، بيداء ستار لفتة، " **عناصر الذكاء الاقتصادي للمنظمة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي** "، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 14، العدد 47، العراق، 2019، ص ص 1-14.

3- دراسة (على عبد الكاظم دعدوش، 2021)[1] تحت عنوان

" دور الذكاء الاقتصادي في تنشيط الصادرات غير النفطية في العراق (رؤية مستقبلية) "

كان هدف الباحث من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على الذكاء الاقتصادي كمفهوم مهم فرض نفسه لأهميته المكتسبة جراء التغيرات السريعة في المحيط التنافسي للمؤسسات والدول وبالأخص دراسة تأثير الذكاء الاقتصادي في تنشيط الصادرات غير النفطية في العراق وقد استعمل لذلك منهجا وصفيا وتحليليا.

سجل الباحث عدة نقاط كان من أبرزها أن ريعية الاقتصاد العراقي جعلته يعتمد بشكل رئيسي على الصادرات النفطية في تحقيق الإيرادات المالية، هذا الاعتماد المفرط أدى إلى تعميق الاختلالات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يبرز قطاع النفط كمساهم جوهري في الناتج المحلي الإجمالي وقطاعات متخلفة تعاني من ضعف نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، في المقابل فإن تبني أنظمة الذكاء الاقتصادي في واقع الاقتصاد العراقي من شأنه أن يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية مما ينعكس بشكل إيجابي على حجم إنتاجية المؤسسات (أي زيادتها) بأيدي عاملة محلية الأمر الذي يخفض من معدلات البطالة.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة منح الأهمية القصوى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لاسيما تلك التي تعتمد على الذكاء الاقتصادي.

[1]- علي عبد الكاظم دعدوش، " **دور الذكاء الاقتصادي في تنشيط الصادرات غير النفطية في العراق (رؤية مستقبلية)** "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 53، العراق، 2021، ص ص 240-254.

4- دراسة (حمزة العوادي، 2022)[1] تحت عنوان

" نحو تفعيل ممارسات الذكاء الاقتصادي كآلية لترقية الصادرات الصناعية الغذائية الجزائرية "

ترمي هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر بالإضافة إلى التركيز على مكانة الصناعة الغذائية في الاقتصاد الجزائري وإبراز عديد العقبات التي تعيق تدفق المنتجات الغذائية الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الدولية، كما تسلط الضوء على المتطلبات اللازمة لتفعيل ممارسات نظام الذكاء الاقتصادي من أجل ترقية وتعزيز الصادرات الغذائية الجزائرية.

ووفقا لنهج وصفي تحليلي توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن هشاشة المنظومة المعلوماتية في الجزائر نتج عنها ضعف انتشار ونجاعة نظام الذكاء في الاقتصاد الجزائري مما انعكس سلبا على قدرة مؤسسات الصناعات الغذائية على مواكبة التطورات العالمية ورفع قدرتها على المنافسة الدولية، إذ تتطلب ترقية صادرات هذا القطاع القدرة على الوصول للمعلومات الاقتصادية قبل المنافسين لمعرفة الفرص والتهديدات. وفي هذا الإطار ولتفادي عجز نظام الذكاء الاقتصادي عن ترقية الصادرات الصناعية الغذائية الجزائرية لابد من تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية من خلال إنشاء المراكز المتخصصة في إنتاج المعلومات الاقتصادية وتوفير بيئة مواتية لضمان سرعة وسلاسة نقل المعرفة.

I.1.2- الدراسات التي تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنويع الاقتصادي :

تكشف هذه الدراسات السابقة عن طبيعة العلاقة الرابطة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنويع الاقتصادي من خلال تقييم الأداء الاقتصادي لهذه المؤسسات ومدى كفاءتها في رفع مؤشرات الاقتصاد الكلي.

[1]- حمزة العوادي، " **نحو تفعيل ممارسات الذكاء الاقتصادي كآلية لترقية الصادرات الصناعية الغذائية الجزائرية** "، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2022، ص ص 1489-1508.

1- دراسة (جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، 2014)[1] تحت عنوان

" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني "

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لإبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تبحث في عمق التحديات التي تعيق نموها وتطورها في الجزائر. وفي هذا الإطار اختار الباحثان المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة.

جاء في النتائج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حققت نتائج مرضية في اقتصاديات العديد من البلدان خاصة المتقدمة، عكس ما هو في واقع الاقتصاد الجزائري الذي حتى وإن كان في تطور إلا أنه لا يزال يعتمد على مصدر وحيد للدخل، حيث توجهت الجزائر نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب وضع البرامج التأهيلية لدعمها سواء بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية الهادفة لترقية هذه المؤسسات، أو عبر برامج التعاون الدولي وتأتي هذه الجهود في إطار تنويع مصادر الدخل وخلق مناصب الشغل وزيادة معدلات النمو والمساهمة الفعالة في رفع الأداء الإنتاجي والقدرة التنافسية.

[1]- جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني** "، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 04، العدد 06، الجزائر، 2014، ص ص 170-202.

2- دراسة (بن عبد الرحمن عبد الصمد، حمريط عبد اللطيف، زدام أحمد أمين، 2017)[1] تحت عنوان " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي – دراسة إحصائية لحالة الجزائر 2016/2007 "

جاءت الدراسة بهدف تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2016 بهدف قياس تأثير هذه المؤسسات على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر ومدى مساهمتها في التنويع الاقتصادي ومن ثم كان المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج المناسب لهذا الغرض.

تم الخروج بعدة نتائج أهمها أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال وحيوي في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية وذلك من خلال مساهمتها في الرفع من الناتج الداخلي الخام وكذلك التخفيف من حدة البطالة، بالإضافة إلى دورها في تلبية احتياجات المؤسسات الكبرى. وبالنسبة لحالة الجزائر فبالرغم من التطور الملحوظ الذي يشهده هذا القطاع نتيجة لاهتمام وعناية الدولة به، إلا أن مستواه لا يزال ضعيفا إذا ما قارناه بالدول الصناعية.

3- دراسة (بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، 2018)[2] تحت عنوان " تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2016/2001 "

جاءت هذه الدراسة لتقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تحديد أبرز المشكلات والمعوقات التي تضعف من أداءه الاقتصادي. ولمعالجة هذا الموضوع والإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي والذي مكنه من تقديم رؤية شاملة حول واقع هذا القطاع.

[1]- عبد الصمد بن عبد الرحمن، عبد اللطيف حمريط، أحمد أمين زدام، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي – دراسة إحصائية لحالة الجزائر 2016/2007** "، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 04، الجزائر، 2017، ص ص 59-74.

[2]- ربيعة بوقادير، عبد القادر مطاي، " **تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، الجزائر، 2018، ص ص 273-286.

كانت نتيجة التقييم أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتميز بمحدوديته وضعف مساهمته في توفير مناصب الشغل وخلق الثروة، وبشكل عام لا يزال أداء هذا القطاع ضعيفا ولم يصل بعد إلى المستوى الذي هو عليه في الاقتصادات المتطورة.

4- دراسة (صليحة يعقوبن ، 2020)[1] تحت عنوان

" مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في دعم الاقتصاد الوطني "

تسلط الدراسة الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية ومدى قدرتها على تحقيق التنويع الاقتصادي، ولهذا الغرض تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والذي تم من خلاله التركيز على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة البرامج التنموية وصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأشارت الدراسة في نتائجها إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية يحتل دورا هاما في الاقتصاد الوطني سواء من حيث المؤشرات والأرقام الخاصة بخلق القيمة المضافة أو التشغيل أو التصدير، غير أن هذه المساهمة تبقى ضعيفة وهامشية وبعيدة عن الأهداف المرجوة بسبب المشاكل التي تقف عائقا أمام تطورها وترقيتها كالمشاكل التنظيمية والإدارية.

[1]- صليحة يعقوبن، " **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في دعم الاقتصاد الوطني** "، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد01، الجزائر، 2020، ص ص 105-121.

5- دراسة (بن أحمد كلثوم، بن عبد العزيز سفيان، 2021)[1] تحت عنوان

" مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات "

هدفت الدراسة إلى تحليل قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشخيص واقعها وإمكانياتها في تعزيز مكانتها في الاقتصاد الجزائري، ويعتبر المنهج الوصفي المنهج الأنسب للتعريف بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحديد كيفية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات استنادا على الإحصائيات والتقارير الصادرة عن المؤسسات والهيئات الرسمية.

ويتضح أن الجزائر سعت جاهدة إلى تطوير هذا النوع من المؤسسات وذلك ما تعكسه الإحصائيات ومؤشرات النمو من سنة إلى أخرى، ومع ذلك لا يزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعيدا عن المستوى المطلوب للمساهمة في تنويع الصادرات خارج المحروقات، لذا يتعين على القائمين بهذا القطاع تبني سياسة واضحة المعالم تتضمن إصلاحات جذرية لتجاوز العراقيل وضغوط البيئة الاقتصادية الدولية.

6- دراسة (أنيسة شليغم ، فاتح صيد، 2022)[2] تحت عنوان

" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2000/2019 "

يتجلى هدف الدراسة في إبراز الدور الحيوي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات وهذا من خلال دراسة أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي حيث تم وصف متغيرات الدراسة وتحليل تأثيرات المتغيرات المفسرة على المتغير التابع مع تحليل نتائج الدراسة

[1]- كلثوم بن أحمد، سفيان بن عبد العزيز، " **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات** "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد02، الجزائر، 2021، ص ص 335-352.

[2]- أنيسة شليغم، فاتح صيد، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2019** "، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02، الجزائر، 2022، ص ص 361-378.

وكذلك تم استخدام المنهج القياسي من خلال تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي var لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات مع الاستعانة ببرنامج Eviews7 لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

أظهرت النتائج المتوصل إليها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات على المدى القصير، المتوسط والطويل كما تبين أنها تفسر 96% من التغيرات الحاصلة في هذا المؤشر (أي الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات) مما يؤكد دورها الكبير في تحسين الدخل الوطني، تنويعه وزيادة تكوينه، بالإضافة إلى تخفيض معدلات البطالة عبر خلق فرص عمل جديدة سنويا مما يجعلها عنصرا فعالا في تحسين الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في عملية تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

7– دراسة (سعاد بوشلوش ، أمينة قهواجي، 2022)[1] تحت عنوان

" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2019/2010 "

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يؤديه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، من أجل ذلك تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض أهم الجوانب النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل تطورها خلال الفترة المدروسة.

أكدت هذه الدراسة أيضا من خلال نتائجها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق الثروة ومناصب الشغل وترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن دورها في هذا الشأن يبقى محتشما ومتدنيا خاصة في مجال تنمية الصادرات خارج المحروقات.

[1]– سعاد بوشلوش، أمينة قهواجي، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2010–2019** "، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2022، ص ص 426-448.

8- دراسة (نزيهة دلال براهيمي، 2023)[1] تحت عنوان

" تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حالة الجزائر 2020/2000 "

إن هدف الدراسة هو الوقوف على أبرز التدابير والإجراءات المتبعة في الجزائر من أجل رفع كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطائها دفعة نحو التدويل، وأيضا الوقوف على مختلف السياسات الاقتصادية ذات العلاقة بتطبيق إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري حيث تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي والذي يعمل على دراسة وتحليل الظاهرة وتحديد مكوناتها وخصائصها وذلك من خلال التغطية الأكاديمية لمختلف جوانب الدراسة، كما تم توظيفه في الجانب التطبيقي لتحليل مختلف الجداول الإحصائية والرسوم البيانية التي تم جمعها حول الموضوع وتقديم تفسير منطقي لها فيما يتعلق بتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيره على التنويع الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات التنويع الاقتصادي عرفت نسبا مرتفعة خلال فترة الدراسة فيما يخص مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة والتي يهيمن عليها قطاع الخدمات في حين يبقى قطاع الصناعة (الصناعة الغذائية وصناعة الجلود) يسجل قيم ضئيلة، كما ساهمت في توفير مناصب الشغل بنسبة 18.34%، ورغم التحسن الذي عرفته صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن حصتها من إجمالي الصادرات مازالت ضعيفة.

[1]- نزيهة دلال براهيمي، " **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حالة الجزائر 2000- 2020** "، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2023.

9- دراسة (زوهير بن جدو، 2024)[1] تحت عنوان

" دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر "

كان الهدف الرئيسي للدراسة هو التعرف على واقع فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر وتقييم مدى مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي، ومن أجل الوصول إلى النتائج المنشودة تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي كونهما الأنسب لطبيعة الموضوع.

أظهرت النتائج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية نمت بنسبة 5.3% خلال فترة الدراسة وهي تمثل 30% في المتوسط من إجمالي مؤسسات القطاع الصناعي، ومع ذلك فإنها تسجل هشاشة اقتصادية كبيرة حيث بقيت مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي (والذي يعتبر الزيادة المحققة لإنتاج بلد ما ويعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي المقياس الأكثر انتشارا لقياسه) ضعيفة ومحدودة.

كما توصلت الدراسة إلى أن تحقيق النمو يتطلب إتباع برامج وإستراتيجيات تدعم مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة بحيث تساهم في جعل معدلات الإنتاج مرتفعة وقادرة على خلق القيمة المضافة، زيادة فرص التوظيف، تعزيز الصادرات وإحلال الواردات.

[1]- زوهير بن جدو، **" دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر "**، أطروحة دكتوراه،جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024.

I.3.1– الدراسات التي تربط الذكاء الاقتصادي بالأداء :

هذه الدراسات تهتم بموضوع الذكاء الاقتصادي أو أحد أجزائه كواحد من المناهج المعول عليها لتنمية المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة وتحسين كفاءتها وأدائها.

1– دراسة (شيرين بدري توفيق البارودي، 2014)[1] تحت عنوان

" أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة – دراسة قياسية لعينة من المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة بغداد "

الهدف من الدراسة هو التأكد من كفاءة نظام الذكاء الاقتصادي في تلبية متطلبات تنمية المشروعات الصغيرة من خلال تسليط الضوء على العلاقات الارتباطية والتأثيرية بين كل من نظام الذكاء الاقتصادي وتنمية المشروعات الصغيرة، وهنا تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي الذي يعد ملائما لمعرفة العلاقة بين المتغيرين ونتائجها والعوامل المؤثرة فيها ومن ثم تحليلها، إضافة إلى المنهج القياسي في الجانب التطبيقي.

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها أن معظم مديري المشروعات الصغيرة محل الدراسة يفتقرون إلى المعرفة الكافية بمفهوم الذكاء الاقتصادي وأهميته نظرا لحداثة الموضوع وغياب الثقافة الاقتصادية والإدارية للكثير منهم، ومع ذلك فقد أبدوا اهتمامهم بالموضوع واستعدادهم لامتلاك التقنيات الحديثة ونظم المعلومات والاتصالات لدعم نظام الذكاء الاقتصادي في مشروعاتهم، إذ أن توفير نظام للذكاء الاقتصادي وإعطاءه دور مميز واهتمام من قبل الإدارات العليا يحقق متطلبات تنمية المشروعات الصغيرة وعليه يمكن القول أن الذكاء الاقتصادي يساعد في تحقيق الكفاءة للمشروع وتنميته.

[1]– شيرين بدري توفيق البارودي، " **أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة – دراسة قياسية لعينة من المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة بغداد** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 39، العراق، 2014، ص ص 57–96.

2- دراسة (فرحات سميرة، 2016)[1] تحت عنوان

"مساهمة الذكاء التنافسي في تحسين الأداء الصناعي (دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الصناعة الغذائية)"

جاء الهدف من الدراسة توضيح المساهمة الفعالة للذكاء التنافسي في تحسين الأداء في المؤسسات الصناعية من خلال الزيادة في الكفاءة الإنتاجية، الربحية، التقدم التقني، رضا العميل، زيادة الحصص السوقية...إلخ، ففي ظل التحديات الحالية تحتاج المؤسسات إلى أنظمة وعمليات حديثة تمكنها من تحقيق التفوق والنمو والاستمرارية.

وللوصول إلى هذا الهدف تم اعتماد المنهج الوصفي إلى جانب المنهج التحليلي وكذا منهج دراسة الحالة كطريقة للتفسير بشكل علمي منظم.

خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات المدروسة تستخدم الذكاء التنافسي، لكن دون وعي منها بأن تلك الخطوات المستخدمة في جمع المعلومات هي عناصر من عملية الذكاء التنافسي كما توصلت إلى أن الذكاء التنافسي يساهم في تحسين الأداء في مؤسسات الصناعات الغذائية محل الدراسة بمعامل ارتباط متوسط قدره 0.59 عموما ، إلا أن تأثير الذكاء التكنولوجي وذكاء المنافس ضعيف جدا أمام تأثير ذكاء العميل وذكاء التحالف الإستراتيجي.

3- دراسة (محمد رقامي، 2016)[2] تحت عنوان

" الذكاء الاقتصادي بين المنافسة والتعاون وتأثيره على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية – دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – "

الغرض من الدراسة هو تحديد مدى تأثير الذكاء الاقتصادي على تحسين أداء المؤسسات وذلك من خلال التركيز على دور المعلومات والتواصل الداخلي والخارجي مع المؤسسات الاقتصادية ومن ثم كان المنهج المتبع هو المنهج

[1]- سميرة فرحات، " **مساهمة الذكاء التنافسي في تحسين الأداء الصناعي (دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الصناعة الغذائية)** "، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.

[2]- محمد رقامي، " **الذكاء الاقتصادي بين المنافسة والتعاون وتأثيره على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية – دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –** "، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة بسكرة، المجلد 16 العدد 01، الجزائر، 2016، ص ص 582-596.

الوصفي والمنهج التحليلي الكمي، فقد اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي أسلوب الدراسة الميدانية عن طريق توزيع الاستبيانات على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وقد تم معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS.

توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن الأداء الجيد ينتج عن التعاون بين مختلف العاملين بالمؤسسة والتنافس مع المؤسسات الأخرى وهذا اعتمادا على المعلومات.

4- دراسة (عمر ولد عابد، 2017)[1] تحت عنوان

" دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – "

تهدف الدراسة إلى تحديد نظام الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية وبيان أثر استخدامه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تسليط الضوء على دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء هذه المؤسسات وهذا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب وصف وعرض المفاهيم الأساسية للموضوع محل الدراسة، كما تم التركيز على أدوات التحليل الاقتصادي العددي على غرار المعلومات الإحصائية والبيانية، الإستبيان وتم استخدام برنامج SPSS لمعالجة المعطيات.

من الناحية النظرية توصلت الدراسة إلى أن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين أداءها يعتمد بشكل كبير على تبنيها لنظام الذكاء الاقتصادي الذي يمكنها من تحليل البيئة الخارجية العامة والاستجابة بفعالية للتحديات التي تواجهها. كما توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم هي إحدى أهم الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني.

[1]- عمر ولد عابد، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر–** "، أطروحة دكتوراه، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2017.

5- دراسة (عز الدين القينعي، 2019)[1] تحت عنوان

" الذكاء الاقتصادي في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية : الواقع، المعوقات وسبل التفعيل – دراسة ميدانية – "

جاءت الدراسة من أجل تقييم مسار تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل العلاقة التي تربط بينهما.

تظهر نتائج الدراسة الإحصائية الوصفية التحليلية لأساليب تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي وجود اتفاق على ضعف المؤسسات محل الدراسة من جانب عناصر الذكاء الاقتصادي نتيجة غياب ثقافة المعلومات وأهميتها ونقص الكفاءات والاتصال الفعال بين العمال ومن ثم فإن أفراد العينة مقتنعون أن توعية العمال بأهمية العمل الجماعي وتحفيزهم هو من أهم أساليب تفعيل الذكاء الاقتصادي دون أن ننسي أهمية تحسين نظام المعلومات لدعم جهاز الذكاء الاقتصادي وتزويده بالمعلومات اللازمة.

6- دراسة (سعيد بن دنيدينة، 2020)[2] تحت عنوان

" دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء المستدام بمنظمات الأعمال "

هدفت الدراسة إلى البحث عن الدور الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي من خلال أبعاده في تحسين الأداء المستدام بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة. ولهذا الغرض استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتبر من المناهج شائعة الاستخدام، ولجمع البيانات الميدانية والمعلومات المراد الحصول عليها من آراء الأفراد المبحوثين وتحليلها واختبار الفرضيات تم استعمال منهج دراسة الحالة والذي يعد منهجا فرعيا من المنهج الوصفي التحليلي.

---

[1]- عز الدين القنيعي، " **الذكاء الاقتصادي في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية : الواقع، المعوقات وسبل التفعيل – دراسة ميدانية–** "، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2019، ص ص 131-156.

[2]- سعيد بن دنيدينة، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء المستدام بمنظمات الأعمال** "، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020.

أفرزت إجابات المبحوثين على توافر الذكاء الاقتصادي في مؤسسة كوندور إلكترونيكس، حيث أنها تنتهج منهجا منظما واستراتيجيا يسمح لها بمعرفة مضامين بيئتها الداخلية والخارجية وبالتالي ضمان رؤية واضحة للولوج إلى الأسواق الدولية والعالمية، كما أكدت النتائج موافقة المبحوثين بدرجة كبيرة على أن المؤسسة محل الدراسة تبذل جهودا مستمرة لتحسين أداءها المستدام وعليه بينت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الذكاء الاقتصادي مجتمعة ومنفردة والأداء المستدام بمؤسسة كوندور إلكترونيكس.

7- دراسة (نبوية عيسي، 2023)[1] تحت عنوان

" اليقظة الإستراتيجية ودورها في تحسين الأداء الإستراتيجي للمؤسسة – دراسة حالة لمؤسسة الاتصالات موبيليس بتلمسان "

سلطت الدراسة الضوء على الدور الذي تلعبه اليقظة الإستراتيجية في تحسين الأداء الإستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية، كما تهدف للتعرف على واقع اليقظة الإستراتيجية في مؤسسات الاتصال بالجزائر ومعرفة مدى تأثير بيئة عمل المؤسسة على نشاط اليقظة الإستراتيجية. تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمعالجة موضوع اليقظة الإستراتيجية وتحليل إمكانية تأثيرها على الأداء الإستراتيجي، كما تم في الدراسة الميدانية استخدام الاستبيان ومعالجة البيانات عن طريق برنامج SPSS.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن مؤسسة موبيليس بتلمسان تحاول الاعتماد على اليقظة الإستراتيجية في تسيير أعمالها لمواكبة التطورات الحاصلة في البيئة العالمية ومواجهة المنافسة الشديدة، كما تم التأكيد على وجود علاقة ارتباط بين اليقظة الإستراتيجية والأداء الإستراتيجي، وتبين أن البعد الأقوى الذي تركز وتعتمد عليه مؤسسة موبيليس بتلمسان في تحسين أداءها الإستراتيجي هو بعد اليقظة التنافسية.

[1]- نبوية عيسي، " **اليقظة الإستراتيجية ودورها في تحسين الأداء الإستراتيجي للمؤسسة – دراسة حالة لمؤسسة الاتصالات (موبيليس بتلمسان)** "، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09 ، العدد 01، الجزائر، 2023، ص ص 404-422.

I.2- الدراسات باللغة الأجنبية :

I.2.1- الدراسات التي تربط الذكاء الاقتصادي بالتنويع الاقتصادي :

1- دراسة (Eleojo Iyaji INEKWE, Enejoh INEKWE, Murumba INEKWE، 2019)[1] تحت عنوان

"Towards agricultural produce export diversification of the Nigerian economy : Integrating SWOT analysis with market intelligence for better performance"

" نحو تنويع صادرات المنتجات الزراعية في الاقتصاد النيجيري : دمج تحليل SWOT والذكاء السوقي لتحقيق أداء أفضل "

تهدف الدراسة إلى شرح أهمية دمج الذكاء السوقي (أو الذكاء التسويقي) مع تحليل SWOT من أجل الوصول إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية النيجيرية وقد تم إجراء مراجعة أدبية وتجميع للدراسات التجريبية من أجل تطوير إطار نظري يستند إليه في تحليل صادرات الكاكاو في نيجيريا وذلك استنادا إلى منهج وصفي تحليلي.

أظهرت الدراسة الأدبية وجود شكوك بشأن قابلية تطبيق الذكاء السوقي، إلا أن تحليل حالة الكاكاو في نيجيريا في هذه المقالة يظهر أن الذكاء السوقي ليس مجرد فكرة نظرية، فمن خلال دمج الذكاء التسويقي مع تحليل SWOT تم الكشف عن الأسباب التي تجعل نيجيريا تحقق نتائج ضعيفة في التنويع الاقتصادي من خلال تصدير المنتجات الزراعية ولعل من أبرزها سوء استعمال المعلومات التسويقية (نقطة ضعف)، إذ تم من خلال هذه الورقة

[1] - Eleojo Iyaji INEKWE, Enejoh INEKWE, Murumba INEKWE, « **Towards agricultural produce export diversification of the Nigerian economy : Integrating SWOT analysis with market intelligence for better performance** », International journal of public administration and management research, Vol 05, N° 01,Nigeria, 2019, PP 108-119.

تحديد أهمية استخدام المعلومات التسويقية لجعل الصادرات الزراعية النيجيرية أكثر كفاءة وفعالية ومن ثم خلق ميزة تنافسية وفي هذا الإطار تظهر أهمية الذكاء التسويقي في تنويع الاقتصاد النيجيري من خلال تنويع الصادرات.

2- دراسة (Amer AL-ROUBAIE, Adel SAREA, Allam HAMDAN ،

2020)[1] تحت عنوان

"Building knowledge capability for economic diversification in the Gulf region"

" بناء القدرات المعرفية لتنويع الاقتصاد في منطقة الخليج "

تسلط هذه الدراسة الضوء على المبادرات الوطنية لبناء القدرات الرقمية والتكنولوجية والبشرية لتعزيز التنويع الاقتصادي وتعزيز التغيير وهذا من خلال المنهجين الوصفي والتحليلي المناسبين لهذا الغرض.

خلصت الدراسة إلى أن نقص التنويع الاقتصادي يفرض قيود على التنمية في دول الخليج من خلال خلق حالة من عدم اليقين بشأن الاتجاهات المستقبلية، ومن خلال الاقتصاد المبني على المعرفة أصبحت عملية إنشاء ومشاركة واستخدام المعلومات داخل المؤسسة أولوية أساسية للنجاح والتنافسية، بعبارة أخرى فإن تبادل المعرفة الضمنية المحلية وحتى الأجنبية بين العمال يزيد من التعلم التنظيمي ويحفز المؤسسات للاستفادة من الفرص الجديدة تساهم في تطوير منتجات وخدمات موجهة للأسواق المحلية والأجنبية وتحسين تنافسيتها. وعليه فإن المؤسسات هي من بين الركائز المهمة لبناء نظام معرفي فعال لتحسين قدرات الاقتصاد وتنويع الإنتاج.

[1]- Amer AL-ROUBAIE, Adel SAREA, Allam HAMDAN, « **Building knowledge capability for economic diversification in the Gulf region** », Proceeding of the 17th international conference on intellectual capital, knowledge management and organisational learning. A virtual conference hosted by university of Toronto Canada (15-16 October 2020) PP 24-27.

3- دراسة (Halima YOUNIS ABBAS MOHAMMED ، 2024)[1] تحت عنوان

"Economic diversification through knowledge-based industries 2024"

" تنويع الاقتصاد من خلال الصناعات القائمة على المعرفة 2024 "

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير اقتصاد المعرفة على تنويع اقتصاد المملكة العربية السعودية من خلال الصناعات القائمة على هذا الاقتصاد، وأيضا تقييم دور اقتصاد المعرفة في تعزيز التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية. ولتحقق الدراسة هدفها استخدمت منهجا استقرائيا حيث تم جمع البيانات والمعلومات من مصادر متنوعة كما تم استخدام التحليلات الاقتصادية الوصفية لمراجعة وتفسير البيانات المتعلقة بمؤشرات اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى ذلك تم إجراء تحليل إحصائي باستخدام برنامج Eviews لدراسة العلاقة الانحدارية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

وجدت الدراسة أن اقتصاد المعرفة يلعب دورا محوريا في تعزيز التنويع الاقتصادي حيث أظهرت النتائج أن المناطق التي تركز على الصناعات القائمة على المعرفة تظهر مستويات أعلى من الإنتاجية كما أن الاستثمار في التعليم، البحث والتطوير عزز بشكل كبير من تنافسية هذه الصناعات في الأسواق العالمية.

[1]- Halima YOUNIS ABBAS MOHAMMED, « **Economic diversification through knowledge-based industries 2024** », Journal of Ecohumanism, Vol 03, N° 08, KSA, 2024, PP 83-106.

I.2.2– الدراسات التي تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنويع الاقتصادي :

1– دراسة (Hande KARADAG، 2016)[1] تحت عنوان

"The role of SMEs and Entrepreneurship on economic growth in emerging economies within the post–crisis era : An analysis from Turkey"

" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة في فترة ما بعد الأزمة : دراسة تحليلية لتركيا "

تهدف الدراسة إلى إجراء تحليلات مقارنة للمؤشرات الرئيسية لأداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المتقدمة والناشئة، وفي هذا الإطار تناولت الدراسة منهجا مقارنا لتحليل ديناميكيات التعافي في عدد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

تشير النتائج إلى أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي مرتبطان ارتباطا وثيقا في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة حيث أظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة بقيادة البرازيل، الهند وتركيا أداء إيجابيا من حيث مساهمتها في خلق فرص العمل والقيمة المضافة وهذا يشير إلى مستوى عال من مرونة هذه المؤسسات اتجاه أشد الأزمات الخارجية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين النمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي، دعمت التحليلات الحالية نتائج الدراسات السابقة حيث تم تسجيل أكبر نمو في الاقتصادات التي شهدت تطورا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- Hande KARADAG, « **The role of SMEs and Entrepreneurship on economic growth in emerging economies within the post–crisis era** : **An analysis from Turkey** », Journal of small business and entrepreneurship devlopment, Vol 04, N° 01, Turkey, 2016, PP 22-31.

2- دراسة (Bachir BOUMBALI، 2017)[1] تحت عنوان

"Rôle des petites et moyennes entreprises dans la promotion des exportations hors hydrocarbures"

" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات – حالة الجزائر "

شملت الدراسة عدت أهداف يمكن حصرها في :

- تحليل سياسة الدعم والمساندة المخصصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تحديد نقاط الضعف واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

- تحليل السياسات المختلفة لتعزيز الصادرات خارج المحروقات.

- محاولة اكتشاف المعوقات والعقبات التي تمنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من تصدير منتجاتها.

- الكشف عن الممارسات الجيدة التي تساعد على تعزيز الصادرات لدى الدول المجاورة.

وللوصول إلى هذه الأهداف تم اعتماد المنهج الوصفي لوصف المجال النظري المتعلق بموضوع الدراسة، كما تم استعمال المنهج التحليلي كونه مفيد للكشف عن الصعوبات التي تعيق تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتقييم تأثير السياسة الحكومية على القدرة التنافسية، وهو مفيد أيضا لتقييم آثار السياسة الحكومية في مجال التصدير.

أظهرت النتائج عدم توافق السياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مع واقع النسيج الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن السياسة الحكومية الهادفة إلى تحسين وتقوية القدرة التنافسية لهذه الفئة من المؤسسات غير فعالة لأسباب تنفيذية وأخرى متعلقة بطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من المؤسسات الكبيرة قيودا متعددة مرتبطة ببيئتها وهو ما يبرر عدم قدرتها على

[1]- Bachir BOUMBALI, « **Rôle des petites et moyennes entreprises dans la promotion des exportations hors hydrocarbures** », Thèse de Doctorat, Université Alger 3, Algérie, 2017.

التصدير كما أن البيئة التنظيمية لهذه المؤسسات في الجزائر لا تساهم بشكل فعال في تحسين بيئة الأعمال، بالعكس من ذلك فإنها في كثير من الحالات يمكن أن تكون عائقا أمام تطوير هذه المؤسسات.

في هذا الإطار توصي الدراسة بضرورة تحسين الإجراءات المتعلقة بالنظام المالي الجزائري وكذا القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا العمل على إستراتيجية وطنية لتعزيز واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تسهيل وتوضيح التواصل والمعاملات بكافة أنواعها.

3- دراسة (Stefan Cristin GHERGHINA, Mihai Alexandru BOTEZATU, Alexandra HOSSZU, Liliana Nicoleta SIMIONESCU، 2020)[1] تحت عنوان

"Small and medium-sized enterprises : The engine of economic growth through investments and innovation"

" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم : محرك النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات والابتكار "

الغرض هو دراسة تأثير الاستثمارات والابتكار على النمو الاقتصادي الإقليمي مقاسا بالإجمالي الإيرادات (حجم المبيعات) للمؤسسات الناشطة في رومانيا وعلى وجه التحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2009-2017، وقد تم تحصيل البيانات من الكتاب الإحصائي السنوي الروماني للفترة من 2009 إلى 2017 ومن ثم تقدير نماذج الانحدار باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية إضافة إلى اعتماد النموذج اللوغاريتمي مع استخدام أخطاء معيارية متسقة مع التباين غير المتجانس.

[1] - Stefan Cristin GHERGHINA, Mihai Alexandru BOTEZATU, Alexandra HOSSZU, Liliana Nicoleta SIMIONESCU, « **Small and medium-sized enterprises : The engine of economic growth through investments and innovation** », Sustainability, Vol 12, N° 347, Romania, 2020, PP 01-22.

أظهرت النتائج الكمية دليلا على التأثير الإيجابي للاستثمارات على إجمالي الإيرادات وتم تأكيد هذه العلاقة بالنسبة لكل المؤسسات الناشطة على مستوى رومانيا وخصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بالابتكار تم الإقرار بوجود تأثير إيجابي على إجمالي إيرادات المؤسسات خاصة الكبيرة في حين لم تكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أظهرت نتائج التقدير تأثيرا إيجابيا للوحدات الصغيرة النشطة على النمو الاقتصادي الإقليمي، ومن ثم تعد النتائج التجريبية ذات أهمية لصناع القرار لتحفيز وتشجيع دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- دراسة (Mohamad Saad ABO KARESH، 2020)[1] تحت عنوان

"The role of small and medium enterprises in supporting economic development : Evidence from Malaysia"

" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية : أدلة من ماليزيا "

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استعراض التجربة الماليزية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد مدى مساهمتها في الاقتصاد والسياسات المتبعة من أجل تطويرها، ولهذا الغرض تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض البيانات ووصفها وتحليلها.

خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا بنسبة 35.9% خلال سنة 2016 ، كما بلغت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 36.3% وبلغ معدل التوظيف 65.5% من إجمالي القوى العاملة في ماليزيا. وتتمثل أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا في النقص العام في المعلومات والمعارف المكتسبة ومحدودية القدرة على إدراك التكنولوجيا.

[1]- Mohamad Saad ABO KARESH, « **The role of small and medium enterprises in supporting economic development** : **Evidence from Malaysia** », International journal of advanced academic studies, Vol 02, N° 04, 2020, PP 169-173.

5- دراسة (Danian Kalu UDE، 2021)[1] تحت عنوان

"Small and medium scale enterprises and economic diversification for sustainable development in Nigeria"

" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع الاقتصاد من أجل التنمية المستدامة في نيجيريا "

تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنويع وتأثيرها على التنمية المستدامة في نيجيريا من خلال منظور نموذج المعادلات الهيكلية وقد استخدمت هذه الدراسة منهجا كميا مبني على نظام المعادلات لتقدير العلاقة بين المتغيرات ذات الصلة معتمدة على بيانات ثانوية تم الحصول عليها من مصادر مختلفة. استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى كأفضل تقنية تقدير.

تكشف النتائج عن علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنويع الاقتصادي في نيجيريا مما يشير إلى أن إنتاجية هذه المؤسسات تحفز التنويع الاقتصادي في نيجيريا.

وعلى الرغم من أن العديد من الوكالات والمؤسسات الحكومية قد لعبت ولا تزال تلعب أدوارا هامة في نمو وتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا، إلا أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود إذا كانت ترغب في تحقيق النجاح والتنمية المستدامة، لذا فإن هناك حاجة إلى سياسة جديدة وبيئة تنظيمية تدعم إصلاح وتحسين ممارسة الأعمال من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز بيئة أعمال إيجابية وتنمية مستدامة.

[1]- Danian Kalu UDE, « **Small and medium scale enterprises and economic diversification for sustainable development in Nigeria** », Multidimensional approaches to sustainable development in Nigeria, Godfrey Okoye University, Chapter 05, Nigeria, 2021, PP 65-83.

6- دراسة (Amor BENSEDIRA, Fares HABBACHE, Massaoud Amir MAIZA، 2021)[1] تحت عنوان

"Assessing SMEs effectiveness in growth and diversification of the Algerian economy through an analytical study during the period 2015–2019 "

" تقييم فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو وتنويع الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تحليلية للفترة 2015– 2019 "

هدفت الدراسة إلى تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين الميزان التجاري للجزائر وتوفير فرص العمل ومن ثم تقييم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري. واستعملت الدراسة من أجل ذلك المنهج الوصفي التحليلي حيث تم عرض وتحليل مجموعة من البيانات التي تم جمعها، كما تم استخدام برنامج Excel لعرض البيانات الإحصائية بشكل بياني ثم تحليلها ومناقشتها على ضوء أهداف الدراسة.

خلصت الدراسة إلى أن نمو الاقتصادات المتقدمة يرتكز بلا شك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد أظهرت معايير التقييم التي اعتمدها البحث أن هذه المؤسسات كانت ضعيفة وغير ناجحة في تطوير وتنويع الاقتصاد الجزائري على الرغم من الجهود وبرامج الدعم الموجهة والمخصصة لها، كما كشفت عن ضعف أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين وتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2015- 2019 حيث تم تسجيل عدم فعالية

[1]- Amor BENSEDIRA, Fares HABBACHE, Massaoud Amir MAIZA, « **Assessing SMEs effectiveness in growth and diversification of the Algerian economy through an analytical study during the period 2015–2019** », Economic sciences, managementand commercial sciences review, Vol 14, N° 01, Algeria, 2021, PP 745-761.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين رصيد الميزان التجاري وفي توفير فرص العمل بشكل كاف خلال فترة الدراسة.

وفي هذا الصدد تبحث الدولة عن تدابير وبرامج لتسهيل إنشاء هذا النوع من المؤسسات بالإضافة إلى محاولات حل المشكلات والعوائق التي تعيق عملها وتطورها، ومن ثم توصي الدراسة بضرورة إنشاء آليات لدعم وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوجه نحو القطاعات الإستراتيجية التي تحقق التنويع الحقيقي للاقتصاد الجزائري مثل الصناعة والزراعة.

7- دراسة (Khaled KHELLIL, Kamilia LOUCIF، 2023)[1] تحت عنوان

"The contribution of small and medium-sized enterprises in achieving economic diversification : An analytical study of the algerian economy during the period (2010-2022)"

" مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي : دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2022) "

إن الهدف من هذه الدراسة هو تقييم واقع وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشر سنوات الماضية والوقوف على مختلف الجهود التي سخرتها الدولة الجزائرية لتطوير هذه المؤسسات وكذا مساهمتها في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عائدات النفط. تعتمد الدراسة على تقنيات الوصف والتحليل لفهم الجانب النظري للموضوع،

[1]- Khaled KHELLIL, Kamilia LOUCIF, « **The contribution of small and medium-sized enterprises in achieving economic diversification : An analytical study of the algerian economy during the period (2010-2022)** », International journal of economic performance, Vol 06, N° 02, Algeria, 2023, PP 393-407.

وكذلك على المنهج الاستقرائي لعرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم قراءات دقيقة على وضعها ومساهمتها في نمو الاقتصاد الجزائري.

تظهر النتائج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ضعيفة وغير فعالة في المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني، كما أن توجهها الكبير نحو قطاع الخدمات والبناء لا يساعد على خلق قيمة مضافة على الرغم من النمو المعتبر في أعدادها خلال فترة الدراسة. بفضل موقعها الجغرافي المتميز ودرجات الحرارة المثالية تقدم الجزائر العديد من القروض للصناعة الزراعية، كما أن الصيد البحري وتربية المائيات تحمل الكثير من الفرص الواعدة أيضا والتي يجب استغلالها.

8- دراسة (A.Tunde EDOBOR, Egbuta UGWUMBA, Nkiru Ruth OKPALA ، 2024)[1] تحت عنوان

"Economic diversification : Harnessing the impact of small and medium enterprises on economic growth in Nigeria"

" التنويع الاقتصادي : تسخير تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في نيجيريا "

تهدف الدراسة إلى تحديد مساهمة وتأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنويع الاقتصاد في نيجيريا بشكل تجريبي باستخدام بيانات تغطي الفترة من عام 1983- 2023. واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDL وتحليل التكامل المشترك لتحديد العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع الاقتصاد في نيجيريا وهذا باستخدام برنامج Eviews.

[1]- A.Tunde EDOBOR, Egbuta UGWUMBA, Nkiru Ruth OKPALA, « **Economic diversification : Harnessing the impact of small andmedium enterprises on economic growth in Nigeria** », UMM Journal of accounting and financial management, Vol 04, N° 01, Nigeria, 2024, PP 57-77.

أظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات التفسيرية (معدل التضخم، إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قروض البنوك وسعر الفائدة) كان لها تأثير إيجابي ولها علاقة ذات دلالة إحصائية بتنويع الاقتصاد في نيجيريا على المدى الطويل والقصير، حيث كان لكل من القروض وإنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير كبير على دور هذه المؤسسات في التنويع، وهذا ما يؤكد نتائج دراسة Ovwiroro (2017) التي تناولت طرق دعم التنويع الاقتصادي في نيجيريا من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I.2.3– الدراسات التي تربط الذكاء الاقتصادي بالأداء :

1– دراسة (Corine COHEN، 2007)[1] تحت عنوان

"Intelligence et performance : Mesurer l'efficacité de l'intelligence économique et stratégique et son impact sur la performance de l'organisation"

" الذكاء الاقتصادي والأداء : قياس فعالية الذكاء الاقتصادي والإستراتيجي وتأثيره على أداء المنظمة "

الهدف من هذه المقالة هو اقتراح مقياس لفعالية الذكاء الاقتصادي وأثره على أداء المؤسسة بحيث يتم تقييم من جهة فعالية الذكاء الاقتصادي والإستراتيجي ومن جهة أخرى تأثير فعالية الذكاء الاقتصادي على الأداء العام للمنظمة. وقد تم اختيار منهج استكشافي قائم على البحث النوعي (دراسة حالتين) والكمي (استبيان موجه لعينة من خبراء الذكاء الاقتصادي) والتجريبي (اختبار داخل شركتي Framatome et La poste).

توصلت الدراسة إلى أنه يمكن للمنظمة أن تمارس الذكاء الاقتصادي والإستراتيجي دون أن يكون له أي تأثير على الأداء إذا كان نظام الذكاء الاقتصادي لديها غير فعال، وعليه فإنه كلما زاد مستوى فعالية الذكاء الاقتصادي

[1]- Corine COHEN, « **Intelligence et performance** : **Mesurer l'efficacité de l'intelligence économique et stratégique et son impact sur la performance de l'organisation** », Vie et sciences économiques, Vol 01, N° 174-175, 2007, PP 15-50.

والإستراتيجي في المنظمة كلما كان الأداء أفضل، ومن هذا المنطلق تعد وتيرة التواصل الحسن بين المسؤول والمستخدم لنظام الذكاء الاقتصادي مؤشرا على تحقيق الفعالية لهذا النظام. إضافة إلى أن القائد يتمكن من معرفة مدى تحقيق أهداف نظام الذكاء الاقتصادي الخاص بالمنظمة من خلال تلبية الاحتياجات من المعلومات، استباق الفرص والتهديدات وحسن استغلال المعلومة لدعم عملية اتخاذ القرار.

ومن أجل دراسة تأثير نشاط الذكاء الاقتصادي على الأداء بشكل خاص فإنه من الضروري استخدام مؤشرات قد تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بنتائج الذكاء الاقتصادي (نمو المبيعات، زيادة الحصة السوقية، زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف ....).

2- دراسة (Md Shamsul Arefin Md Rakibul Hoque Yakun BAO، 2015)[1] تحت عنوان:

"The impact of business intelligence on organization's effectiveness : an empirical study"

" تأثير ذكاء الأعمال على فعالية المنظمة : دراسة تجريبية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير العوامل التنظيمية (الإستراتيجية والهيكل والعملية والثقافة التنظيمية) على الفعالية التنظيمية والدور الوسيط المحتمل لأنظمة ذكاء الأعمال فيما بينها. تم جمع بيانات العينة لهذه الدراسة من 225 وحدة تنظيمية في بنغلاديش وتم تحليلها باستخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية والتي تمثل تقنية تحليل إحصائي تعتمد على نمذجة المعادلات الهيكلية.

[1]- Md Shamsul Arefin Md Rakibul Hoque Yakun BAO, « **The impact of business intelligence on organization's effectiveness : an empirical study** », Journal of systems and information technology, Vol 17, N° 03, Bangladesh, 2015, PP 263-285.

تم التوصل إلى أن أنظمة ذكاء الأعمال الفعالة توفر مجالا أفضل للأداء حيث كشفت النتائج أن الإستراتيجية التنظيمية والهيكل والثقافة والعمليات تؤثر بشكل إيجابي على الفعالية التنظيمية وعلاوة على ذلك فإن فعالية أنظمة ذكاء الأعمال تتوسط جزئيا في تأثير العوامل التنظيمية على الفعالية التنظيمية.

3- دراسة (Noureddine DJOUADI, Rouada DJEDIDI، 2015)[1] تحت عنوان "Les apport de l'intelligence économique à la PME en Algérie : Cas de société Wouroud"

" مساهمات الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة شركة الورود -"

جاءت هذه الدراسة كمقال مفاهيمي وصفي عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذكاء الاقتصادي بهدف إبراز مساهمات الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة حالة شركة الورود.

وكانت النتيجة المتوصل إليها أن الذكاء الاقتصادي أداة مهمة جدا في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أنه يساهم في اتخاذ أحسن القرارات وتحسين الأداء .....

[1]- Noureddine DJOUADI, Rouada DJEDIDI, « **Les apport de l'intelligence économique à la PME en Algérie** : **Cas de société Wouroud** », Revue EcoNature, N° 1, Algérie, 2015, PP 117.

4- دراسة (Hassen BEKADDOUR, Mohamed AHMED BELBACHIR، 2019)[1] تحت عنوان

"L'intelligence économique, un outil de performance des organisations"

" الذكاء الاقتصادي، أداة لأداء المنظمات "

تهدف الدراسة إلى تحديد كيفية مساهمة الذكاء الاقتصادي في تحسين كفاءة المؤسسة لتحقيقها الأداء المطلوب، وفي هذا الإطار لجأ الباحثان إلى المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات.

أفرزت الدراسة جملة من النتائج كما يلي :

- الذكاء الاقتصادي أسلوب يتضمن مهارات جمع المعلومات وتحليلها وتحويلها إلى معرفة ليتم نشرها على الجهات المناسبة وبشكل صحيح داخليا ومن ثم توقع واتخاذ القرارات الصحيحة التي من شأنها تعزيز الأداء.

- الذكاء الاقتصادي باعتباره نشاطا مستمرا للبحث عن المعلومات المفيدة يمكن أن يساعد المؤسسة على توقع واكتشاف الإشارات الضعيفة من أجل السيطرة على البيئة غير المستقرة وتقليل المخاطر، فالذكاء الاقتصادي يؤثر على أداء المؤسسة من خلال تأثيره الإيجابي على القدرة الاستيعابية للبيئة الخارجية.

- الذكاء الاقتصادي هو مفهوم أساسي من أجل تمكين المؤسسة من اتخاذ القرارات الصحيحة لتحقيق أهدافها (زيادة الإنتاج والأرباح، القدرة التنافسية ...) وبمعنى آخر من أجل أن تكون فعالة بكل بساطة.

[1]- Hassen BEKADDOUR, Mohamed AHMED BELBACHIR, « **L'intelligence économique**, **un outil de performance des organisations** », Economic development review, Vol 04, N° 07, Algérie, 2019, PP 151-166.

5- دراسة (Nuno CASEIRO, Arnaldo COELHO، 2019)[1] تحت عنوان

"The influence of business intelligence capacity, network learning and innovativeness on startups performance "

" تأثير قدرة ذكاء الأعمال، التعلم الشبكي والإبداع على أداء المؤسسات الناشئة "

تهدف الدراسة إلى اقتراح نموذج يوضح التأثير المباشر وغير المباشر لذكاء الأعمال على الأداء من خلال التعلم والإبداع. واستندت الدراسة على عينة مكونة من 228 شركة ناشئة من دول أوربية مختلفة حيث تم اعتماد نموذج كمي مبني على نمذجة المعادلات الهيكلية.

أشارت النتائج إلى إيجابية التأثير بين المتغيرات المدروسة، حيث يمكننا أن نستنتج أن قدرات ذكاء الأعمال تؤثر على التعلم والإبداع ومن ثم الأداء. ومن هذه النتائج يمكن القول أنه يجب إيلاء بعض الاهتمام لقدرات ذكاء الأعمال في المؤسسات الناشئة نظرا للتأثير الذي يمكن أن يحدثه على أداء هذه المؤسسات خاصة التعلم الذي يعد ذو تأثير إيجابي وكبير على الأداء.

6- دراسة (Chafia HADJADJ، 2020)[2] تحت عنوان

"Etude de l'impact de l'intelligence économique sur la performance et la compétitivité de l'entreprise en Algérie"

" دراسة تأثير الذكاء الاقتصادي على الأداء وقدرة التنافسية للمؤسسة في الجزائر "

[1]- Nuno CASEIRO, Arnaldo COELHO, « **The influence of business intelligence capacity, network learning and innovativeness on startups performance** », Journal of innovation and knowledge, Vol 04, N° 03, Netherlands , 2019, PP 139-145.

[2]- Chafia HADJADJ, « **Etude de l'impact de l'intelligence économique sur la performance et la compétitivité de l'entreprise en Algérie** », Thèse de doctorat, Université Djilali Liabbes Sidi belabbes, Algérie, 2020.

تهدف الدراسة لإظهار دور الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسة من أجل تحقيق الأداء والموقع التنافسي الجيدين في بيئة غير مؤكدة نتيجة التغيرات التكنولوجية، التقنية، التنظيمية والتنافسية وهذا من خلال دمج القدرة التنافسية كمتغير وسيط. ولهذا الغرض اتبعت الدراسة المنهج الفرضي- الاستنتاجي حيث تم إجراء دراسة استقصائية شملت 204 مؤسسة تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية عبر كامل التراب الجزائري.

كشفت النتائج عن وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمتغير الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية هذا من جهة، من جهة أخرى يمكن ملاحظة أن القدرة التنافسية والأداء مرتبطان بشكل إيجابي، وهذا ما يؤكد الأثر الإيجابي الذي يربط بين الذكاء الاقتصادي والأداء.

7- دراسة (Amine BEN HADJ HASSINE، 2021)[1] تحت عنوان "The contribution of economic intelligence to the firm performance"

" إسهام الذكاء الاقتصادي في أداء المؤسسة "

الهدف من هذه الدراسة هو التركيز على مساهمة إستراتيجيات الذكاء الاقتصادي في أداء المؤسسة، وكانت طريقة العينة المختارة هو الاختيار المدروس والذي طبق على 92 مؤسسة صناعية تونسية، حيث تسمح هذه الطريقة بالاستدلال التحليلي ومن ثم تعميم الافتراضات النظرية بشكل منطقي.

سمح البحث التجريبي باستخلاص أن للذكاء الاقتصادي تأثير إيجابي ولكن تفاضلي (متفاوت) على أداء المؤسسة حيث تظهر الدراسة عدم استفادة بعض محددات الأداء (مثل العنصر البشري، الحجم، ثقافة المؤسسة، السوق ....) بشكل كامل من إستراتيجيات الذكاء الاقتصادي والتي ينبغي للمؤسسات أن توليها أهمية أكبر.

[1]- Amine BEN HADJ HASSINE, « **The contribution of economic intelligence to the firm performance** », Quantitative economic and management studies, Vol 2, N° 04, Tunisia, 2021, PP 233-243.

8- دراسة (Aicha MRHARI, Yassine DINAR، 2022)[1] تحت عنوان

"Quel apport de l'intelligence économique à la performance des entreprises ?"

" ما هي مساهمة الذكاء الاقتصادي في أداء المؤسسات؟ "

تهدف الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت عمليات الذكاء الاقتصادي يمكن أن تساعد في مواجهة الشدائد التي يمكن أن تعرقل أداء المؤسسات. وتندرج هذه الدراسة ضمن منهج استكشافي نوعي يهدف إلى توضيح تأثير الذكاء الاقتصادي على أداء 72 مؤسسة مغربية متوسطة الحجم تنشط في مجال التصدير في قطاع الصناعات الغذائية وهذا بالاعتماد على عدة أساليب وأدوات نوعية نذكر منها Nvivo, PLSQL, Beey ....

تقتصر المؤسسات المغربية على العمل باستخدام الأساليب التقليدية مما يعرضها لخطر فقدان الفرص، فبالنسبة لصناع القرار فإن الذكاء الاقتصادي ليس ممنهجا وإنما هو مجرد عملية يتم من خلالها جمع المعلومات الضرورية لحالة معينة ولفترة زمنية محدودة أي بمجرد تجاوز حالة الأزمة يعود سير العمل إلى حالته الأساسية ومن ثم لن يكون من الممكن تحقيق أداء جيد بالنسبة للمؤسسات المتوسطة المصدرة للمنتجات الغذائية الزراعية المدروسة في ظل ظروف السوق المتغيرة باستمرار واشتداد المنافسة. وعليه بغض النظر عن كفاءة الإستراتيجية التجارية أو التسويقية لن يكون العائد ملموسا على أرض الواقع إلا إذا كان يعتمد على وحدة فعالة للذكاء الاقتصادي وهذا ما يفسر ضعف التناسب الموجود بين أداء المؤسسات المدروسة وأساليب الذكاء الاقتصادي.

[1]- Aicha MRHARI, Yassine DINAR, « **Quel apport de l'intelligence économique à la performance des entreprises ?** », Revue française d'économie et de gestion, Vol 3, N° 06, Maroc, 2022, PP 615-638.

I. 3 – قراءة تحليلية للدراسات السابقة :

I. 3. 1 – مناقشة عامة للدراسات السابقة :

استنادا لما تم عرضه من دراسات سابقة اهتمت أساسا بجزئيات لها صلة بموضوع الدراسة الحالية، ومن خلال هذا المبحث سنركز على عدة نقاط جوهرية فيما يخص الدراسات باللغة العربية والأجنبية معا :

– تتعلق الدراسات السابقة ببيئات مختلفة ومتنوعة شملت دولا عربية وأخرى أجنبية (الجزائر، العراق، المغرب، تونس، نيجيريا، المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج، رومانيا، ماليزيا، تركيا، بنغلاديش) مما يمنح للموضوع صورة أعم وأشمل.

– هدفت مجمل الدراسات إلى تحديد نوع العلاقة بين :

- الذكاء الاقتصادي والتنويع الاقتصادي معبرا عنه بالصادرات أو النمو الاقتصادي أو التنمية.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنويع الاقتصادي من خلال تقييم الأداء الاقتصادي لهذا النوع من المؤسسات.
- عناصر وممارسات الذكاء الاقتصادي ومختلف مؤشرات أداء المؤسسات.

– اهتمت الدراسات السابقة بشكل أساسي بالمؤسسات الاقتصادية بمختلف أحجامها الناشطة في عدة مجالات على غرار الصناعة الجلدية وصناعة العطور والاتصالات السلكية واللاسلكية ....، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية الزراعية نالت الحظ الأوفر الشيء الذي يؤكد أهميتها الاقتصادية.

– استخدمت معظم الدراسات المنهج النوعي في البحث من خلال النشرات الإحصائية والتقارير الوطنية والدولية، في حين اختارت دراسات أخرى المنهج الكمي باستخدام الاستبيان، حيث استعملت هذه الأدوات (النشرات والتقارير والاستبيانات) كوسائل لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بأهداف كل دراسة.

– تنوعت طرق التحليل في الدراسات السابقة كل حسب أهدافه وتوجهاته حيث ركزت في مجملها على التحليل باستخدام الاستقراء والاستنباط، إلا أن منها من اختار التحليل باستعمال عدة طرق إحصائية كطريقة المربعات الصغرى، النماذج اللوغاريتمية، المعادلات الهيكلية ....، وهذا بالاعتماد على مجموعة من البرامج على غرار .... Excel, Eviews, Spss

– أظهرت نتائج الدراسات السابقة من خلال تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تعتبر الركيزة الأساسية والحيوية لأي اقتصاد لما لها من دور فعال في رفع القيمة المضافة والناتج المحلي، فرص الشغل وخاصة ترقية الصادرات، ومن ثم فهي تعد من أنجع الوسائل لتحقيق التنويع الاقتصادي خاصة إذا ما لاقت الدعم المناسب من أجل الأداء الأنسب.

– تتفق الدراسات السابقة عموما على أن تبني نظام الذكاء الاقتصادي بفعالية يساهم في تحسين القدرة التنافسية والأداء الإنتاجي وعوائده مما يؤكد على أن الذكاء الاقتصادي يشكل آلية قوية لتطوير وتحسين أداء المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

– النقطتان السابقتان تؤكدان العلاقة الإيجابية وغير المباشرة بين الذكاء الاقتصادي والتنويع الاقتصادي التي أثبتتها الدراسات السابقة (أجمعت على أن للذكاء الاقتصادي دور لافت في دعم وتقوية الاقتصاد) بحيث يمكن اعتبار تحسين الأداء أداة لتفسير هذه العلاقة غير المباشرة. ومن ثم توصي الدراسات بإعطاء أهمية بالغة للمؤسسات التي تعتمد الذكاء الاقتصادي وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها من خلال السعي لتقوية أدائها.

– بالنسبة لحالة الجزائر أثبتت الدراسات ضعف الاقتصاد الجزائري وضعف تنوعه نتيجة لهيمنة صادرات المحروقات عليه من جهة ، وضعف أداء مؤسساته الصغيرة والمتوسطة التي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي المؤسسات الجزائرية من جهة أخرى. وفي هذا الإطار ومن أجل دعم التنويع الاقتصادي نادت بعض الدراسات الوطنية بضرورة التوجه لتبني سياسة تدعم إصلاح وتحسين الأداء وممارسة الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وهنا تم اقتراح

تبني نظام للذكاء الاقتصادي وفقا لما ورد عن دراسة (ولد عابد عمر، 2017) ودراسة (Bachir BOUMBALI ، 2017).

I. 3. 2– ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

على ضوء الدراسات السابقة وبناء على ما تم ذكره يمكن الإقرار بأنها كانت مفيدة في دفع البحث الحالي لتحديد وجهته في محاولة لسد الفجوة العلمية حيث أن :

* الدراسات السابقة لم تتناول العلاقة بين الذكاء الاقتصادي وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سياق دعم التنويع الاقتصادي ضمن دراسة واحدة متكاملة إذ ركزت معظم البحوث على المعالجة الثنائية بين متغيرين اثنين فقط.

* اقتصرت أغلب الدراسات السابقة على تناول الصادرات فقط كمحدد رئيسي ووحيد للتنويع الاقتصادي في حين أغفلت مؤشرات اقتصادية أخرى لا تقل أهمية كالناتج المحلي الإجمالي مثلا.

وعليه فإن الدراسة الحالية تمتاز عن الدراسات السابقة بـ :

* تقديم مقاربة شمولية تجمع بين المتغيرات الثلاث في نموذج واحد.

* الاعتماد على مؤشرات اقتصادية أخرى بدل الاكتفاء بمؤشر الصادرات فقط مما يسمح بفهم أعمق لمتغير التنويع الاقتصادي.

* توظيف مقاربة استشرافية نظرية لبحث أهمية تحسين الأداء في تحقيق التنويع الاقتصادي .

وعليه تعد هذه الدراسة محاولة تتناول العلاقة الثلاثية بين الذكاء الاقتصادي، أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنويع الاقتصادي ضمن مقاربة تحليلية استشرافية بما يساهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية ودعم السياسات الرامية إلى تحقيق تنويع اقتصادي فعال في الجزائر.

I. 3. 3 – استخلاص المحددات :

سنحاول فيما يلي استخراج المحددات المناسبة لكل متغير استنادا لما ورد في الدراسات السابقة وهذا من أجل تطوير نموذج البحث الخاص بنا.

إن الهدف الأساسي للدراسة هو الوصول إلى نموذج يقيس تأثير ممارسات ونشاط الذكاء الاقتصادي على الأداء للتأكد من كونه نظاما صالحا لتعزيز وتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد بشكل يدفع عجلة الاقتصاد نحو التنويع. ولاستخلاص المحددات التي تخدم هذا الهدف تم دمج عمل C. Cohen (2007) مع عمل H. Bekaddour et M. Ahmed Belbachir (2019) للخروج بمحددات الذكاء الاقتصادي ومحددات الأداء كما يلي :

1- تلبية الاحتياجات من المعلومات التي يعمل الذكاء الاقتصادي على تحويلها إلى معرفة وهذا ما يمكن تمثيله بوظيفة توليد المعرفة.

2- استيعاب البيئة الخارجية ومن ثم استباق الفرص وتجنب المخاطر وهذا ما يترجم وظيفة الكشف عن الفرص والتهديدات.

3- حسن التواصل بين مسؤول ومستخدم نظام الذكاء الاقتصادي حيث يتم نشر المعلومة إلى الجهات المناسبة وبشكل صحيح من أجل الاستغلال الأمثل لهذه المعلومة في عملية اتخاذ القرار، هذا ما يمكن اعتباره وفقا لوظائف الذكاء الاقتصادي تنسيق جهود الأعوان والأنشطة.

أما فيما يتعلق بمحددات الأداء فإنه من الضروري استخدام محددات تكون مرتبطة بنتائج نشاط الذكاء الاقتصادي في المؤسسات، حيث شملت الدراسات السابقة ومنها دراسة سميرة فرحات (2016) محددات الإنتاجية، الإيرادات أو الأرباح والقدرة التنافسية وهي المحددات التي تتوافق مع أبعاد الأداء وهذا بعد إجراء تعديل طفيف فيما يخص بعد الأرباح والذي يصبح بعد المردودية.

في حين أن التنويع الاقتصادي فيعبر عنه في معظم الأعمال السابقة وفقا لبعدين مستخدمين على نطاق واسع وهما الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، كما يمكن اقتراح بعد أخر مهم في ميدان التنويع الاقتصادي وهو بعد الإيرادات العامة.

إن توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو قطاع الخدمات والبناء لا يساعد على خلق القيمة كما ورد عن دراسة K. KHELLIL, K. LOUCIF (2023) لذا تسعى الجزائر إلى تحفيز القطاعات الإستراتيجية على غرار الصناعات الغذائية الزراعية خاصة في ظل ضعف هذا القطاع وهو الأمر الذي أجمعت عليه الدراسات السابقة على غرار دراستي صليحة يعقوبن (2020)، ونزيهة دلال براهيمي(2023)، وهذا ما دفعنا لاعتماد هذا الفرع في الدراسة الحالية نظرا لدوره الحيوي الذي يساهم من خلال أدائه الجيد في تحقيق التنويع الحقيقي للاقتصاد الجزائري حيث تم اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية الزراعية كميدان لإجراء الدراسة التطبيقية.

II– التعريف بميدان الدراسة :

من أجل الارتقاء بالإنتاج وتعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة تنافسيته وجب توجيه الاهتمام نحو الصناعات القادرة على استيعاب اليد العاملة وتقليص الاعتماد على الواردات الأجنبية، ويحتل قطاع الصناعات الغذائية الزراعية مكانة هامة ضمن هذا التوجه نظرا لدوره الإستراتيجي والمباشر في زيادة وتنويع الدخل الوطني وتخفيف التبعية للاقتصاد العالمي[1].

[1]– حسنية مهيدي، حاج بن زيان، " **دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر** "، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص 122

II. 1- مفهوم الصناعات الغذائية الزراعية :

تعد الصناعات الغذائية الزراعية من بين الصناعات الأكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني ، وبالنظر لأهميتها البالغة فإنه من الضروري الاضطلاع على تعريفها، ومراحل تطورها التاريخي منذ القدم وحتى وقتنا الحالي وأهم فروعها وأساسياتها.

II. 1. 1- تعريف الصناعات الغذائية الزراعية :

تعتبر الصناعات الغذائية الزراعية فرع من القطاع الصناعي التحويلي الذي يهدف لتوفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للإنسان، وقد جاء في تعريف هذا الفرع ما يلي :

- أطلق الفرنسي Louis Malassis مصطلح " الزراعة الغذائية " في الستينات على الصناعة التي تمر من خلالها المواد الأولية الزراعية بعدد لا متناهي من العمليات والتوليفات التي تجعلها في الأخير تنتهي عند نقطة الغذاء القابل للاستهلاك[1].

- هي سلسلة من الأنشطة الصناعية التي تتولى تحويل المواد الخام الزراعية إلى مواد غذائية أساسية صالحة للاستهلاك المباشر أو الوسيط[2].

- هي ذلك النشاط القائم على مجموعة من العمليات المرتكزة على الطاقة والآلات ضمن نظام متكامل يجمع بين العمل المصنعي والخدمات المساندة له لتحويل منتوج زراعية أو أكثر إلى منتوج جديدة ذو خصائص شكلية ونوعية مختلفة[3].

---

[1]- فايزة قش، " **توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية** "، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 144.

[2]- نورهان قرون، " **قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر – دراسة تحليلية (هيكل – سلوك)** "، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2017، ص 160.

[3]- زوهير بن جدو، مرجع سابق، ص 19.

– هو المجال الذي يختص بتحويل المنتجات الزراعية والغابية ومنتجات الصيد البحري إلى مواد غذائية موجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني، كما يتضمن إنتاج سلع وسيطة لا تمثل سلعا غذائية مباشرة وكثيرا ما تتولد عن هذا النشاط منتجات مصاحبة أعلى قيمة أو أقل مثل المواد الناتجة عن الذبح كالجلود[1].

– وعموما هي الصناعات التي تقوم بتحويل مخرجات القطاع الزراعي من حالتها الخام سواء كان مصدرها نباتي أو حيواني الفائضة عن الاستهلاك الطازج إلى شكل آخر من المنتجات الغذائية قصد تلبية احتياجات السوق المحلي أو حتى الدولي وذلك طبقا لمعايير ومواصفات معينة بغية زيادة عمرها التخزيني والمحافظة على قيمتها الغذائية (من الوجهة الصحية والحيوية) بفضل طرق الحفظ والتصبير والتبريد....إلخ، مما يتيح استهلاكها في مواسم وأماكن غير التي أنتجت فيها[2].

من خلال هذا التعريف نجد أن الصناعات الغذائية الزراعية تضم شقين :

* الصناعات النباتية : والتي تضم كل من صناعة الحبوب (المطاحن، صناعة العجائن...)، الفواكه (وما يستخلص منها من عصائر، فواكه مجففة...)، الخضر (وما يستخلص منها من زيوت، مصبرات...)

* الصناعات الحيوانية : وتشمل نشاطات الصيد البحري وتربية المواشي (وما يستخلص منها من حليب ومشتقاته، اللحوم البيضاء والحمراء، الأسماك المعلبة...)[3]

إذا تشمل الصناعات الغذائية نطاقا واسعا يبدأ من الإنتاج الفلاحي والثروات البحرية مرورا بمراحل التحويل وصولا إلى المتلقي النهائي مما يعكس تفاعل الأطراف الاقتصادية التالية :

---

[1]– الديوان الوطني للإحصائيات، مدونة الأنشطة الاقتصادية (NAE)، الجزائر، 2010، ص 36، متاح على الرابط :
https://www.ons.dz/IMG/pdf/naa_rev1_ar.pdf

[2]– وسيلة شكيرو، عمر غزازي، " **إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي – فرع الصناعات الغذائية – في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد** "، Revue des Réformes Economiques et Integration En Economie Mondiale، المجلد 14، العدد 01، 2020، ص 228 (بتصرف).

[3]– نورهان قرون، مرجع سابق، ص 161.

– موردو الخامات والمواد النصف مصنعة : وهم الفلاحون الذين يوفرون المواد الأولية الخام (مثل القمح) بالإضافة إلى مصنعي المواد النصف جاهزة (كالدقيق).

– المؤسسات المصنعة أو المحولة : وهي المنشآت الصناعية التي تتولى تحويل المواد الأولية الخام أو النصف مصنعة إلى منتجات جاهزة للاستهلاك المباشر أو إلى منتجات نصف جاهزة.

– الناقلون، الممونون والبائعون : يساهمون في إيصال الأغذية المصنعة إلى المستهلك

– نشاطات أخرى : على غرار مراكز التكوين، مصنعو العتاد، مؤسسات ووحدات التعبئة والتغليف والمؤسسات الخدمية ...[1]

وتمثل الصناعات الغذائية في الجزائر مجموعة النشاطات الصناعية المنظمة في مجموعة من الفروع أو الشعب والتي يمكن تحديدها وفق الجدول أدناه :

الجدول (2–1) : فروع الصناعات الغذائية في الجزائر

الشعبة	الأنشطة
اللحوم	إنتاج اللحوم المجزرة. إنتاج لحوم الدواجن. منتجات أخرى قائمة على اللحوم.
الأسماك	التصبير. التجميد.
صناعة الخضر والفواكه	تحضير عصائر الفواكه والخضر. تصبير الخضر ، تجفيفها وتجميدها. الطماطم المصبرة.

[1]– عبد الوهاب عبدات، " **واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطويرها في الجزائر خلال الفترة 1997 – 2007** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011، ص ص 117–118.

	الفواكه الجافة والمربيات. الفواكه المصبرة.
صناعة الدهون	تصنيع زيت الزيتون. تصنيع زيوت أخرى. تصنيع الزبدة والمرغرين.
الألبان	صناعة الحليب ومشتقاته. المثلجات.
الحبوب	المطاحن. تصنيع منتجات النشاء. تصنيع الأعلاف.
تحويل الفرينة والنشاء	المخابز (الخبز والحلويات). تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكس...). صناعة البسكويت.
صناعة المشروبات	المياه المعدنية. المشروبات الغازية وغير الغازية.
صناعات غذائية أخرى	تصنيع السكر. تصنيع الشوكولاطة و السكاكر. تصنيع الشاي و القهوة. تصنيع البهارات والتوابل. تصنيع الوجبات الجاهزة والحمية الغذائية. تصنيع الأعلاف الحيوانية.

المصدر: أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، " **دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة الفترة 2009 – 2015** "، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 02، 2017، ص 412 (بتصرف).

ويلاحظ أيضا أن الصناعات الغذائية الزراعية تنقسم إلى نوعين :

* الصناعات الحفظية : ومنها صناعة التبريد والتجميد والتعليب

* الصناعات التحويلية : ومنها تحويل الشمندر السكري إلى سكر وبذور عباد الشمس إلى زيت والألبان إلى جبن وزبادي[1]

وتقوم الصناعات الغذائية الزراعية على فكرتان :

الأولى : تعتبر أن الزراعة المتطورة هي الدافع المحفز لإنشاء المصانع الغذائية

الثانية : تفترض أن إنشاء المصانع الغذائية هي مدعاة لتطوير الزراعة إذ يضمن للمنتجين الزراعيين تصريف منتجاتهم[2].

II. 1. 2- التطور التاريخي للصناعات الغذائية الزراعية :

أظهرت البحوث التاريخية أن الإنسان القديم قد مارس بعض العمليات المتعلقة بصناعة الأغذية كعمليات تجفيف الفواكه، اللحوم والأسماك واستعمال الملح والثلج لحفظها. وقد كان المصريون القدامى السباقين إلى طحن الحبوب من خلال عملية الرحى، ثم توالت الاكتشافات العلمية التي ساهمت في إحداث تقدم ملموس في كثير من محطات الحياة الغذائية أهمها طريقة التعقيم الحراري أو ما يعرف بالبسترة حيث تمكن الخباز الفرنسي Nicolas Appert عام 1809 من حفظ أصناف عديدة من الأغذية داخل علب من زجاج كان يطبخها ثم يغلقها بإحكام فتبقى صالحة لفترة طويلة دون أي تلف[3]، ثم ظهر التصبير في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الأهلية (1869)، وفي سنة 1900 تطورت صناعة اللحوم حيث بات من الممكن نقلها عبر المحيط الأطلسي بفضل تقنية التبريد، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تطور المواصلات في العالم ساهم بشكل كبير جدا في إنعاش الصناعات

[1]- إبتسام رزوق، " **تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر** "، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022، ص 45.

[2]- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، " **تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر** "، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 01، 2021، ص 679.

[3]- عبد الوهاب عبدات، مرجع سابق، ص ص 80- 81.

الغذائية. ومع بداية القرن 20 برزت الشركات الصناعية الكبرى على غرار Nestlé, Unilever, Liebig ....، كما تميزت الفترة ما بين 1945 و 1975 (أو ما يطيق عليه فترة الثلاثين المجيدة التي شهدتها معظم الدول المتقدمة) بنقلة نوعية في الصناعات الغذائية تزامنت مع تطور العتاد الفلاحي وتكثيف الاعتماد على الكيمياء وتسارع وتيرة الابتكار فتقلصت فترة الإنتاج جراء استعمال الآلات والتكنولوجيات، وتطور تقنيات التخزين والتغليف والتي ساهمت في الحفاظ على جودة المنتج[1]. وها نحن في وقتنا الحالي نجد من المنتجات الغذائية ما يصعب عده من مواد مجففة وأخرى مجمدة وغيرها مما يجعل المستهلك في حيرة من أمره عند اختيار الأفضل والأنسب لشرائه[2].

II. 1. 3- أهمية وأهداف الصناعات الغذائية الزراعية :

تلعب الصناعات الغذائية دورا هاما في رفع المستوى المعيشي للمواطنين وهذا من خلال توفير السلع الغذائية ذات جودة عالية وبأسعار مناسبة لقدراتهم الشرائية، مما يمنحها أهمية اقتصادية واجتماعية بالغة[3] يمكن إيجازها في :

- تشجيع زيادة وتطوير الإنتاج الزراعي كون الصناعة الغذائية تضمن أسواق لتصريفه.
- نقل الفائض من الإنتاج الزراعي من منطقة إلى أخرى تفتقر إليه نتيجة لزيادة وتحسن إمكانات حفظه (خاصة بالنسبة للمواد سريعة التلف) ونقله.
- إمكانية الحصول على المنتجات الزراعية في غير مواسمها (أوقات الندرة) وفي غير مواطنها ومن ثم الاستفادة منها طوال السنة.
- تعويض الواردات الأجنبية والحد من استنزاف العملة الصعبة، كما تعزز الدخل القومي عن طريق الصادرات وبالتالي تنظيم الميزان التجاري للمواد الغذائية[4].

---

[1]- فايزة قش، مرجع سابق، ص 143.

[2]- ماجد أبو النجا الشرقاوي، " **رؤية إستراتيجية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة للنهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر** "، مجلة روح القوانين، العدد 89، 2020، ص 671.

[3]- حسنية مهيدي، حاج بن زيدان، مرجع سابق، ص 123.

[4]- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، مرجع سابق، ص 684.

- تساهم في استقرار الأسعار داخل السوق من خلال طرح منتجاتها المخزونة خلال فترات ندرة الإنتاج الطازج
- تساهم في توفير المنتجات الغذائية بالكم والنوع المطلوبين وفي الوقت المناسب وكذا الاستفادة من مخلفات الإنتاج في التغذية الحيوانية[1].
- إيجاد مصادر غذائية جديدة كتوفير أغذية بدون سكر وأغذية منزوعة الدسم للمرضى والأطفال، كما أنها تتيح إمكانية تحويل مادة أولية واحدة إلى عدة منتجات متنوعة، فالحليب مثلا يدخل في صناعة الجبن والزبادي واللبن[2].
- تنعكس بصورة مباشرة على تحفيز صناعات أخرى كصناعة مواد التعبئة والتغليف وصناعة المواد الكيماوية الحافظة، إضافة إلى قطاع النقل وغيره[3].
- تصنيع المواد التي تزيد عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى منتجات مختلفة لها قيمة غذائية واقتصادية
- التنمية الاجتماعية التي تحققها عملية إنشاء مصانع في الفرع الغذائي وذلك نتيجة استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة الدائمة أو الموسمية، كما تزداد فرص التشغيل بازدهار الموسم الزراعي إذ تزداد أنشطة جمع المحاصيل الزراعية ونقلها وتخزينها[4].

كما أن الصناعات الغذائية تهدف إلى :

- خفض نفقات استيراد الغذاء والحفاظ على العملة الصعبة.
- استغلال الخامات الزراعية وتحويلها إلى منتجات غذائية ذات قيمة.
- الانتفاع من المحاصيل التي لا تلقى إقبالا وقت حصادها.

[1]- أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، مرجع سابق، ص 408.

[2]- أركان ريسان عباس، " **التكنولوجيا الحديثة ودورها في تنمية الصناعات الغذائية في العراق** "، مجلة مداد الأداب، المجلد 2019، عدد خاص، 2019، ص 389.

[3]- إبتسام زروق، مرجع سابق، ص 46.

[4]- حسنية مهيدي، حاج بن زيدان، مرجع سابق، ص 124.

- توسيع الطاقة الإنتاجية مع فتح آفاق للتصدير[1].

أما عن مبرراتها فيمكن حصرها في :

- غياب التزامن بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك فالإنتاج يرتبط عادة بموسم محدد في حين يبقى الاستهلاك متواصلا على مدار السنة.

- التقلبات المصاحبة للإنتاج الزراعي الناتجة عن العوامل المناخية .

- عدم قابلية بعض المنتجات الزراعية للاستهلاك المباشر مثل قصب السكر والقمح مما يستلزم إخضاعها لجملة من العمليات التحويلية (كالتجفيف والتخليل والطحن) التي تمنحها قيمة غذائية أكبر[2].

II. 1. 4- علاقة الصناعات الغذائية الزراعية بغيرها من القطاعات :

تحكم قطاع الصناعات الغذائية بصلات ترابط وتكامل مع مختلف القطاعات الاقتصادية فهو يرتبط من الخلف بالقطاعين الزراعي والصناعي، فالصناعات الغذائية تستمد غالبية مدخلاتها من الإنتاج الفلاحي الخام سواء كان ذو مصدر نباتي أو حيواني. في المقابل، يمكن للصناعات الغذائية أن تشكل دعامة للقطاع الفلاحي من خلال إمداده ببعض مستلزمات الإنتاج كالأعلاف الحيوانية مثلا.

أما من ناحية القطاع الصناعي، فالتطورات التي شهدتها البشرية ساهمت في إحداث تغيرات محورية في بنية الصناعات الغذائية إذ تمكنت هذه الأخيرة من توظيف أحدث ما أفرزته التكنولوجيا في مجالات الصناعات الهندسية والإلكترونيات والكيمياء، حيث اعتمدت على معدات، أدوات وتقنيات متنوعة من أجل التصنيع والبسترة والتعقيم والحفظ والتنكيه وغيرها وهذا ما ساهم في رفع كفاءة الصناعات الغذائية في إنتاج غذاء آمن وسليم وكذلك تقليص الفاقد من العناصر الغذائية وتحسين خصائص المنتجات النهائية، فضلا عن أن أغلبية الصناعات الغذائية تحتاج إلى

[1]- جهاد رحماني، "**كمال ديب، دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000 – 2019)** "، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، 2022، ص 123.

[2]- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، مرجع سابق، ص 685.

عمليات التغليف والتعبئة وهو الأمر الذي يسهم في تنشيط هذه الصناعة نظرا لتزايد الطلب عليها، ومن ثم فإن قيام الصناعات الغذائية مرهون بتعاونها مع فروع صناعية أخرى.

كما يتداخل قطاع الصناعات الغذائية من الأمام مع مجموعة واسعة من الأنشطة الخدمية كالنقل، التوزيع، التسويق، التموين والتخزين...ومع كل هذا لا يجب إغفال دور قطاع الطاقة باعتباره المحرك الرئيس لمعظم القطاعات الاقتصادية[1].

II. 2- مراحل تطور الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر :

مباشرة بعد الاستقلال باشرت السلطات العديد من الإصلاحات والبرامج التنموية للنهوض بقطاع الصناعات الغذائية وذلك عبر مراحل نستعرضها فيما يلي :

المرحلة 1 (1962-1979) : نظرا للحالة المزية التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال عمدت السلطات إلى تبني سياسات إدارية تعنى بالصناعة الوطنية والتي شكلت بداية حقيقية للصناعة رغم أنها جاءت في شكل سياسات بسيطة واعتباطية، حيث شهدت هذه الفترة برمجة بناء قاعدة للصناعات الغذائية كون أن أهداف التنمية عقب الاستقلال ركزت مباشرة إلى رفع المستوى المعيشي والتصدي لمشكلة البطالة.

المرحلة 2 (1980-1989) : شهدت هذه الفترة نموا معتبرا في أعداد المشاريع المنجزة ضمن مجال الصناعات الغذائية حيث ارتفعت إلى 29% من جملة المشاريع الاستثمارية المنجزة في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983 بعدما كانت تشكل ما يعادل 21% في سنة 1982، وهذا ما يعكس مقدار الاهتمام الذي خصته الدولة لهذا القطاع لاسيما فروع المواد الأساسية واسعة الاستهلاك (الحبوب، الحليب، الزيت والسكر).

المرحلة 3 (1990-1999) : عرفت هذه المرحلة تذبذبا في التمويل الموجهة لقطاع الصناعات الغذائية، وبقي الإنتاج الصناعي الغذائي خاضعا للتطورات المستجدة في القطاع الزراعي. رغم ذلك فقد اتسم هيكل الصناعات

[1]- زوهير بن جدو، مرجع سابق، ص ص 52-57 (بتصرف).

الغذائية بعد النصف الثاني من التسعينات في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري والتحول نحو اقتصاد السوق باتساع قاعدة المؤسسات الصغيرة المتوسطة الخاصة ضمن فروع متعددة منها الحليب، الحلويات والبسكويت، المياه المعدنية، المشروبات الغازية...

المرحلة 4 (2000-2009) :انصب اهتمام الدولة بقطاع الصناعات الغذائية بصفة غير مباشرة من خلال البرامج التنموية التي مست كل من قطاعي الزراعية والصيد البحري وذلك ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) كما شمل هذا الاهتمام إنشاء وتجهيز مراكز لتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المرحلة 5 (2010-2014) : وهنا أعدت الدولة مخططا وطنيا لترقية الصناعات الغذائية (PNDIAA) بغية رفع كفاءة العرض المحلي من المنتجات الغذائية وتعزيز مكانة المؤسسات.

المرحلة 6 (2015-2019 برنامج توطيد النمو الاقتصادي) : تزايد خلال هذه المرحلة التركيز على التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات غير النفطية إلى جانب الاهتمام بالتنمية الزراعية والريفية فضلا عن ترقية وتطوير الأنشطة الاقتصادية المعرفية والتكنولوجية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين الموقع التنافسي على الصعيد العالمية.

وفي ظل استمرار تراجع أسعار النفط خلال سنة 2015، ومن أجل معالجة الوضع الاقتصادي، تقرر غلق حساب هذا البرنامج مع نهاية 2016 وتعليق كل العمليات التي لم تباشر بعد. لذلك اقتصر هذا البرنامج على سنتي 2015 و 2016 فقط[1].

المرحلة 7 (2016-2030 نموذج النمو الاقتصادي الجديد أو نموذج التنويع الاقتصادي) : ضمن توجهها نحو تنويع الاقتصاد ومعالجة اختلالاته الهيكلية، أقرت الحكومة الجزائرية سنة 2016 نموذجا اقتصاديا جديدا يطمح إلى

[1]- كريمة مراد، سكينة بن حمو، " **آليات تطوير الصناعة الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000 – 2016** "، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص ص 462-463.

رفع معدل النمو خارج المحروقات إلى 6.5% ، والانتقال إلى مصاف الدول الناشئة في غضون الأعوام القليلة المقبلة. ومن أجل ذلك، جري انتقاء بعض الشعب والفروع والتي من شأنها أن تساهم في تقليص فاتورة الاستيراد وتعزيز عملية التصدير، حيث تم تحديد 15 شعبة إستراتيجية من ضمنها الصناعات الغذائية الزراعية وذلك مع التركيز على ترقية تكنولوجيا المعلومات الجديدة.

وفي هذا الإطار هدف البرنامج إلى إطلاق سياسات تنموية أهم ما تتميز به هو تطوير القطاع الزراعي ورفع مساهمة الصناعات التحويلية (متضمنة الصناعات الغذائية) في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي من 5.3% سنة 2015 إلى 10% في آفاق سنة 2030[1].

II. 3- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية :

يرتبط فرع الصناعات الغذائية ارتباطا وثيقا بالنمو السكاني الذي يعد من أبرز العوامل المؤثرة في حجم الطلب على المنتجات الغذائية، وبالتالي يفترض أن يكون ذلك من الدوافع القوية لتطوير وتزايد أعداد المؤسسات الناشطة في هذا المجال من ناحية، وتوسيع طاقتها الإنتاجية من ناحية أخرى، وهذا نظرا للكثافة السكانية التي تتميز بها الجزائر[2] وهذا ما يؤكده الجدول الموالي :

الجدول (2-2) : تطور أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2017 – 2022

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العدد	28816	30590	31997	32884	34418	37437

المصدر : زوهير بن جدو، مرجع سابق، ص 191.

Ministère de l'industrie et des Mines, « **Bulletin d'information statistique de la PME** », N° 42.

[1]- زوهير بن جدو، مرجع سابق، ص ص 171-172.

[2]- نورهان قرون، مرجع سابق، ص 163.

الشكل (2-1) : تطور أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2017 – 2022

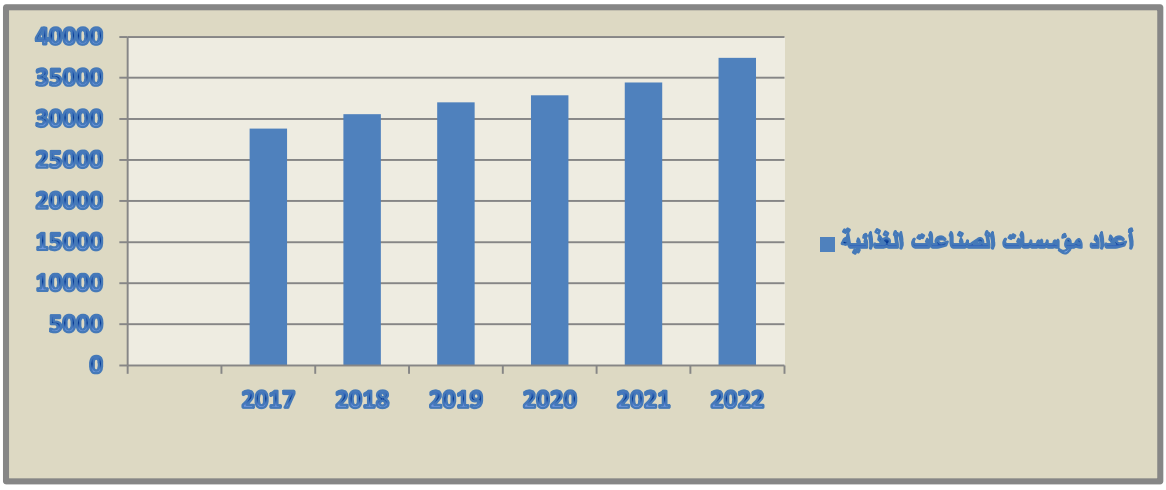

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (02-02).

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أن أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية عرف تطورا وتزايد مستمرا أين أصبح عددها 37437 سنة 2022 بعدما كان 28816 سنة 2017 وهذا ما يؤكد التزام الدولة بدعم هذا النوع من المؤسسات وتأهيلها بغرض الاستجابة للاحتياجات المحلية وإنتاج ما من شأنه تعويض الواردات والجدول أدناه يبين قيم الإنتاج الخام من الصناعات الغذائية.

الجدول (2-3) : الإنتاج الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2017 – 2022 (مليون دج)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإنتاج الخام	1131098.6	1196827.5	123438	1277944.1	1372695.1	1521987.2

Source : ONS, « **Les comptes économiques** », (2016-2019)(2019-2021)(2021-2023).

الشكل (2-2) : الإنتاج الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2017 – 2022

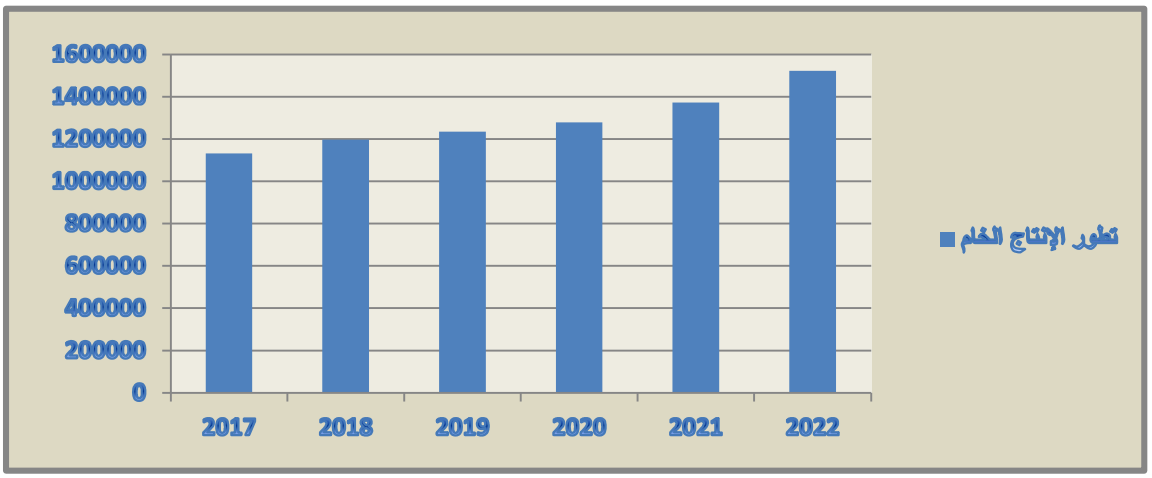

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (02-03).

يتضح من الجدول أن الإنتاج الخام لقطاع الصناعات الغذائية شهد تحسنا متواضعا من سنة إلى أخرى حيث انتقلت قيمته من 1131098.6 في 2017 إلى 1521987.2 سنة 2022، وهذا بالرغم من الإصلاحات والبرامج التنموية التي هدفت إلى تنشيط قطاع الصناعات الغذائية من خلال عدة آليات الرامية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، زيادة مساهمة الضرائب في تمويل الخزينة العمومية وكبح عجز الميزان التجاري.

والجدول أدناه يوضح مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في قيمة الضرائب خلال الفترة 2017 – 2022 :

الجدول (2-4) : تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الضرائب خلال الفترة 2017 – 2022 (مليون دج)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مساهمة الضرائب	16681.3	18695.8	20229.3	19700.7	21495.2	24227.8
الأهمية النسبية	%1.49	%1.89	%1.58	%2	%0.85	/

المصدر : زوهير بن جدو، مرجع سابق، ص 209.

ONS, « **Les comptes économique** », (2021-2023).

الشكل (2-3) : تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الضرائب خلال الفترة 2017 – 2022

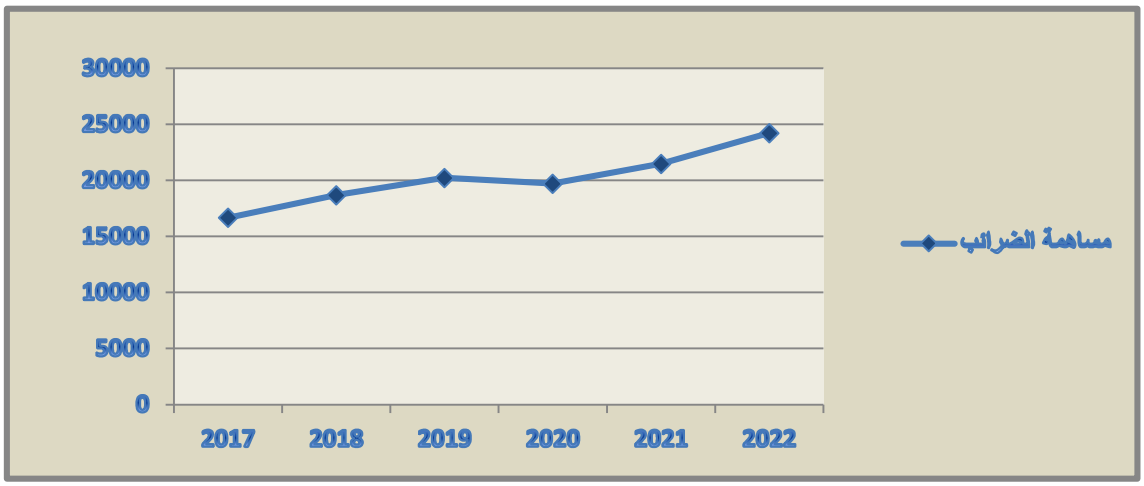

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (02-04).

من خلال الجدول يتضح أن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية في تمويل الخزينة العمومية لا يزال محدودا، فبالرغم من التزايد المستمر لقيمة الضرائب المرتبطة بالإنتاج الإجمالي من 16681.3 سنة 2017 إلى 24227.8 سنة 2022 إلا أن أعلى نسبة لمساهمتها ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية بلغت 2% فقط سنة 2020.

كما ويعرض الجدول الموالي منحى تطور قيم الواردات الجزائرية من المنتجات الغذائية :

الجدول (2-5) : تطور الواردات الجزائرية من المنتجات الغذائية خلال الفترة 2017 – 2022

(مليون دولار)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الواردات الغذائية	8438	8573	7794	7723	8877	10369
إجمالي الواردات	48076	48292	44323	35421	37405	38757
النسبة من إجمالي الواردات	%17.55	%17.75	%17.36	%21.8	%23.73	%26.75

المصدر : بنك الجزائر، " **التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021** "، الجداول الإحصائية، الجزائر، 2022، ص 119.

بنك الجزائر، " **التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022** "، الجداول الإحصائية، الجزائر، 2023، ص 127.

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9

الشكل (2-4) : تطور الواردات الجزائرية من المنتجات الغذائية خلال الفترة 2017 – 2022

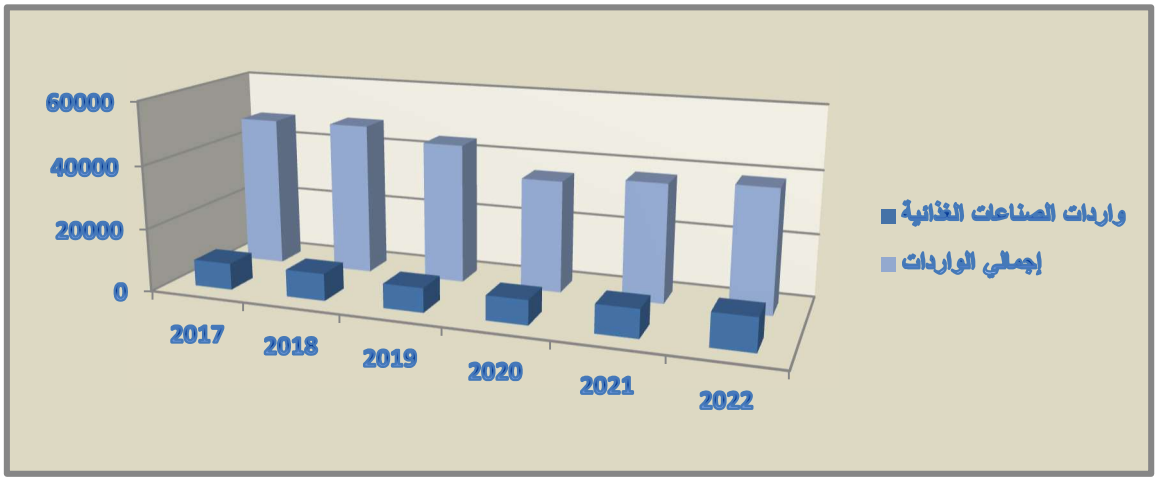

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (02-05).

عرفت الواردات الغذائية منحى متذبذب من حيث القيمة، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2020 قدرت بـ 7723 ثم تعاود الارتفاع لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2022 مقدرة بـ 10369 أما إذا ما قورنت بإجمالي الواردات فإن نسبها تتراوح بين 17% و27% وهي متزايدة طيلة فترة الدراسة، وعدم تراجعها يعكس وجود مشكلة في تلبية

الطلب المحلي المتزايد وبالتالي فإن تنامي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية لم تصاحبه عمليات إحلال فعلية من خلال التصنيع المحلي.

أما من ناحية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية فالجدول الموالي يبين تطورها في الجزائر

الجدول (2-6) : تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2017 – 2022 (مليون دولار)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات الغذائية	350	373	408	437	576	269
إجمالي الصادرات	34569	41146	35323	21932	38637	65718
النسبة من إجمالي الصادرات	%1.01	%0.91	%1.16	%1.99	%1.49	%0.41

المصدر : بنك الجزائر، " **التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021** "، الجداول الإحصائية، الجزائر، 2022، ص 119.

بنك الجزائر، " **التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022** "، الجداول الإحصائية، الجزائر، 2023، ص 127.

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9

الشكل (2-5) : تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2017 – 2022

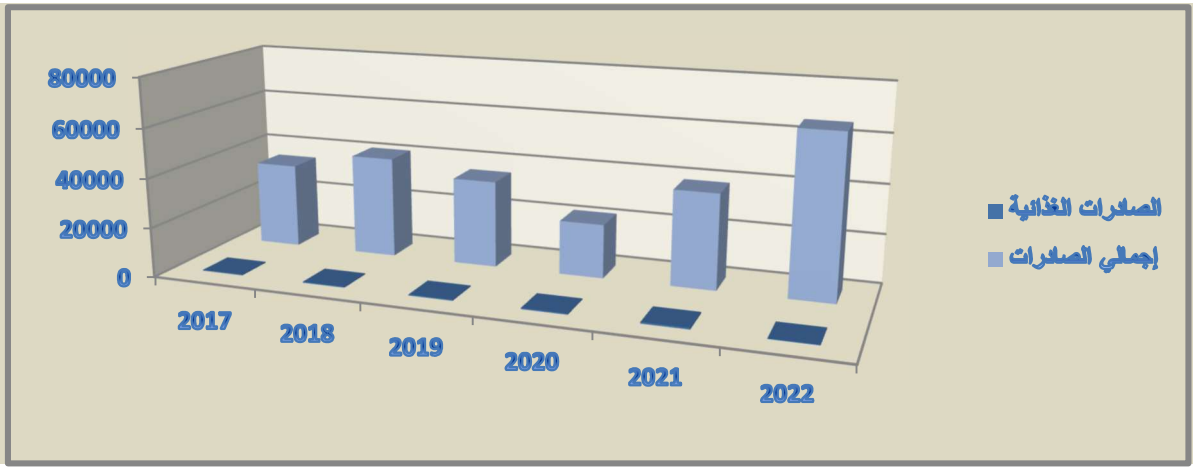

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (02-06).

عرفت الصادرات تطورا ضئيلا خلال فترة الدراسة وهو الأمر الذي يبدو جليا عند ملاحظة نسبها من إجمالي الصادرات، إذ أنها لا تكاد تتعدى 1.5% وعليه فإن مساهمة الصادرات الغذائية لا تعتبر كافية حتى لتغطية الواردات مما يزيد من حدة عجز الميزان التجاري وتآكل احتياطي الصرف.

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة أن سعي الدولة إلى تنشيط وتطوير فرع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الزراعية – من خلال تهيئة كل الظروف والإمكانيات الملائمة لذلك – لم يؤتى أكله ولم يكلل بالنتائج المتوقعة وهذا ما يؤكد على أن مشكلة هذا الفرع الصناعي هي مشكلة ضعف الأداء.

III– النموذج العام وفرضيات الدراسة :

بالاستناد على الإطار الفكري للأدبيات النظرية وسعيا لتحقيق الأهداف المرجوة تم تحديد ثلاث متغيرات تتجسد في الذكاء الاقتصادي والذي يتألف من ثلاثة أبعاد تتمثل في (توليد المعارف والخبرات، كشف الفرص والتهديدات، تنسيق الجهود والأنشطة)، حيث من المنتظر أن يساهم من خلالها في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة ممثلا هو الآخر بثلاثة أبعاد تضم (الإنتاجية، المردودية، القدرة التنافسية).أما فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي والذي تم التعبير عنه بمؤشرات (الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات العامة، الصادرات) فمن المعلوم أن الحكومة الجزائرية سعت منذ الأزمة النفطية لسنة 1986 إلى إيجاد أكفء الحلول والإجراءات قصد الحد من التبعية النفطية وجعل الاقتصاد أكثر تنوعا[1]، وفي هذا الإطار أشارت العديد من التجارب العالمية إلى أن نمو وازدهار الأقاليم مرتبط بصفة مباشرة بقدرة المؤسسات على تحسين أدائها[2].

[1]– أحمد ضيف، أحمد عزوز، " **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 21.

[2]– وسام داي، مرجع سابق، ص 106.

وعلى هذا الأساس، يبرز التنويع الاقتصادي غاية وطنية وهدف إستراتيجي يمكن أن يشكل تحسين أداء المؤسسات ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتحديد تلك الناشطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية أحد أهم المسارات المحتملة لدعمه.

وعليه يمكن تمثيل النموذج العام للدراسة الحالية كما هو موضح في الشكل أدناه :

الشكل (2-6) : النموذج المقترح للدراسة الحالية

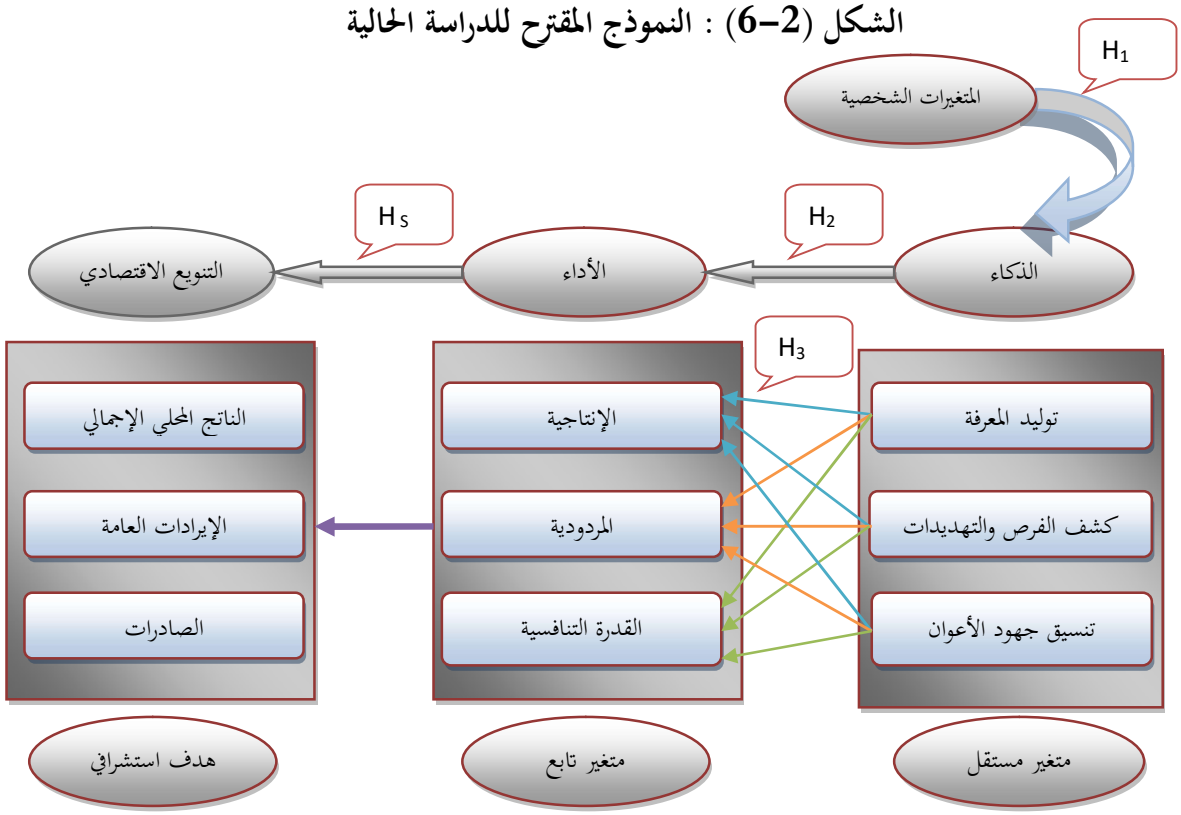

المصدر : من إعداد الباحثة.

ومن ثم يمكن صياغة الفرضيات استنادا إلى النموذج الموضح في الشكل السابق كما يلي :

♣ من أجل معرفة ما إذا كان للخصائص الشخصية والمهنية للمبحوثين انعكاس على مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي تم اقتراح مجموعة من الفرضيات لاختبار الاختلافات والفروق وفقا لمتغيرات مختارة على النحو التالي :

H_1 : تختلف درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة باختلاف خصائص الأفراد والمؤسسة.

وبناءا على هذه الفرضية تنبثق الفرضيات الفرعية التالية :

$H_{1.1}$: تختلف درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة باختلاف المستوى التعليمي

$H_{1.2}$: تختلف درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة باختلاف الخبرة المهنية

$H_{1.3}$: تختلف درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة باختلاف الوظيفة

$H_{1.4}$: تختلف درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة باختلاف حجم المؤسسة

♣ لتحديد مدى تأثير الذكاء الاقتصادي ككل على أداء المؤسسات محل الدراسة بأبعاده الثلاث (الإنتاجية، المردودية، القدرة التنافسية) كل على حدا تم اقتراح مجموعة من الفرضيات على النحو التالي :

H_2 : يؤثر الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة بأبعاده الثلاث.

وبناءا على هذه الفرضية تنبثق الفرضيات الفرعية التالية :

$H_{2.1}$: يؤثر الذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الزراعية محل الدراسة.

$H_{2.2}$: يؤثر الذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الزراعية محل الدراسة.

$H_{2.3}$: يؤثر الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الزراعية محل الدراسة.

♣ من أجل معرفة أي من وظائف الذكاء الاقتصادي هو الأكثر أهمية من حيث تأثيره على الأداء بأبعاده الثلاث تم اقتراح مجموعة من الفرضيات على النحو التالي :

H_3 : تؤثر كل وظائف الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الزراعية محل الدراسة بأبعاده الثلاث (الإنتاجية، المردودية، القدرة التنافسية).

وبناءا على هذه الفرضية تنبثق الفرضيات الفرعية التالية :

$H_{3.1}$: تؤثر كل وظائف الذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الزراعية محل الدراسة

$H_{3.2}$: تؤثر كل وظائف الذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الزراعية محل الدراسة

$H_{3.3}$: تؤثر كل وظائف الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الزراعية محل الدراسة

♣ في إطار تحديد دور الأداء الحسن في دعم جهود التنويع تم اقتراح فرضية استشراف قائمة على سيناريوهات نظري للربط بين الطرفين بالشكل التالي :

H_S : من المتوقع أن يؤدي تحسن مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية إلى زيادة مساهمتها في تعزيز مؤشرات التنويع الاقتصادي.

خاتمة :

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى معالجة عدة دراسات سابقة تنوعت في مجالها الزمني والجغرافي ونطاقها الكلي والجزئي...، حيث مكنتنا هذه الجهود المعرفية من تشكيل صورة واضحة لبناء نموذج البحث الحالي وتحديد شكل العلاقة التي تجمع بين المتغيرات الثلاث، إذ تم اعتبار التنويع الاقتصادي غاية وطنية قائمة على أساس تحسن أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي خصصنا منها فرع الصناعات الغذائية الزراعية كميدان لإجراء الدراسة الميدانية وأيضا اختبار الفرضيات التي تعنى بربط الذكاء الاقتصادي كمتغير مستقل بالأداء باعتباره متغيرا تابعا.

الفصل الثالث :

الدراسة الميدانية

تمهيد :

يأتي هذا الفصل ليترجم الجانب التطبيقي للدراسة حيث يتم الانتقال من الإطار النظري إلى الإطار التجريبي ضمن بيئة واقعية تشمل مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية. ويهدف هذا الجزء إلى جمع البيانات وتحليلها باستخدام أدوات وأساليب علمية مناسبة بغية اختبار مدى صحة العلاقات المفترضة بين متغيرات البحث.

وعليه تم تقسيم محتوى الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول : الإطار العام للدراسة

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج

المبحث الثالث : اختبار فرضيات الدراسة

I. الإطار العام للدراسة :

هذه المرحلة تمثل الأساس الذي تنطلق منه كل دراسة علمية إذ يتم من خلاله تحديد أهم الجوانب التي تقوم عليها هذه الدراسة.

I.1- متغيرات الدراسة :

انطلاقا مما سبق فإن التنويع الاقتصادي جاء في الدراسة الحالية ليمثل **هدفا إستراتيجيا** يبنى تصوره استنادا على تحسن أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتحديد تلك الناشطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية نتيجة للتأثير المحتمل للذكاء الاقتصادي وهذا ما سيتم التحقق منه من خلال الدراسة الميدانية.

وعليه فقد تم بناء نموذج للدراسة الميدانية من أجل تقديم رؤية واضحة للمتغيرات المكونة لهذه الأخيرة بحيث أنه شمل ثلاثة مجموعات من المتغيرات الإحصائية كما يبينه الشكل أدناه :

الشكل (3-1) : النموذج المقترح للدراسة الميدانية

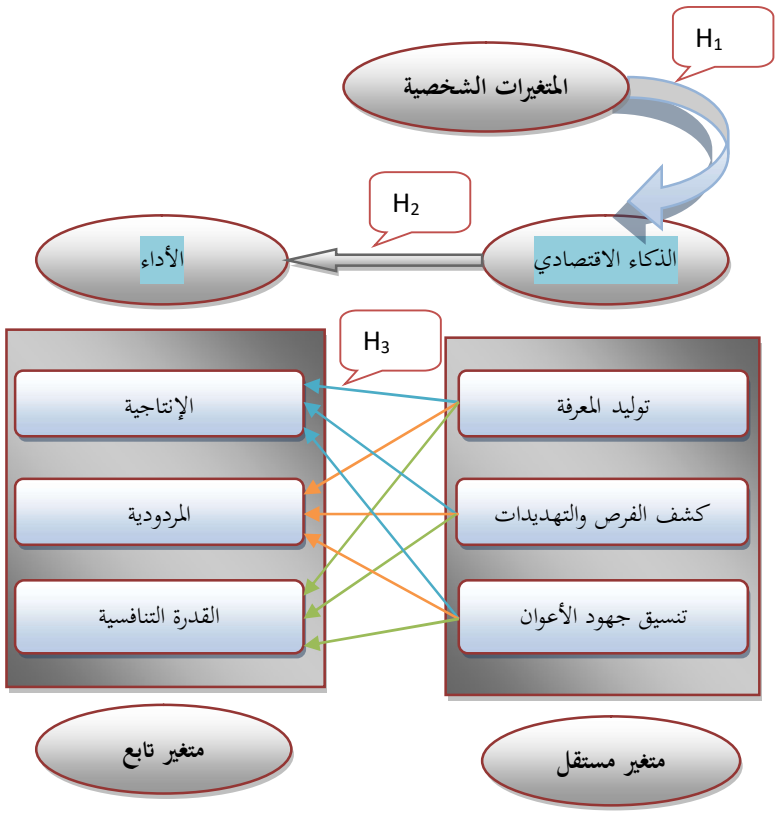

المصدر : من إعداد الباحثة.

– المتغير المستقل : يتمثل في الذكاء الاقتصادي وأبعاده (توليد المعرفة، الكشف عن الفرص والتهديدات، تنسيق جهود الأعوان والأنشطة)

– المتغير التابع : يتمثل في الأداء وأبعاده (الإنتاجية، المردودية، القدرة التنافسية)

– المتغيرات الثانوية (الشخصية) : والمتمثلة في بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية (المستوى التعليمي، الخبرة، المستوى الوظيفي، حجم المؤسسة)

I.2– منهجية الدراسة الميدانية

كإجراء أساسي لمعالجة الموضوع بطريقة سهلة وواضحة وجب وضع منهجية توضح الخطوات التي سارت عليها الدراسة وهذا من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة وأيضا الأدوات المستعملة في جمع البيانات وكذا أساليب التحليل المستعملة.

I.2.1– أدوات جمع البيانات :

بهدف الوصول إلى حقائق علمية دقيقة لحل مشكلة الدراسة تم جمع البيانات باستخدام الأدوات التالية :

1– الاستبيان : وهو يعتبر الأداة الرئيسية المعتمد عليها لجمع البيانات وقد تم تصميمه بالاعتماد على ما جاء في الإطار النظري وهذا تبعا لأهداف وإشكالية الدراسة، دون أن ننسى مساهمة بعض الأساتذة ذوي الخبرة في تصحيح وتنقيح الاستبيان. ومن ثم يمكن القول أن الاستبيان هو الوسيلة التي تنتقل من خلالها الدراسة من المرحلة المفاهيمية إلى مرحلة تجسيد البحث على أرض الواقع.

2– المقابلة : تم إجراء بعض المقابلات غير المنظمة (أي حديث مفتوح) مع مدراء بعض المؤسسات قيد الدراسة، الأمر الذي ساهم في شرح وتوضيح أفضل لبعض الأسئلة الواردة في الاستبيان ومن ثم كانت بمثابة اختبار لمدى ملاءمتها للموضوع من جهة والتأكد من صحة البيانات المقدمة من جهة أخرى بالإضافة إلى الحصول على بعض البيانات المفيدة في تفسير النتائج المتحصل عليها.

I.2.2- مجتمع وعينة الدراسة

يعتبر مجتمع البحث من العوامل الأساسية التي يتوجب تحديدها قبل البدء في الدراسة وعليه فقد تم تحديد مجتمع البحث بالنسبة للدراسة الحالية في جميع المفردات التي تشكل حيزا يمكن من خلاله دراسة الظاهرة محل البحث والمتمثلة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية على المستوى الوطني.

في حين تعتبر العينة مجموعة جزئية من المجتمع الذي تجري عليه الدراسة والتي تتحدد وفقا لطبيعة الموضوع إذ أن الاختيار الدقيق للعينة هو أساس دراسة تطبيقية ناجحة، وعليه فقد تم استعمال عينة قصدية (غير عشوائية) مؤلفة من عدد محدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية التي لها فكرة وخلفية مسبقة عن موضوع الذكاء الاقتصادي وممارساته، حيث تم استهداف مسؤولي وإطارات هذه المؤسسات (أي مدراء، رؤساء أقسام ومصالح...) باعتبار أنهم يمثلون وحدة المعاينة الأنسب لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهذا نظرا لكون الذكاء الاقتصادي موضوع حديث نسبيا في الجزائر وذو بعد إستراتيجي والذي يكون من اختصاص وأولويات المستويات العليا، إذ لا يحض العمال البسطاء بما يكفي من الدراية للإدلاء بآرائهم حول الموضوع.

وبالنظر إلى أن حجم المجتمع الإحصائي غير معلوم بالنسبة لنا، فإنه من أجل تحديد حجم العينة نستعمل المعادلة التالية :

$$n = \frac{Z^2}{\delta^2} \cdot P(1 - P)$$

حيث أن :

P : قيمة ثابتة تقدر بـ 50% (0.5) وهي درجة الاختلاف بين مفردات المجتمع

δ : الخطأ المعياري ويقدر بـ 5% (0.05) أو 1% (0.01)

Z : القيمة المعيارية عند مستوى الدلالة، إذا كانت قيمة الخطأ المعياري 0.05 فإن القيمة المعيارية تقدر بـ 1.96، أما إذا كانت قيمة الخطأ المعياري 0.01 فإن القيمة المعيارية تقدر بـ 2.58

وبالتعويض في المعادلة نجد :

$$n = \frac{(1.96)^2}{(0.05)^2} \cdot 0.50 \ (1 - 0.50)$$

$$n = 384$$

وعليه يعتبر حجم 384 مفردة هو الحجم الأمثل للعينة (إذا كان ذلك ممكنا من الناحية الميدانية)

I.3.2– تصميم الأداة وصدقها الظاهري

تعتبر صياغة الاستبيان من أصعب المهارات التي يجب أن يجيدها الباحث وتكمن صعوبته في عدم توفر قوانين علمية ثابتة في إعداده وإنما تصميمه يقوم على العديد من التجارب العلمية والنظريات حيث يعتمد الاستبيان بشكل رئيسي على مكون وحيد ألا وهو الأسئلة وعملية صياغة الأسئلة المناسبة ليست بتلك الدرجة من السهولة لذلك وبعد تصميم الاستبيان في شكله الأولي تم عرضه على الأستاذ المشرف ومن ثم على عدد من الأساتذة المحكمين من ذوي الخبرة والمعرفة (الملحق رقم 01) بغرض التأكد من سلامة ودقة العبارات وهذا للخروج باستبيان يستوفي كل الشروط مما يسمح بجمع أكبر قدر من المعلومات المفيدة للدراسة لذا فإنه بعد الأخذ والعمل بملاحظات ونصائح المحكمين التي دعت إلى :

* تعديل بعض العبارات من خلال إضافة بعض الأفكار وحذف أخرى.

* إعادة صياغة بعض العبارات وجعلها أكثر بساطة.

* تقليص عدد عبارات الاستبيان (حتى لا يتقاعس المبحوثون عن الإجابة).

تم التوصل إلى الاستبيان النهائي (الملحق رقم 02) الذي جاء مقسما على النحو التالي :

– القسم الأول : تم التركيز في هذا القسم على تعريف أفراد العينة بفحوى الدراسة وكذا التأكيد على سرية تداول المعلومات المقدمة من طرفهم وارتباطها بمتطلبات البحث العلمي فقط، إضافة إلى شرح بعض المفردات الأساسية والتي تعطي فهما أوسع لعبارات الاستبيان. وكون العينة اختيرت بناءا على توفر الذكاء الاقتصادي ولو

ضمنيا في المؤسسات المستهدفة فقد تم وضع خمسة (5) أسئلة للتصفية القبلية بحيث يتم قبول الاستمارة في حال تم الإجابة بـ " **نعم** " على ثلاثة أسئلة كحد أدنى. وجاءت هذه الأسئلة كما يلي :

* هل تتابع مؤسستكم المستجدات المتعلقة بالمنافسين، العملاء والأسواق؟

* هل لديكم خلية أو شخص مختص في البحث عن المعلومات؟

* هل لديكم قواعد بيانات لتخزين المعلومات ذات الطابع الإستراتيجي؟

* هل تهتمون بتأمين وحماية معلوماتكم (من التجسس مثلا)؟

* هل مؤسستكم تملك القدرة على تغيير قواعد اللعبة التنافسية من خلال مثلا ابتكار أساليب جديدة تربك المنافسين؟

وكان الهدف من هذه الأسئلة تحديد العينة المؤهلة والتي تعطي نتائج أكثر موثوقية ومن ثم فهي لا تقيس مستوى الذكاء الاقتصادي في المؤسسات المدروسة.

– القسم الثاني : يتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (الجنس، السن، المستوى التعليمي) ، البيانات الوظيفية (الخبرة المهنية، المستوى الوظيفي) وبيانات متعلقة بالمؤسسة (حجم المؤسسة).

– القسم الثالث : تضمن الأبعاد المتعلقة بالذكاء الاقتصادي ويتكون من 12 عبارة تم تقسيمها كما يلي :

* بعد توليد المعرفة : يشمل 05 عبارات (من 01 إلى 05)

* بعد الكشف عن الفرص والتهديدات : يضم 03 عبارات (من 06 إلى 08)

* بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة : يتضمن 04 عبارات (من 09 إلى 12)

– القسم الرابع : ويشمل هذا القسم الأبعاد المتعلقة بالأداء ويتكون من 12 عبارة تم تقسيمها كما يلي :

* بعد الإنتاجية : ويشمل 04 عبارات (من 13 إلى 16)

* بعد المردودية : ويشمل 03 عبارات (من 17 إلى 19)

* بعد القدرة التنافسية : ويضم 05 عبارات (من 20 إلى 24)

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على الأسئلة المغلقة ذات خيارات ثنائية ومتعددة في كامل المحاور

I.4.2– توزيع أداة الدراسة

بهدف زيادة معدل الاستجابة نظرا لكون الاستبيانات تمس المسؤولين والمسيرين الذين غالبا ما يصعب الوصول إليهم اعتمدت عملية توزيع الاستبيانات على طريقتين :

* الطريقة التقليدية :

كمرحلة أولى تم توزيع الاستبيان في شكله الورقي على أفراد العينة المدروسة بشكل مباشر بعد التنقل إلى بعض المؤسسة من ولاية تلمسان وبعض الولايات المجاورة لها.

كما تم التنقل للمعارض والصالونات المتعلقة بالصناعات الغذائية أين يتجمع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف المناطق والولايات الجزائرية في مكان واحد، وبسبب حضور مسيري أغلب هذه المؤسسات. وتتمثل هذه الصالونات في :

– صالون الغرب للإنتاج والتصدير المقام بقصر المعارض " محمد فراج " بتلمسان من 11 إلى 13 فيفري 2025

– الصالون الدولي للصناعات الغذائية (Djazagro) المقام بقصر المعارض Safex بالجزائر العاصمة من 07 إلى 10 أفريل 2025

– الصالون الدولي للفلاحة، تربية المواشي والصناعات الزراعية (SIPSA) المقام بقصر المعارض Safex بالجزائر العاصمة من 26 إلى 29 ماي 2025

حيث من خلال هذه الصالونات حاولنا توزيع أكبر عدد من الاستبيانات على المؤسسات محل الدراسة.

* المرحلة الإلكترونية :

في المرحلة الثانية تم إنشاء استبيان إلكتروني على Google Froms المتوفر على الرابط التالي :

https://forms.gle/kmY8QTceK75RRssQA

حيث تم توجيه هذا الاستبيان لعدد من المؤسسات المحل الدراسة عبر بريدها الإلكتروني المتاح على مواقع التواصل الاجتماعي أو على أغلفة وعبوات المنتجات أو بعد التواصل الهاتفي مع البعض من هذه المؤسسات.

وفي نهاية العملية تم توزيع 400 استبيان بين ورقي وإلكتروني على 294 مؤسسة من المجتمع الإحصائي.

وفي الجدول الموالي تلخيص لعدد الاستبيانات الموزعة، المسترجعة والصالحة للدراسة

الجدول (3-1) : تعداد استبيانات الدراسة

الولاية / الصالون	عدد المؤسسات	الاستبيانات					
		الموزعة	المسترجعة	المفقودة	الملغاة	الملغاة *	الصالحة
- تلمسان	17	57	43	14	02	01	40
- عين تموشنت	06	18	15	03	01	00	14
- سيدي بلعباس	05	12	08	04	00	00	08
- معسكر	02	05	05	00	00	00	05
- وهران	06	16	16	00	01	01	14
المجموع	**36**	**108**	**87**	**21**	**04**	**02**	**81**
- صالون الغرب	18	28	28	00	00	00	28
- Djazagro	78	96	95	01	01	00	94
- SIPSA	12	18	15	03	00	00	15
المجموع	**108**	**142**	**138**	**04**	**01**	**00**	**137**
استبيان إلكتروني	150	150	**62**	88	00	22	**40**
المجموع الكلي	**294**	**400**	**287**	**113**	**05**	**24**	**258**
النسبة المئوية	/	**%100**	**%71.75**	**%28.25**	**%7.25**		**%64.50**

المصدر : من إعداد الباحثة.

(*) ملغاة نتيجة عدم الإجابة بـ " نعم " على العدد المقبول من أسئلة التصفية القبلية أي أن تلك المؤسسات لا تتوفر على نظام الذكاء الاقتصادي ولو نسبيا.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن نسبة الاستبيانات المسترجعة قدر بـ 71.75% إذ بلغ عددها 287 استبيان من أصل 400 وهو أقل من حجم العينة المحدد مسبقا، حيث يمكن تبرير ذلك بعدم استجابة مسؤولي بعض

المؤسسات (خاصة أولئك المبحوثين عن طريق الاستبيان الإلكتروني) الذين وبعد التواصل معهم عدة مرات عبر الهاتف أو عبر مواقعهم الإلكترونية أبدوا تخوفهم من الطابع الإستراتيجي للموضوع وكما أظهروا نوعا من اللامبالاة بحجة انشغالهم من جهة وعدم حصولهم على أي منفعة إزاء مساهمتهم في الإجابة على الاستبيان من جهة أخرى.

وبعد فحص الاستبيانات المسترجعة لبيان مدى صلاحيتها تم استبعاد 29 استبيان وذلك لعدم استيفائها لشروط التحليل بصفة عامة، وبذلك يصبح عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة الإحصائية 258 استبيان أي ما نسبته 64.50% وهي نسبة يمكن اعتمادها في التحليل، حيث أن العينة القصدية في الغالب بإمكانها توفير معلومات أكثر عمقا وتحديدا على خلاف العينات الأكبر حجما التي قد تكتفي بإعطاء تحليلات سطحية[1]، فأحيانا تكون عينة مكونة من 50 مفردة اختيرت بشيء من الدقة أحسن من عينة مكونة من 500 مفردة كان اختيارهم غير دقيق. كما تعتبر الباحثة U. Sekeran أن حجم العينة الواقع بين 30 و 500 مفردة ملائم لجميع الدراسات وأن يكون حجم العينة 10 أضعاف متغيرات الدراسة عند إجراء اختبار الانحدار المتعدد[2]، لذلك في هذه الحالة وفي هذه الظروف يمكن اعتبار حجم العينة المتحصل عليها مناسبا.

[1]- صونية بتغة، مرجع سابق، ص 186.

[2]- نفس المرجع ص 186-187.

شكل (3-2) : التمثيل البياني لنسب الاستبيانات المسترجعة

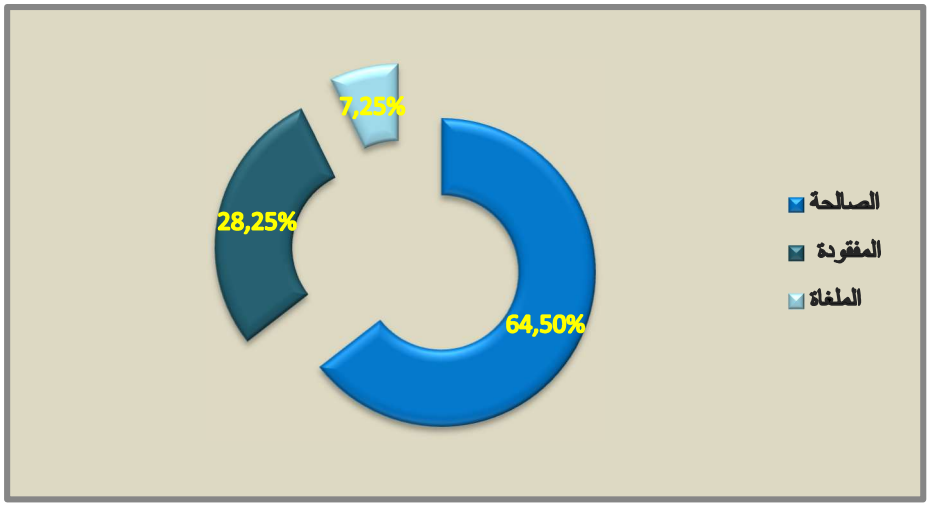

المصدر : من إعداد الباحثة.

I.3- اختبار صلاحية عينة الدراسة

قبل التطرق إلى نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها وتفسيرها لابد من اختبار صلاحيتها وذلك من خلال مجموعة من الخطوات :

I.3.1- أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة :

باستعمال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إصدار 30 تم اعتماد مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة لمعالجة بيانات الدراسة والتي هي على النحو التالي :

- اختبار التوزيع الطبيعي
- معامل ألفاكرونباخ
- معاملات الاتساق الداخلي والصدق البنائي
- التكرارات والنسب المئوية لتوضيح خصائص العينة
- المتوسطات الحسابية
- الانحرافات المعيارية

- اختبار Kruskal Wallis

- اختبار Mann Whitney

- تحليل الانحدار الخطي البسيط

- تحليل الانحدار الخطي المتعدد

- تحليل الانحدار الخطي التدرجي

كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي والذي يعتبر المقياس الأنسب والأكثر شيوعا لقياس آراء أفرد العينة حول متغيرات الدراسة وهذا نظرا لبساطته حيث أن هذا المقياس يتكون من خمس تصنيفات تقابلها خمس درجات والجدول الموالي يوضح :

الجدول (3-2) : مقياس ليكرت ذو الخمس درجات

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	05	04	03	02	01

المصدر : من إعداد الباحثة.

ولتحليل إجابات عينة الدراسة نحدد فئات المتوسط الحسابي المرجح للمقياس كما يلي :

طول الفئة = المدى / عدد الفئات

حيث أن المدى = الحد الأعلى – الحد الأدنى ، وبالتالي فإن :

طول الفئة = (5 – 1) / 5

طول الفئة = 0.80

ومن ثم نقوم بإضافة قيمة طول الفئة إلى أدنى قيمة في المقياس بغرض تحديد الحد الأعلى للفئة، فنحصل على مجالات المتوسطات المرجحة (الموزونة) كما يلي :

الجدول (3–3) : المتوسطات الحسابية المرجحة

المتوسط الحسابي المرجح للإجابات	الاتجاه	درجة الموافقة
[1 – 1.80]	غير موافق تماما	ضعيفة جدا
]1.80 – 2.60]	غير موافق	ضعيفة
]2.60 – 3.40]	محايد	متوسطة
]3.40 – 4.20]	موافق	عالية
]4.20 – 5]	موافق تماما	عالية جدا

المصدر : حسن عبد الفتاح عز، " **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي** " ، الرياض، خوارزم العلمية، الطبعة الأولى، 2007، ص 540.

I.3.2– اختبار التوزيع الطبيعي

لتحديد الاختبارات الإحصائية المناسبة لابد من معرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وعليه فقد تم إخضاع متغيرات الدراسة لاختبار " كولمجروف سمرنوف " واختبار " شبيرو ويلك "، حيث تكون البيانات موزعة توزيعا طبيعيا إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 ، وهذا وفقا للفرضيات التالية :

H_0 : بيانات العينة المسحوبة من مجتمع الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : بيانات العينة المسحوبة من مجتمع الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي

والجدول الموالي يوضح النتائج

الجدول (3–4) : اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig
الذكاء الاقتصادي	0.150	258	<0.001	0.903	258	<0.001
الأداء	0.133	258	<0.001	0.883	258	<0.001

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تشير نتائج الجدول إلى أن القيمة الاحتمالية (Sig) في كلا الاختبارين بالنسبة لكل من متغير الذكاء الاقتصادي ومتغير الأداء أدنى من 0.05 وعليه يتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن عينة الدراسة مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتوزع بشكل معتدل والشكلان المواليان يوضحان أكثر :

الشكل (3-3) : التوزيع الطبيعي للذكاء الاقتصادي	الشكل (3-4) :التوزيع الطبيعي للأداء
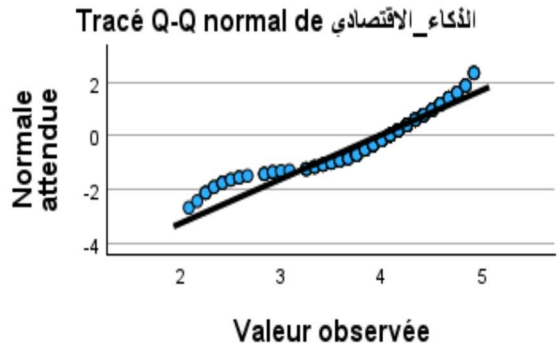	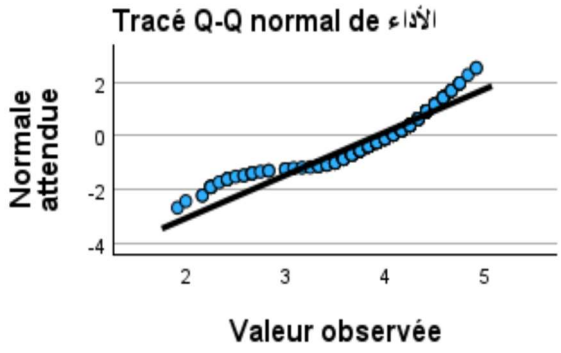

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من خلال الشكلين انتشار بعض النقاط بعيدة عن الخط المستقيم مما يؤكد على أن العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي مما يستدعي إجراء اختبارات لامعلمية للإجابة على أسئلة وفرضيات الدراسة.

I.3.3- ثبات واتساق أداة الدراسة

يأتي هذا الاختبار للحكم على مدى سلامة أداة الدراسة وملاءمتها للاستخدام حيث يقصد بالثبات أن يعطي الاستبيان نتائج وقراءات متطابقة أو متقاربة إذا ما أعيد توزيعه مرة أخرى وذلك في نفس الظروف، ومن طرق قياسه الأكثر شيوعا حساب معامل " ألفا كرونباخ " والذي تقدر أقل قيمة مقبولة له بـ 0.60 والجدول الموالي يوضح معامل ثبات المحاور والأداة ككل.

الجدول (3–5) : معامل الثبات

محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق
توليد المعرفة	05	0.909	0.953
الكشف عن الفرص والتهديدات	03	0.771	0.878
تنسيق جهود الأعوان والأنشطة	04	0.906	0.951
الذكاء الاقتصادي	**12**	**0.888**	**0.942**
الإنتاجية	04	0.860	0.927
المردودية	03	0.709	0.842
القدرة التنافسية	05	0.737	0.858
الأداء	**12**	**0.910**	**0.953**
الأداة ككل	**24**	**0.948**	**0.973**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات لكل محاور الاستبيان فاقت القيمة المقبولة 0.60 حيث تراوحت بين 0.709 و 0.910، كما نلاحظ أيضا أن الثبات العام للأداة ككل مرتفع جدا فقد بلغ 0.948 لإجمالي عبارات الاستبيان. كما أن معامل الصدق (والذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل ألفاكرونباخ) قد سجل قيما مرتفعة تراوحت بين 0.842 و 0.953 بالنسبة لمحاور الاستبيان، فيما سجل معامل الصدق العام قيمة 0.973 وهذا ما يدل على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

الشكل (3-5) : معامل ألفاكرونباخ

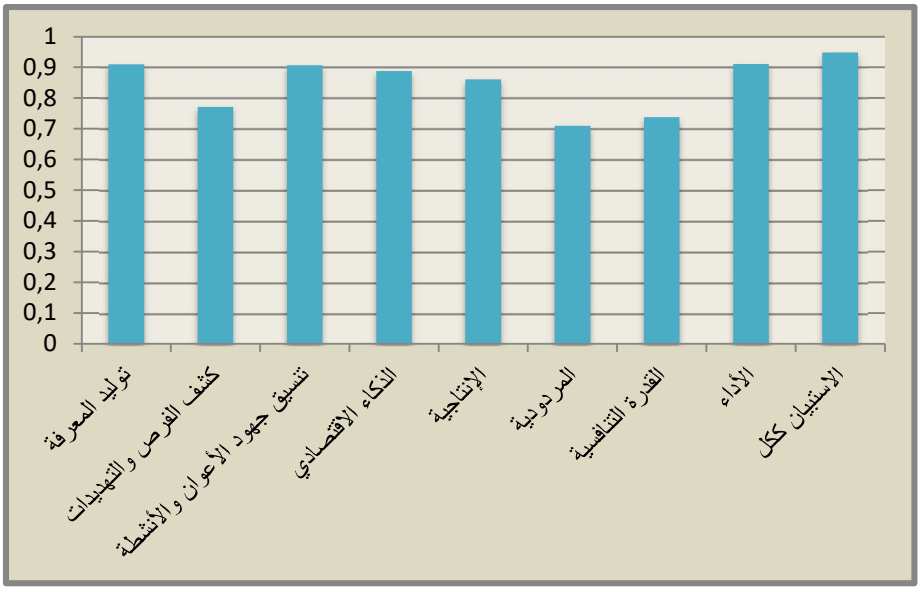

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

I.4.3- الاتساق الداخلي والصدق البنائي :

I.1.4.3- الاتساق الداخلي :

من أجل التأكد من أن الأداة فعلا تقيس ما يراد قياسه يتم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لهذه الأداة بحساب معامل الارتباط سبيرمان بين درجة كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وذلك بالنسبة لكلا متغيري الدراسة.

أولا – الاتساق الداخلي لمحور الذكاء الاقتصادي :

في الجدول الموالي توضيح لنتائج معاملات الارتباط بين درجات عبارات أبعاد محور الذكاء الاقتصادي مع الدرجة الكلية لكل بعد.

الجدول (3–6) : الاتساق الداخلي لعبارات محور الذكاء الاقتصادي

توليد المعرفة		الكشف عن الفرص والتهديدات		تنسيق جهود الأعوان والأنشطة	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
01	0.853 **	06	0.728 **	09	0.794 **
02	0.868 **	07	0.814 **	10	0.891 **
03	0.860 **	08	0.812 **	11	0.887 **
04	0.856 **	/	/	12	0.874 **
05	0.821 **	/	/	/	/
** دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01)					

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أن ارتباط العبارات مع متوسط المحور كان عاليا حيث تراوح بين 0.728 و 0.891 وكانت كلها دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 مما يدل على اتساق العبارات مع البعد ومن ثم مع محور الذكاء الاقتصادي ككل مما يدل على أنها تتمتع بالصدق وهي بالفعل مناسبة لقياس ما وضعت لقياسه في الأصل.

ثانيا – **الاتساق الداخلي لمحور الأداء:**

في الجدول الموالي توضيح لنتائج معاملات الارتباط بين درجات عبارات أبعاد محور الأداء مع الدرجة الكلية لكل بعد.

الجدول (3–7) : الاتساق الداخلي لعبارات محور الأداء

الإنتاجية		المردودية		القدرة التنافسية	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
13	** 0.710	17	** 0.814	20	** 0.678
14	** 0.768	18	** 0.764	21	** 0.535
15	** 0.871	19	** 0.717	22	** 0.705
16	** 0.848	/	/	23	** 0.663
/	/	/	/	24	** 0.603
** دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01)					

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أن ارتباط العبارات مع متوسط المحور كان عاليا حيث تراوح بين 0.535 و 0.871 وكانت كلها دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 مما يدل على اتساق العبارات مع البعد ومن ثم مع محور الأداء ككل مما يدل على أنها تتمتع بالصدق وهي بالفعل مناسبة لقياس ما وضعت لقياسه في الأصل.

I.3.4.2– الصدق البنائي :

تم إجراء اختبار الصدق البنائي لأداة الدراسة عن طريق حساب معاملات الارتباط سبيرمان بين المحاور والأداة ككل وفق ما هو مدرج في الجدول (3–8) :

الجدول (3–8) : الصدق البنائي لمحوري الدراسة

علاقة الارتباط		معامل الارتباط
الاستبيان	الذكاء الاقتصادي	** 0.964
	الأداء	** 0.965
** دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01)		

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

كما يتبين من الجدول فإن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيا حيث بلغ معامل الارتباط بين الأداة ككل ومحوري الذكاء الاقتصادي والأداء 0.964 و 0.965 على التوالي مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية وقوية وهذا ما يؤكد مرة أخرى أن أداة الدراسة تتمتع بالصدق وهي مناسبة لقياس ما وضعت لقياسه.

II. عرض ومناقشة النتائج :

يهدف هذا الجزء إلى تحليل وتفسير البيانات المجمعة تساهم في التوصل إلى استنتاجات دقيقة ومنطقية.

II.1- عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

تم بناء هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المرتبطة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، فعلى إثر هذه المتغيرات يمكن تحديد الخصائص والسمات التي تتميز بها عينة الدراسة والتي تتمثل في :

II.1.1- توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس : استندت هذه الدراسة على كل من الجنسين والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول (3-9) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	176	%68.2
أنثى	82	%31.8
المجموع	258	%100

الشكل (3-6) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول والشكل المرافق له أن معظم المستجوبين هم من جنس الذكور حيث قدرت نسبتهم بـ 68.2% مقابل 31.8% للإناث، ويمكن إرجاع هذا التباين إلى طبيعة العمل إذ أن البيئة الصناعية في الجزائر

يغلب عليها تشغيل فئة الذكور أكثر من الإناث حيث تتوجه الإناث في الغالب للعمل في قطاعات أخرى مثل التعليم والخدمات.

II.1.2- توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير السن : يمكن إبراز توزيع لأفراد عينة الدراسة بالاستناد على أعمارهم من خلال الجدول والشكل التوضيحي التاليين :

الجدول (3-10) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	37	%14.3
من 30 إلى 40 سنة	145	%56.2
من 41 إلى 50 سنة	60	%23.3
أكثر من 50 سنة	16	%6.2
المجموع	258	%100

الشكل (3-7) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

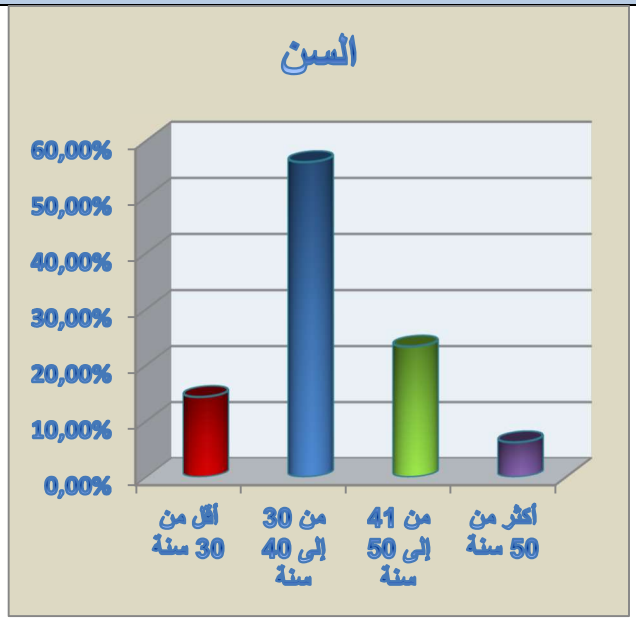

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أن الفئة العمرية الممتدة (من 30 إلى 40 سنة) شكلت أكبر نسبة إذ قدرت بـ 56.2%، تليها الفئة (من 41 إلى 50 سنة) بنسبة 23.3% متبوعة بالفئة (أقل من 30 سنة) والفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) بالنسب 14.3% و 6.2% على التوالي وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من الشباب الذين يكونون في أوج طاقاتهم الإنتاجية والذين يتوفر فيهم أيضا الاستعداد للمزيد من العطاء

والتطور، ومن جهة أخرى فإن الكثير من المؤسسات الناشطة في السوق الجزائرية هي مؤسسات حديثة النشأة وبالتالي من الطبيعي أن يكون العاملون بها من فئة الشباب.

II.3.1– توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي: لبيان توزيع لأفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي تم تشكيل الجدول الآتي مدعما بشكل توضيحي :

الجدول (3–11) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	27	%10.5
تقني	40	%15.5
جامعي (ليسانس/ماستر)	151	%58.5
دراسات عليا (ماجستير/دكتوراه)	40	%15.5
المجموع	258	%100

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل (3–8) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

نلاحظ من الجدول أن فئة الجامعيين مثلت أكبر نسبة وهم الحاصلين على شهادة ليسانس أو ماستر بالإضافة إلى الحاصلين على شهادات دراسات عليا من ماجستير أو دكتوراه حيث قدرت النسبة الإجمالية بـ 74% وهذا يشكل ميزة بالنسبة للدراسة إذ يساعد ذلك على فهم المستجوبين لأداة الدراسة وحسن استخدامها والتكيف معها وتعد هذه النتيجة منطقية بحكم أن المستجوبين هم أساسا من الإطارات.

II.1.4- توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الوظيفة: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الوظيفة مبينو من خلال الجدول الآتي وهي مدعمة بشكل توضيحي :

الجدول (3-12) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير	26	%10.1
رئيس قسم	65	%25.2
رئيس مصلحة	106	%41.1
أخرى (تقنيين في الإعلام الآلي، محاسبين، مكلفين بالإعلام)	61	%23.6
المجموع	258	%100

الشكل (3-9) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن فئة رؤساء المصالح هي الفئة الغالبة على العينة المستجوبة بنسبة قدرت بحوالي 41% باعتبار أنهم الفئة الأكثر تفاعلا مع أدوات البحث العلمي كما أنهم الفئة الممكن الوصول إليها بسهولة مقارنة بالمستويات الأعلى كفئة المدراء الذين يمثلون في هذه الدراسة نسبة 10% ورؤساء الأقسام بنسبة 25%.

II.1.5- توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الخبرة : يظهر الشكل الموالي نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة كما تم إعداد شكل توضيحي بالاعتماد على تلك النتائج.

الجدول (3-13) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	51	%19.8
من 05 إلى 15 سنة	135	%52.3
من 16 إلى 25 سنة	53	%20.5
أكثر من 25 سنة	19	%7.4
المجموع	258	%100

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل (3-10) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

نلاحظ من الجدول أن نسبة الخبرة الأكثر تمثيلا لأفراد عينة الدراسة هي الفئة من 05 إلى 15 سنة ممثلة بنسبة 52.3% وهذا متناسق مع الفئة العمرية الغالبة لعينة الدراسة دون أن ننسى حداثة الكثير من المؤسسات، وقد تلت هذه الفئة مباشرة بنسبة 20.5% الفئة من 16 إلى 25 سنة وهذا ما يؤكد أن حوالي 73% من المبحوثين يملكون خبرة لا بأس بها مما يزيد من قوة المؤسسة.

II.6.1- توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير حجم المؤسسة : يظهر الشكل الموالي نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير حجم المؤسسة كما تم إعداد شكل توضيحي بالاعتماد على تلك النتائج.

الجدول (3-14) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير حجم المؤسسة

حجم المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
صغيرة جدا	14	%5.4
صغيرة	49	%19
متوسطة	195	%75.6
المجموع	258	%100

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل (3-11) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير حجم المؤسسة

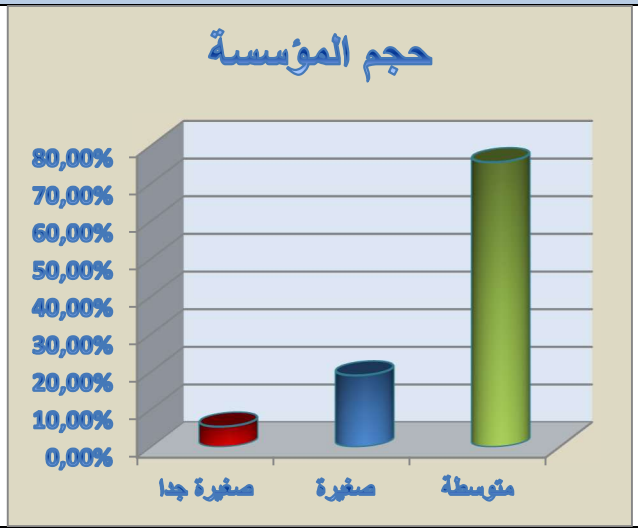

نلاحظ من الجدول أن المؤسسات المتوسطة نالت نسبة 75.6% من عينة الدراسة متبوعة بالمؤسسات الصغيرة التي مثلت 19% لتحتل المؤسسات الصغيرة جدا المرتبة الأخيرة بنسبة 5.4% حيث يعزى استحواذ المؤسسات المتوسطة على أعلى نسبة إلى إمكانية الوصول إليها بشكل أيسر مقارنة بالأحجام الأخرى والتي قد تكون غير رسمية أو تعمل بهياكل إدارية بسيطة جدا مما يصعب التعامل معها علميا.

II.2- التحليل الوصفي لعبارات محاور أداة الدراسة :

يتناول هذا العنصر نتائج التحليل الإحصائي لمحاور الاستبيان باستعمال المقاييس الإحصائية الوصفية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة والعناصر الفرعية لها ومن ثم تحديد درجة الموافقة والأهمية تبعا لفئات المتوسط الحسابي المرجح المذكور آنفا.

II.2.1- التحليل الوصفي لعبارات محور الذكاء الاقتصادي :

يتضمن هذا العنصر دراسة إجابات أفراد العينة اتجاه الأبعاد أو الوظائف الثلاث التي تشكل محور الذكاء الاقتصادي وتحديد مدى فهمهم والتزامهم بها.

أولا – التحليل الوصفي لعبارات بعد توليد المعرفة :

يبين الجدول الموالي النتائج المختلفة للتحليل الوصفي لعبارات قياس بعد توليد المعرفة والذي يتضمن 05 عبارات استهدفنا من خلالها التعرف على مدى توفر وظيفة توليد المعرفة في المؤسسات المدروسة.

الجدول (3–15) : القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو بعد توليد المعرفة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه	درجة الأهمية
01	تشارك المؤسسة في المعارض، الملتقيات والمؤتمرات العلمية والتكنولوجية لاكتساب المعارف الجديدة	3.85	0.971	02	موافق	عالية
02	تلجأ المؤسسة إلى التعاون مع مخابر البحث والجهات الاستشارية العلمية	3.72	0.905	05	موافق	عالية
03	تبحث المؤسسة عن أفضل التجارب والعمليات بغرض الاستفادة منها	3.92	0.874	01	موافق	عالية
04	يستفيد عمال المؤسسة من برامج تدريبية وتربصات لتوسيع معارفهم	3.84	0.944	03	موافق	عالية
05	تشجع المؤسسة النقاش الجماعي بهدف توليد الأفكار وتبادل الخبرات المتراكمة لديهم	3.79	0.879	04	موافق	عالية
توليد المعرفة		**3.82**	**0.784**	/	**موافق**	**عالية**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح لنا من خلال الجدول أن كل قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المدروسة المتعلقة بعبارات بعد توليد المعرفة تقع ضمن المجال " موافق "، وكانت العبارة الثالثة التي مفادها أن " المؤسسة تبحث عن أفضل التجارب والعمليات بغرض الاستفادة منها " الأكثر قبولا وأهمية حيث سجلت أعلى متوسط حسابي قدر بـ 3.92 كما جاء الانحراف المعياري بمقدار 0.874 وهو يشير إلى وجود تشتت منخفض للقيم عن وسطها الحسابي مما يشير إلى تقارب كبير في آراء أفراد العينة المبحوثة وهذا يعني أنهم إجمالا موافقون وبدرجة عالية على أن من ضمن أولويات

مؤسساتهم الاستفادة والتعلم من تجارب المؤسسات الرائدة في نفس المجال وذلك من خلال عملية Benchmarking.

في المقابل احتلت العبارة الثانية التي تنص على أن " المؤسسة تلجأ إلى التعاون مع مخابر البحث والجهات الاستشارية العلمية " المرتبة الأخيرة بتسجيلها لأدنى متوسط حسابي قدر بـ 3.72 وانحراف المعياري قدر بـ 0.905 مما يشير إلى وجود تشتت منخفض للقيم عن وسطها الحسابي وهذا يدل عموما على اتفاق وعدم وجود تباين محسوس في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العبارة. ويمكن تفسير ترتيبها المنخفض مقارنة بالعبارات الأخرى بأنها الفكرة الأقل قبولا وأهمية ضمن البعد المدروس أي بمعنى آخر هي الأقل تطبيقا أو الأقل التزاما بها داخل المؤسسات حيث يرى بعض المستجوبين أن إمكانيات مؤسساتهم المادية لا تسمح لها دائما بالتعاون مع هذه الجهات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهم يرون أن نتائج الأبحاث هي نتائج نظرية ولا تخدم الواقع العملي.

يمكن ملاحظة أيضا أن المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموع عبارات بعد توليد المعرفة قد بلغ 3.82 وهو ما يقع ضمن مجال التقييم "موافق" بانحراف معياري ضئيل جدا بلغ 0.784 مما يدل على ميل المستجوبين بشكل عام لتأييد مضمون هذا البعد بدرجة عالية ما يعكس وعي المؤسسات بهذه العملية وبأهميتها وسعيها إلى تطبيقها.

ثانيا – التحليل الوصفي لعبارات بعد الكشف عن الفرص والتهديدات

يبين الجدول الموالي النتائج المختلفة للتحليل الوصفي لعبارات قياس بعد الكشف عن الفرص والتهديدات والذي يتضمن 03 عبارات استهدفنا من خلالها التعرف على مدى توفر وظيفة الكشف عن الفرص والتهديدات في المؤسسات المدروسة.

الجدول (3–16) : القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو بعد الكشف عن الفرص والتهديدات

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه	درجة الموافقة
06	يتم مراقبة البيئة الخارجية للمؤسسة بشكل منتظم ومستمر لرصد إشارات الإنذار بشكل استباقي	4.08	0.896	02	موافق	عالية
07	دقة وسرعة الحصول على المعلومات حول بيئة المؤسسة تمكنها من استباق التغيرات والاستعداد للمفاجآت	4.21	0.934	01	موافق تماما	عالية جدا
08	المؤسسة قادرة على استيعاب ما يحدث في محيطها من تحولات مما يمكنها من رسم مسارها الهجومي أو الدفاعي	3.95	0.898	03	موافق	عالية
الكشف عن الفرص والتهديدات		**4.07**	**0.753**	/	**موافق**	**عالية**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المدروسة المتعلقة بعبارات بعد الكشف عن الفرص والتهديدات تقع ضمن المجالين " موافق " و " موافق تماما "، وكانت العبارة السابعة التي مفادها أن " دقة وسرعة الحصول على المعلومات حول بيئة المؤسسة تمكنها من استباق التغيرات والاستعداد للمفاجآت " الأكثر قبولا وأهمية حيث سجلت أعلى متوسط حسابي قدر بـ 4.21 كما جاء الانحراف المعياري بمقدار 0.934 وهو يشير إلى وجود تشتت منخفض للقيم عن وسطها الحسابي مما يشير إلى تقارب كبير في آراء أفراد العينة المبحوثة وهذا يعني أنهم في مجملهم موافقون وبدرجة عالية جدا على أن أساس التحكم في البيئة الخارجية للمؤسسة والتي يسودها عدم اليقين هو سرعة الحصول على معلومات عن هذه البيئة.

احتلت العبارة الثامنة التي تنص على أن " المؤسسة قادرة على استيعاب ما يحدث في محيطها من تحولات مما يمكنها من رسم مسارها الهجومي أو الدفاعي " المرتبة الأخيرة بتسجيلها لأدنى متوسط حسابي قدر بـ 3.95

وانحراف المعياري قدر بـ 0.898 مما يشير إلى وجود تشتت منخفض للقيم عن وسطها الحسابي وهذا يدل عموما على اتفاق وعدم وجود تباين محسوس في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العبارة. ويمكن تفسير ترتيبها المنخفض مقارنة بالعبارات الأخرى بأنها العبارة الأقل قبولا وأهمية ضمن البعد المدروس أي بمعنى آخر هي الأقل تطبيقا أو الأقل التزاما بها داخل المؤسسات إذ أن المستجوبين الذين مرت مؤسساتهم بمرحلة تدهور إستراتيجي قد يشككون في قدرة المؤسسة على التفاعل، في حين أن المستجوبين الذين عايشوا تجارب إستراتيجية ناجحة سيؤيدون العبارة بكل ثقة.

كما نلاحظ أيضا أن المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموع عبارات بعد الكشف عن الفرص والتهديدات قد بلغ 4.07 وهو ما يقع ضمن مجال التقييم "موافق" بانحراف معياري ضئيل جدا مقداره 0.753 مما يدل على ميل المستجوبين بشكل عام لتأييد مضمون هذا البعد بدرجة عالية ما يعكس وعي المؤسسات بهذه العملية وبأهميتها وسعيها إلى تطبيقها.

ثالثا – التحليل الوصفي لعبارات بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة

يبين الجدول الموالي النتائج المختلفة للتحليل الوصفي لعبارات قياس بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة والذي يتضمن 04 عبارات استهدفنا من خلالها التعرف على مدى توفر وظيفة تنسيق جهود الأعوان والأنشطة في المؤسسات المدروسة.

الجدول (3–17) : القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه	درجة الموافقة
09	تهتم الإدارة بالتنسيق بين من يطلب المعلومة ومن يبحث عنها	3.86	1.004	04	موافق	عالية
10	تهتم الإدارة بشرح مشكلة المؤسسة للياقظ بناءا على المعلومات التي يحتاجها المقرر	4.29	0.788	01	موافق تماما	عالية جدا
11	تعمل الإدارة على إيصال القرارات المتخذة إلى مستخدميها بالشكل وفي الوقت المناسب	4.03	0.877	03	موافق	عالية
12	تشجع المؤسسة على التشارك المعلومات بين الأعوان	4.08	0.889	02	موافق	عالية
تنسيق جهود الأعوان والأنشطة		**4.06**	**0.788**	/	**موافق**	**عالية**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المدروسة المتعلقة بعبارات بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة تقع ضمن المجالين " موافق " و " موافق تماما "، وكانت العبارة العاشرة التي مفادها أن " الإدارة تهتم بشرح مشكلة المؤسسة للياقظ بناءا على المعلومات التي يحتاجها المقرر " الأكثر قبولا وأهمية حيث سجلت أعلى متوسط حسابي قدر بـ 4.29 كما جاء الانحراف المعياري بمقدار 0.788 وهو يشير إلى وجود تشتت منخفض جدا للقيم عن وسطها الحسابي مما يشير إلى أن آراء أفراد العينة المبحوثة جد متقاربة وهذا يعني أنهم موافقون وبدرجة عالية جدا على أن مؤسساتهم لا تقوم بعملية جمع المعلومات عن مشكلة ما بشكل عشوائي وإنما يرتبط ذلك مباشرة باحتياجات عملية اتخاذ القرار.

في المقابل احتلت العبارة التاسعة التي تنص على أن " الإدارة تهتم بالتنسيق بين من يطلب المعلومة ومن يبحث عنها " المرتبة الأخيرة بتسجيلها لأدنى متوسط حسابي قدر بـ 3.86 وانحراف المعياري قدر بـ 1.004 مما يشير إلى وجود تشتت متوسط للقيم عن وسطها الحسابي يفسر بوجود تباين معتدل في وجهات النظر حول هذه

العبارة. ويمكن تفسير ترتيبها المنخفض مقارنة بالعبارات الأخرى بأنها العبارة الأقل قبولا وأهمية ضمن البعد المدروس أي بمعنى آخر هي الأقل تطبيقا أو الأقل التزاما بها داخل المؤسسات حيث يرى بعض المبحوثين أن مؤسساتهم لا تكون دائما ناجحة في التنسيق بفعالية بين طالب المعلومة ومن يتولى مهمة البحث عنها.

كما نلاحظ أيضا أن المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموع عبارات بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة قد بلغ 4.06 وهو ما يقع ضمن مجال التقييم "موافق" بانحراف معياري ضئيل جدا يقدر بـ 0.788 مما يدل على ميل المستجوبين بشكل عام لتأييد مضمون هذا البعد بدرجة عالية ما يعكس وعي المؤسسات بهذه العملية وبأهميتها وسعيها إلى تطبيقها.

رابعا – **التحليل الوصفي لمحور الذكاء الاقتصادي**

يلخص الجدول الموالي اتجاهات إجابات أفراد العينة حول مستوى الذكاء الاقتصادي كما يلي :

الجدول (3–18) : القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو محور الذكاء الاقتصادي

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	درجة الموافقة
الذكاء الاقتصادي	3.96	0.606	موافق	عالية

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول يتضح أن إجابات أفراد العينة حول مستوى الذكاء الاقتصادي كانت موافقة بشكل عام حيث بلغ المتوسط المرجح الكلي له 3.96 مع انحراف معياري 0.606 ومن ثم يمكن القول أن أفراد العينة المستجوبة اتفقوا وأقروا وجود مستوى عالي من الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة.

II.2.2– التحليل الوصفي لعبارات محور الأداء

يتضمن هذا العنصر دراسة إجابات أفراد العينة اتجاه الأبعاد الثلاثة التي تشكل محور الأداء وتحديد مدى فهمهم لهذه الأبعاد والتزامهم بها.

أولا – التحليل الوصفي لعبارات بعد الإنتاجية

يبين الجدول الموالي النتائج المختلفة للتحليل الوصفي لعبارات قياس بعد الإنتاجية حيث يتضمن هذا الأخير 04 عبارات استهدفنا من خلالها التعرف على مدى توفر بعد الإنتاجية في المؤسسات المدروسة.

الجدول (3–19) : القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو بعد الإنتاجية

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه	درجة الموافقة
13	تهتم المؤسسة بتعقب الأساليب العلمية الحديثة لتحسين ورفع طاقتها الإنتاجية	3.84	0.849	03	موافق	عالية
14	تبحث المؤسسة عن طرق لتخفيض الموارد المستخدمة وزيادة الإنتاج بشكل لا يؤثر على قيمة المنتج النهائي	3.79	0.981	04	موافق	عالية
15	تبحث المؤسسة عن حلول للقضاء على كل أشكال التبذير والتلف	4.29	0.788	01	موافق تماما	عالية جدا
16	تسعى المؤسسة للحصول على أفضل الموارد للإنتاج بجودة عالية	4.03	0.877	02	موافق	عالية
الإنتاجية		**3.98**	**0.735**	/	**موافق**	**عالية**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المدروسة المتعلقة بعبارات بعد الإنتاجية تقع ضمن المجالين " موافق " و " موافق تماما "، وكانت العبارة الخامسة عشر التي مفادها " تبحث المؤسسة عن حلول للقضاء على كل أشكال التبذير والتلف " الأكثر قبولا وأهمية حيث سجلت أعلى متوسط حسابي قدر بـ 4.29 كما جاء الانحراف المعياري بمقدار 0.733 وهو يشير إلى وجود تشتت منخفض جدا للقيم عن وسطها الحسابي مما يشير إلى التقارب الجد كبير في آراء أفراد العينة المبحوثة وهذا يعني أنهم موافقون وبدرجة عالية جدا على أن هدر الموارد يعد مكلفا مما يجبر المؤسسة على البحث عن حلول بصفة دائمة للتقليل من الخسائر.

وقد احتلت العبارة الرابعة عشر التي تنص على أن " تبحث المؤسسة عن طرق لتخفيض الموارد المستخدمة وزيادة الإنتاج بشكل لا يؤثر على قيمة المنتج النهائي " المرتبة الأخيرة بتسجيلها لأدنى متوسط حسابي قدر بـ 3.79 وانحراف المعياري قدر بـ 0.981 مما يشير إلى وجود تشتت منخفض للقيم عن وسطها الحسابي وهذا يدل عموما على وجود تباين طفيف في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العبارة. ويمكن تفسير ترتيبها المنخفض مقارنة بالعبارات الأخرى بأنها الأقل قبولا وأهمية ضمن البعد المدروس أي بمعنى آخر هي الأقل تطبيقا أو الأقل التزاما بها داخل المؤسسات إذ أن بعض المستجوبين يشككوا في قدرة المؤسسة على تقليل الموارد دون المساس بالجودة.

كما نلاحظ أيضا أن المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموع عبارات بعد الإنتاجية قد بلغ 3.98 وهو ما يقع ضمن مجال التقييم "موافق" بانحراف معياري ضئيل جدا بلغ مقداره 0.735 مما يدل على ميل المستجوبين بشكل عام لتأييد مضمون هذا البعد بدرجة عالية ما يعكس وعي المؤسسات بهذا البعد وسعيها الجاد من أجل تطبيقه فعليا.

ثانيا – التحليل الوصفي لعبارات بعد المردودية

يبين الجدول الموالي النتائج المختلفة للتحليل الوصفي لعبارات قياس بعد المردودية حيث يتضمن هذا الأخير 03 عبارات استهدفنا من خلالها التعرف على مدى توفر بعد المردودية في المؤسسات المدروسة.

الجدول (3–20) : القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو بعد المردودية

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه	درجة الموافقة
17	تحقق المؤسسة تحسنا مستمرا في إيراداتها (مبيعاتها)	4.03	0.877	01	موافق	عالية
18	تسجل المؤسسة تطورا في قدرتها على تخفيض تكاليفها من سنة إلى أخرى	3.84	0.836	02	موافق	عالية
19	تحقق المؤسسة عوائد مالية تناسب حجم استثماراتها	3.75	0.800	03	موافق	عالية
المردودية		**3.87**	**0.666**	/	**موافق**	**عالية**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المدروسة المتعلقة بعبارات بعد المردودية تقع ضمن المجال " موافق " ، وكانت العبارة السابعة عشر التي مفادها أن " تحقق المؤسسة تحسنا مستمرا في إيراداتها (مبيعاتها)" الأكثر قبولا وأهمية حيث سجلت أعلى متوسط حسابي قدر بـ 4.03 كما جاء الانحراف المعياري بمقدار 0.877 وهو يشير إلى وجود تشتت منخفض للقيم عن وسطها الحسابي مما يشير إلى تقارب كبير في آراء أفراد العينة المبحوثة وهذا يعني أنه يوجد اتفاق واسع وبدرجة عالية على أن الوضع المالي لمؤسساتهم من ناحية الإيرادات أو المبيعات في تحسن دائم.

وقد احتلت العبارة التاسعة عشر التي تنص على أن " تحقق المؤسسة عوائد مالية تناسب حجم استثماراتها " المرتبة الأخيرة بتسجيلها لأدنى متوسط حسابي قدر بـ 3.75 وانحراف المعياري قدر بـ 0.800 مما يشير إلى وجود تشتت منخفض للقيم عن وسطها الحسابي وهذا يدل عموما على اتفاق وعدم وجود تباين محسوس في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العبارة. ويمكن تفسير ترتيبها المنخفض مقارنة بالعبارات الأخرى بأنها العبارة الأقل قبولا وأهمية ضمن

البعد المدروس أي بمعنى آخر هي الأقل تطبيقا أو الأقل التزاما بها داخل المؤسسات إذ ليس لدى جميع المشاركين نفس الإلمام بالجوانب المالية والمحاسبية.

كما نلاحظ أيضا أن المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموع عبارات بعد المردودية قد بلغ 3.87 وهو ما يقع ضمن مجال التقييم "موافق" بانحراف معياري ضئيل جدا مقداره 0.666 مما يدل على ميل المستجوبين بشكل عام لتأييد مضمون هذا البعد بدرجة عالية ما يعكس وعي المؤسسات بهذا البعد وسعيها الجاد من أجل تطبيقه فعليا.

ثالثا – التحليل الوصفي لعبارات بعد القدرة التنافسية

يبين الجدول الموالي النتائج المختلفة للتحليل الوصفي لعبارات قياس بعد القدرة التنافسية حيث يتضمن هذا الأخير 05 عبارات استهدفنا من خلالها التعرف على مدى توفر بعد القدرة التنافسية في المؤسسات المدروسة.

الجدول (3–21) : القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو بعد القدرة التنافسية

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه	درجة الموافقة
20	تملك المؤسسة القدرة على فهم وترجمة رغبات وأذواق العملاء من أجل تحسين منتجاتها وإرضائهم	3.79	0.879	04	موافق	عالية
21	تملك المؤسسة مزايا تنافسية تمكنها من توسيع حصتها السوقية	4.08	0.896	01	موافق	عالية
22	تملك المؤسسة القدرة على التوقع السريع لمتطلبات واحتياجات الأسواق الجديدة	3.72	0.905	05	موافق	عالية
23	تقدم المؤسسة منتجات تحض بثقة العملاء محليا ودوليا	3.95	0.898	02	موافق	عالية
24	تسعى المؤسسة للإنتاج وفق المواصفات الدولية	3.86	1.004	03	موافق	عالية
القدرة التنافسية		**3.87**	**0.640**	/	**موافق**	**عالية**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المدروسة المتعلقة بعبارات بعد القدرة التنافسية تقع ضمن المجال " موافق " ، وكانت العبارة الحادية والعشرون التي مفادها أن " تملك المؤسسة مزايا تنافسية تمكنها من توسيع حصتها السوقية " الأكثر قبولا وأهمية حيث سجلت أعلى متوسط حسابي قدر بـ 4.08 كما جاء الانحراف المعياري بمقدار 0.896 وهو يشير إلى وجود تشتت منخفض للقيم عن وسطها الحسابي مما يشير إلى تقارب كبير في آراء أفراد العينة المبحوثة وهذا يعني أن يوجد اتفاق واسع وبدرجة عالية على أن مؤسساتهم تملك فعلا مزايا تنافسية على غرار الأسعار التنافسية، السمعة الجيدة، شبكة توزيع فعالة وغيرها.

وقد احتلت العبارة الثانية والعشرون التي تنص على أن " تملك المؤسسة القدرة على التوقع السريع لمتطلبات واحتياجات الأسواق الجديدة " المرتبة الأخيرة بتسجيلها لأدنى متوسط حسابي قدر بـ 3.72 وانحراف المعياري قدر بـ 0.905 مما يشير إلى وجود تشتت منخفض للقيم عن وسطها الحسابي مما يدل عموما على اتفاق وعدم وجود تباين محسوس في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العبارة. ويمكن تفسير ترتيبها المنخفض مقارنة بالعبارات الأخرى بأنها العبارة الأقل قبولا وأهمية ضمن البعد المدروس أي بمعنى آخر هي الأقل تطبيقا أو الأقل التزاما بها داخل المؤسسات وقد يعزى ذلك على الأرجح إلى اختلاف المهام وتفاوت الخبرات.

كما نلاحظ أيضا أن المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموع عبارات بعد القدرة التنافسية قد بلغ 3.87 وهو ما يقع ضمن مجال التقييم "موافق" بانحراف معياري ضئيل جدا قدر بـ 0.640 مما يدل على ميل المستجوبين بشكل عام لتأييد مضمون هذا البعد بدرجة عالية ما يعكس وعي المؤسسات بهذا البعد وسعيها الجاد من أجل تطبيقه فعليا.

رابعا – التحليل الوصفي لمحور الأداء

يلخص الجدول الموالي اتجاهات إجابات أفراد العينة حول مستوى الذكاء الاقتصادي كما يلي :

الجدول (3–22) : القياس الإحصائي لتصورات أفراد العينة المدروسة نحو محور الأداء

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	درجة الموافقة
الأداء	3.91	0.626	موافق	عالية

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال إجابات أفراد العينة حول مستوى الأداء في المؤسسات المبحوثة يتضح أنها كانت موافقة بشكل عام حيث بلغ المتوسط المرجح الكلي 3.91 مع انحراف معياري 0.626 وهو ما يدل على أن مستوى الأداء في المؤسسات محل الدراسة حسب تصورات المبحوثين هو عال لتوفر أبعاده والتزام الأفراد بها.

III. اختبار الفرضيات

بعد تحليل الجانب المنهجي للدراسة سيتم في هذا الجزء اختبار الفرضيات المطروحة في إطار الإجابة على الإشكالية الموضوعة حيث سيتم العمل على اختبار عند مستوى معنوية 5% الفروق لتحديد ما إذا كان الاختلاف في بعض الخصائص الشخصية والمهنية للمبحوثين ينعكس على مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي، كما سيتم اختبار العلاقة تأثيرية للذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة من خلال اختبار الانحدار الخطي بحالتيه البسيط أو المتعدد، ولكن في هذه المرحلة لابد من التأكد من شروط الانحدار الخطي عبر عدة خطوات كما يلي :

- حجم العينة كبير
- التخلص من القيم المتطرفة
- التحقق من العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع
- التأكد من عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة
- تماثل التباين
- التوزيع الطبيعي للبواقي

III.1- شروط الانحدار الخطي :

من خلال هذه المرحلة يتم التأكد من مدى تحقق الشروط الضرورية لصحة واختبار الانحدار الخطي سواء البسيط أو المتعدد.

أولا – حجم العينة كبير

يشترط ألا يقل حجم العينة المقبول عن 20 حالة لكل متغير مستقل[1] وبالتالي فإنه لصحة اختبار الانحدار الخطي لابد أن يكون حجم العينة للدراسة الحالية مساويا أو يفوق 60 حالة باعتبار أن عدد المتغيرات المستقلة المدروسة هو 03 بحيث أن 20 * 3 = 60. وكون الحجم المعتمد في هذه الدراسة هو 258 وهو حجم يفوق المطلوب (60) فهذا يعني أن هذا الشرط محقق.

ثانيا – القيم المتطرفة (Outliers)

ويتم التأكد من عدم وجود قيم متطرفة من خلال اللجوء إلى اختبار Mahalanobis بحيث نقوم بمقارنة أكبر قيمة لهذا الاختبار مع القيمة الحرجة لاختبار كاي تربيع الجدولية (الملحق رقم 03) عند مستوى دلالة 0.001 ودرجة حرية مساوية لعدد المتغيرات المستقلة، فإذا كانت أكبر قيمة لاختبار Mahalanobis أصغر تماما من القيمة الحرجة عندها يمكن القول أنه لا وجود لقيم متطرفة في المتغيرات. أما إذا كان العكس فإن ذلك يعني وجود قيم متطرفة وهذا يستلزم حذفها[2].

---

[1] – Statistics solutions, « **Assumptions of multiple linear regression** », Retrieved from : https://www.statisticssolutions.com/free-resources/directory-of-statistical-analyses/assumptions-of-multiple-linear-regression/

[2]– عبان عبد القادر، " **الانحدار الخطي المتعدد** "، فيديو على اليوتيوب، 2024، متاح على الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=SB9uuMMdJvU&list=PL7KlzEQSeJopqsTY6n2EohZXAb7fN61vu&index=8

الجدول (3–23) : اختبار مسافة Mahalanobis للقيم المتطرفة

المتغير المستقل	الذكاء الاقتصادي		
الأبعاد	توليد المعرفة	كشف الفرص والتهديدات	تنسيق جهود الأعوان والأنشطة
مسافة Mahalanobis	15.900		

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

كما يتضح من الجدول فإن أعلى قيمة لمسافة Mahalanobis قدرت بـ 15.9 وهي أصغر تماما من القيمة الحرجة لاختبار كاي تربيع الجدولية التي بلغت 16.27 عند مستوى دلالة 0.001 وعدد المتغيرات المستقلة (df = 3) وهذا ما يشير إلى عدم وجود قيم متطرفة.

ثالثا – العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

لتحديد نوع العلاقة نعتمد على مصفوفة الارتباطات وذلك بحساب معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وقد حددت J.PALLANT أن معاملات الارتباط المعنوية (Sig ≤ 0.05) التي تتجاوز 30% هي دليل على وجود علاقة خطية.[1]

و من أجل التأكد من نوع العلاقة جاء الجدول أدناه ليلخص العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وذلك باستعمال معامل الارتباط Spearman.

[1] – Julie PALLANT, « **SPSS survival manual** : **A step by step guide to data analysis using SPSS for Windows** », Open university press, 3rd edition, England, 2007, P 132.

الجدول (3–24) : مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الذكاء الاقتصادي	الأداء	0.867 **	0.001
الذكاء الاقتصادي	الإنتاجية	0.714 **	0.001
	المردودية	0.607 **	0.001
	القدرة التنافسية	0.904 **	0.001
توليد المعرفة	الإنتاجية	0.231 **	0.001
	المردودية	0.160 **	0.010
	القدرة التنافسية	0.708 **	0.001
كشف الفرص والتهديدات	الإنتاجية	0.595 **	0.001
	المردودية	0.576 **	0.001
	القدرة التنافسية	0.657 **	0.001
تنسيق جهود الأعوان والأنشطة	الإنتاجية	0.915 **	0.001
	المردودية	0.788 **	0.001
	القدرة التنافسية	0.547 **	0.001
توليد المعرفة	الأداء	0.443 **	0.001
كشف الفرص والتهديدات		0.691 **	0.001
تنسيق جهود الأعوان والأنشطة		0.839 **	0.001

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من الجدول أن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة وأغلب المتغيرات التابعة تراوحت بين المتوسطة والقوية حيث جاءت بشكل عام أعلى من 0.30 وكانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) مما يعكس وجود علاقة خطية معتبرة وإيجابية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

من جهة أخرى يمكن ملاحظة أن العلاقة بين بعد توليد المعرفة وكل من أبعاد الإنتاجية والمردودية جاءت ضعيفة حيث تم تسجيل معامل ارتباط قدره 0.23 مع متغير الإنتاجية و 0.16 مع متغير المردودية، ومع ذلك كانت هذان المعدلان دالين إحصائيا مما يشير إلى ضعف علاقة الارتباط الخطية بين هاته المتغيرات. ويمكن توضيح شكل هذه العلاقة من خلال الشكلين المواليين :

الشكل (3-12) : شكل العلاقة بين متغيري توليد المعرفة والإنتاجية	الشكل (3-13) : شكل العلاقة بين متغيري توليد المعرفة والمردودية
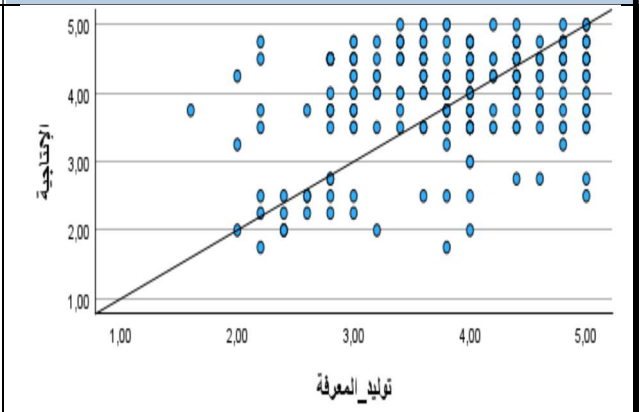	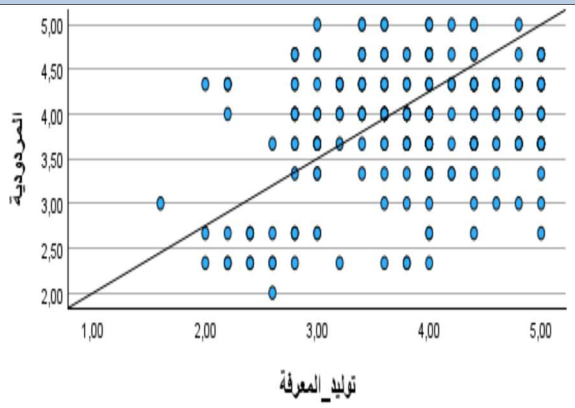

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تظهر المخططات البيانية أن النقاط في الحالتين مبعثرة بشكل عشوائي حول الخط كما أن بعض هذه النقاط تنتشر بعيدا عن هذا الأخير لكنها عموما تتبع نمطا خطيا ولو بقدر ضعيف جدا، ومن ثم يمكن اعتبار أن شرط الخطية متحقق في كل النماذج.

رابعا – عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)

لمعرفة وجود مشكلة التداخل الخطي من عدمه يتم حساب معاملات تضخم التباين (VIF)، فإذا كانت قيمة هذا المعامل لأحد المتغيرات المستقلة أكبر من أو تساوي 03 فإن هذا يدل على وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والعكس[1].

كما يمكن أيضا الاعتماد على نتائج التباين المسموح (Tolerance) حيث أن قيمه الأعلى من 0.1 دليل على عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات[2].

[1]– عبان عبد القادر، " **الانحدار الخطي المتعدد** "، فيديو على اليوتيوب، 2024، متاح على الرابط :
https://www.youtube.com/watch?v=SB9uuMMdJvU&list=PL7KlzEQSeJopqsTY6n2EohZXAb7fN61vu&index=8

[2]– عبد السلام حمدوش، " **افتراضات نموذج الانحدار المتعدد** "، فيديو على اليوتيوب، 2019، متاح على الرابط :
https://www.youtube.com/watch?v=OzS_XhIqUzc

والجدول الموالي يفصل في نتائج اختبارات معامل تضخم التباين والتباين المسموح لكل متغير مستقل :

الجدول (3-25) : معاملات تضخم التباين والتباين المسموح

المتغير المستقل	الأبعاد	VIF	Tolerance
الذكاء الاقتصادي	توليد المعرفة	1.139	0.878
	كشف الفرص والتهديدات	1.780	0.562
	تنسيق جهود الأعوان والأنشطة	1.749	0.572

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن قيم معامل تضخم التباين لأبعاد الذكاء الاقتصادي الثلاث تقل عن القيمة المحددة وهي (03) حيث أنها تراوحت بين 1.139 و 1.780، ومن ناحية ثانية نلاحظ أن كل قيم التباين المسموح تفوق 0.1 إذ أنها تراوحت بين 0.562 و 0.878 مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة.

خامسا – تماثل تباين البواقي

ويقصد بتماثل التباين وتجانسه **أن** البواقي تنتشر بشكل عشوائي وغير منتظم أي أنها لا تأخذ شكلا معلوما مثل حرف V، U أو S حيث يظهر شكل الانتشار (Scatterplot) أن النقاط تتوزع بشكل أفقي متساوي حول الصفر كما يمكن ملاحظة أن 95% من البواقي تقع داخل المدى (من +3 إلى -3)[1].

ويمكن التحقق بصريا من صحة هذا الشرط بالاطلاع على الأشكال الموالية :

[1]- عبان عبد القادر، " **الانحدار الخطي المتعدد** "، فيديو على اليوتيوب، 2024، متاح على الرابط :
https://www.youtube.com/watch?v=SB9uuMMdJvU&list=PL7KlzEQSeJopqsTY6n2EohZXAb7fN61vu&index=8

الشكل (3–14) : شكل الانتشار بالنسبة للنموذج الذكاء الاقتصادي – الأداء

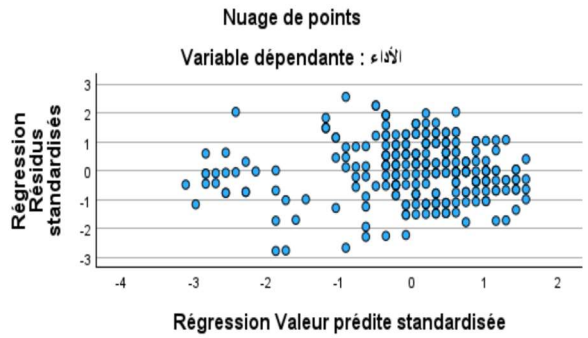

الشكل (3–15) : شكل الانتشار بالنسبة للنموذج الذكاء الاقتصادي – الإنتاجية

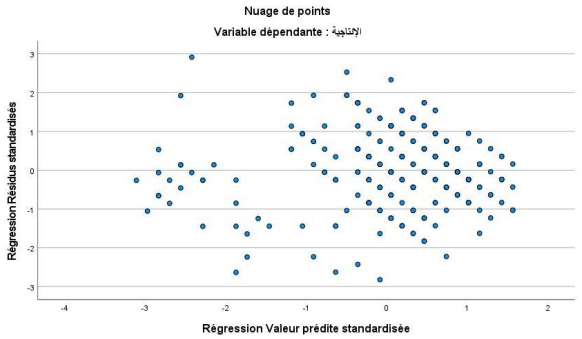

الشكل (3–16) : شكل الانتشار بالنسبة للنموذج الذكاء الاقتصادي – المردودية

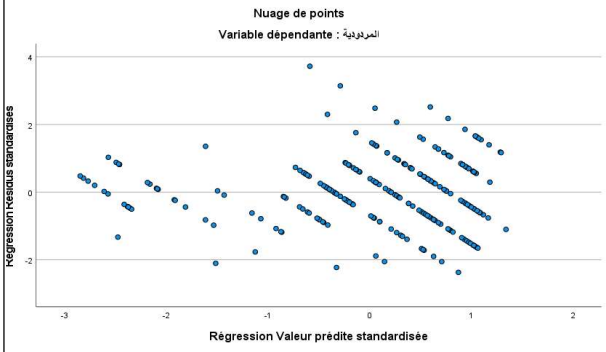

الشكل (3–17) : شكل الانتشار بالنسبة للنموذج الذكاء الاقتصادي – القدرة التنافسية

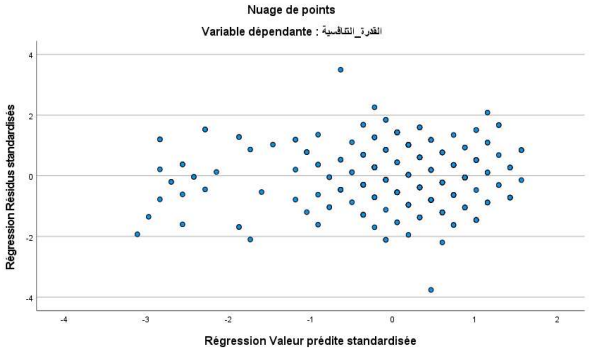

الشكل (3–18) : شكل الانتشار بالنسبة للنموذج أبعاد الذكاء الاقتصادي – الإنتاجية

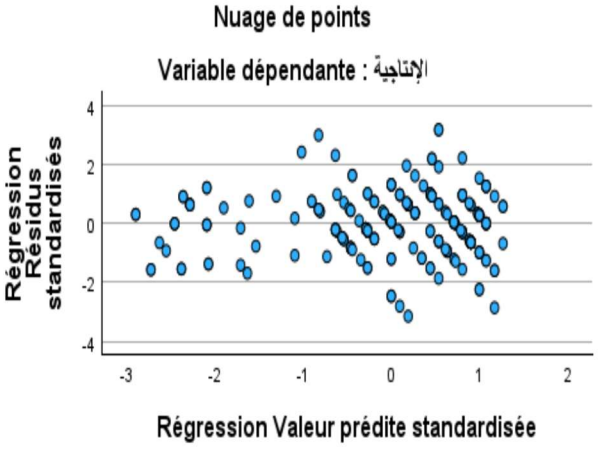

الشكل (3–19) : شكل الانتشار لنموذج أبعاد الذكاء الاقتصادي – المردودية

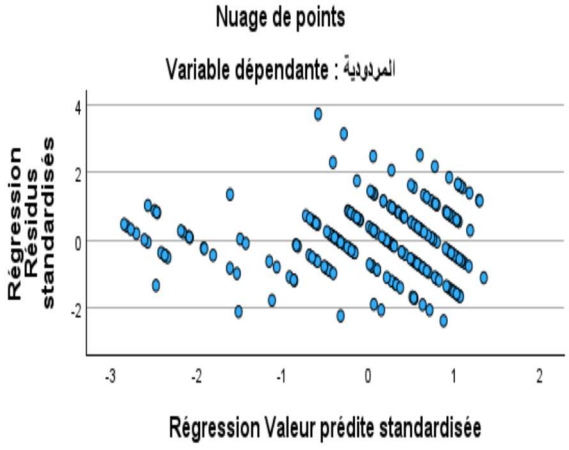

الشكل (3–20) : شكل الانتشار لنموذج أبعاد الذكاء الاقتصادي – القدرة التنافسية	الشكل (3–21) : شكل الانتشار لنموذج أبعاد الذكاء الاقتصادي – الأداء
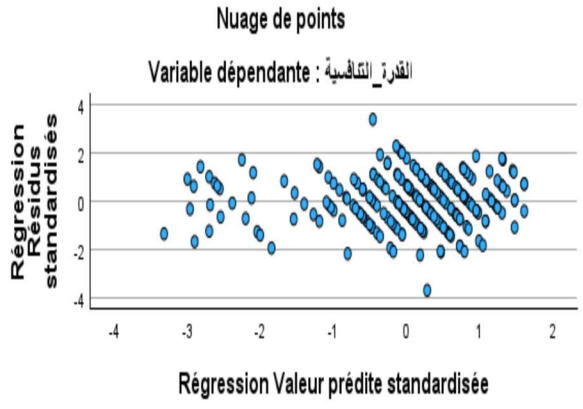	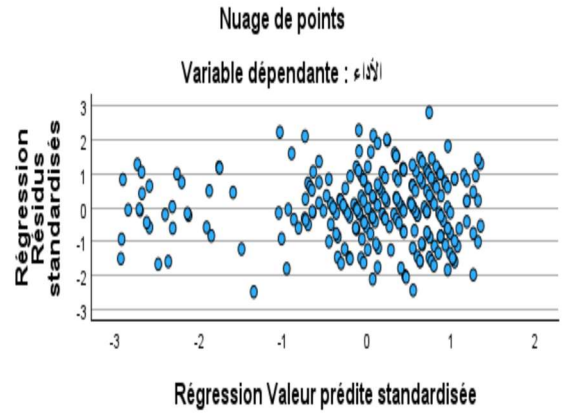

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال فحص الأشكال يمكن ملاحظة أن النقاط مبعثرة بشكل عشوائي حول المحور الأفقي (0) دون أن تأخذ أي شكل منتظم أو محدد، كما أن معظم النقاط (95%) بالنسبة لكل شكل لم تتجاوز المجال الإحصائي المقبول (+3 إلى –3) وهذا ما يعكس صحة شرط تجانس التباين .

سادسا – التوزيع الطبيعي للبواقي

في هذا السياق أشارت المنصة العلمية IntellectusConsulting إلى أن من أكثر الافتراضات التي يساء فهمها في المجال الإحصائي هو افتراض التوزيع الطبيعي، حيث أن هذا الأخير في الانحدار الخطي لا ينطبق على المتغيرات كما يعتقد الكثيرون بل يقتصر فقط على البواقي[1]. ومن ثم يمكن القول أن التوزيع الطبيعي للمتغير التابع ليس شرطا ضروريا وإنما ما يشترط هو التوزيع الطبيعي للبواقي.

[1] – Statistics solutions, « **Normality** », 2013, Retrieved from : https://www.statisticssolutions.com/free-resources/directory-of-statistical-analyses/normality/

ومن جهتهما عزز كل من Christian G. Habeck و Adam M. Brickman أيضا هذا الطرح حيث توصلا في دراسة لهما سنة (2018) إلى مبرهنة مفادها أنه إذا كانت البواقي في نموذج الانحدار الخطي جيدة السلوك (معتدلة) فإن توزيع المتغيرات المستقلة أو التابعة لا يكون ذا أهمية[1].

1- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي الخاصة بالنموذج الأول (الذكاء الاقتصادي – الأداء)

بغرض فحص ما إذا كانت البواقي في هذا النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا تم إجراء اختباري " كولمجروف سمرنوف " و " شبيرو ويلك "، والنتائج كانت كما هو مبين في الجدول الموالي :

الجدول (3-26) : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الأول

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig
النموذج الأول	0.046	258	*0.200	0.995	258	0.530

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

توضح نتائج الجدول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا نظرا لأن مستوى الدلالة في كلا الاختبارين فاق 0.05 ويمكن تدعيم هذه النتيجة بالشكلين المواليين:

[1] - Christian G. HABECK, Adam M. BRICKMAN, « **A common statistical misunderstanding in Psychology** : **Do we need normally distributed independent or dependent variables for linear regression to work ?** », bioRexiv, 2018, P 10, Retrieved from : https://doi.org/10.1101/305946

الشكل (3-22) : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الأول

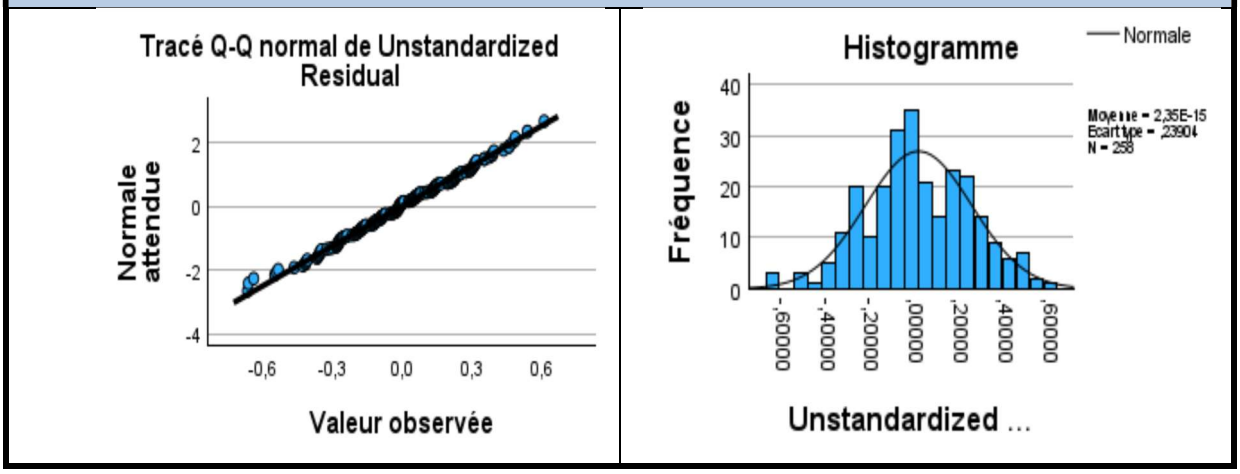

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر المدرج التكراري أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن النقاط في الرسم البياني تتجمع حول المحور مما يؤكد النتيجة المتحصل عليها.

2- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي الخاصة بالنموذج الثاني (الذكاء الاقتصادي – الإنتاجية)

من أجل التحقق من اعتدالية البواقي في هذا النموذج تم إجراء اختبار "كولمجروف سمرنوف " واختبار " شبيرو ويلك "، والنتائج جاءت كما يبينه الجدول التالي :

الجدول (3-27) : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثاني

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig
النموذج الثاني	0.064	258	0.013	0.994	258	0.370

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

جاءت نتائج اختبار " شبيرو ويلك " تؤيد التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج بحكم أن مستوى الدلالة هو أكبر من 0.05، إلا أنه في اختبار "كولمجروف سمرنوف " قدر بـ 0.013 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة مما يعني أن البواقي لا تتوزع بشكل طبيعي ومن ثم يمكن اللجوء الأشكال البيانية المبينة أدناه للفصل في هذا الشأن :

الشكل (3-23) : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثاني

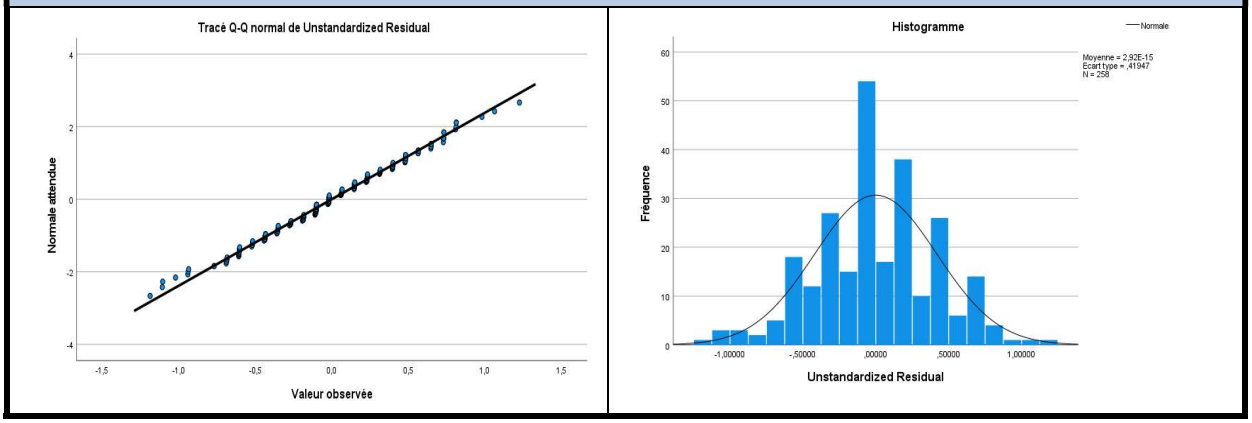

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر المدرج التكراري أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي إلى حد كبير جدا، كما أن النقاط في الرسم البياني تتجمع حول المحور بشكل عام مع وجود بعض الانحرافات الطفيفة في الأطرف خاصة الطرف السفلي إلا أنها لا تسبب انتهاكا لاعتدالية التوزيع وبالتالي فإنه يمكن اعتبار أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

3- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي الخاصة بالنموذج الثالث (الذكاء الاقتصادي – المردودية)

بغرض التحقق مما إذا كانت البواقي في هذا النموذج تتبع التوزيع طبيعي تم إجراء اختباري "كولمجروف سمرنوف " و " شبيرو ويلك "، والنتائج كانت كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (3-28) : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثالث

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig
النموذج الثالث	0.042	258	*0.200	0.992	258	0.199

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

توضح نتائج الجدول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا نظرا لأن مستوى الدلالة في كلا الاختبارين فاق 0.05 ويمكن تدعيم هذه النتيجة بالشكلين المواليين :

الشكل (3-24) : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثالث

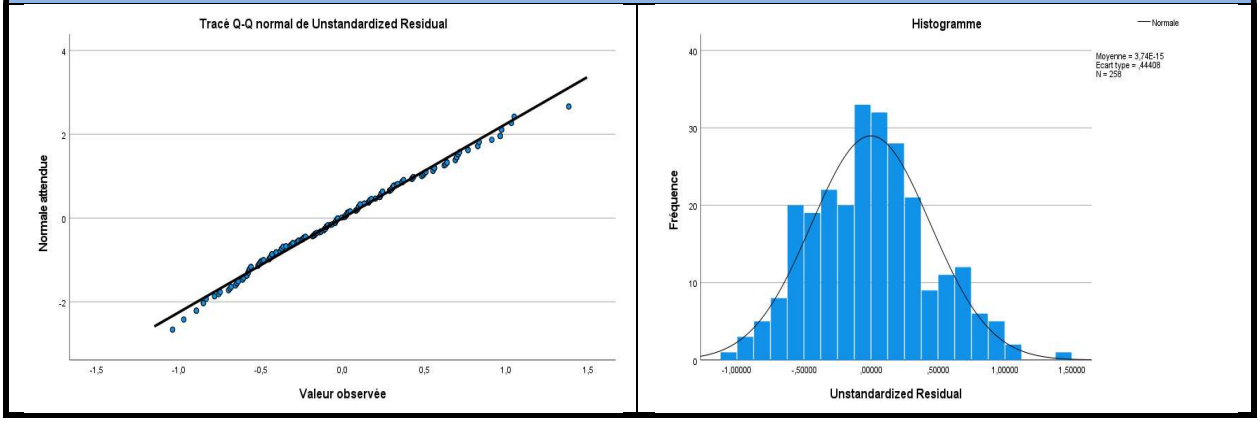

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر المدرج التكراري أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن النقاط في الرسم البياني تتجمع حول المحور بشكل عام مع وجود بعض الانحرافات البسيطة في الطرف السفلي والتي لا تسبب انتهاكا لاعتدالية التوزيع وبالتالي فإنه يمكن اعتبار أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

4- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي الخاصة بالنموذج الرابع (الذكاء الاقتصادي – القدرة التنافسية)

بغرض فحص ما إذا كانت البواقي في هذا النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا تم إجراء اختباري "كولمجروف سمرنوف " و " شبيرو ويلك "، والنتائج كانت كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (3-29) : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الرابع

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig
النموذج الرابع	0.039	258	*0.200	0.992	258	0.153

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا ويفسر ذلك بأن مستوى الدلالة في كلا الاختبارين أكبر من 0.05 ويمكن تدعيم هذه النتيجة بالشكلين المواليين:

الشكل (3-25) : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الرابع

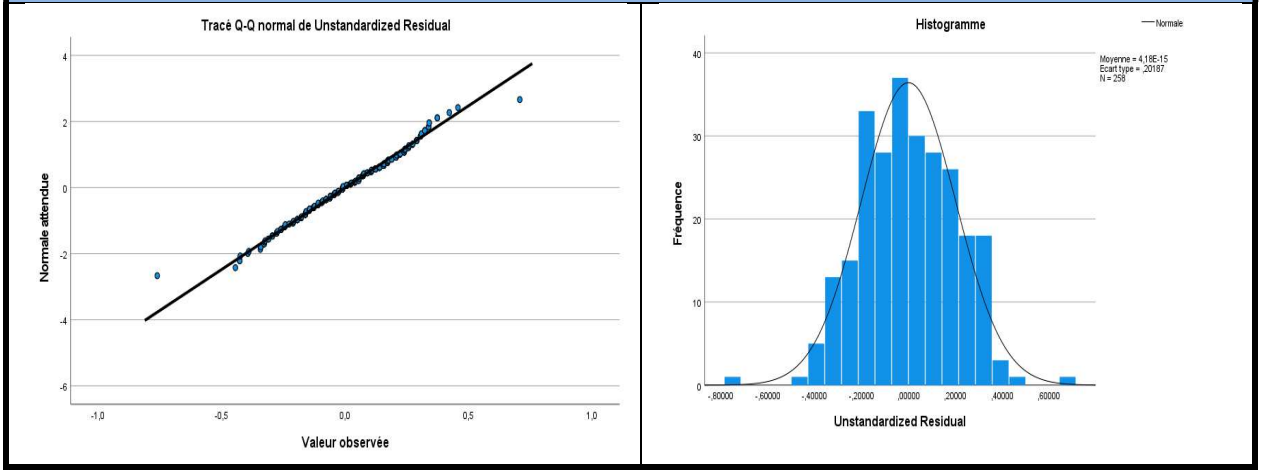

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر المدرج التكراري أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن النقاط في الرسم البياني تتجمع حول المحور بشكل عام مع وجود بعض الانحرافات البسيطة على الطرفين والتي لا تعتبر انتهاكا لاعتدالية التوزيع وبالتالي فإنه يمكن القول أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

5- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي الخاصة بالنموذج الخامس (أبعاد الذكاء الاقتصادي – الأداء)

بغرض فحص ما إذا كانت البواقي في هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي تم إجراء اختبار " كولمجروف سمرنوف " واختبار " شبيرو ويلك "، والنتائج جاءت كما يبينه الجدول أدناه:

الجدول (3-30) : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الخامس

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig
النموذج الخامس	0.036	258	*0.200	0.995	258	0.516

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أعلاه أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا ويفسر ذلك بأن مستوى الدلالة في كلا الاختبارين أكبر من 0.05 ويمكن تدعيم هذه النتيجة بالشكلين المواليين:

الشكل (3-26) : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الخامس

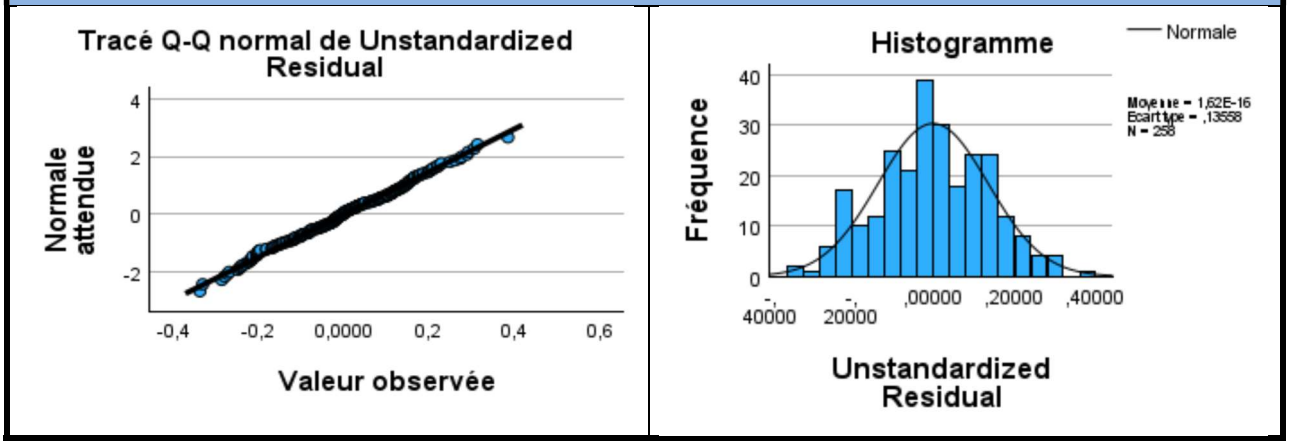

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر المدرج التكراري أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن النقاط في الرسم البياني تتجمع حول المحور بشكل عام مما يؤكد أن البواقي فعلا تتبع التوزيع الطبيعي.

6- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي الخاصة بالنموذج السادس (أبعاد الذكاء الاقتصادي – الإنتاجية)

بغرض فحص ما إذا كانت البواقي في هذا النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا تم إجراء اختباري "كولمجروف سمرنوف " و " شبيرو ويلك "، والنتائج كانت كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (3-31) : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج السادس

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig
النموذج السادس	0.050	258	*0.200	0.986	258	0.015

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

جاءت نتائج اختبار "كولمجروف سمرنوف " تؤيد التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج بحكم أن مستوى الدلالة هو أكبر من 0.05، إلا أنه في اختبار شبيرو ويلك قدر بـ 0.015 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة مما يعني أن البواقي لا تتوزع بشكل طبيعي ومن ثم يمكن اللجوء الأشكال البيانية المبينة أدناه للفصل في هذا الشأن:

الشكل (3-27) : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج السادس

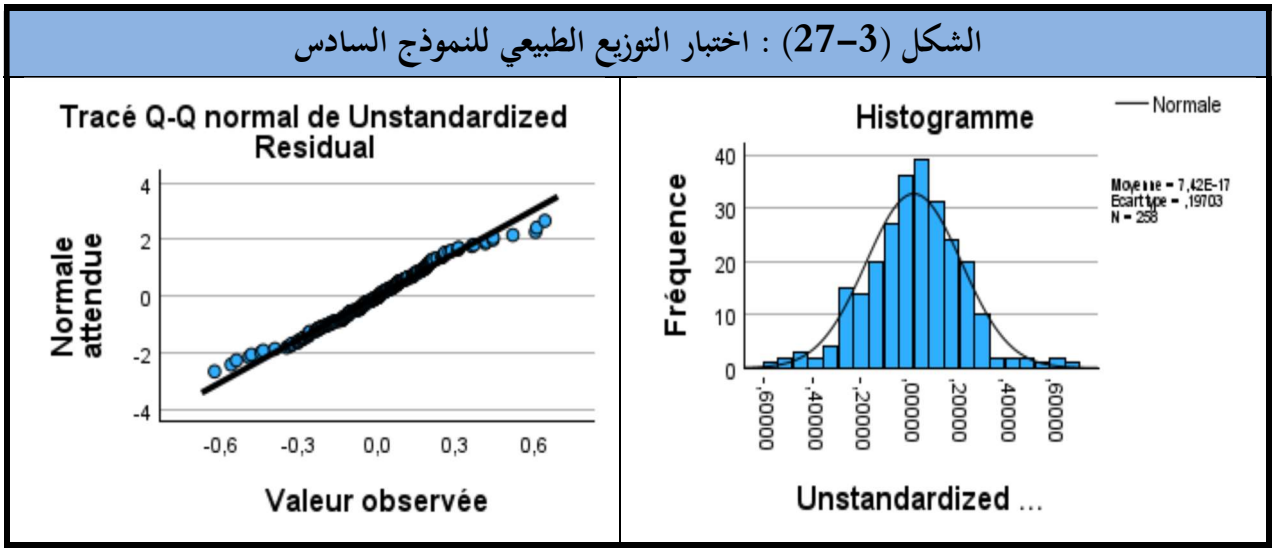

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر المدرج التكراري أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي إلى حد كبير جدا، كما أن النقاط في الرسم البياني تتجمع حول المحور بشكل عام مع وجود بعض الانحرافات الطفيفة في الأطرف والتي لا تسبب انتهاكا لاعتدالية التوزيع وبالتالي فإنه يمكن اعتبار أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

7- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي الخاصة بالنموذج السابع (أبعاد الذكاء الاقتصادي – المردودية)

من أجل التحقق من اعتدالية البواقي في هذا النموذج تم إجراء اختبار "كولمجروف سمرنوف " واختبار " شبيرو ويلك "، والنتائج جاءت كما يبينه الجدول التالي:

الجدول (3-32) اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج السابع

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig
النموذج السابع	0.040	258	*0.200	0.991	258	0.139

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

توضح نتائج الجدول أن مستوى الدلالة في كلا الاختبارين أكبر من 0.05 ويشير ذلك إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن تدعيم هذه النتيجة بالشكلين المواليين:

الشكل (3-28) : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج السابع

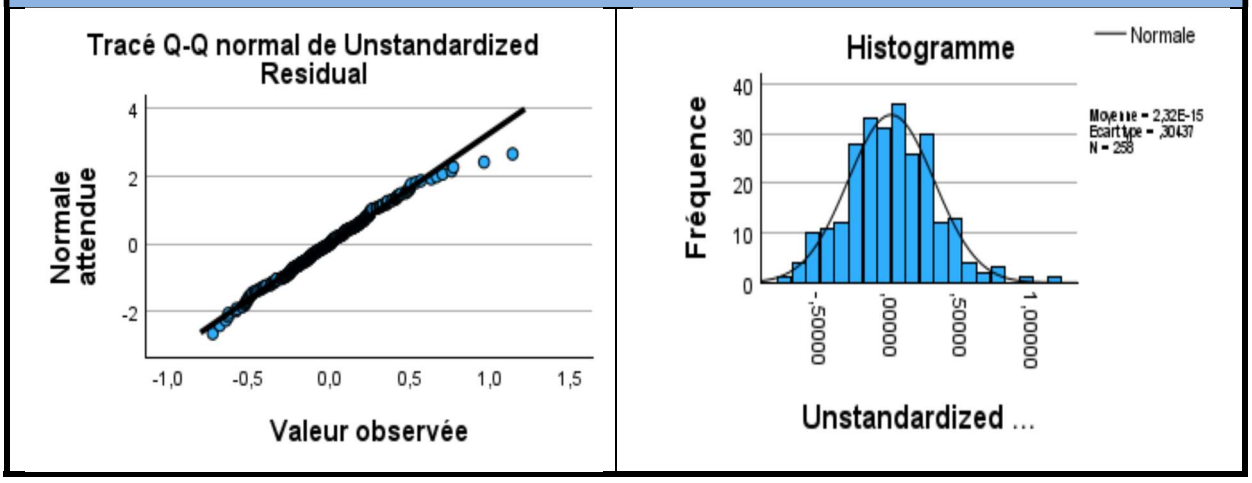

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر المدرج التكراري أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن النقاط في الرسم البياني تتجمع حول المحور بشكل عام مع وجود بعض الانحرافات البسيطة في الطرف العلوي والتي لا تسبب انتهاكا لاعتدالية التوزيع وبالتالي فإنه يمكن اعتبار أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

8- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي الخاصة بالنموذج الثامن (أبعاد الذكاء الاقتصادي – القدرة التنافسية)

بغرض التحقق مما إذا كانت البواقي في هذا النموذج تتبع التوزيع طبيعي تم إجراء اختباري " كولمجروف سمرنوف " و " شبيرو ويلك "، والنتائج كانت كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (3-33): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثامن

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig
النموذج الثامن	0.044	258	*0.200	0.994	258	0.450

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي حيث أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة في كلا الاختبارين كان أكبر من 0.05 ويمكن تدعيم هذه النتيجة بالشكلين المواليين:

الشكل (3–29) : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثامن

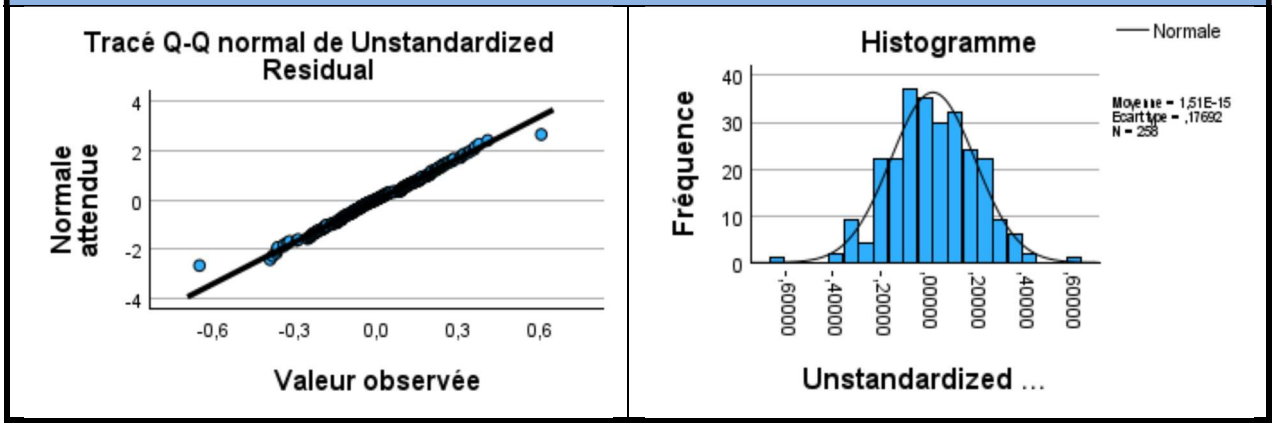

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر المدرج التكراري أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن النقاط في الرسم البياني تتجمع في أغلبها حول المحور مما يؤكد النتيجة المتحصل عليها.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات التشخيصية لافتراضات تحليل الانحدار الخطي يمكن الاستعانة بتقنية إعادة المعاينة باستخدام Bootstrap وذلك من خلال إعادة سحب عينات من المتغيرات المستقلة والتابعة مع الإرجاع لما لا يقل عن 1000 مرة مع الاحتفاظ في كل مرة على نفس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة ثم إجراء تحليل الانحدار الخطي، حيث تلغي هذه الطريقة الحاجة إلى الاعتماد على الصيغ المعلمية أو على بعض الافتراضات كاستقلالية البواقي عن المتغيرات المستقلة[1].

[1] – Christian G. Habeck, Adam M. Brickman, Op cit, P 10, Retrieved from : https://doi.org/10.1101/305946

III.2- اختبار الفرضيات :

III.2.1- اختبار الفرضية الأولى :

لاختبار مدى صحة الفرضية التي مفادها " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي راجعة للمتغيرات الشخصية والوظيفية " تم الاعتماد على اختبار كروسكال واليس وهو اختبار لا معلمي يقابله اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) في الاختبارات المعلمية.

إذا كانت قيمة Sig لاختبار كروسكال واليس أكبر من مستوى المعنوية 0.05 فهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الرتب للمجموعات.

تنشق عن الفرضية الأولى أربعة فرضيات فرعية يتم اختبارها فيما يلي :

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى :

H0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة تعزى للمستوى التعليمي.

H1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة تعزى للمستوى التعليمي.

الجدول (3-34) : نتائج تحليل اختبار Kruskal – Wallis لاختبار الفروق في متوسطات مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي تبعا للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	متوسط الرتب	مستوى الدلالة Sig
ثانوي	119.69	0.524
تقني	139.36	
جامعي	125.97	
دراسات عليا	139.58	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أن قيمة مستوى الدلالة هي 0.524 وهي أكبر من 0.05 مما يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة تعزى للمستوى التعليمي.

وتشير هذه النتيجة إلى أن المستوى التعليمي لا يعتبر بمفرده عاملا حاسما لتطبيق الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات وإنما قد يحتاج إلى عوامل أخرى على غرار الخبرة والتجارب الميدانية وكذا التكوين في المجال.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

H0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة تعزى للخبرة المهنية.

H1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة تعزى للخبرة المهنية.

الجدول (3-35) : نتائج تحليل اختبار Kruskal – Wallis لاختبار الفروق في متوسطات مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي تبعا للخبرة المهنية

الخبرة	متوسط الرتب	مستوى الدلالة Sig
أقل من 05 سنوات	115.47	0.040
من 05 إلى 15 سنة	126.75	
من 16 إلى 25 سنة	134.94	
أكثر من 25 سنة	171.53	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أن قيمة مستوى الدلالة هي 0.040 وهي أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة تعزى للخبرة المهنية.

نتيجة لوجود فروق وجب علينا تحديد مصدر الاختلاف وهذا من خلال إجراء اختبار مان ويتني للمقارنات البعدية حيث أنه إذا كانت قيمة Sig لهذا الاختبار أكبر من مستوى المعنوية 0.05 فهذا يعني أنه لا توجد فروق الجدول التالي يبين النتائج :

الجدول (3-36) : نتائج تحليل اختبار Mann Whitney لفئات الخبرة المهنية

الفئات		قيمة U	متوسط الرتب		مستوى الدلالة	اتخاذ القرار
أقل من 05 سنوات	من 05 إلى 15 سنة	3090.5	86.60	96.11	0.282	لا توجد فروق
أقل من 05 سنوات	من 16 إلى 25 سنة	1170.0	48.94	55.92	0.237	لا توجد فروق
أقل من 05 سنوات	أكثر من 25 سنة	302.5	31.93	45.08	0.016	توجد فروق
من 05 إلى 15 سنة	من 16 إلى 25 سنة	3326.5	92.64	99.24	0.454	لا توجد فروق
من 05 إلى 15 سنة	أكثر من 25 سنة	810.0	74.00	102.37	0.009	توجد فروق
من 16 إلى 25 سنة	أكثر من 25 سنة	359.5	33.78	44.08	0.065	لا توجد فروق

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تشير نتائج الجدول إلى وجود فروق معنوية في مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي بين الفئة (أكثر من 25 سنة) والفئات ذات الخبرة الأقل (أقل من 05 سنوات و من 05 إلى 15 سنة) لصالح الفئة التي تزيد خبرتها عن 25 سنة وفقا لما توضحه متوسطات الرتب حيث كانت هذه الأخيرة الأعلى بالنسبة للخبرة التي تفوق 25 سنة مقارنة بالفئتين (أقل من 05 سنوات و من 05 إلى 15 سنة)، في حين لا توجد فروق مع الفئة (من 16 إلى 25 سنة) ويشير هذا إلى الخبرة المهنية الطويلة تلعب دورا مهما في ترسيخ ممارسات وتطبيقات الذكاء الاقتصادي.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

H0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة تعزى للوظيفة.

H1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة تعزى للوظيفة.

الجدول (3-37) : نتائج تحليل اختبار Kruskal – Wallis لاختبار الفروق في متوسطات مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي تبعا للوظيفة

الوظيفة	متوسط الرتب	مستوى الدلالة Sig
مدير	165.44	0.027
رئيس قسم	123.44	
رئيس مصلحة	119.55	
أخرى (تقنيين في الإعلام الآلي، محاسبين، مكلفين بالإعلام)	137.93	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أن قيمة مستوى الدلالة هي 0.027 وهي أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة تعزى للوظيفة.

نتيجة لوجود فروق وجب علينا تحديد مصدر الاختلاف وهذا من خلال إجراء اختبار مان ويتني للمقارنات البعدية حيث أنه إذا كانت قيمة Sig لهذا الاختبار أكبر من مستوى المعنوية 0.05 فهذا يعني أنه لا توجد فروق والجدول التالي يبين النتائج :

الجدول (3-38) : نتائج تحليل اختبار Mann Whitney لمتغير الوظيفة

الفئات		قيمة U	متوسط الرتب		مستوى الدلالة	اتخاذ القرار
مدير	رئيس قسم	561.0	56.92	41.63	0.012	توجد فروق
مدير	رئيس مصلحة	883.5	85.52	61.83	0.005	توجد فروق
مدير	أخرى	637.0	50.00	41.44	0.147	لا توجد فروق
رئيس قسم	رئيس مصلحة	3332.0	87.74	84.93	0.719	لا توجد فروق
رئيس قسم	أخرى	1759.5	60.07	67.16	0.276	لا توجد فروق
رئيس مصلحة	أخرى	2786.0	79.78	91.33	0.137	لا توجد فروق

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تشير نتائج الجدول إلى وجود فروق معنوية في مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي بين المدراء ورؤساء الأقسام والمصالح لصالح المدراء وفقا لما توضحه متوسطات الرتب حيث كانت الأعلى بالنسبة للمدراء مقارنة برؤساء المصالح والأقسام ويمكن إرجاع ذلك إلى تمتعهم برؤية إستراتيجية أوسع وصلاحيات أكبر تتيح لهم الوصول إلى معلومات أكثر مما ينعكس على مستوى التطبيق لديهم ، في حين لم تسجل فروق بين المدراء وبعض الوظائف الأخرى التي شملت تقنيين في الإعلام الآلي، محاسبين، مكلفين بالإعلام كون هذا النوع من الوظائف ترتبط بشكل مباشر بجمع

المعلومات وتحليلها وإعداد التقارير لذا فإن لديهم مستوى مقبول (أقل نوعا ما من المدراء) من الإدراك والتطبيق للذكاء الاقتصادي.

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :

H0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة تعزى لحجم المؤسسة.

H1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة تعزى لحجم المؤسسة.

الجدول (3-39) : نتائج تحليل اختبار Kruskal – Wallis لاختبار الفروق في متوسطات مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي تبعا لحجم المؤسسة

حجم المؤسسة	متوسط الرتب	مستوى الدلالة Sig
صغيرة جدا	121.39	0.499
صغيرة	119.48	
متوسطة	132.60	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أن قيمة مستوى الدلالة هي 0.499 وهي أكبر من 0.05 مما يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة تعزى لحجم المؤسسة.

ويمكن ترجمة هذه النتيجة بأن تطبيق الذكاء الاقتصادي لا يرتبط لزاما بحجم المؤسسة وإنما بالإدراك والوعي بأهميته.

III.2.2– اختبار الفرضية الثانية :

من أجل التأكد من مدى صحة الفرضية التي مفادها " يؤثر الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة بأبعاده الثلاث " تم في المقام الأول تحليل التباين للانحدار والذي من خلاله يتم التأكد من صلاحية النموذج، بعدها نستخدم نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية وفي هذا الإطار تم صيغة الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين :

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة بأبعاده الثلاث عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

H1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة بأبعاده الثلاث عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

الجدول (3–40) : نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
الانحدار	86.125	1	86.125	1501.372	<0.001	0.924	0.854
الخطأ	14.685	256	0.057				
المجموع	100.810	257					
قيمة F الجدولية عند درجة حرية (1 ، 256) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 3.84							

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة F المحسوبة التي قدرت بـ 1501.372 أكبر من القيمة الجدولية (3.84) وأن مستوى دلالتها أقل من مستوى المعنوية المعمول به في الدراسة، وعليه يمكن القول أن النموذج صالح للاختبار.

كما بلغ معامل التحديد 0.854 وهو يدل على وجود تأثير كبير حيث أن الذكاء الاقتصادي يفسر 85.4% من التغيرات التي تطرأ على الأداء في المؤسسات المدروسة في حين أن النسبة المتبقية (14.6%) فتعود لعوامل أخرى.

والجدول الموالي يوضح تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات محل الدراسة :

الجدول (3–41) : نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات محل الدراسة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	Bootstrap مجال الثقة عند 95%	
	B	الخطأ المعياري	Beta			الأدنى	الأعلى
الثابت	0.126	0.099		1.269	0.206	-0.057	0.321
الذكاء الاقتصادي	0.955	0.025	0.924	38.748	<0.001	0.906	1.002
قيمة T الجدولية عند درجة حرية (256) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 1.962							

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة T المحسوبة لمتغير الذكاء الاقتصادي قدرت بـ 38.748 وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.962) كما أنها دالة إحصائيا حيث أن مستوى الدلالة قدر بأقل من 0.001 وهي قيمة أصغر من مستوى المعنوية المعمول به. من جهة أخرى تشير نتائج Bootstrap إلى أن معامل الذكاء الاقتصادي المقدر بـ 0.955 تقع ضمن مجال الثقة وكون هذا الأخير لا يشمل الصفر فهذا يعني وجود دلالة إحصائية لهذا المتغير مما يضفي الموثوقية والقوة على نتائج الاختبار.

وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة بأبعاده الثلاث عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

كما يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي بين الذكاء الاقتصادي وأداء المؤسسات محل الدراسة من خلال الجدول أعلاه كما يلي :

الأداء = 0.126 + 0.955 الذكاء الاقتصادي

ولتوضيح أثر الذكاء الاقتصادي على كل بعد من أبعاد الأداء، قمنا بتقسيم هذه الفرضية إلى ثلاثة فرضيات فرعية نختبرها صحتها فيما يلي :

1- الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية :

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

H1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

الجدول (3-42) : نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
الانحدار	93.800	01	93.800	531.008	<0.001	0.821	0.675
الخطأ	45.221	256	0.177				
المجموع	139.022	257					
قيمة F الجدولية عند درجة حرية (1 ، 256) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 3.84							

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة F المحسوبة التي قدرت بـ 531.008 أكبر من القيمة الجدولية (3.84) وأن مستوى دلالتها أقل من مستوى المعنوية المعمول به في الدراسة، وعليه يمكن القول أن النموذج صالح للاختبار.

كما بلغ معامل التحديد 0.675 وهو يدل على وجود تأثير كبير حيث أن الذكاء الاقتصادي يفسر 67.5% من التغيرات التي تطرأ على الإنتاجية في المؤسسات المدروسة في حين أن النسبة المتبقية (32.5%) فتعود لعوامل أخرى. والجدول الموالي يوضح تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير الذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات محل الدراسة :

الجدول (3-43) : نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير الذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات محل الدراسة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	Bootstrap مجال الثقة عند 95%	
	B	الخطأ المعياري	Beta			الأدنى	الأعلى
الثابت	0.034	0.174		0.196	0.845	-0.304	0.360
الذكاء الاقتصادي	0.996	0.043	0.821	23.044	<0.001	0.912	1.085
قيمة T الجدولية عند درجة حرية (256) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 1.962							

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة T المحسوبة لمتغير الذكاء الاقتصادي قدرت بـ 23.044 وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.962) كما أنها دالة إحصائيا حيث أن مستوى الدلالة قدر بأقل من 0.001 وهي قيمة أصغر من مستوى المعنوية المعمول به. من جهة أخرى تشير نتائج Bootstrap إلى أن معامل الذكاء

الاقتصادي المقدر بـ 0.996 تقع ضمن مجال الثقة وكون هذا الأخير لا يشمل الصفر فهذا يعني وجود دلالة إحصائية لهذا المتغير مما يضفي الموثوقية والقوة على نتائج الاختبار.

وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

كما يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي بين الذكاء الاقتصادي والإنتاجية المؤسسات محل الدراسة من خلال الجدول أعلاه كما يلي :

الإنتاجية = 0.034 + 0.996 الذكاء الاقتصادي

2- الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية :

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

H1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

الجدول (3-44) : نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
الانحدار	63.598	01	63.598	321.236	<0.001	0.746	0.557
الخطأ	50.683	256	0.198				
المجموع	114.281	257					
قيمة F الجدولية عند درجة حرية (1 ، 256) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 3.84							

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة F المحسوبة التي قدرت بـ 321.236 أكبر من القيمة الجدولية (3.84) وأن مستوى دلالتها أقل من مستوى المعنوية المعمول به في الدراسة، وعليه يمكن القول أن النموذج صالح للاختبار.

كما بلغ معامل التحديد 0.557 وهو يدل على وجود تأثير كبير حيث أن الذكاء الاقتصادي يفسر 55.7% من التغيرات التي تطرأ على المردودية في المؤسسات المدروسة في حين أن النسبة المتبقية (44.3%) فتعود لعوامل أخرى.

والجدول الموالي يوضح تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير الذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات محل الدراسة :

الجدول (3-45) : نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير الذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات محل الدراسة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	Bootstrap مجال الثقة عند 95%	
	B	الخطأ المعياري	Beta			الأدنى	الأعلى
الثابت	0.619	0.184		3.371	<0.001	0.326	0.933
الذكاء الاقتصادي	0.820	0.046	0.746	17.923	<0.001	0.736	0.902
قيمة T الجدولية عند درجة حرية (256) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 1.962							

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة T المحسوبة لمتغير الذكاء الاقتصادي قدرت بـ 17.923 وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.962) كما أنها دالة إحصائيا حيث أن مستوى الدلالة قدر بأقل من 0.001 وهي قيمة أصغر من مستوى المعنوية المعمول به. من جهة أخرى تشير نتائج Bootstrap إلى أن معامل الذكاء

الاقتصادي المقدر بـ 0.820 تقع ضمن مجال الثقة وكون هذا الأخير لا يشمل الصفر فهذا يعني وجود دلالة إحصائية لهذا المتغير مما يضفي الموثوقية والقوة على نتائج الاختبار.

وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

كما يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي بين الذكاء الاقتصادي والمردودية المؤسسات محل الدراسة من خلال الجدول أعلاه كما يلي :

المردودية = 0.619 + 0.820 الذكاء الاقتصادي

3- الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الثانية :

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

H1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

الجدول (3-46) : نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
الانحدار	94.866	01	94.866	2318.949	<0.001	0.949	0.901
الخطأ	10.473	256	0.041				
المجموع	105.338	257					
قيمة F الجدولية عند درجة حرية (1 ، 256) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 3.84							

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة F المحسوبة التي قدرت بـ 2318.949 أكبر من القيمة الجدولية (3.84) وأن مستوى دلالتها أقل من مستوى المعنوية المعمول به في الدراسة، وعليه يمكن القول أن النموذج صالح للاختبار.

كما بلغ معامل التحديد 0.901 وهو يدل على وجود تأثير كبير جدا حيث أن الذكاء الاقتصادي يفسر 90.1% من التغيرات التي تطرأ على القدرة التنافسية في المؤسسات المدروسة في حين أن النسبة المتبقية (9.9%) فتعود لعوامل أخرى.

والجدول الموالي يوضح تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة :

الجدول (3–47) : نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	Bootstrap مجال الثقة عند 95%	
	B	الخطأ المعياري	Beta			الأدنى	الأعلى
الثابت	-0.098	0.084		-1.168	0.244	-0.267	0.066
الذكاء الاقتصادي	1.002	0.021	0.949	48.155	<0.001	0.963	1.043
قيمة T الجدولية عند درجة حرية (256) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 1.962							

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة T المحسوبة لمتغير الذكاء الاقتصادي قدرت بـ 48.155 وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.962) كما أنها دالة إحصائيا حيث أن مستوى الدلالة قدر بأقل من 0.001 وهي قيمة أصغر من مستوى المعنوية المعمول به. من جهة أخرى تشير نتائج Bootstrap إلى أن معامل الذكاء

الاقتصادي المقدر بـ 1.002 تقع ضمن مجال الثقة وكون هذا الأخير لا يشمل الصفر فهذا يعني وجود دلالة إحصائية لهذا المتغير مما يضفي الموثوقية والقوة على نتائج الاختبار.

وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

كما يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي بين الذكاء الاقتصادي والقدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة من خلال الجدول أعلاه كما يلي :

القدرة التنافسية = - 0.098 + 1.002 الذكاء الاقتصادي

وبالنظر إلى قيم معامل Beta ومعامل التحديد للمتغيرات التابعة الثلاث يتضح أن الذكاء الاقتصادي يؤثر بشكل كبير جدا على القدرة التنافسية، يليه تأثير كبير نسبيا على الإنتاجية، ثم تأثير متوسط على المردودية.

II.3.2- اختبار الفرضية الثالثة :

من أجل التأكد من مدى صحة الفرضية التي مفادها " تؤثر جميع وظائف الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة بأبعاده الثلاث " تم في المقام الأول تحليل التباين للانحدار والذي من خلاله يتم التأكد من صلاحية النموذج، بعدها نستخدم نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية وفي هذا الإطار تم صيغة الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين :

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل أبعاد الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة بأبعاده الثلاث عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

H1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل أبعاد الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة بأبعاده الثلاث عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

الجدول (3–48) : نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
الانحدار	96.086	3	32.029	1721.975	<0.001	0.976	0.953
الخطأ	4.724	254	0.019				
المجموع	100.810	257					
قيمة F الجدولية عند درجة حرية (3 ، 254) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 2.60							

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة F المحسوبة التي قدرت بـ 1721.975 أكبر من القيمة الجدولية (2.60) وأن مستوى دلالتها أقل من مستوى المعنوية المعمول به في الدراسة، وعليه يمكن القول أن النموذج صالح للاختبار.

كما بلغ معامل التحديد 0.953 وهو يدل على وجود تأثير كبير جدا حيث أن أبعاد الذكاء الاقتصادي تفسر 95.3% من التغيرات التي تطرأ على الأداء في المؤسسات المدروسة في حين أن النسبة المتبقية (4.7%) فتعود لعوامل أخرى.

والجدول الموالي يوضح تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات محل الدراسة :

الجدول (3–49) : نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات محل الدراسة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	Bootstrap مجال الثقة عند 95%	
	B	الخطأ المعياري	Beta			الأدنى	الأعلى
الثابت	0.084	0.057		1.488	0.138	-0.028	0.195
توليد المعرفة	0.170	0.012	0.213	14.681	<0.001	0.150	0.190
الكشف عن الفرص والتهديدات	0.301	0.015	0.362	19.999	<0.001	0.274	0.328
تنسيق جهود الأعوان والأنشطة	0.480	0.014	0.604	33.615	<0.001	0.452	0.505
قيمة T الجدولية عند درجة حرية (254) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 1.962							

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيم T المحسوبة للأبعاد (توليد المعرفة، لكشف عن الفرص والتهديدات، تنسيق جهود الأعوان والأنشطة) قدرت بـ (14.681، 19.999، 33.615) على التوالي وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.962) كما أنها دالة إحصائيا حيث أن مستويات الدلالة قدرت بأقل من 0.001 وهي قيم أصغر من مستوى المعنوية المعمول به. من جهة أخرى تشير نتائج Bootstrap إلى أن معاملات أبعاد الذكاء الاقتصادي تقع ضمن مجال الثقة وكون هذا الأخير لا يشمل القيمة الصفر فهذا يعني وجود دلالة إحصائية لهته المتغيرات مما يضفي الموثوقية والقوة على نتائج الاختبار.

وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل أبعاد الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة بأبعاده الثلاث عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

ويتضح من الجدول أيضا أن بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة هو الأكثر تأثيرا ضمن النموذج حيث أنه سجل أعلى قيمة لمعامل Beta، يليه بعد الكشف عن الفرص والتهديدات في المرتبة الثانية من حيث التأثير، أما بعد توليد المعرفة فقد جاء في المرتبة الأخيرة وهو الأضعف تأثيرا مقارنة بباقي الأبعاد.

وانطلاقا من الجدول يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي بين أبعاد الذكاء الاقتصادي وأداء المؤسسات محل الدراسة من خلال الجدول أعلاه كما يلي :

الأداء = 0.084 + 0.480 تنسيق جهود الأعوان والأنشطة + 0.301 الكشف عن الفرص والتهديدات + 0.170 توليد المعرفة

ولتوضيح أثر أبعاد الذكاء الاقتصادي على كل بعد من أبعاد الأداء، قمنا بتقسيم هذه الفرضية إلى ثلاثة فرضيات فرعية نختبرها صحتها فيما يلي :

1- الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثالثة :

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل أبعاد الذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

H1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل أبعاد الذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

الجدول (3-50) : نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح
الانحدار	129.044	03	43.015	1095.042	<0.001	0.963	0.928	0.927
الخطأ	9.977	254	0.039					
المجموع	139.022	257						
قيمة F الجدولية عند درجة حرية (3 ، 254) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 2.60								

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة F المحسوبة التي قدرت بـ 1095.042 أكبر من القيمة الجدولية (2.60) وأن مستوى دلالتها أقل من مستوى المعنوية المعمول به في الدراسة، وعليه يمكن القول أن النموذج صالح للاختبار.

كما بلغ معامل التحديد 0.928 وهو يدل على وجود تأثير كبير جدا حيث أن أبعاد الذكاء الاقتصادي تفسر 92.8% من التغيرات التي تطرأ على الإنتاجية في المؤسسات المدروسة في حين أن النسبة المتبقية (7.2%) فتعود لعوامل أخرى.

والجدول الموالي يوضح تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات محل الدراسة :

الجدول (3–51) : نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات محل الدراسة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	Bootstrap مجال الثقة عند 95%	
	B	الخطأ المعياري	Beta			الأدنى	الأعلى
الثابت	0.016	0.082		0.197	0.844	-0.152	0.182
توليد المعرفة	0.022	0.017	0.024	1.321	0.188	-0.010	0.056
الكشف عن الفرص والتهديدات	0.198	0.022	0.203	9.045	<0.001	0.153	0.243
تنسيق جهود الأعوان والأنشطة	0.757	0.021	0.812	36.510	<0.001	0.720	0.793
قيمة T الجدولية عند درجة حرية (254) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 1.962							

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة T المحسوبة للأبعاد (الكشف عن الفرص والتهديدات، تنسيق جهود الأعوان والأنشطة) قدرت بـ (9.045، 36.510) على التوالي وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.962) كما أنها دالة إحصائيا حيث أن مستويات الدلالة قدرت بأقل من 0.001 وهي قيم أصغر من مستوى المعنوية المعمول به. من جهة أخرى تشير نتائج Bootstrap إلى أن معاملات هذين البعدين تقع ضمن مجال الثقة وكون هذا الأخير لا يشمل القيمة صفر فهذا يعني وجود دلالة إحصائية لهما مما يضفي الموثوقية والقوة على نتائج الاختبار. من جهة أخرى أظهرت نتائج الجدول أن قيمة T المحسوبة لبعد توليد المعرفة هي أقل من القيمة الجدولية كما أنها جاءت غير دالة إحصائيا حيث أن مستوى الدلالة قدر بـ 0.188 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية المعمول به في الدراسة وهذا ما تؤكده نتائج Bootstrap إذ أن مجال الثقة يتضمن القيمة الصفرية . ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى ضعف العلاقة الخطية بين بعد توليد المعرفة والإنتاجية كما تم توضيحه سابقا.

وفي هذه الحالة يمكن اللجوء إلى الانحدار التدرجي للفصل في مدى إمكانية استبعاد بعد توليد المعرفة أو الإبقاء عليه ويتم ذلك على النحو التالي :

الجدول (3-52) : المتغيرات المستقلة الداخلة في حساب معادلة الانحدار الخطي

الانحدار المتعدد التدرجي	المتغيرات المستقلة الداخلة	المتغيرات المستقلة المستبعدة
01	تنسيق جهود الأعوان والأنشطة	الكشف عن الفرص والتهديدات + توليد المعرفة
02	تنسيق جهود الأعوان والأنشطة + الكشف عن الفرص والتهديدات	توليد المعرفة

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

ومن هنا يتم اختبار جودة التوفيق استنادا إلى معامل التحديد المصحح لاختيار النموذج الأنسب :

الجدول (3-53) : نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد التدرجي

	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح
01	الانحدار	125.472	01	125.472	2370.546	<0.001	0.950	0.903	0.902
	الخطأ	13.550	256	0.053					
	المجموع	139.022	257						
	قيمة F الجدولية عند درجة حرية (1 ، 256) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 3.84								
02	الانحدار	128.976	02	64.488	1636.906	<0.001	0.963	0.928	0.927
	الخطأ	10.046	255	0.039					
	المجموع	139.022	257						
	قيمة F الجدولية عند درجة حرية (2 ، 255) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 2.99								

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

بالاطلاع على نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة F المحسوبة جاءت معنوية الأثر في كلا النموذجين وهذا ما يثبت صلاحية النموذجين للاختبار.

وقد بلغت قيمة معامل التحديد المصحح في النموذج الأول 0.902 أي أن بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة قادر لوحده على تفسير 90.2% من التغيرات الحاصلة في إنتاجية المؤسسات محل الدراسة. أما في النموذج الثاني فقد سجل معامل التحديد المصحح قيمة 0.927 مما يعني أن بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة وبعد الكشف عن الفرص والتهديدات معا يفسران ما نسبته 92.7% من التغيرات الحاصلة في إنتاجية المؤسسات محل الدراسة وعليه يمكن اعتماد النموذج الثاني بحكم أنه يحقق أعلى نسبة معامل تحديد مصحح وهو في نفس الوقت مساوي لمعامل التحديد المحقق في النموذج الكلي (في الجدول رقم 3-50) وهو ما يؤكد أن بعد توليد المعرفة لا يشكل أي فرق لا إيجابا ولا سلبا مع بقية الأبعاد على النموذج وهو غير مفيد في تفسير بعد الإنتاجية مما يبرر إمكانية استبعاده.

والجدول الموالي يوضح تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لاختبار تأثير بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة وبعد الكشف عن الفرص والتهديدات معا على إنتاجية المؤسسات محل الدراسة :

الجدول (3–54) : نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة وبعد الكشف عن الفرص والتهديدات معا على إنتاجية المؤسسات محل الدراسة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
	B	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	0.066	0.073		0.897	0.370
تنسيق جهود الأعوان والأنشطة	0.760	0.021	0.815	36.914	<0.001
الكشف عن الفرص والتهديدات	0.203	0.022	0.208	9.431	<0.001
قيمة T الجدولية عند درجة حرية (255) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 1.962					

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة T المحسوبة للأبعاد (تنسيق جهود الأعوان والأنشطة، الكشف عن الفرص والتهديدات) قدرت بـ (36.914، 9.431) على الترتيب وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.962) كما أنها دالة إحصائيا حيث أن مستويات الدلالة قدرت بأقل من 0.001 وهي قيم أصغر من مستوى المعنوية المعمول به.

وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبعدي تنسيق جهود الأعوان والأنشطة والكشف عن الفرص والتهديدات على إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

وفي المقابل نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد توليد المعرفة على إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ونرفض الفرض البديل المتعلق بهذا الجزء الذي يفترض وجود تأثير.

وانطلاقا من الجدول يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي بين بعدي الذكاء الاقتصادي وإنتاجية المؤسسات محل الدراسة كما يلي :

الإنتاجية = 0.066 + 0.760 تنسيق جهود الأعوان والأنشطة + 0.203 الكشف عن الفرص والتهديدات

2- الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثالثة :

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل أبعاد الذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

H1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل أبعاد الذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

الجدول (3-55) : نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح
الانحدار	90.473	03	30.158	321.740	<0.001	0.890	0.792	0.789
الخطأ	23.808	254	0.094					
المجموع	114.281	257						
قيمة F الجدولية عند درجة حرية (3 ، 254) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 2.60								

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة F المحسوبة التي قدرت بـ 321.740 أكبر من القيمة الجدولية (2.60) وأن مستوى دلالتها أقل من مستوى المعنوية المعمول به في الدراسة، وعليه يمكن القول أن النموذج صالح للاختبار.

كما بلغ معامل التحديد 0.792 وهو يدل على وجود تأثير كبير جدا حيث أن أبعاد الذكاء الاقتصادي تفسر 79.2% من التغيرات التي تطرأ على المردودية في المؤسسات المدروسة في حين أن النسبة المتبقية (20.8%) فتعود لعوامل أخرى.

والجدول الموالي يوضح تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات محل الدراسة :

الجدول (3-56) : نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات محل الدراسة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	Bootstrap مجال الثقة عند 95%	
	B	الخطأ المعياري	Beta			الأدنى	الأعلى
الثابت	0.570	0.127		4.492	<0.001	0.353	0.784
توليد المعرفة	-0.024	0.026	-0.028	-0.913	0.362	-0.075	0.023
الكشف عن الفرص والتهديدات	0.254	0.034	0.287	7.502	<0.001	0.184	0.324
تنسيق جهود الأعوان والأنشطة	0.580	0.032	0.686	18.120	<0.001	0.518	0.647
قيمة T الجدولية عند درجة حرية (254) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 1.962							

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة T المحسوبة للأبعاد (الكشف عن الفرص والتهديدات، تنسيق جهود الأعوان والأنشطة) قدرت بـ (7.502، 18.120) على التوالي وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.962) كما أنها دالة إحصائيا حيث أن مستويات الدلالة قدرت بأقل من 0.001 وهي قيم أصغر من مستوى المعنوية

المعمول به. من جهة أخرى تشير نتائج Bootstrap إلى أن معاملات هذين البعدين تقع ضمن مجال الثقة وكون هذا الأخير لا يشمل القيمة صفر فهذا يعني وجود دلالة إحصائية لهما مما يضفي الموثوقية والقوة على نتائج الاختبار. من جهة أخرى أظهرت نتائج الجدول أن قيمة T المحسوبة لبعد توليد المعرفة هي أقل من القيمة الجدولية كما أنها جاءت غير دالة إحصائيا حيث أن مستوى الدلالة قدر بـ 0.362 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية المعمول به في الدراسة وهذا ما تؤكده نتائج Bootstrap إذ أن مجال الثقة يتضمن القيمة الصفرية . ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى ضعف العلاقة الخطية بين بعد توليد المعرفة والمردودية كما تم توضيحه سابقا.

وفي هذه الحالة يمكن اللجوء إلى الانحدار التدرجي للفصل في مدى إمكانية استبعاد بعد توليد المعرفة أو الإبقاء عليه ويتم ذلك على النحو التالي :

الجدول (3-57) : المتغيرات المستقلة الداخلة في حساب معادلة الانحدار الخطي

الانحدار المتعدد التدرجي	المتغيرات المستقلة الداخلة	المتغيرات المستقلة المستبعدة
01	تنسيق جهود الأعوان والأنشطة	الكشف عن الفرص والتهديدات + توليد المعرفة
02	تنسيق جهود الأعوان والأنشطة + الكشف عن الفرص والتهديدات	توليد المعرفة

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

ومن هنا يتم اختبار جودة التوفيق استنادا إلى معامل التحديد المصحح لاختيار النموذج الأنسب :

الجدول (3-58) : نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد التدرجي

	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح
01	الانحدار	85.177	01	85.177	749.225	<0.001	0.863	0.745	0.744
	الخطأ	29.104	256	0.114					
	المجموع	114.281	257						
	قيمة F الجدولية عند درجة حرية (1 ، 256) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 3.84								
02	الانحدار	90.395	02	45.197	482.507	<0.001	0.889	0.791	0.789
	الخطأ	23.886	255	0.094					
	المجموع	114.281	257						
	قيمة F الجدولية عند درجة حرية (2 ، 255) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 2.99								

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

بالاطلاع على نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة F المحسوبة جاءت معنوية الأثر في كلا النموذجين وهذا ما يثبت صلاحية النموذجين للاختبار

وقد بلغت قيمة معامل التحديد المصحح في النموذج الأول 0.744 أي أن بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة قادر لوحده على تفسير 74.4% من التغيرات الحاصلة في مردودية المؤسسات محل الدراسة. أما في النموذج الثاني فقد سجل معامل التحديد المصحح قيمة 0.789 مما يعني أن بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة وبعد الكشف عن الفرص والتهديدات معا يفسران ما نسبته 78.9% من التغيرات الحاصلة في مردودية المؤسسات محل الدراسة وعليه يمكن اعتماد النموذج الثاني بحكم أنه يحقق أعلى نسبة معامل تحديد مصحح وهو في نفس الوقت مساوي لمعامل التحديد المحقق في النموذج الكلي (في الجدول رقم 3-55) وهو ما يؤكد أن بعد توليد المعرفة لا يشكل أي فرق لا إيجابا ولا سلبا مع بقية الأبعاد على النموذج وهو غير مفيد في تفسير بعد المردودية مما يبرر إمكانية استبعاده.

والجدول الموالي يوضح تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لاختبار تأثير بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة وبعد الكشف عن الفرص والتهديدات معا على مردودية المؤسسات محل الدراسة :

الجدول (3–59) : نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة وبعد الكشف عن الفرص والتهديدات معا على مردودية المؤسسات محل الدراسة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
	B	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	0.518	0.113		4.582	<0.001
تنسيق جهود الأعوان والأنشطة	0.577	0.032	0.682	18.155	<0.001
الكشف عن الفرص والتهديدات	0.248	0.033	0.280	7.463	<0.001
قيمة T الجدولية عند درجة حرية (255) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 1.962					

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة T المحسوبة للأبعاد (تنسيق جهود الأعوان والأنشطة، الكشف عن الفرص والتهديدات) قدرت بـ (18.155، 7.463) على الترتيب وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.962) كما أنها دالة إحصائيا حيث أن مستويات الدلالة قدرت بأقل من 0.001 وهي قيم أصغر من مستوى المعنوية المعمول به.

وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبعدي تنسيق جهود الأعوان والأنشطة والكشف عن الفرص والتهديدات على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

وفي المقابل نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد توليد المعرفة على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ونرفض الفرض البديل المتعلق بهذا الجزء والذي يفترض وجود تأثير.

وانطلاقا من الجدول يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي بين بعدي الذكاء الاقتصادي ومردودية المؤسسات محل الدراسة كما يلي :

المردودية = 0.518 + 0.577 تنسيق جهود الأعوان والأنشطة + 0.248 الكشف عن الفرص والتهديدات

3- الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الثالثة :

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل أبعاد الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

H1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل أبعاد الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

الجدول (3-60) : نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
الانحدار	97.294	3	32.431	1024.049	<0.001	0.961	0.924
الخطأ	8.044	254	0.032				
المجموع	105.338	257					
قيمة F الجدولية عند درجة حرية (3 ، 254) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 2.60							

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيمة F المحسوبة التي قدرت بـ 1024.049 أكبر من القيمة الجدولية (2.60) وأن مستوى دلالتها أقل من مستوى المعنوية المعمول به في الدراسة، وعليه يمكن القول أن النموذج صالح للاختبار.

كما بلغ معامل التحديد 0.924 وهو يدل على وجود تأثير كبير جدا حيث أن أبعاد الذكاء الاقتصادي تفسر 92.4% من التغيرات التي تطرأ على القدرة التنافسية في المؤسسات المدروسة في حين أن النسبة المتبقية (7.6%) فتعود لعوامل أخرى.

والجدول الموالي يوضح تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة.

الجدول (3–61) : نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	Bootstrap مجال الثقة عند 95%	
	B	الخطأ المعياري	Beta			الأدنى	الأعلى
الثابت	-0.153	0.074		-2.076	0.039	-0.300	-0.018
توليد المعرفة	0.405	0.015	0.495	26.768	<0.001	0.377	0.433
الكشف عن الفرص والتهديدات	0.413	0.020	0.485	20.982	<0.001	0.373	0.451
تنسيق جهود الأعوان والأنشطة	0.197	0.019	0.243	10.593	<0.001	0.158	0.231
قيمة T الجدولية عند درجة حرية (254) ومستوى المعنوية 0.05 تساوي 1.962							

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من النتائج الواردة في الجدول أن قيم T المحسوبة للأبعاد (توليد المعرفة، لكشف عن الفرص والتهديدات، تنسيق جهود الأعوان والأنشطة) قدرت بـ (26.768، 20.982، 10.593) على التوالي وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.962) كما أنها دالة إحصائيا حيث أن مستويات الدلالة قدرت بأقل من 0.001 وهي قيم أصغر من مستوى المعنوية المعمول به. من جهة أخرى تشير نتائج Bootstrap إلى أن معاملات أبعاد الذكاء الاقتصادي تقع

ضمن مجال الثقة وكون هذا الأخير لا يشمل القيمة الصفر فهذا يعني وجود دلالة إحصائية لهته المتغيرات مما يضفي الموثوقية والقوة على نتائج الاختبار.

وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل أبعاد الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

ويتضح من الجدول أيضا أن بعد توليد المعرفة هو الأكثر تأثيرا ضمن النموذج حيث أنه سجل أعلى قيمة لمعامل Beta، يليه بعد الكشف عن الفرص والتهديدات في المرتبة الثانية من حيث التأثير، أما بعد تنسيق جهود الأعوان والأنشطة فقد جاء في المرتبة الأخيرة وهو الأضعف تأثيرا مقارنة بباقي الأبعاد.

وانطلاقا من الجدول يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي بين أبعاد الذكاء الاقتصادي والقدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة من خلال الجدول أعلاه كما يلي :

القدرة التنافسية = - 0.153 + 0.405 توليد المعرفة + 0.413 الكشف عن الفرص والتهديدات + 0.197 تنسيق جهود الأعوان والأنشطة

الجدول (3-62) : اختبار صحة الفرضيات الإحصائية

الفرضية	نتيجة الاختبار (قبول / رفض)
الفرضية الأولى	
تختلف درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة باختلاف خصائص الأفراد والمؤسسة	لم تتحقق بشكل كامل
الفرضيات الفرعية التابعة للفرضية الأولى	
تختلف درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة باختلاف المستوى التعليمي	رفض
تختلف درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة باختلاف الخبرة المهنية	قبول
تختلف درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة باختلاف الوظيفة	قبول
تختلف درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة باختلاف حجم المؤسسة	رفض
الفرضية الثانية	
يؤثر الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة بأبعاده الثلاث.	قبول
الفرضيات الفرعية التابعة للفرضية الثانية	
يؤثر الذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الزراعية محل الدراسة.	قبول
يؤثر الذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الزراعية محل الدراسة.	قبول
يؤثر الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الزراعية محل الدراسة.	قبول
الفرضية الثالثة	
تؤثر كل وظائف الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الزراعية محل الدراسة بأبعاده الثلاث	قبول
الفرضيات الفرعية التابعة للفرضية الثالثة	
تؤثر كل وظائف الذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الزراعية محل الدراسة	رفض
تؤثر كل وظائف الذكاء الاقتصادي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية	رفض

الزراعية محل الدراسة	
تؤثر كل وظائف الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الزراعية محل الدراسة	قبول

المصدر : من إعداد الباحثة.

II.4.2- التصور الاستشرافي :

جاء في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو رؤية 2030 أن تنويع الاقتصاد الجزائري قائم على تطوير مساهمة فروع الإنتاج التي تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية نسبية ومن ذلك فرع الصناعات الغذائية الزراعية وهذا من خلال اعتماد إجراءات إستعجالية من بينها[1] :

- تحسين إنتاجية المستثمرات الفلاحية وإنتاجية مختلف فروع وشعب الصناعات الغذائية

- تحسين تنافسية القطاع الزراعي وفرع الصناعات الزراعية الغذائية وضرورة رفع وإزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوير الاستثمار فيها[2].

- تحسين إيرادات الجباية العادية (الوعاء الضريبي)[3].

وهذا ما يؤكد على أن من بين مساعي الدولة تحسين أداء المؤسسات لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية خاصة (معبرا عنه بتحسين كل من الإنتاجية، القدرة التنافسية والإيرادات الجبائية الناتجة عن تحسين المردودية) باعتبار ذلك لبنة أساسية لدعم مسار عملية تنويع الاقتصاد وذلك بناءا على سيناريوهات استشرافية نظرية على النحو التالي :

[1]- ذهبية لطرش، شافية كتاف، " **تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016 – 2030** "، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 1، 2017، ص 193

[2]- نفس المرجع، ص 193

[3]- ناجم وافي، عبد الجليل جيلالية، " **نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر** "، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد 02، 2020، ص 05

السيناريو الأول : من تحسين الإنتاجية إلى تحفيز الناتج المحلي

إن من أهم ملامح تحسن الإنتاجية هو زيادة الإنتاج وفق ما يحتاجه العملاء وبالجودة المطلوبة باستخدام نفس الموارد المتوفرة أو أقل وهي مؤشر على تحسين العمليات الداخلية مما يؤدي إلى تقليص الفاقد والخطأ وبالتالي تخفيض تكاليف عناصر العمل فينتج عن ذلك انخفاض في أسعار المخرجات وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المبيعات ومن ثم تعظيم القيمة المضافة باعتبارها الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي (وهو ناتج جمع القيم المضافة لكل الأنشطة الإنتاجية لجميع المقيمين في بلد بعينه)[1] وهذا في ظل استقرار بيئة الأعمال.

وهذا ما يتوافق مع دراسة Danian Kalu UDE (2021) إذ أثبتت أن " زيادة إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 1% من شأنها أن تؤدي إلى زيادة بنسبة 73% في الناتج الصناعي في نيجيريا مما يساهم في تحفيز التنويع الاقتصادي[2] "

ومن ثم فإنه من المتوقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي إذا ما استمرت إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية في التحسن

السيناريو الثاني : من تحسين المردودية إلى تعبئة الإيرادات العامة

إن تحسن المردودية المالية للمؤسسة غالبا ما يؤدي إلى زيادة أرباحها، وهذه الأخيرة تتأثر مباشرة بالضريبة على الأرباح[3] بحيث كلما زادت الأرباح زادت حصيلة الضريبة على أرباح الشركات وبالتالي زيادة الإيرادات العامة باعتبار

[1]- سمية لعوج، ياسين علي بلحاج، " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي في الجزائر** "، مرجع سابق، ص 42

[2] - Danian Kalu UDE, Op cit, p 78

[3]- سليم مجلخ، وليد بشيشي، مرجع سابق، ص 18

الضرائب من أهم المصادر التمويلية للخزينة العامة[1] وهذا شريطة أن تكون السياسة الضريبية متوازنة بحيث لا تثقل كاهل المؤسسات ولا تؤثر سلبا على الاستثمار.

وفي هذا السياق ذكر في تقرير بنك الجزائر لسنة 2023 أن الإيرادات الضريبية التي تمثل فيها الضرائب على أرباح الشركات مصدرا رئيسيا سجلت زيادة بنسبة 16.99% مقارنة بسنة 2022 مما ساهم في رفع إجمالي الإيرادات بنسبة 42.52% في سنة 2023 وعلى هذا الأساس فإنه من المفترض أن تحسن مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية سوف يساهم في زيادة الإيرادات العامة من خلال الضرائب (الضريبة على أرباح الشركات على وجه التحديد)

السيناريو الثالث : القدرة التنافسية كمدخل لتعزيز القدرات التصديرية

للقدرة التنافسية أهمية بالغة في جعل منتجات المؤسسة أكثر تميزا وجاذبية في الأسواق المحلية بالدرجة الأولى ثم الدولية مما يساهم في رفع سمعة المؤسسة وتقديم منتجات توافق المعايير الدولية لتستجيب لتطلعات العملاء الأجانب وهذا ما يجعل من القدرة التنافسية محددا أساسيا لتعزيز وتنويع الصادرات[2].

وفي هذا السياق أكدت دراسة حمزة العوادي (2022)، على أن " ترقية الصادرات خارج المحروقات يتطلب تكثيف الجهود التي من شأنها رفع مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات[3]"

[1]- سايم مجلخ، وليد بشيشي، نفس المرجع، ص 14 (بتصرف)

[2]- سمية لعوج، ياسين علي بلحاج، " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي في الجزائر** "، مرجع سابق، ص 42 (بتصرف)

[3]- حمزة العوادي، مرجع سابق، ص 1506

كما أفاد البنك المركزي الألماني " البوندسبنك " أن المصدرين الألمان فقدوا أكثر من 75% من حصصهم في الأسواق العالمية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2021 و 2023 وذلك نتيجة تراجع قدرتهم التنافسية (بسبب تدهور ظروف الإمداد)[1]

لذا فإنه من المرجح أن تتحسن القدرات التصديرية إذا ما استمرت القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية في التحسن هي الأخرى.

الشكل (3–30) : التصور الاستشرافي لانعكاس الأداء على التنويع الاقتصادي

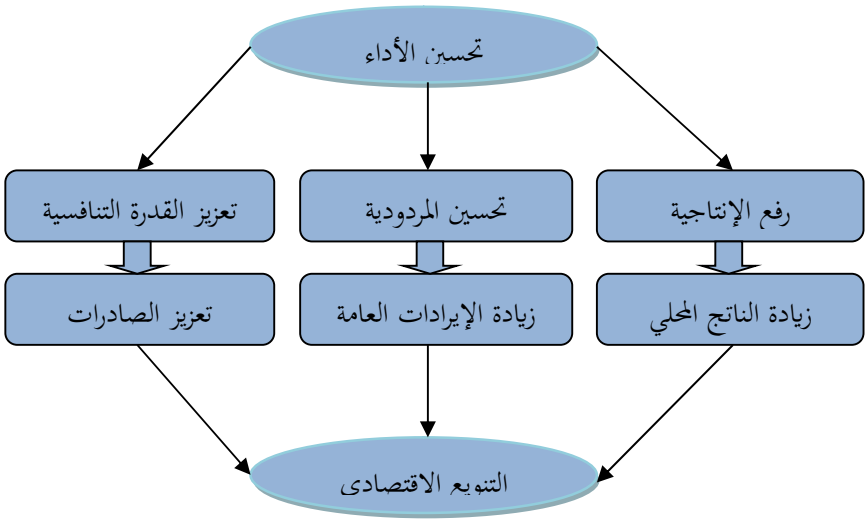

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

II.3– تفسير ومناقشة النتائج :

- كشفت النتائج على أن درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة لم تختلف باختلاف المستوى التعليمي، إذ أن التعليم الأكاديمي وحدة لا يعد كافيا لإحداث الفرق حيث أن الممارسات المتعلقة

[1]- Maria MARTINEZ, « **German exporters lose market share as competitiveness slips, Bundesbank says** », Reuters, Updated July 14,2025.
https://www.reuters.com/markets/europe/german-exporters-lose-market-share-competitiveness-slips-bundesbank-says-2025-07-14/

بالذكاء الاقتصادي يمكن اكتسابها من خلال تراكم الخبرات أو من خلال تولي مناصب أقرب للمجال الإستراتيجي والمعلومات وهذا ما يفسر كون أن متغيري الخبرة والمستوى الوظيفي يحدثان اختلافا في مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة فالخبرة الطويلة تطور مهارات التفكير الاستراتيجي الذي يدعم ممارسات الذكاء الاقتصادي، كما أن شغل وظائف مرتبطة مباشرة بالمعلومات الإستراتيجية يجعلهم أكثر وعيا بتطبيقات الذكاء الاقتصادي وأقدر على تجسيدها ميدانيا

وعلى هذا الأساس فإن أحسن سبيل لتدارك التفاوت والاختلافات قد يكون من خلال إقامة تكوينات وتربصات في مجال الذكاء الاقتصادي.

من جهة أخرى، ومما يجعل حجم المؤسسة لا يشكل اختلافا في تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة هو إدراك ووعي إطاراتها بأن الحاجة للذكاء الاقتصادي مشتركة بين المؤسسات بمختلف أحجامها، كل حسب إمكانياته.

- بينت نتائج الاختبار وجود تأثير كبير جدا للذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات محل الدراسة، حيث يشير معامل الانحدار ومستوى الدلالة (B : 0.955، T : 38.748، Sig : 0.001>) إلى وجود علاقة تأثير طردية موجبة مما يعني أن ارتفاع مستوى تطبيق الذكاء الاقتصادي يؤدي إلى تحسين الأداء، هذا ما نلمسه أيضا بالنسبة لتأثير الذكاء الاقتصادي على أبعاد الأداء الثلاث (الإنتاجية، المردودية ، القدرة التنافسية) كل على حدا، حيث أظهرت نتائج المقارنة بين قيم Beta و R^2 الذي يبين نسب ما يفسره الذكاء الاقتصادي من تغيرات تطرأ على هذه المتغيرات التابعة أظهرت أن القدرة التنافسية هي البعد الأكثر تأثرا بالذكاء الاقتصادي تليها الإنتاجية ثم المردودية. ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن المؤسسات لا تهمل الإنتاجية ولا المردودية ولكن نظرا لأن أثر الذكاء الاقتصادي على هاتين الأخيرتين يظهر على المدى المتوسط أو الطويل فإن هذه المؤسسات تعتبر أن تعزيز القدرة التنافسية هو الهدف الأسمى والأكثر ارتباطا بالنجاح في

السوق من خلال قدرتها على فرض نفسها أمام المنافسين وجذب العملاء وهو ما يجعلها تعتبر أن القدرة التنافسية هي أولى أولوياتها والأجدر بمنحها الاهتمام الأكبر عند تطبيق الذكاء الاقتصادي.

- تبرز النتائج وجود تأثير كبير جدا لكل أبعاد الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات محل الدراسة، حيث يوضح معاملات الانحدار ومستويات الدلالة (أنظر الجدول رقم (03-49)) وجود علاقة تأثير طردية موجبة مما يعني أن ارتفاع مستوى تطبيق جميع أبعاد الذكاء الاقتصادي يؤدي إلى تحسين الأداء، هذا ما لا نلمسه بالنسبة لتأثير كل أبعاد الذكاء الاقتصادي على بعض أبعاد الأداء عند دراستها كل على حدا، حيث لم يكن لبعد توليد المعرفة أي مساهمة في التأثير على بعدي الإنتاجية والمردودية في المؤسسات محل الدراسة بينما ساهم بفعالية في التأثير الإيجابي على القدرة التنافسية لهذه المؤسسات مما يعني أن هذا بعد لم يعنى بالتحسينات التشغيلية التي من شأنها أن تمس الإنتاجية والمردودية وإنما قد اقتصر على تحسين التوجهات الإستراتيجية والموقع التنافسي.
- بينت النتائج أن مساهمة أبعاد الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء العام تتفاوت من حيث القوة والتأثير فتنسيق جهود الأعوان والأنشطة يشكل نواة العمل الداخلي وشرطا أساسيا لتكامل العمليات الأمر الذي ينعكس بوضوح على الكفاءة التشغيلية مثل الإنتاجية والمردودية مما يبرر تصدر هذا البعد ترتيب التأثير في النماذج الثلاثة (أبعاد الذكاء الاقتصادي – الأداء، أبعاد الذكاء الاقتصادي – الإنتاجية، أبعاد الذكاء الاقتصادي – المردودية) إلا أن هذا البعد لا يعد محددا مباشرا للتنافسية التي ترتبط بالتحليل الخارجي والاستفادة من المعلومات الإستراتيجية حيث يعود ضعف تأثيره إلى أن القدرة التنافسية تتطلب ممارسات إستراتيجية أكثر من مجرد تحسين داخلي خاصة في الأسواق التي تتطلب مواكبة مستمرة للمنافسين لذلك تصدر بعد توليد المعرفة الترتيب نظرا لدوره الأساسي في بناء قاعدة معرفية ثرية تتيح فهم أعمق للسوق وابتكار حلول جديدة وتطوير منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

من جهة أخرى ظهر بعد الكشف عن الفرص والتهديدات في المرتبة الثانية في كل النماذج مما يؤكد أن المؤسسات المدروسة تولي أهمية لتحليل محيطها وتطوراته من أجل التكيف واستباق التغيرات البيئية الخارجية .

ومن خلال النتائج الصادرة يصبح الذكاء الاقتصادي ليس مجرد مفهوم نظري وإنما ضرورة ملحة لمساهمته الكبيرة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية.

- وفقا للسيناريوهات المقترحة ونتيجة لمساهمة الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية الزراعية محل الدراسة، فإنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني تحسنا تدريجيا في مؤشرات التنويع الاقتصادي مما يفتح آفاقا جديدة أمام الاقتصاد خارج قطاع المحروقات لاسيما فيما يتعلق بتعزيز فرص التصدير نتيجة الاستجابة الكبيرة جدا للقدرة التنافسية لممارسات الذكاء الاقتصادي.

خاتمة :

في إطار هذا الفصل التطبيقي جاء التنويع الاقتصادي ليمثل هدفا استراتيجيا يبنى على أساس تحسن الأداء المدعوم بممارسات الذكاء الاقتصادي وقد مكننا العمل الميداني من التحقق من إمكانية هذا التأثير إذ وبعد توزيع استبيانات على عينة من إطارات مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية بغرض الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة والقيام بمعالجتها وتحليلها باستعمال برنامج SPSS V 30 اعتمادا على جملة من الإجراءات المنهجية والعلمية المناسبة تم الخروج بنظرة شاملة عن وضع ومكانة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة ومدى مساهمته الفعالة في تحسين أداء هذه المؤسسات وهذا ما من شأنه أن ينعكس بشكل مباشر وإيجابي على مؤشرات التنويع الاقتصادي خاصة عند ربط النتائج بالسيناريوهات الاستشرافية المعتمدة في هذه الدراسة والتي أكدت أن تعزيز أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية سواء من حيث الإنتاجية، المردودية أو القدرة التنافسية يعد خطوة إستراتيجية نحو تحقيق اقتصاد متنوع للجزائر.

خاتمة عامة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة يتضح بشكل جلي أن هشاشة الاقتصاد الجزائري نظير ارتهانه شبه المطلق لعائدات النفط تمثل وضعية حرجة استدعت اهتمام الحكومات المتعاقبة بحثا عن حلول لبناء اقتصاد قوي ومقاوم للصدمات أساسه التنويع. وقد كان من أبرز الحلول المطروحة ترقية قطاعات واعدة على رأسها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما تلك الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية بالنظر إلى دورها الحيوي في خلق القيمة المضافة وتحقيق النمو، ومن ثم وجهت الدولة تركيزها للعمل الجاد من أجل الاستمرار في إصلاح هذا القطاع وتحسين أداء مؤسساته، ومن هنا دعت الدولة إلى التوجه نحو تبني آليات اقتصاد المعرفة الذي يعتبر الذكاء الاقتصادي أحد تطبيقاته الأكثر حداثة إذ تم اعتباره في عديد المحافل الوطنية (الملتقيات، الندوات والأيام الدراسية) رافعة إستراتيجية لإنعاش النسيج الصناعي كونه نظام يسعى إلى رصد مختلف التطورات الاقتصادية والتكنولوجية لتكوين رؤية استباقية لضمان التكيف مع بيئة سمتها الرئيسية عدم اليقين.

وتبعا لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية كخطوة إستراتيجية نحو دعم عملية تنويع الاقتصاد الوطني حيث وبعد تحليل الموضوع ومناقشة أهم حيثياته ضمن ثلاثة فصول توصلنا إلى جملة من النتائج تجيب على الفرضيات المطروحة سابقا وكذا جملة من التوصيات نوردها كل ذلك نقاط أساسية كما يلي:

❖ نتائج الدراسة :

كشفت هذه الدراسة عن جملة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي، ويمكن توضيح هذه النتائج كما يلي :

أولا : نتائج الجانب النظري

- تعاني الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل رئيسي على عوائد غير إنتاجية من عوارض جد خطيرة تشوب القطاعات الإنتاجية (كالإصابة بالعلة الهولندية) مما يلزم وضع سياسات من شأنها بناء اقتصاد قوي قادر

على مجابهة الاختلالات الهيكلية من خلال خلق بيئة ملائمة لتنويع الاقتصاد، حيث يقصد بهذا الأخير العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مع تقليص درجة الاعتماد على إيرادات وصادرات المورد الريعي من جملة الإيرادات العامة وإجمالي الصادرات السلعية.

- أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدارتها وقدرتها على حل المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصادات المختلفة إذ يمكن اعتبارها حجر الزاوية في عملية الإنعاش الاقتصادي بالنسبة للاقتصادات الريعية غير أن ذلك يبقى مرهونا بقدرتها على تحقيق أداء جيد يعكس مستوى أعلى من الإنتاجية، المردودية وكذا القدرة التنافسية
- تيقنت المؤسسات ومنها الصغيرة والمتوسطة أن تحقيق الأداء الجيد والبقاء في القمة لن يكون بالموارد المادية ورأس المال الضخم فقط وإنما أيضا بالموجودات الفكرية والاعتماد على الاستثمار في الأصول المعرفية حيث وفي هذا السياق أكد خبراء وباحثون اقتصاديون أن غياب جهاز معلوماتي فعال في مثل هذه المؤسسات هو أحد أكبر العقبات التي يواجهها المسيرون في التكيف مع التغيرات البيئية وعليه فإنه من الضروري إقامة نظام فعال لرصد المعلومات والتحكم فيها
- يعد الذكاء الاقتصادي من الأنظمة الحديثة التي ظهرت في إدارة الأعمال والذي يقوم على مبدأ دراسة ورصد البيئة التي تنشط فيها المؤسسة بحيث يتم جمع المعلومات وتحليلها بطرق تقنية وبرمجيات حديثة وهذا ضمن إطار قانوني
- لا يقتصر دور الذكاء الاقتصادي في مراقبة التغيير والإبلاغ عنه فقط وإنما المطلوب هو الوصول إلى معلومات ومعارف نافعة ومفيدة تمكنها من استغلال الفرص وتجنب التهديدات المحيطة بها وكذا تكريس جهود الفاعلين في هذا النظام والتنسيق بينهم من أجل الخروج بأصلح القرارات وأكفئها لتحقيق الأداء المطلوب.

- باعتبار الاقتصاد الجزائري ريعيا بامتياز سعت الدولة الجزائرية هي الأخرى إلى انتهاج مسار التنويع الاقتصادي ومن ثم فإنها لم تدخر جهدا في تعزيز وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن المتأمل في واقع هذه الأخيرة يلاحظ أنها لم ترق إلى المستوى المأمول فقد أبان تقييم أدائها الاقتصادي عن ضعفها وانعدام كفاءتها وفعاليتها بالرغم من تطور أعدادها خاصة مع صدور القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما حال دون تفعيل دورها لتكون أداة ناجعة في تعزيز مؤشرات الاقتصاد الوطني.
- تبين أن هناك جهود حثيثة ومساعي متواصلة من طرف الدولة الجزائرية من أجل ترسيخ ممارسات الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ بدأ هذا المفهوم بالدخول شيئا فشيئا إلى هذه المؤسسات، غير أن هذا المسار لا يزال يواجه جملة من العراقيل والتي ترتبط بارتفاع التكاليف المترتبة عن جمع ومعالجة المعلومات خاصة الإستراتيجية منها وأهم من ذلك هو ضعف وعي الكثير من المسيرين بأهمية هذا النوع من المعلومات في تحقيق التفوق والتميز الأمر الذي حال دون إنشاء خلايا خاصة بالذكاء الاقتصادي.
- إن فكرة تبني نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو وليد الحاجة إلى أساليب مؤسسية حديثة قادرة على تجاوز مظاهر الهشاشة بما يؤهل هذه المؤسسات لتأدية الدور المنوط بها في الاقتصاد، ونظرا لكون الصناعات الغذائية الزراعية أحد أهم القطاعات الحيوية والروافد الإستراتيجية القادرة على دعم وتقوية الاقتصاد الوطني وتنويعه فإن إدماج ممارسات الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية يشكل آلية فعالة لمعالجة ضعف واختلالات أدائها ومن ثم فإن هذا التوجه يتيح لتلك المؤسسات مساهمة أكبر في دعم مسار التنويع الاقتصادي بما ينسجم مع الرهانات التنموية الوطنية.

ثانيا : نتائج الجانب التطبيقي

تم اجراء الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية حيث ظهرت النتائج كما يلي:

- أظهرت نتائج الدراسة الوصفية أن غالبية أفراد العينة المستجوبين ينتمون إلى الفئة الذكورية ممن تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة، كما اتضح أن معظمهم حاصلين على شهادات جامعية ويشغلون خصوصا منصب رئيس مصلحة، فضلا عن امتلاكهم لخبرة تمتد من 05 إلى 15 سنة، كما تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء المستجوبين ينشط أغلبهم ضمن مؤسسات متوسطة الحجم. وتعكس العينة فئة قيادية شابة قادرة على استيعاب ممارسات الذكاء الاقتصادي وتوظيفها بما يساهم في تعزيز أداء المؤسسات محل الدراسة.
- لدى أفراد العينة الإدراك المقبول والمفهوم الكافي لممارسات الذكاء الاقتصادي ولكن ليس كنظام ممنهج ومدروس وإنما يمارسون أساسياته تحت إطار تقنيات تسيير الأعمال حيث يربطون توليد المعرفة بتبادل الخبرات والتعلم التنظيمي بينما يرون أن الكشف عن الفرص والتهديدات يتم من خلال مراقبة ومتابعة تغيرات السوق في حين أن تنسيق جهود الأعوان والأنشطة يترجم بتقنيات التنسيق الإداري والعمل الجماعي، وهذا ما أظهر وجود مستوى عال من تطبيق الذكاء الاقتصادي حتى وإن لم يكن بشكل رسمي.
- أظهرت النتائج أن المؤسسات محل الدراسة تتمتع بمستوى أداء عال وهو ما يشير إلى وجود آليات وممارسات تنظيمية فعالة ساهمت في تحقيق نتائج جيدة على صعيد الإنتاجية، المردودية وكذا القدرة التنافسية.
- بينت النتائج أن كلا من المستوى التعليمي وحجم المؤسسة ليسا عاملين محددين لدرجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة وهذا ما يشير إلى أن تبني هذا المفهوم لا يرتبط بدرجة التحصيل العلمي ولا بحجم المؤسسة بل يتوقف على عوامل أخرى أكثر عمقا على غرار الخبرة والمستوى الوظيفي، حيث تبين أن كلا منهما يشكل فارقا في درجة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة إذ أن

الأفراد ذوي الخبرة الأطول والمناصب الإدارية العليا أظهروا قدرة أكبر على استيعاب ممارسات الذكاء الاقتصادي.

- أظهرت النتائج أن الذكاء الاقتصادي يساهم بشكل إيجابي في تحسين الأداء ككل بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة، كما يساهم بشكل إيجابي في تحسين أبعاده لكن بدرجات متفاوتة، فقد تبين أن مساهمته في تحسين الإنتاجية كانت بدرجة كبيرة نسبيا في حين جاءت مساهمته في تحسين المردودية بقدر متوسط، أما على مستوى القدرة التنافسية فقد كان تأثيره بالغ الأهمية وجليا بدرجة كبيرة جدا .
- أظهرت النتائج أن كل وظائف الذكاء الاقتصادي تساهم بشكل إيجابي في تحسين الأداء ككل بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة، كما ساهم بعدي الكشف عن الفرص والتهديدات وتنسيق جهود الأعوان والأنشطة بشكل إيجابي في تحسين الإنتاجية والمردودية في حين لم يساهم بعد توليد المعرفة في تحسين أي منهما أي أن المؤسسات محل الدراسة يكفيها أن تتمكن من اكتشاف الفرص والتهديدات المحيطة بها واستغلالها أحسن استغلال من خلال تنسيق الجهود والأنشطة حتى تتمكن من زيادة إنتاجيتها وأرباحها. وفي المقابل ساهمت كل وظائف الذكاء الاقتصادي بشكل إيجابي في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة وهذا ما يعني أن المؤسسات محل الدراسة تحتاج إلى تضافر كل وظائف الذكاء الاقتصادي كوسيلة إستراتيجية من أجل تعزيز موقعها التنافسي. ومن ثم فإن عدم ظهور تأثير بعد توليد المعرفة على الإنتاجية والمردودية لا يعني غياب أهميته إذ أنه يؤثر بشكل معنوي على القدرة التنافسية وهذا بدوره انعكس على الأداء الكلي.
- بينت الدراسة أن توسيع نطاق تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية من شأنه أن يساهم في تحسين مستويات أدائها مما يقود إلى تعزيز مؤشرات التنويع الاقتصادي لاسيما فيما يتعلق بتوسيع فرص التصدير باعتبارها إحدى المخرجات المباشرة

لتحسن القدرة التنافسية والتي تمثل البعد الأكثر تأثرا بممارسات الذكاء الاقتصادي وذلك على المدى الطويل.

❖ توصيات واقتراحات الدراسة

على ضوء النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة فإنه لابد من التطبيق الفعلي لنظام الذكاء الاقتصادي وتعميمه على كافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية وهذا تحضيرا لمرحلة تنويع الاقتصاد وعليه يمكن اقتراح التوصيات التالية :

- نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي المبني على أسس علمية مع ضرورة إدماجه في السياسات العامة والإستراتيجيات التنظيمية بشكل رسمي بما يضمن استمراريته وعدم تراجع فعاليته مع الوقت.
- دعم تشجيع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتهيئة البنية التحتية لآلية التحول صوب الاقتصاد المعرفي أين تعتبر المعلومة مورد أساسي شأنها شأن المورد المالي
- تكثيف إنشاء المراكز والوكالات المتخصصة في إنتاج المعلومات الاقتصادية مع ضرورة تخصيص ميزانيات لأنشطة البحث عن المعلومات اللازمة لنظام الذكاء الاقتصادي
- ضرورة الاستعانة بخبراء في مجال الذكاء الاقتصادي لما يتميزون به من خبرات تذلل الصعاب وتساهم في إنجاح وديمومة هذا النظام
- تحسين كفاءات الموارد البشرية عبر التكوين المستمر في مجالات تحليل البيانات، الاستشراف وإدارة المعرفة بما يتيح استغلال وظائف الذكاء الاقتصادي بفعالية أكبر
- إرساء آليات للشراكة بين الجامعة والمؤسسة من أجل دعم البحث التطبيقي في مجال الذكاء الاقتصادي

❖ الآفاق المستقبلية للدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة إعطاء ولو صورة مختصرة لأبعاد ومتغيرات البحث ومفاهيمها والعلاقة الموجودة بينها غير أن الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع تفتح الآفاق لبحوث ودراسات أخرى أكثر تفصيلا وتعمقا مثل :

- ربط الذكاء الاقتصادي بالابتكار والتحول الرقمي
- سبل استثمار الذكاء الاقتصادي في فهم التغيرات الجيوسياسية وأثرها على الاقتصاد المحلى والعالمي
- توسيع نطاق التحليل ليشمل قطاعات إستراتيجية أخرى
- تطوير نماذج قياس أكثر دقة للأداء عبر إدراج مؤشرات كمية ونوعية إضافية
- دراسة سبل توجيه أداء المؤسسات نحو تقليص التبعية للموارد الريعية عبر مقاربات استشرافية كمية

يقول العماد الأصفهاني :

" لا يكتب الإنسان كتابا في يومه ، إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر "

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب

1. حسن عبد الفتاح عز، " **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي** " ، الرياض، خوارزم العلمية، الطبعة الأولى، 2007.

2. عدنان حسين يونس، توفيق عباس عبدعون، شيماء رشيد، " **الاختلالات الهيكلية في الدول الريعية** "، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

3. فلاح حسن عداي الحسيني، " **الإدارة الإستراتيجية** "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

4. مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون، " **الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد (تجربة دولية)** "، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

5. محمد عواد الزيادات، " **اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة** "، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

ثانيا : الأطروحات والرسائل الجامعية

1. إبتسام رزوق، " **تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر** "، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022.

2. أحمد الصغير ريغة، " **تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن : دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PMO** "، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2014.

3. أحمد بوريش، " **الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري يساهم في دعم الإدارة الإستراتيجية في مواجهة التهديدات واستغلال الفرص (دراسة حالة مؤسسة موبيليس لولاية تلمسان)** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2019.

4. أحمد نسيب، " **دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الأداء الشامل : دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2022.

5. أمينة بلحاج، " **واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة** "، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015.

6. الحاج بن شاعة، " **تنويع الاقتصادات الريعية – حالة الجزائر –** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2022.

7. حنان جودي، " **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي – دراسة حالة** "، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

8. رائد خضير عبيس كاظم العبادي، " **دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي : تجارب دولية مختارة مع الإشارة إلى العراق** "، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء العراق، 2018.

9. زوهير بن جدو، " **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر** "، أطروحة دكتوراه،جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024.

10. زينة بن وسعد، " **إدارة المعرفة وأهميتها في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري** "، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2018.

11. سامية أنجشايري، " **الذكاء التسويقي ومساهمته في تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للتسويق المستدام : دراسة حالة مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2017.

12. سعاد قوفي، " **التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة لبعض تجارب البلدان النامية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

13. سعيد بن دنيدينة، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء المستدام بمنظمات الأعمال (دراسة ميدانية)** "، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020.

14. سمية بلعيد، " **واقع تطبيق الإدارة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برنامج التأهيل** "، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2018.

15. سمية بو صالح، " **إشكالية التنويع الاقتصادي في الدول الربعية دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة (1995–2015)** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2018.

16. سميرة فرحات، " **مساهمة الذكاء التنافسي في تحسين الأداء الصناعي : دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الصناعة الغذائية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

17. سهام بوفلفل، " **الذكاء الاقتصادي كمدخل إستراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018.

18. سيدي محمد شكوري، " **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي : دراسة حالة الاقتصاد الجزائري** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012.

19. صونية بتغة، " **الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الإستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية – دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.

20. عادل بوعافية، " **هيكل الصناعة وأثر على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية : حالة مؤسسة موبيليس للهاتف النقال خلال 2001 – 2009** "، رسالة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

21. عبد الحليم مزغيش، " **تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة** "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012.

22.عبد الرحمن العايب، " **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** "، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

23.عبد العزيز رماضنية، " **دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات دعم الاقتصاد الجزائري** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018.

24.عبد القادر شتيح، " **دور الذكاء الاقتصادي في التسيير الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.

25.عبد الوهاب عبدات، " **واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطويرها في الجزائر خلال الفترة 1997 – 2007** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011.

26.عطاء الله بن طيرش، " **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017.

27.العلجة سترة، " **دور مراقبة التسيير في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بعين لكبيرة** "، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2018.

28.عمر ولد عابد، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر–** "، أطروحة دكتوراه، جامعة يحي فارس المدية، 2017.

29.فراس محمود الدعجة، " **أثر التطوير التنظيمي في تحسين الأداء المؤسسي : دراسة ميدانية لدى الجهات المشاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016.

30.فطيمة زغزع، " **أهمية الموارد البشرية في تحسين أداء المؤسسات الإنتاجية في الجزائر لاندماجها في اقتصاد المعرفة** "، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2017.

31.كريمة جحنين، " **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018)** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021.

32.كمال بايزيد، " **التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020.

33. لمياء حليمي، " **دور اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2009.

34.محمد الصالح زويتة، " **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.

35.محمد جواد بلقايد، " **دور المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال في الرفع من أداء الموارد البشرية : دراسة تطبيقية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2019.

36.محمد نعمة محمد الزبيدي، " **الذكاء الاقتصادي مشروع عراقي مقترح وإمكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي** "، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية العراق، 2017.

37.ميلود بورحلة، " **الصناعة النفطية وأسواق النفط : قنوات التأثير والآفاق المستقبلية.دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973 – 2015** "، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017.

38.نزيهة دلال براهيمي، " **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حالة الجزائر 2000 – 2020** "، أطروحة دكتوراه، جامعة زيات عاشور الجلفة، 2023.

39.نسرين مغمولي، " **دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية : دراسة حالة مؤسسة فرتال Fertial – عنابة–** "، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

40.نصر حميداتو، " **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية : دراسة قياسية للفترة (2000 – 2016) لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019.

41.نوال شنافي، " **دور تسيير المهارات في تحسين الأداء البشري بالمؤسسة الصناعية : دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل بسكرة** "، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

42.هادي صادق، " **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية – دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000 – 2012)** "، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2014.

ثالثا : المقالات العلمية

1. أبو بكر بوسالم، ريمة بصري، يزيد تقرارت، " **التوجه نحو الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات** "، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2018.

2. أبو بكر خوالد، " **نحو إقامة نظام وطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر : تحليل الواقع، الجهود والمعيقات** "، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 26، العدد 09، 2018.

3. أبو بكر خوالد، خير الدين بوزرب، " **الذكاء الاقتصادي ودوره في تعزيز تنافسية الاقتصاديات والدول : قراءة في التجربة اليابانية** "، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 03، 2017.

4. أحمد بن يوسف، فاطمة بالقواسمي، " **ثنائية الذكاء الاقتصادي – خلق القيمة المشتركة في ظل جائحة كورونا : شركة Nestlé نموذجا** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، 2022.

5. أحمد ضيف، أحمد عزوز، " **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.

6. أركان ريسان عباس، " **التكنولوجيا الحديثة ودورها في تنمية الصناعات الغذائية في العراق** "، مجلة مداد الأداب، المجلد 2019، عدد خاص، 2019.

7. أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، " **دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة الفترة 2009 – 2015** "، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 02، 2017.

8. أنيسة شليغم، فاتح صيد، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2000–2019** "، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2022.

9. براهيم بلقلة، محمد صلاح، أحمد ضيف، " **تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط وآليات مواجهتها** "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 03، 2021.

10. بشير هادي عودة الطائي، " **دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق (الشروط وآليات القياس) : دراسة كمية للسنوات 2003 – 2019** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021.

11. جميلة بوذن، " **مساهمة إدارة المعرفة في تفعيل الذكاء الاقتصادي بالمؤسسة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال** "، المجلد 09، العدد 01، 2020.

12. جهاد رحماني، كمال ديب، " **دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000 – 2019)** "، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، 2022.

13. جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني** "، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 04، العدد 06، 2014.

14. حسنية مهيدي، حاج بن زيان، " **دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر** "، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2019.

15. حمزة العوادي، " **نحو تفعيل ممارسات الذكاء الاقتصادي كآلية لترقية الصادرات الصناعية الغذائية الجزائرية** "، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 09، العدد 02، 2022.

16. حنان يحي الشريف، " **نظم المعلومات ودورها في تفعيل اليقظة الإستراتيجية : دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية – ، المجلد 32، العدد 01، 2016.

17. خديجة العربي، عزيز دحماني، " **واقع ممارسة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية : دراسة حالة قطاع الصناعة الإلكترونية الكهرومنزلية لولاية برج بوعريريج** "، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، المجلد 02، العدد 03، 2018.

18. خلف الله بن يوسف، زبير عياش، " **واقع تنمية الصناعة الغذائية في الجزائر وآفاق تطويرها في مطلع 2025 دراسة قياسية حالة الجزائر** "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020.

19. ذهبية لطرش، شافية كتاف، " **تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016 – 2030** "، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2017.

20. رامي حريد، رابح خوني، " **الصناعات الصغيرة والمتوسطة المدخل لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر – الواقع والآفاق –** "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 03، 2022.

21. ربيعة بوقادير، عبد القادر مطاي، " **تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001–2016** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.

22.رشيد بوزربة، سمير يحياوي، " **القيمة الاقتصادية المضافة كنموذج فعال لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية : دراسة حالة مؤسسة ALGAL PLUS بالمسيلة** "، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2021.

23.رفيقة صباغ، " **التنويع الاقتصادي : إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول** "، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2020.

24.الزوهير رجراج، " **دور الإبداع في تحسين الأداء الصناعي للمؤسسة** "، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 19، العدد 01، 2015.

25.سامية معتوق، غنية بن حركو، محمد حراث، " **معضلة الريع في الجزائر** "، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 15، العدد 01، 2020.

26.سعاد بوشلوش، أمينة قهواجي، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2010–2019** "، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 05، العدد 01، 2022.

27.سعيد بن دنيدينة، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحسين جودة الخدمات المصرفية : دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية** "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2021.

28.سعيد بن دنيدينة، محمد كسنة، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء التسويقي بمنظمات الأعمال** "، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019.

29.سليم مجلخ، وليد بشيشي، " **تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة تطبيقية على مؤسسة الحصى – الجزائر– للفترة 2010–2016** "، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 08، العدد 01، 2019.

30.سمية أحمد ميلي، " **واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** "، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02، 2020.

31.سمية لعوج، ياسين علي بلحاج ، " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء مؤسسات الصناعات الغذائية – دراسة ميدانية على عينة من ولاية تلمسان–** "، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 19، العدد 02، 2023.

32.سمية لعوج، ياسين علي بلحاج، " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي في الجزائر** "، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 09، العدد 01، 2024.

33.الشاذلي عيسى حمد عبد الله، فضيلة بوطورة، " **نظام الذكاء الاقتصادي وأثره في تحقيق تنافسية منظمات الأعمال واستدامتها** "، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد 18، 2021.

34.شافية جاب الله، " **أهمية وفعالية نظام المعلومات في المؤسسة الاقتصادية** "، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2012.

35.شعبان بعيطيش، منيرة بوساق، " **استخدام نموذج SWOT كأداة لتحديد البدائل الإستراتيجية –دراسة على عينة من إطارات جامعة محمد بوضياف بالمسيلة–** "، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 02، 2021.

36.شيرين بدري توفيق البارودي، " **أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة – دراسة قياسية لعينة من المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة بغداد** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 39، 2014.

37.صباح براجي، عمران الزين، " **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الريعي حالة الجزائر 2000 – 2014** "، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 01، العدد 01، 2018.

38.صليحة يعقوبن، " **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في دعم الاقتصاد الوطني** "، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، 2020.

39.طارق هزرشي، " **عوامل ضعف إنتاجية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة تحليلية –** "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية –، المجلد 02، العدد 03، 2008

40.الطيب عيدي، أم الخير العقون، " **دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية** "، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد01، 2021.

41.عبد الحميد حمشة، رابح خوني، " **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010–2019** "، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 03، 2022.

42.عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، " **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : الواقع والتحديات** "، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد 02، العدد 03، 2018.

43.عبد الصمد بن عبد الرحمن، عبد اللطيف حمريط، أحمد أمين زدام، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي – دراسة إحصائية لحالة الجزائر 2016/2007** "، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 04، 2017.

44.عبد العزيز رماضنية، مراد زايد ، " **أهمية اعتماد الذكاء الاقتصادي في تسيير المؤسسة وأثره على ميزتها التنافسية** "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية–، المجلد 25، العدد 2، 2011.

45.عبد القادر دوار، أمينة قهواجي، " **دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة لمنظمات الأعمال** "، Journal of economic growth and entrepreneurship ، المجلد 04، العدد 06، 2021.

46.عبد النعيم دفرور، إلياس شاهد، محمد الخطيب نمر، " **الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط** "، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 07، العدد 02، 2018.

47.عبد الهادي مختار، " **دراسة لدور الضريبة على أرباح الشركات في تمويل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1993 – 2015** "، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، 2017.

48.عز الدين القنيعي، " **الذكاء الاقتصادي في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: الواقع، المعوقات وسبل التفعيل – دراسة ميدانية –** "، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 08، العدد 01، 2019.

49.عز الدين هروم، عبد الفتاح بوخمخم، " **تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية** "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 01، 2019.

50.عزيزة بن سمينة، منجية بورحلة، " **الذكاء الاقتصادي كآلية لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في المؤسسة الاقتصادية** "، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 4، العدد 05، 2016.

51.عطاء الله بن طيرش، عابد شريط، " **إستراتيجية ترقية الميزة التنافسية للصادرات الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** "، مجلة المعيار، المجلد 07، العدد 02، 2016.

52.علي عبد الكاظم دعدوش، " **دور الذكاء الاقتصادي في تنشيط الصادرات غير النفطية في العراق (رؤية مستقبلية)** "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 53، 2021.

53.علي لحول، محمد عبد الغني كرار، نسرين بن ديمة، " **التنويع الاقتصادي في الجزائر, دراسة تحليلية خلال الفترة 2000–2020** "، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، 2021.

54.علي مكيد، سمية ولد شرشالي، " **دور البحث والتطوير في تفعيل القدرة الإبداعية (دراسة ميدانية في مؤسسة صيدال فرع أنتيبيوتيكال المدية)** "، مجلد الأبحاث الاقتصادية، المجلد 10، العدد 13، 2015.

55.عمر زريق، " **أثر القدرات الإستراتيجية على أداء المؤسسات الاقتصادية** "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 18، 2017.

56.عيسى أيت عيسى، " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : آفاق وقيود** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 06، السنة 2009.

57.فاطمة الزهراء بوش، سميرة خندق، " **حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية** "، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 04، 2017

58.فايزة قش، " **توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية** "، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2019.

59.فطيمة سايح، لطيفة كلاخي، " **حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية** "، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2018.

60.كريمة علي الجوهر، خديجة جمعة مطر، " **دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز الذكاء الاقتصادي (دراسة تحليلية)** "، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 39، العدد 107، 2016.

61.كريمة مراد، سكينة بن حمو، " **آليات تطوير الصناعة الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000 – 2016** "، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، 2021.

62.كلثوم بن أحمد، سفيان بن عبد العزيز، " **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات** "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2021.

63.لطيفة قرين، محمد عبار، هدى شهيد، " **الذكاء الاقتصادي بين المفاهيم الأساسية وآلية التطبيق** "، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 03، 2018.

64.ماجد أبو النجا الشرقاوي، " **رؤية إستراتيجية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة للنهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر** "، مجلة روح القوانين، العدد 89، 2020.

65.محمد العابد، علي مكيد، " **دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المؤسسي** "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07،العدد 01، 2016.

66.محمد الهادي ضيف الله، هشام لبزة، لعبيدي مهاوات، " **دور الإنتاجية في تنمية تنافسية المؤسسات الاقتصادية** "، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2017.

67.محمد بن عمر، أحمد ضيف، " **دور المقارنة المرجعية في تقييم القدرة التنافسية لمؤسسات التكوين الخاصة باستخدام القوى التنافسية الخمس لبورتر كأداة للتحليل** "، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 06، العدد 01، 2022.

68.محمد خذر، " **تطور مفهوم الدفاع الاقتصادي إلى قانون للذكاء الاقتصادي وذكاء قانوني** "، مجلة صوت القانون، المجلد 03، العدد 05، 2016.

69.محمد دعمي، " **واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000 – 2020** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 29، 2022.

70.محمد رقامي، " **الذكاء الاقتصادي بين المنافسة والتعاون وتأثيره على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية – دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –** "، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة بسكرة، المجلد 16، العدد 01، 2016.

71.محمد شويح، إدريس تواتي، " **شروط ومتطلبات تحقيق الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية** "، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 14، العدد 01، 2019.

72.محمد عامر، علي هواري، سميحة خنوس، " **تشخيص أعراض المرض الهولندي : حالة الجزائر 2000 – 2020** "، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2023.

73.محمد قادري، " **إدارة المعرفة والذكاء الاقتصادي** "، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2018.

74.محمد كريم قروف، " **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر : دراسة تحليلية للفترة (1980 – 2014**) "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، 2016

75.محمد معمري، " **المداخل الحديثة لتحسين الأداء في المنظمة (نموذج كايزن نموذجا**) "، مجلة دفاتر المخبر، المجلد 17، العدد 01، 2022.

76.محمد هاني، عبد القادر شلالي، " **أثر حركة الموارد للمرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2017** "، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 01، 2021.

77.مريم زغاشو، محمد دهان، " **دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي – اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا –** "، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 48، 2017.

78.مصطفى بودرامة، " **واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر** "، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 01، 2018.

79.مصطفى صغيرو، الجيلالي بلواضح، " تطوير الهياكل التنظيمية وأثرها على فاعلية المؤسسة العمومية الاقتصادية : دراسة تطبيقية على مؤسسة التأمين العمومية SAA "، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2023.

80.مطيع العرجوم، " **ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات – آفاق وتحديات – مقاربة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010–2019** "، مجلة أبحاث، المجلد 07، العدد 01، 2022.

81.منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، " **تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر** "، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 01، 2021.

82.منيرة دريدي، سلمى حروش، " **دور البحث والتطوير في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات** "، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، 2019.

83.موسى باهي، كمال رواينية، " **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان العربية المصدرة للنفط** "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 05، 2016.

84.ناجم وافي، عبد الجليل جيلالية، " **نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر** "، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد 02، 2020.

85.ناجي بن حسين، " **التنمية المستدامة في الجزائر : حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد** "، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 05، العدد 05، 2008.

86.نبوية عيسي، " **اليقظة الإستراتيجية ودورها في تحسين الأداء الإستراتيجي للمؤسسة – دراسة حالة لمؤسسة الاتصالات (موبيليس بتلمسان)** "، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09 ، العدد 01، 2023.

87.نجاة بوزادة، زهير طافر، " **التأصيل التاريخي لمفهوم الذكاء الاقتصادي**"، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 03، 2018.

88.نصر الدين بن نذير، محمد غردي، " **من اليقظة إلى الذكاء الاقتصادي وسائل للإبداع في منظمات الأعمال** "، مجلة الإبداع، المجلد 04، العدد 04، 2014.

89.نعيمة بارك، " **تنمية الموارد البشرية وأهميتها في تحسين الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 07، 2009

90.نورهان قرون، " **قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر – دراسة تحليلية (هيكل – سلوك)** "، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2017.

91.هادي صادق، " **لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية : قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج– دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج** "، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 01، 2019.

92.هدى بن محمد، " **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019** "، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 05، 2020.

93.هواري منصوري، سامية بدوي، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية الكاملة للريع البترولي** "، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2017.

94.وسام داي، " **تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر – واقع وآفاق** "، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 35، 2014.

95.وسيلة بن سعد، محمد بن سعيد، " **القدرة التنافسية كآلية إستراتيجية لتحسين أداء المنظمات** "، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 15، 2017.

96.وسيلة شكيرو، عمر غزازي، " **إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي – فرع الصناعات الغذائية – في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد** "، Revue des Réformes Economiques et Integration En Economie Mondiale، المجلد 14، العدد 01، 2020.

97.وصال عبد الله حسين، بيداء ستار لفتة، " **عناصر الذكاء الاقتصادي للمنظمة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي – بحث تطبيقي –** "، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 14، العدد 47، 2019.

98. وليد لوشان، لطفي شعباني، عبد الحميد حسياني، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2013 – 2017)** "، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 22، العدد 01، 2019.

99. ياسين عبد الله، محمد بودالي، " **تفعيل الذكاء الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق ميزة تنافسية لمؤسسة اتصالات الجزائر (دراسة ميدانية)** "، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، 2019.

100. يحي مخالدي، " **الجزائر بين اقتصاد الريع والرغبة في التنويع** "، مجلة المالية & الأسواق، المجلد 08، العدد 02، 2021.

رابعا : الملتقيات والمداخلات العلمية

1. أمينة تيطراوي، عائشة بن عثمان، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية** "، ملتقى دولي حول التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 12-13 نوفمبر 2017.

2. سارة عبدلي، حياة هميسي، " **المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي** "، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي تقييم لواقع التنويع الاقتصادي في ظل السياسات الاقتصادية الكلية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 14 نوفمبر 2021.

3. سناء رحماني، حدة بلبول، " **دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية** "، ملتقى دولي حول : التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 12-13 نوفمبر 2017.

4. صندرة لعور، ياسين العايب، " **الذكاء الاقتصادي كآلية لدعم ثقافة المقاولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، ملتقى وطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18-19 أفريل 2012، ص 11، متاح على الرابط :

http://hdl.handle.net/123456789/2645

5. كريمة علي الجوهر، خديجة جمعة مطر، " **العلاقة الإستراتيجية بين نظم المعلومات المحاسبية والذكاء الاقتصادي : أنموذج مقترح في الشركة العامة للزيوت النباتية** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس نحو تنمية اقتصادية وإدارية ومعلوماتية متوازنة، 2015.

6. مسعودة شريفي، سعاد دولي، " **تحسين الأداء من خلال مدخل التعلم التنظيمي** "، الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 10 – 11 نوفمبر 2009.

7. منية غريب، " **ظروف العمل في المؤسسة الجزائرية : مفهومها، عناصرها، أنواعها، آثارها ونتائجها. دراسة ميدانية بمؤسسة النجارة الكبرى للشرق بولاية الطارف** "، الملتقى الدولي الثاني حول ظاهرة المعاناة في العمل بين التناول السيكولوجي والسوسيولوجي، جامعة الطارف، 15 – 16 جانفي.

خامسا : المواقع الإلكترونية

1. حفيظ صواليلي، " **احتياطي النفط .. هذه هي مرتبة الجزائر عالميا** "، جريدة الخبر، نشر في 2023/01/03،

/https://www.elkhabar.com

2. روان نعيمي، " **مفهوم الإدارة الحديثة** "، نشر في 2023/08/14،

https://mawdoo3.com

3. صباح جريبات، " **مفهوم الريع** "، الموسوعة السياسية، نشر في 2019/05/18،

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9#google_vignette

4. عبد الناصر حنو، " **الجزائر ضمن أقوى 20 مصدر للنفط الخام في العالم خلال عام 2023** "، تادامسا نيوز، نشر في 2023/01/29،

https://tadamsanews.dz

5. عزيز لطرش، " **الجزائر ضمن مراتب متقدمة عالميا في إنتاج وتصدير الغاز، جريدة الجزائر الجديدة** "، نشر في 2023/09/09،

https://www.eldjazaireldjadida.dz

6. فريق عمل دفترة، " **ما هي الإيرادات والإيرادات العامة وأنواعها** "، المجلة الإلكترونية دفترة، نشر في 24 يونيو 2024،

https://www.daftra.com/hub/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%AA

7. المعهد العربي للتخطيط، " **أهم الاستنتاجات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي** "،

https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/221_P14017-6.pdf

8. ويكيبيديا، " **تنسيق إداري** "، متاح على الرابط :

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82_%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A

سادسا : مصادر أخرى

1. التقارير السنوية لبنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9

2. الجريدة الرسمية، " **القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، المادة 04، العدد 77، الصادر في 15 ديسمبر 2001.
https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/2001/A2001077.pdf

3. الجريدة الرسمية، " **القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، المادة 12، العدد 02، الصادر في 11 يناير 2017.
https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2017/A2017002.pdf

4. الديوان الوطني للإحصائيات، مدونة الأنشطة الاقتصادية (NAE)، الجزائر، 2010.
https://www.ons.dz/IMG/pdf/naa_rev1_ar.pdf

5. الرابط : https://www.univ-annaba.dz/events

6. الرابط : https://www.univ-sba.dz/fsecg

7. عبان عبد القادر، " **الانحدار الخطي المتعدد** "، فيديو على اليوتيوب، 2024، متاح على الرابط :
https://www.youtube.com/watch?v=SB9uuMMdJvU&list=PL7KlzEQSeJopqsTY6n2EohZXAb7fN61vu&index=8

8. عبد السلام حمدوش، " **افتراضات نموذج الانحدار المتعدد** "، فيديو على اليوتيوب، 2019، متاح على الرابط
https://www.youtube.com/watch?v=OzS_XhIqUzc

9. مخطط عمل الحكومة، 16 فيفري 2020
https://ctrf.mf.gov.dz/pdf/presse_ar/plan-d-action-du-gouvernement-2020-ar.pdf

10. وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط :
https://www.aps.dz/ar/economie/139618-2023-02-18-10-16-04

II- المراجع باللغة الأجنبية

أولا : الكتب

1. Anni BORTOLI, « **Le management dans l'organisation publique** », 3eme édition, Dunod, Paris, 2009.

2. Charles T. HORNGREN, Alnoor BHIMANI et Autres, « **Contrôle de gestion et gestion budgétaire** », 4eme édition, Peason Education, France, 2010.

3. François JAKOBIAK, « **L'intelligence économique en pratique** : **Comment bâtir son propre système d'intelligence économique** », 2eme édition, Edition d'organisation, France, 2001.

4. G.V. Satya SEKHAR, « **Business pohicy and strategic management** », IK International Publishing House, India, 2009.

5. Julie PALLANT, « **SPSS survival manual** : **A step by step guide to data analysis using SPSS for Windows** », Open university press, 3rd edition, England, 2007.

6. Robert S. KAPLAN, David P. NORTON, « **Le tableau de bord prospectif**, **pilotage stratégique** : **les 4 axes du succès** », les éditions D'organisation, Paris, 1998.

ثانيا : الأطروحات والرسائل الجامعية

1. Bachir BOUMBALI, **« Rôle des petites et moyennes entreprises dans la promotion des exportations hors hydrocarbures »**, Thèse de Doctorat, Université Alger 3, Algérie.

2. Chafia HADJADJ**, « Etude de l'impact de l'intelligence économique sur la performance et la compétitivité de l'entreprise en Algérie »**, Thèse de doctorat, Université Djilali Liabbes Sidi belabbes, Algérie, 2020.

3. Chedia DHAOUI, **« Les critères de réussite d'un système d'intelligence économique pour un meilleure pilotage stretégique »**, Thèse de doctorat en science de l'information, Université de Nancy 2, France, 2008.

4. Sophie LARIVETt, « **les réalités de l'intelligence économique en PME** », Thèse de doctorat en science de gestion, université de Toulon, 2002.

ثالثا : المقالات العلمية

1. A.Tunde EDOBOR, Egbuta UGWUMBA, Nkiru Ruth OKPALA, « **Economic diversification : Harnessing the impact of small andmedium enterprises on economic growth in Nigeria** », UMM Journal of accounting and financial management, Vol 04, N° 01, 2024.

2. Aicha MRHARI, Yassine DINAR, « **Quel apport de l'intelligence économique à la performance des entreprises ?** », Revue française d'économie et de gestion, Vol 03, N° 06, 2022.

3. Amal KHELIFI, Mustapha CHELABI, Mustapha BOUROUBI, « **La surveillance de l'environnement de l'entreprise : Choix stratégique ou nécessité de gestion ?** », Revue d'économie et de statistique appliquée, Vol 11, N° 01, 2014.

4. Amine BEN HADJ HASSINE, « **The contribution of economic intelligence to the firm performance** », Quantitative economic and management studies, Vol 02, N° 04, 2021.

5. Amor BENSEDIRA, Fares HABBACHE, Massaoud Amir MAIZA, « **Assessing SMEs effectiveness in growth and diversification of the Algerian economy through an analytical study during the period 2015-2019** », Economic sciences, managementand commercial sciences review, Vol 14, N° 01, 2021.

6. Christian G. HABECK, Adam M. BRICKMAN, « **A common statistical misunderstanding in Psychology : Do we need normally distributed independent or dependent variables for linear regression to work ?** », bioRexiv, 2018,
https://doi.org/10.1101/305946

7. Corine COHEN, « **Intelligence et performance : Mesurer l'efficacité de l'intelligence économique et stratégique et son impact sur la performance de l'organisation** », Vie et sciences économiques, Vol 01, N° 174-175, 2007.

8. Danian Kalu UDE, « **Small and medium scale enterprises and economic diversification for sustainable development in Nigeria** », Multidimensional

approaches to sustainable development in Nigeria, Godfrey Okoye University, Chapter 05, 2021.

9. Eleojo Iyaji INEKWE, Enejoh INEKWE, Murumba INEKWE, « **Towards agricultural produce export diversification of the Nigerian economy : Integrating SWOT analysis with market intelligencefor better performance** », International journal of public administration and management research, Vol 05, N° 01, 2019.

10. Francesco CAVATORTA, belgacem TAHCHI, « **politique économique et résilience autoritaire en Algérie : Les difficultés de la diversification économique** «, Institut québécois des hautes études internationales, Vol 50, N° 01, 2019.

11. Halima YOUNIS ABBAS MOHAMMED, « **Economic diversification through knowledge-based industries 2024** », Journal of Ecohumanism, Vol 03, N° 08, 2024.

12. Hande KARADAG, « **The role of SMEs and Entrepreneurship on economic growth in emerging economies within the post-crisis era : An analysis from Turkey** », Journal of small business and entrepreneurship devlopment, Vol 04, N° 01, 2016.

13. Hassen BEKADDOUR, Mohamed AHMED BELBACHIR, « **L'intelligence économique, un outil de performance des organisations** », Economic development review, Vol 04, N° 07, 2019.

14. Hélène COTTENET, « **Ressources exogène et croissance industrielle : le cas de l'Egypte** », Revue Tiers Monde, Vol 41, N° 163, 2000.

15. Jason D. MARSHALL, Herman AGUINIS, Jose R.BELTRAN, « **Theories of performance : A review and integration** », Academy of management annals, Vol 18, N° 02, 2024.

16. Karim SI LEKHAL, Youcef KORICHI, Ali GABOUSSA, « **Les PME en Algerie : Etat des lieux – contraintes et perspectives** », مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ,Université de Kasdi Merbah ouargla, Vol 02, N° 02, 2013.

17. Khaled KHELLIL, Kamilia LOUCIF, « **The contribution of small and medium-sized enterprises in achieving economic diversification : An analytical study of the algerian economy during the period (2010-2022)** », International journal of economic performance, Vol 06, N° 02, 2023.

18. Md Shamsul Arefin Md Rakibul Hoque Yakun BAO, « **The impact of business intelligence on organization's effectiveness : an empirical study** », Journal of systems and information technology, Vol 17, N° 03, 2015.

19. Mohamad Saad ABO KARESH, « **The role of small and medium enterprises in supporting economic development : Evidence from Malaysia** », International journal of advanced academic studies, Vol 02, N° 04, 2020.

20. Noureddine DJOUADI, Rouada DJEDIDI, « **Les apports de l'intelligence économique à la PME en Algérie : Cas de société Wouroud** », Revue EcoNature, N° 01, 2015.

21. Nuno CASEIRO, Arnaldo COELHO, « **The influence of business intelligence capacity, network learning and innovativeness on startups performance** », Journal of innovation and knowledge, Vol 04, N° 03, 2019.

22. Sorin BRICIU, Marinela VRINCIANU, Florin MIHAI, « **Towards a new approach of the economic intelligence process : Basic concepts, Analysis methods and Informational tools** », Theoretical and applied economics, Vol 4, N° 04, 2009.

23. Stefan Cristin GHERGHINA, Mihai Alexandru BOTEZATU, Alexandra HOSSZU, Liliana Nicoleta SIMIONESCU, « **Small and medium-sized enterprises : The engine of economic growth through investments and innovation** », Sustainability, Vol 12, N° 347, 2020.

رابعا : الملتقيات والمداخلات العلمية

1. Amer AL-ROUBAIE, Adel SAREA, Allam HAMDAN, « **Building knowledge capability for economic diversification in the Gulf region** », Proceeding of the 17th international conference on intellectual capital, knowledge management and organisational learning. A virtual conference hosted by university of Toronto Canada (15-16 October 2020)

2. Babajide AFOLABI, Odile THIERY, « **Système d'intelligence économique et paramètres sur l'utilisateur : application à un entrepot de publication** », Journée sur Système d'information élaborés, Ile Rousse, 2005.

خامسا : المواقع الإلكترونية

1. Maria MARTINEZ, « **German exporters lose market share as competitiveness slips, Bundesbank says** », Reuters, Updated July 14,2025.

https://www.reuters.com/markets/europe/german-exporters-lose-market-share-competitiveness-slips-bundesbank-says-2025-07-14/

2. Statistics solutions, « **Assumptions of multiple linear regression** », https://www.statisticssolutions.com/free-resources/directory-of-statistical-analyses/assumptions-of-multiple-linear-regression/

3. Statistics solutions, « **Normality** », 2013, https://www.statisticssolutions.com/free-resources/directory-of-statistical-analyses/normality/

4. United Nations Climate Change, « **Economic Diversification** », https://unfccc.int/topics/resilience/resources/economic-diversification

سادسا : مصادر أخرى

1. Bernard CARAYON, « **le rapport de CARAYON** », Paris, 02/01/2003.

2. Ministère de l'industrie et des Mines, « **Bulletin d'information statistique de la PME** », N° 32, 34, 36, 38, 40,42.

3. ONS, « **Les comptes économiques** », (2016-2019) (2019-2021) (2021-2023)

4. Perspective Monde https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=2&codeStat=PA.NUS.FCRF&codePays=DZA&codeTheme2=2&codeStat2=x&langue=fr

الملاحق

الملحق رقم (01) : قائمة الأساتذة المحكمين

المحكم	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية
صالح مفتاح	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة
إبراهيم بتير	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة
عيسى طيرش	أستاذ محاضر – أ –	جامعة عنابة

الملحق رقم (02) : الاستبيان في شكله النهائي

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة

استبيان

سيدتي المحترمة ، سيدي المحترم .....

في إطار استكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه تحت عنوان " **إسهام الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنويع الاقتصادي – قطاع الصناعات الغذائية الزراعية –** " ، يطيب لي أن أضع بين أيديكم هذه الاستمارة راجية منكم التكرم بقراءة عباراتها بعناية، والتمعن فيها ومحاولة الإجابة عليها بكل دقة وموضوعية بما ينطبق عليك وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة ، علما أن ما سوف تتفضلون به من آراء ومعلومات سيتم التعامل معها بسرية تامة و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

القسم الأول : معاني المصطلحات

الذكاء الاقتصادي : هو مجموعة الأعمال المنسقة والمرتبطة بالبحث ، المعالجة ، توزيع ونشر المعلومات المفيدة للأعوان الاقتصاديين مع الإشارة إلى أن هذه الإجراءات تتم بطريقة قانونية.

توليد المعرفة : هي عملية مستمرة في اكتساب أو شراء أو تعلم المعارف والأفكار والبيانات الجديدة لخلق خدمة أو منتج أو عملية جديدة.

الكشف عن الفرص والتهديدات : وهو عملية دراسة العوامل الخارجية التي من شأنها التأثير على المؤسسة بشكل إيجابي أين يتوجب عليها الاستفادة من هذه العوامل واستغلالها بالشكل الصحيح ، كما يمكن لهذه العوامل أن تؤثر بشكل سلبي مما يستدعي تجنبها أو الحد منها.

تنسيق جهود الأعوان : هو تنظيم وتكامل جهود الأفراد الفاعلة في المؤسسة وتوحيدها في التصرف والتنفيذ لتحقيق الأهداف المحددة.

- المقرر وهو من يتخذ القرار بناءا على المعلومات التي يوفرها الياقظ.

- الياقظ هو من يوفر المعلومات المعالجة للمقرر ، والتي تسهل له عملية صنع القرار.
- المستخدم وهو الذي يعنى بتجسيد ما تم اتخاذه من قرارات.

Benchmarking : التعلم من مؤسسات أخرى رائدة وذات خبرة في نفس المجال والتي يمكن إجراء مقارنة معها وهذا من خلال ملاحظة نماذج وأساليب عملها المتميزة

الأداء : وهو انعكاس للكيفية التي تستخدم في الموارد المتاحة للمؤسسة

الإنتاجية : نسبة المخرجات إلى المدخلات خلال فترة من الزمن مع ضرورة الاهتمام بالجودة

المردودية : وهي العلاقة بين النتيجة (الربح) التي يمكن الحصول عليها من خلال استغلال الموارد المتاحة للمؤسسة

القدرة التنافسية : هي قدرة المؤسسة على تسويق منتجاتها في ظل المنافسة الشديدة مع المنتجات الأجنبية في الأسواق الداخلية والخارجية

وقبل الانتقال إلى محاور الاستبيان الأساسية نرجو منكم الإجابة على بعض الأسئلة الأولية المتعلقة بمدى تعامل مؤسستكم مع المعلومات :

الأسئلة	نعم	لا
1- هل تتابع مؤسستكم المستجدات المتعلقة بالمنافسين، العملاء والأسواق؟		
2- هل لديكم خلية أو شخص مختص في البحث عن المعلومات؟		
3- هل لديكم قواعد بيانات لتخزين المعلومات ذات الطابع الإستراتيجي؟		
4- هل تهتمون بتأمين وحماية معلوماتكم (من التجسس مثلا)؟		
5- هل مؤسستكم تملك القدرة على تغيير قواعد اللعبة التنافسية من خلال مثلا ابتكار أساليب جديدة تربك المنافسين؟		

القسم الثاني : معلومات عامة

المعلومات	الخيارات	(X)
الجنس	ذكر	
	أنثى	
السن	أقل من 30 سنة	
	من 30 إلى 40 سنة	
	من 41 إلى 50سنة	
	أكثر من 50 سنة	
المستوى التعليمي	ثانوي	
	تقني	
	جامعي (ليسانس/ماستر)	
	دراسات عليا (ماجستير/دكتوراه)	
المستوى الوظيفي	مدير	
	رئيس قسم	
	رئيس مصلحة	
	أخرى	
الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	
	من 05 إلى 15 سنة	
	من 16 إلى 25 سنة	
	أكثر من 25 سنة	
حجم المؤسسة	صغيرة جدا (من 01 إلى 09 عمال)	
	صغيرة (من 10 إلى 49 عامل)	
	متوسطة (من 50 إلى 250 عامل)	

القسم الثالث : محاور الاستبيان

الرقم	العبارات	مو افق تماما	مو افق	محايد	غير مو افق	غير مو افق تماما
I- الذكاء الاقتصادي وممارساته						
	توليد المعرفة					
01	تشارك المؤسسة في المعارض ،الملتقيات والمؤتمرات العلمية والتكنولوجية لاكتساب معارف جديدة					
02	تلجأ المؤسسة إلى التعاون مع مخابر البحث والجهات الاستشارية العلمية					
03	تبحث المؤسسة عن أفضل الممارسات والعمليات بغرض الاستفادة منها (Benchmarking)					
04	يستفيد عمال المؤسسة من برامج تدريبية وتربصات لتوسيع معارفهم					
05	تشجع المؤسسة النقاش الجماعي بهدف توليد الأفكار وتبادل الخبرات المتراكمة لديهم					
	الكشف عن الفرص والتهديدات					
06	يتم مراقبة البيئة الخارجية للمؤسسة بشكل منتظم ومستمر لرصد إشارات الإنذار بشكل استباقي					
07	دقة وسرعة الحصول على المعلومات حول بيئة المؤسسة تمكنها من استباق التغيرات والاستعداد للمفاجآت					
08	المؤسسة قادرة على استيعاب ما يحدث في محيطها من تحولات مما يمكنها من رسم مسارها الهجومي أو الدفاعي					
	تنسيق جهود الأعوان والأنشطة					
09	تهتم الإدارة بالتنسيق بين من يطلب المعلومة ومن يبحث عنها					
10	تهتم الإدارة بشرح مشكلة المؤسسة للياقظ بناءا على المعلومات التي يحتاجها المقرر					
11	تعمل الإدارة على إيصال القرارات المتخذة إلى مستخدميها بالشكل وفي الوقت المناسب					

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
12	تشجع المؤسسة على التشارك في المعلومات بين الأعوان					
II- الأداء						
الإنتاجية						
13	تهتم المؤسسة بتعقب الأساليب العلمية الحديثة لتحسين ورفع طاقتها الإنتاجية					
14	تبحث المؤسسة عن طرق لتخفيض الموارد المستخدمة وزيادة الإنتاج بشكل لا يؤثر على قيمة المنتج النهائي					
15	تبحث المؤسسة عن حلول للقضاء على كل أشكال التبذير والتلف					
16	تسعى المؤسسة للحصول على أفضل الموارد للإنتاج بجودة عالية					
المردودية						
17	تحقق المؤسسة تحسنا مستمرا في إيراداتها (مبيعاتها)					
18	تسجل المؤسسة تطورا في قدرتها على تخفيض تكاليفها من سنة إلى أخرى					
19	تحقق المؤسسة عوائد مالية تناسب حجم استثماراتها					
القدرة التنافسية						
20	تملك المؤسسة القدرة على فهم وترجمة رغبات وأذواق العملاء من أجل تحسين منتجاتها وإرضاءهم					
21	تملك المؤسسة القدرة على التوقع السريع لمتطلبات واحتياجات الأسواق الجديدة					
22	تملك المؤسسة مزايا تنافسية تمكنها من توسيع حصتها السوقية					
23	تقدم المؤسسة منتجات تفوق مثيلاتها من المنتجات المتوفرة في السوق سواء المحلية أو الأجنبية					
24	تسعى المؤسسة للإنتاج وفق المواصفات الدولية					

وفي الأخير نشكركم جزيل الشكر على تعاونكم

الملحق رقم (03) : جدول كاي تربيع

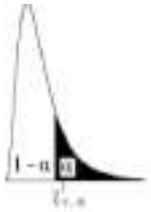

Percentage Points of the χ^2 Distribution; $\chi^2_{\nu,\alpha}$

$P(\chi^2 > \chi^2_{\nu,\alpha}) = \alpha$

	α														
ν	0.001	0.005	0.010	0.025	0.050	0.100	0.250	0.500	0.750	0.900	0.950	0.975	0.990	0.995	0.999
1	10.83	7.88	6.63	5.02	3.84	2.71	1.32	0.45	0.10	0.02					
2	13.82	10.60	9.21	7.38	5.99	4.61	2.77	1.39	0.58	0.21	0.10	0.05	0.02	0.01	
3	16.27	12.84	11.34	9.35	7.81	6.25	4.11	2.37	1.21	0.58	0.35	0.22	0.11	0.07	0.02
4	18.47	14.86	13.28	11.14	9.49	7.78	5.39	3.36	1.92	1.06	0.71	0.48	0.30	0.21	0.09
5	20.52	16.75	15.09	12.83	11.07	9.24	6.63	4.35	2.67	1.61	1.15	0.83	0.55	0.41	0.21
6	22.46	18.55	16.81	14.45	12.59	10.64	7.84	5.35	3.45	2.20	1.64	1.24	0.87	0.68	0.38
7	24.32	20.28	18.48	16.01	14.07	12.02	9.04	6.35	4.25	2.83	2.17	1.69	1.24	0.99	0.60
8	26.12	21.95	20.09	17.53	15.51	13.36	10.22	7.34	5.07	3.49	2.73	2.18	1.65	1.34	0.86
9	27.88	23.59	21.67	19.02	16.92	14.68	11.39	8.34	5.90	4.17	3.33	2.70	2.09	1.73	1.15
10	29.59	25.19	23.21	20.48	18.31	15.99	12.55	9.34	6.74	4.87	3.94	3.25	2.56	2.16	1.48
11	31.26	26.76	24.72	21.92	19.68	17.28	13.70	10.34	7.58	5.58	4.57	3.82	3.05	2.60	1.83
12	32.91	28.30	26.22	23.34	21.03	18.55	14.85	11.34	8.44	6.30	5.23	4.40	3.57	3.07	2.21
13	34.53	29.82	27.69	24.74	22.36	19.81	15.98	12.34	9.30	7.04	5.89	5.01	4.11	3.57	2.62
14	36.12	31.32	29.14	26.12	23.68	21.06	17.12	13.34	10.17	7.79	6.57	5.63	4.66	4.07	3.04
15	37.70	32.80	30.58	27.49	25.00	22.31	18.25	14.34	11.04	8.55	7.26	6.26	5.23	4.60	3.48
16	39.25	34.27	32.00	28.85	26.30	23.54	19.37	15.34	11.91	9.31	7.96	6.91	5.81	5.14	3.94
17	40.79	35.72	33.41	30.19	27.59	24.77	20.49	16.34	12.79	10.09	8.67	7.56	6.41	5.70	4.42
18	42.31	37.16	34.81	31.53	28.87	25.99	21.60	17.34	13.68	10.86	9.39	8.23	7.01	6.26	4.90
19	43.82	38.58	36.19	32.85	30.14	27.20	22.72	18.34	14.56	11.65	10.12	8.91	7.63	6.84	5.41
20	45.31	40.00	37.57	34.17	31.41	28.41	23.83	19.34	15.45	12.44	10.85	9.59	8.26	7.43	5.92
21	46.80	41.40	38.93	35.48	32.67	29.62	24.93	20.34	16.34	13.24	11.59	10.28	8.90	8.03	6.45
22	48.27	42.80	40.29	36.78	33.92	30.81	26.04	21.34	17.24	14.04	12.34	10.98	9.54	8.64	6.98
23	49.73	44.18	41.64	38.08	35.17	32.01	27.14	22.34	18.14	14.85	13.09	11.69	10.20	9.26	7.53
24	51.18	45.56	42.98	39.36	36.42	33.20	28.24	23.34	19.04	15.66	13.85	12.40	10.86	9.89	8.08
25	52.62	46.93	44.31	40.65	37.65	34.38	29.34	24.34	19.94	16.47	14.61	13.12	11.52	10.52	8.65
30	59.70	53.67	50.89	46.98	43.77	40.26	34.80	29.34	24.48	20.60	18.49	16.79	14.95	13.79	11.59
40	73.40	66.77	63.69	59.34	55.76	51.81	45.62	39.34	33.66	29.05	26.51	24.43	22.16	20.71	17.92
50	86.66	79.49	76.15	71.42	67.50	63.17	56.33	49.33	42.94	37.69	34.76	32.36	29.71	27.99	24.67
60	99.61	91.95	88.38	83.30	79.08	74.40	66.98	59.33	52.29	46.46	43.19	40.48	37.48	35.53	31.74
70	112.32	104.21	100.43	95.02	90.53	85.53	77.58	69.33	61.70	55.33	51.74	48.76	45.44	43.28	39.04
80	124.84	116.32	112.33	106.63	101.88	96.58	88.13	79.33	71.14	64.28	60.39	57.15	53.54	51.17	46.52
90	137.21	128.30	124.12	118.14	113.15	107.57	98.65	89.33	80.62	73.29	69.13	65.65	61.75	59.20	54.16
100	149.45	140.17	135.81	129.56	124.34	118.50	109.14	99.33	90.13	82.36	77.93	74.22	70.06	67.33	61.92

الملحق رقم (04) : مخرجات برنامج SPSS

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
الذكاء_الاقتصادي	,150	258	<,001	,903	258	<,001
الأداء	,133	258	<,001	,883	258	<,001

a. Correction de signification de Lilliefors

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	176	68,2	68,2	68,2
	أنثى	82	31,8	31,8	100,0
	Total	258	100,0	100,0	

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	37	14,3	14,3	14,3
	من 30 إلى40 سنة	145	56,2	56,2	70,5
	من 41 إلى 50 سنة	60	23,3	23,3	93,8
	أكثر من 50 سنة	16	6,2	6,2	100,0
	Total	258	100,0	100,0	

المستوى_التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	27	10,5	10,5	10,5
	تقني	40	15,5	15,5	26,0
	جامعي (ليسانس / ماستر)	151	58,5	58,5	84,5
	دراسات عليا	40	15,5	15,5	100,0
	Total	258	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	51	19,8	19,8	19,8
	من 5 إلى 15 سنة	135	52,3	52,3	72,1
	من 16 إلى 25 سنة	53	20,5	20,5	92,6
	أكثر من 25 سنة	19	7,4	7,4	100,0
	Total	258	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	26	10,1	10,1	10,1
	رئيس قسم	65	25,2	25,2	35,3
	رئيس مصلحة	106	41,1	41,1	76,4
	أخرى	61	23,6	23,6	100,0
	Total	258	100,0	100,0	

حجم_المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	صغيرة جدا	14	5,4	5,4	5,4
	صغيرة	49	19,0	19,0	24,4
	متوسطة	195	75,6	75,6	100,0
	Total	258	100,0	100,0	

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	2,1209	4,7393	3,9138	,61145	258
Valeur prédite standard	-2,932	1,350	,000	1,000	258
Erreur standard de la prévision	,009	,035	,016	,005	258
Valeur prédite ajustée	2,1292	4,7404	3,9138	,61132	258
de Student	-,33818	,38503	,00000	,13558	258
Résidus standard	-2,480	2,823	,000	,994	258
Résidus standard	-2,501	2,838	,000	1,001	258
Résidu supprimé	-,34403	,38901	-,00008	,13753	258
Résidu supprimé de Student	-2,527	2,878	,000	1,005	258
Distance de Mahalanobis	,011	15,900	2,988	2,614	258
Distance de Cook	,000	,035	,004	,005	258
Valeur influente centrée	,000	,062	,012	,010	258

a. Variable dépendante : الأداء

Corrélations

			توليد_المعرفه	الكشف_عن_الفرص_والتهديدات	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	الإنتاجيه	المردوديه	القدره_التنافسيه
Rho de Spearman	توليد_المعرفه	Coefficient de corrélation	1,000	,202**	,198**	,231**	,160**	,708**
		Sig. (bilatérale)	.	,001	,001	<,001	,010	<,001
		N	258	258	258	258	258	258
	الكشف_عن_الفرص_والتهديدات	Coefficient de corrélation	,202**	1,000	,477**	,595**	,576**	,657**
		Sig. (bilatérale)	,001	.	<,001	<,001	<,001	<,001
		N	258	258	258	258	258	258
	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	Coefficient de corrélation	,198**	,477**	1,000	,915**	,788**	,547**
		Sig. (bilatérale)	,001	<,001	.	<,001	<,001	<,001
		N	258	258	258	258	258	258
	الإنتاجيه	Coefficient de corrélation	,231**	,595**	,915**	1,000	,799**	,623**
		Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	<,001	.	<,001	<,001
		N	258	258	258	258	258	258
	المردوديه	Coefficient de corrélation	,160**	,576**	,788**	,799**	1,000	,529**
		Sig. (bilatérale)	,010	<,001	<,001	<,001	.	<,001
		N	258	258	258	258	258	258
	القدره_التنافسيه	Coefficient de corrélation	,708**	,657**	,547**	,623**	,529**	1,000
		Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	.
		N	258	258	258	258	258	258

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

			الذكاء_الاقتصادي	الأداء
Rho de Spearman	الذكاء_الاقتصادي	Coefficient de corrélation	1,000	,867**
		Sig. (bilatérale)	.	<,001
		N	258	258
	الأداء	Coefficient de corrélation	,867**	1,000
		Sig. (bilatérale)	<,001	.
		N	258	258

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

			الذكاء_الاقتصادي	الإنتاجيه	المردوديه	القدره_التنافسيه
Rho de Spearman	الذكاء_الاقتصادي	Coefficient de corrélation	1,000	,714**	,607**	,904**
		Sig. (bilatérale)	.	<,001	<,001	<,001
		N	258	258	258	258
	الإنتاجيه	Coefficient de corrélation	,714**	1,000	,799**	,623**
		Sig. (bilatérale)	<,001	.	<,001	<,001
		N	258	258	258	258
	المردوديه	Coefficient de corrélation	,607**	,799**	1,000	,529**
		Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	.	<,001
		N	258	258	258	258
	القدره_التنافسيه	Coefficient de corrélation	,904**	,623**	,529**	1,000
		Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	<,001	.
		N	258	258	258	258

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

			الأداء	تولد_المعرفه	الكشف_عن_الفرص_والتهديدات	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه_
Rho de Spearman	الأداء	Coefficient de corrélation	1,000	,443**	,691**	,839**
		Sig. (bilatérale)	.	<,001	<,001	<,001
		N	258	258	258	258
	تولد_المعرفه	Coefficient de corrélation	,443**	1,000	,202**	,198**
		Sig. (bilatérale)	<,001	.	,001	,001
		N	258	258	258	258
	الكشف_عن_الفرص_والتهديدات	Coefficient de corrélation	,691**	,202**	1,000	,477**
		Sig. (bilatérale)	<,001	,001	.	<,001
		N	258	258	258	258
	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	Coefficient de corrélation	,839**	,198**	,477**	1,000
		Sig. (bilatérale)	<,001	,001	<,001	.
		N	258	258	258	258

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	Tolérance	VIF
1	(Constante)	,084	,057		1,488	,138		
	تولد_المعرفه	,170	,012	,213	14,681	<,001	,878	1,139
	الكشف_عن_الفرص_والتهديدات	,301	,015	,362	19,999	<,001	,562	1,780
	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	,480	,014	,604	33,615	<,001	,572	1,749

a. Variable dépendante : الأداء

Tests statistiques[a,b]

	الذكاء_الاقتصادي
H de Kruskal-Wallis	2,239
df	3
Sig. asymptotique	,524

a. Test de Kruskal Wallis

b. Variable de regroupement : المستوى_التعليمي

Tests statistiques[a,b]

	الذكاء_الاقتصادي
H de Kruskal-Wallis	8,321
df	3
Sig. asymptotique	,040

a. Test de Kruskal Wallis

b. Variable de regroupement : الخبره

Tests statistiques[a,b]

	الذكاء_الاقتصادي
H de Kruskal-Wallis	9,151
df	3
Sig. asymptotique	,027

a. Test de Kruskal Wallis

b. Variable de regroupement : الوظيفه

Tests statistiques[a,b]

	الذكاء_الاقتصادي
H de Kruskal-Wallis	1,390
df	2
Sig. asymptotique	,499

a. Test de Kruskal Wallis

b. Variable de regroupement : حجم_المؤسسة

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,924[a]	,854	,854	,23951	,854	1501,372	1	256	<,001

a. Prédicteurs : (Constante), الذكاء_الاقتصادي

b. Variable dépendante : الأداء

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1	(Constante)	,126	,099		1,269	,206					
	الذكاء_الاقتصادي	,955	,025	,924	38,748	<,001	,924	,924	,924	1,000	1,000

a. Variable dépendante : الأداء

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	.	Pas à pas (Critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).
2	الكشف_عن_الفرص_والتهديدات	.	Pas à pas (Critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).

a. Variable dépendante : الإنتاجية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,950[a]	,903	,902	,23006	,903	2370,546	1	256	<,001
2	,963[b]	,928	,927	,19848	,025	88,941	1	255	<,001

a. Prédicteurs : (Constante), تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه

b. Prédicteurs : (Constante), تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه, الكشف_عن_الفرص_والتهديدات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,384	,075		5,088	<,001
	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	,886	,018	,950	48,688	<,001
2	(Constante)	,066	,073		,897	,370
	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	,760	,021	,815	36,914	<,001
	الكشف_عن_الفرص_والتهديدات	,203	,022	,208	9,431	<,001

a. Variable dépendante : الإنتاجية

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	.	Pas à pas (Critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).
2	الكشف_عن_الفرص_والمهديدات	.	Pas à pas (Critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).

a. Variable dépendante : المردودية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,863[a]	,745	,744	,33718	,745	749,225	1	256	<,001
2	,889[b]	,791	,789	,30606	,046	55,700	1	255	<,001

a. Prédicteurs : (Constante), تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه

b. Prédicteurs : (Constante), تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه, الكشف_عن_الفرص_والمهديدات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,905	,110		8,194	<,001
	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	,730	,027	,863	27,372	<,001
2	(Constante)	,518	,113		4,582	<,001
	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	,577	,032	,682	18,155	<,001
	الكشف_عن_الفرص_والمهديدات	,248	,033	,280	7,463	<,001

a. Variable dépendante : المردودية

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الكشف_عن_الفرص_والتهديدات	.	Pas à pas (Critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).
2	توليد_المعرفه	.	Pas à pas (Critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).
3	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	.	Pas à pas (Critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).

a. Variable dépendante : القدره_التنافسيه

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,805[a]	,649	,647	,38016	,649	472,863	1	256	<,001
2	,943[b]	,890	,889	,21327	,241	558,466	1	255	<,001
3	,961[c]	,924	,923	,17796	,034	112,215	1	254	<,001

a. Prédicteurs : (Constante), الكشف_عن_الفرص_والتهديدات

b. Prédicteurs : (Constante), الكشف_عن_الفرص_والتهديدات, توليد_المعرفه

c. Prédicteurs : (Constante), الكشف_عن_الفرص_والتهديدات, توليد_المعرفه, تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,087	,131		8,326	<,001
	الكشف_عن_الفرص_والتهديدات	,685	,031	,805	21,745	<,001
2	(Constante)	,055	,085		,647	,518
	الكشف_عن_الفرص_والتهديدات	,540	,019	,635	28,841	<,001
	توليد_المعرفه	,425	,018	,520	23,632	<,001
3	(Constante)	-,153	,074		-2,076	,039
	الكشف_عن_الفرص_والتهديدات	,413	,020	,485	20,982	<,001
	توليد_المعرفه	,405	,015	,495	26,768	<,001
	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	,197	,019	,243	10,593	<,001

a. Variable dépendante : القدره_التنافسيه

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,903[a]	,815	,814	,26976	,815	1129,342	1	256	<,001
2	,956[b]	,913	,913	,18506	,098	288,940	1	255	<,001
3	,976[c]	,953	,953	,13638	,040	215,533	1	254	<,001

a. Prédicteurs : (Constante), تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه

b. Prédicteurs : (Constante), تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه, الكشف_عن_الفرص_والتهديدات

c. Prédicteurs : (Constante), تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه, الكشف_عن_الفرص_والتهديدات, توليد_المعرفه

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	,997	,088		11,280	<,001
	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	,717	,021	,903	33,606	<,001
2	(Constante)	,463	,068		6,779	<,001
	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	,506	,019	,637	26,337	<,001
	الكشف_عن_الفرص_والتهديدات	,342	,020	,411	16,998	<,001
3	(Constante)	,084	,057		1,488	,138
	تنسيق_جهود_الأعوان_والأنشطه	,480	,014	,604	33,615	<,001
	الكشف_عن_الفرص_والتهديدات	,301	,015	,362	19,999	<,001
	توليد_المعرفه	,170	,012	,213	14,681	<,001

a. Variable dépendante : الأداء

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات لصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية وإبراز أهميته في تحقيق متطلبات التنويع الاقتصادي، وتحقيقا لهذا الهدف تم اعتماد منهج يجمع بين المقاربة الوصفية التحليلية والدراسة الميدانية، حيث وجه استبيان إلى عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الصناعات الغذائية، وقد تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (إصدار 30) بهدف الكشف عن طبيعة الأثر بين وظائف الذكاء الاقتصادي ومؤشرات الأداء، كما تم توظيف مقاربة استشرافية ذات طابع نظري من خلال بناء سيناريوهات محتملة تهدف إلى تحليل انعكاس الأداء المحسن على جهود التنويع الاقتصادي.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لنظام الذكاء الاقتصادي ووظائفه (توليد المعرفة، الكشف عن الفرص والتهديدات، تنسيق جهود الأعوان والأنشطة) على أبعاد أداء المؤسسات محل الدراسة (الإنتاجية، المردودية، القدرة التنافسية)، مما يؤكد أن تعميم تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة في فرع الصناعات الغذائية الزراعية من شأنه أن يساهم في تحسين أدائها ومن ثم تعزيز مؤشرات التنويع الاقتصادي – وفقا للسيناريوهات المقترحة – لاسيما فيما يتعلق بتوسيع فرص التصدير نتيجة الاستجابة الكبيرة لبعد القدرة التنافسية لوظائف الذكاء الاقتصادي على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية : ذكاء اقتصادي، أداء، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، صناعات غذائية زراعية، تنويع اقتصادي.

Résumé :

Cette étude se propose d'explorer l'impact de l'intelligence économique sur la performance des petites et moyennes entreprises (PME) opérant dans le secteur des industries agroalimentaires, ainsi que de mettre en évidence son importance dans la satisfaction des exigences du développement économique diversifié.

Pour atteindre cet objectif, une méthodologie combinant l'approche descriptive-analytique et l'étude de terrain a été adoptée. Un questionnaire a été adressé à un échantillon de PME actives dans le domaine des industries agroalimentaires. Les données ont été analysées et les hypothèses testées à l'aide du logiciel statistique SPSS (version 30) afin d'identifier la nature de l'impact entre les fonctions de l'intelligence économique et les indicateurs de performance.

En outre, une approche prospective de nature théorique a été mobilisée à travers l'élaboration de scénarios possibles visant à analyser l'influence de l'amélioration de la performance sur les actions de diversification économique.

Les résultats de l'étude ont montré l'existence d'un impact positif du système d'intelligence économique et de ses fonctions (développement de connaissances, détection des opportunités et des menaces, coordination des efforts et des activités des membres de l'équipe) sur les dimensions de la performance des entreprises étudiées (productivité, rentabilité, compétitivité).

Cela confirme que la généralisation de la mise en œuvre de l'intelligence économique au sein des petites et moyennes entreprises du secteur des industries agroalimentaires contribuerait à améliorer leur performance et, par conséquent, à renforcer les indicateurs de diversification économique -conformément aux scénarios proposés - notamment en ce qui concerne l'élargissement des opportunités d'exportation, en raison de la forte sensibilité de la dimension compétitivité aux fonctions de l'intelligence économique à long terme.

Mots clés : Intelligence Economique , Performance, Petites et Moyennes Entreprises, Industries Agroalimentaires, Diversification Economique.

Abstract:

This study aims to explore the impact of economic intelligence on the performance of small and medium-sized enterprises (SMEs) operating in the agri-food industry sector, as well as to highlight its importance in meeting the requirements of diversified economic development.

To achieve this objective, a methodology combining a descriptive-analytical approach and fieldwork was adopted. A questionnaire was administered to a sample of SMEs active in the agri-food industry. The data were analyzed and the hypotheses tested using the statistical software SPSS (version 30) in order to identify the nature of the relationship between the functions of economic intelligence and performance indicators.

In addition, a prospective approach of a theoretical nature was applied through the development of possible scenarios aimed at analyzing the influence of improved performance on economic diversification efforts.

The results of the study revealed a positive impact of the economic intelligence system and its functions (knowledge development, detection of opportunities and threats, Coordination of team members' efforts and activities) on the performance dimensions of the enterprises under study (productivity, profitability, competitiveness).

This confirms that the widespread implementation of economic intelligence within small and medium-sized enterprises in the agri-food sector would contribute to improving their performance and, consequently, strengthening economic diversification indicators -according to the proposed scenarios-particularly regarding the expansion of export opportunities, due to the strong sensitivity of the competitiveness dimension to economic intelligence functions in the long term.

Keywords: Economic Intelligence, performance, Small and Medium-Sized Enterprises, Agro-Food Industry, Economic Diversification.